

## من الحداثة إلى العولمة

رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي

تأليف: ج. تيمونز روبييرتس  
أيمي هايت

ترجمة: سمر الشيشكلي  
مراجعة: أ. محمود ماجد عمر

# عَمَلُ الْمَعْرِفَةِ

سلسلة كتب تقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت  
صدرت السلسلة في يناير 1978 بشراف احمد مشاري العدواني 1923-1990

309

## من الحداثة إلى العولمة

الجزء الأول

تأليف، ج. تيمونز روبيرت

أيمي هايت

ترجمة، سمر الشيشكلي

مراجعة، أ. محمود ماجد عمر



الكويت ودول الخليج	الدول العربية	خارج الوطن العربي
١٣ د.ك	٩٥ د.ك	٣٠ د.ك
للأفراد	للمؤسسات	للأفراد

## الاشتراكات

دولة الكويت	
١٣ د.ك	للأفراد
٩٥ د.ك	للمؤسسات
دول الخليج	
١٧ د.ك	للأفراد
٣٠ د.ك	للمؤسسات
الدول العربية	
٩٣ دولاراً أمريكياً	للأفراد
٦٦ دولاراً أمريكياً	للمؤسسات
خارج الوطن العربي	
٥٦ دولاراً أمريكياً	للأفراد
١٠٠ دولاراً أمريكياً	للمؤسسات

تسدد الاشتراكات مقدماً بحوالة مصرية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:  
السيد الأمين العام  
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب  
من بـ ٢٨٦١٣، الصفا، الرمز البريدي ١٣١٤٧

### دولة الكويت

تلفون : ٩٦٥ (٢٤٣٧٤١)

فاكس : ٩٦٥ (٢٤٣١٢٩)

الموقع على الانترنت

[www.kuwaitculture.org.kw](http://www.kuwaitculture.org.kw)

ISBN ٩٩٩٦ - ٠ - ١٤٩ - ٦

رقم الإيداع (٢٠٠٢ / ٢٨٥)



سلسلة ثقافية بدورها

الرسائل الوطنية للثقافة والفنون والأدب

## المشرف العام:

أ. بدر سعيد عبدالوهاب الرفاعي  
[bdrifai@nccal.org.kw](mailto:bdrifai@nccal.org.kw)

## هيئة التحرير:

- د. فؤاد زكريا / المستشار
- د. خلدون حسن النقيب
- د. عبد اللطيف البدر
- د. خليفة عبدالله الوقيان
- د. فريدة محمد الموضي
- د. عبدالله الجسمي
- د. ناجي سعood الزيد
- د. فلاح المديري
- أ. جاسم السعدون

## مدير التحرير

هدى صالح الدخيل

[alam\\_almarifah@hotmail.com](mailto:alam_almarifah@hotmail.com)

## التضييد والإخراج والتغليف

وحدة الإنتاج

في المجلس الوطني

العنوان الأصلي للكتاب

# From Modernization to Globalization

Perspectives on Development and Social Change

By

J.Timmons Roberts

Amy Hite

Blackwell Publishers, USA 2000

طبع مرتين هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطبوع السياسة - الكويت

رمضان ١٤٢٥ - نوفمبر ٢٠٠٤

**المواد المنشورة هي هذه السلسلة تعبّر عن رأي كاتبها  
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلّس**

---

# المحتوى

7

لندسة المحررين

41

## الجزء الأول

أدكار تأسيسية حول عملية الانتقال  
إلى المجتمع الحديث

42

الفصل الأول: بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨)  
العمل المقرب (١٨٤٤)  
كارل ماركس وفريدرك إنجلز

43

الفصل الثاني: تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٣)  
إميل دوركايم

44

الفصل الثالث: الأخلاق البروتستانتية وروح  
الرأسمالية (١٩٠٥)  
سمات البيروقراطية (١٩٢٠)  
رسالة العلم (١٩١٩)  
ماكس فبر

45

## الجزء الثاني

كيف تغير التنمية الناس؟  
نظريات التحديث - الجذور الفكرية  
لمشروع التنمية

46

الفصل الرابع: قضايا تطورية (تنمية) في المجتمع (١٩٦٤)  
تالكوت بارسونز

47

الفصل الخامس: مراحل النمو الاقتصادي  
النمو، إعلان غير شيوعي  
و. و. روستو

# المتوسط المتوسط

الفصل السادس دراسة لثقافة الفقر  
خلفية للأفلاطون (La vidé) (1968)  
لوسكار لويس

الفصل السابع: زوال المجتمع التقليدي (1958)  
دانييل ليرنر

الفصل الثامن: جعل الناس حدادين  
أسباب وتتابع تغير الفرد في ستة  
بلاد نامية (1969)  
إيكس إنجلز

الفصل التاسع: التغيير إلى التغيير  
الحداثة والتنمية والسياسة (1971)  
والنظام السياسي في المجتمعات  
المتغيرة (1968)  
سامويل هنتنجهتون

الجزء الثالث  
هل نلقي اللوم على الصحافة؟  
التبني وطرح نظريات الأنظمة العالمية

الفصل العاشر: قيمية التخلف (1969)  
أندره جوندر فرانك

الفصل الحادي عشر: التبني والتنمية هي أمريكا  
اللاتينية 1972  
فرناندو هينريخ كاربوسو

## المقدمة المدررين

سفينة طوافة فاخرة بحجم مدينة صفيرة تمحر باتجاه ميناء مداري، حيث يعيش الناس في أكواخ ذات أرضية ترابية، وغير مجهزة إلا بعفتر تستعمل كمراحيل. طبيبة مسلمة متحجبة تقوم بعملها، سود هيدروليكيه ضخمة تفرق حقولاً واسعة. لكي تزود مصانع التصدير والمدينة الحديثة بالطاقة المنتجة خطوطها مباشرة فوق رؤوس الريفيين الفقراء الذين يعيشون في قرى غارقة في الظلام. رجال أعمال آسيويون يزورون معبداً بوذياً في طريقهم إلى زيارة مصنع، يتبع أحذية رياضية بعلامة تجارية أمريكية مشهورة. أطفال شوارع حفاة يلمعون سيارة مرسيدس جديدة تطف خارج المباني العالية للحكومة والشركات. يضمننا تفاوت التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي هذا في ارجاء العالم كله أمام تناقضات وتباينات حادة. واز تبدو هذه التناقضات المشاهدة بعض الأحيان عصبية على التوفيق، فإنها ليست إلا نماذج مصفرة من اللامساواة القائمة بين العالمين الموجدين على كوكبنا: ما يسمى بالعالم النامي.

لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة ومنعزلة على رغم الانفتاح على الرأسمالية وعلى مظاهر أخرى للحياة الحديثة؟  
الهران

والعالم المتختلف، العالم الأول والعالم الثالث، البلد الفقيرة والبلد الغنية. والانقسام الكبير ضمن كل دولة فقيرة هو أشد ترويضاً لأن التباينات هنا شديدة الاقتراب بعضها من بعض.

لماذا الاهتمام بأمر تلك البلد الفقيرة وبتميزها الاقتصادية والاجتماعية؟ إن مائة شخص قد يعطون مائة إجابة. وكثيرون لديهم أسباب عديدة لاهتمامهم، فبعض الناس في البلد الفقيرة تستثيرهم الفروقات الاقتصادية، في ما يحتمل أن يصبح سوقاً مزدهرة لمنتجات الصادرات في «الجنوب المتخلف»، وبعضهم يرى فيها مصدراً للواردات الرخيصة التي تبقى التضخم متدنياً، ومصدراً للمنتجات الرخيصة للتسويق عندمهم. وأخرون يريدون أن يعرفوا أموراً عن التنمية لأنهم قلقون من فقدان الوظائف بسبب قيام الصناعات نفسها في الجنوب، ويشعرون بفقدان السيطرة الأوروبية والأمريكية على سيناريوهات العالم السياسية والاقتصادية.

بعض الخبراء يثير قلقهم عدم الاستقرار السياسي أو التطرف في البلد النامية، الأمر الذي قد يهدد سلامة المسافرين والموظفين الحكوميين، أو المصالح التجارية في الخارج، أو حتى الأمن داخل الوطن. وهناك قلق عميق في بعض الأماكن من الهجرة غير الشرعية واسعة النطاق من المناطق الفقيرة في العالم. ومازال آخرون منزعجين بشأن بيئة كوكينا، ومدركين للدور الحاسم الذي تلعبه الدول الفقيرة في مشكلات تتتنوع على نحو ما تتتنوع قضايا احتصار الكوكب، والتوع البيئي في الغابات المطيرة، والحفاظ على كل الأنواع الأحيائية القيمة المهددة مثل الفيلة، والبيفاوات الأمريكية، وغيرها لا الجبل، وبهتم آخرن بشأن البلد النامية لأنهم تعرفوا على شواطئها الدافئة وأندغاتها وجبالها وأهراماتها ومعابدها.

تلك بعض أسباب الاهتمام الملحوظة، وينبع اهتمام بعض الناس الآخرين من زوايا مختلفة جداً، مرتكزة على جذور أخلاقية أو دينية أو حتى أكاديمية بحثة. فبعض الاختصاصيين الذين خصصوا حياتهم لـ «دراسات التنمية»، أو الذين يعملون في وكالات التنمية، يدركون أن خمسة بلايين تقريباً من أصل ستة بلايين نسمة (عدد سكان العالم) يعيشون في بلاد متوسط دخل الفرد فيها أقل من ثلاثة دولارات يومياً. في حين يعيش الناس في البلاد ذات الدخل العالمي وسطياً على دخل أكبر من ذلك ثلاثة

## مقدمة المحررين

وعشرين مرة، والفجوة ما زالت تتسع بين الفريقين. يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في العالم في فقر مدقع، أي أنه تعريفاً «أFTER من أن يومن قوته الكافي والضرورات المعيشية الأخرى». ويقال إن سوء التغذية يعيق نمو وتطور أربعين في المائة من كل الأطفال في عمر الستين في البلاد الأكثر فقراً. ورات الكثير من الجماعات الدينية في هذه البلدين، أوسع مجال محتمل لازدهار نشاط كنائسهم، فأرسلوا إليهم ببعثات تبشيرية، ونقوذ، ومساعدات مادية أخرى. وبعض هذه الجماعات مهمتهم ببداية معظم سكان العالم لتعجيل «المودة الثانية» لل المسيح. ولكن جماعات أخرى قد تكون مهتمة بدراسة وتوثيق التغيرات في عملية التنمية، حتى يعيش أقوامهم دون الممانة اليومية للفقر. ويريد بعض الناس فهم الأصول والعلاجات الممكنة للمشكلات التي تسبب الفقر المحبط، الذي تذكرنا به دائماً الإعلانات التلفزيونية من الجمعيات التي تقدم المساعدات.

وأخيراً، يشير قلة من الأشخاص إلى أنه في البلاد التي لم تخترقها أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية تماماً، يبقى هناك بديل ممكن عن نمذج التنمية المتبع في البلاد الفنية. وبعيداً عن الناحية المادية، يرى كثير من الكتاب في الوقت الحاضر أنه يمكننا أن نتعلم من الثقافات الأصلية، لا طرق استخدامهم الطبيعي للأعشاب واستخدامهم الأرض فحسب، بل نظرتهم الكونية وقيمهن غير المادية أيضاً. وبشكل أكثر تحديداً، فإن تقنيات تربية وصحية تسربت تدريجياً من البرازيل وأمريكا الوسطى لتشهر تطبيقات أوسع في البلاد الفنية.

وتحت الضغط الناشئ عن انهيار الإمبراطورية السوفيتية والحضار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، قادت الزراعة الكوبية، على سبيل المثال، أكبر تجربة على الإطلاق في الزراعة المضوية. وفي الطرف الآخر من الطيف السياسي والاقتصادي، استلهمت البرامج التقشفية التي تقلصت فيها النفقات والخدمات الحكومية في أنحاء العالم، خبراء تشيلي في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. للناس إذن أسباب مختلفة، وغالباً متعددة للاهتمام بما يحدث للأمم الفقيرة، وأن نمسك بأصول أسباب اهتمامهم، لكي نفهم الطريقة التي اتبعواها والنتائج التي وصلوا إليها، أمر شائق وحساس. لهذا، تهدف هذه

المقدمة الى تقديم سياق ما لكتابات جديدة وإطار ما لمصادر قديمة. وتبدا بمناقشة الانقسام العميق في مجتمعنا حول من الملوم عن وضع الفقر في البلاد الفقيرة لقد استمر هذا الانقسام عبر عقود من جدل حول التنمية العالمية، يحاول هذا الكتاب أن يرصده وفق تسلسل تاريخي، ثم نمهد للمختارات في أقسام الكتاب الأربعه بمناقشة مختصرة لقضاياها الأساسية، وطرق تناولها. يقدم القسم الأول مقتطفات من كتب «الرجال البيض الأموات الثلاثة»، أو المفكرين «الكلاسيكيين»، كارل ماركس، ماكس ويبر، إميل دوركايم، عن تلك القضايا، قضايا كيفية تغير المجتمعات. ولعل قصور هذه المقتطفات المنتقدة يظهر أوضح ما يكون في حججها، بما أن كلاً منهم ترك حصيلة عمر من الأفكار عميقه الغور والمحكمة والداعية إلى التطوير.

تقديم الأقسام الثلاثة التالية وتناقش الأعمال التي تصنف باعتبارها «نظريّة التحديث»، و«نظريّات التبعيّة»، و«النظام العالمي». والأدبيات التي ما زالت هي طور الظهور حول العلاقة بين العولمة والتنمية. ويمكن إذن للقارئ أن يقرأ هذه المقدمة جملة، أو يرجع إلى كل قسم من الأقسام الثلاثة الأخيرة عندما يتناول كل مجموعة من المختارات في الكتاب. ضمت تلك الأقسام الأخيرة مختارات تبين كيف استطع النظريون من مختلف فروع المعرفة الأفكار الرئيسية المركزية. وتأمل أن توفر هذه المادة التمهيدية إطاراً بسيطاً، لكنه مفيد، لأهم أفكار كل فريق بما يتبع للقراء أن يتبيّنوا الفروقات الدقيقة. وبدورنا، نأمل أن يعود القراء إلى الأعمال الأصلية يوماً ما ليجتبووا احتمال التضليل الناتج عن التبسيط الشديد لأصول الأدبيات، التي استطعنا أن نجتاز منها في هذا الكتاب، مقتبسات قليلة قصيرة.

### لماذا تكون الدول الفقيرة فقيره؟ آراء، متابعة

لماذا تكون البلدان الفقيرة فقيرة؟ هناك آراء على طرفي تقييس حول هذا السؤال البسيط ظاهرياً. ويعكس الجدل الدائر حول البلدان النامية هوه عملية مشابهة في مجتمعنا بين أولئك الذين يعتقدون أن الأفراد الفقراء هم فقراء بسبب عوامل ضمن سيطرتهم، ومن يعتقدون أنهم فقراء لعوامل لا يد لهم فيها.

## مقدمة المحررين

من الملوّم: الفقراء أم مجتمعهم؟ تكرر هذا الجدل في كلاسيكيات الفلسفة والدين، ولكنه لم ينحصر في المفكرين فقط، إنه سرعان ما يحل خطاب السياسيين، ورجال الدين، ودوائر الأعمال، واتحادات العمال، والمدافعين عن الفقراء. ويبعدو في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الانقسام سيشطرنا إلى حزبين، أحدهما أولئك الذين يعتقدون أن الفقراء كساي، وأنهم فقط سيفحسنون مصيرهم إن هم «قدموا اعتمادا على جهودهم الخاصة»، موجدين طرقاً للإثراء باستخدام إبداعهم الخاص، وال الحرب الآخر هم الذين يرون أن الفقراء ضحايا ولادتهم في ظروف سيئة وزمن سيئ وفوضى اقتصادية، مثل التسرع الجماعي للعاملين في المصانعات التي يعاد بناؤها، ومثل ضحايا التمييز على أساس اللون، أو الجنس، أو الاختلافات الثقافية. هناك اختلاف عميق مثابه بين علماء الاجتماع حول قدرة الأفراد على تغيير الأشياء، ومن الصعب أن نبالغ في مدى عمق مخاضعات هذا الانقسام على دور الحكومة. فهل على الدولة أن تتدخل محاولة التغلب على بعض الحواجز البنوية التي تخلق الفقر، أم أن على الحكومات أن تقسّم المجال للبراعة والسوق لحل هذه المشكلة؟

هناك تماثل مثير للدهشة بين تلك النقاشات الوطنية الحادة والنقاشات حول سبب فقر البلاد الفقيرة وما يجب عمله بشأنها. ويسمى هذا الكتاب إلى تقديم كتابات مختارة لبعض من كثير من النظريات المعقّدة، التي تصدّت لشرح وتفسير الفقر الوطني، والتنمية والثروة. ولكن، من المفید غالباً أن تتبين، من خلال تعقيبات هذه الكتابات، ما إذا كان مؤلفوها يؤمنون بأن الفقر الوطني أو «التخلف» راجع إلى عوامل داخلية أو إلى عوامل خارجية. أي، هل الدول فقيرة بسبب فقدان مجتمعاتها لعناصر أساسية، أم أن وضعها هو نتاج قرون من الاستقلال الاستعماري واستمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية لدول إمبريالية أقوى مثل هولندا، إسبانيا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكما سترى في القسم التالي، لم يتبنّ منظرو علم الاجتماع الأوائل بشأن دواعي التنمية. واحتدم هذا الجدل منذ ذلك الوقت، قد «منظرو التحديث» يؤكّدون دور العوامل الداخلية، بينما يشدد المؤلفون المذكورون في القسم الثالث من الكتاب على أهمية العوامل الخارجية في عملية التنمية. ولما يحسم هذا الجدل بعد.

## اضطراب الاجتماعي والmakers والمفكرون الكلاسيكيون

لفهم التاقضيات المذهبة والتغيرات السريعة التي تجري في البلدان النامية، يعود المفكرون المعاصرون لـ «التميمية»، إلى النظر في التغيرات الأولى التي مرت بها مجتمعاتهم خلال عصر التصنيع. وللقيام بذلك قاربوا ثلاثة من أكثر المفكرين الاجتماعيين تأثيراً: ماركس، فيبر، ودوركايم. إن الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان الخلفية لأعمال منظري القرن التاسع عشر الألمان، كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)، فردرريك إنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥)، ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠)، والفرنسي إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧).

بينما كانت المصانع والسكك الحديدية والمدن تتکاثر بسرعة وتسع، أخذت المؤسسات القديمة التي عمرها قرون، مثل المؤسسات الدينية، والمجتمعات الحميمية البسيطة. وسلطة الحكم التقليديين مثل الملوك واللوردات، تحفل أمام أنظار الجميع. واذ هزت الثورة الصناعية أوروبا، انتشر الخوف مما صحبتها من فوضى وأضطرابات. فقد الفلاحون الفقراء أراضيهم لتأخر بالزارع الكبيرة المسورة للمزارعين الرأسماليين، ورأت الطبقات الثرية القديمة، مالكة الأراضي، قوتها في السيطرة على الحكومة تضعف، بينما كسب رجال الأعمال في المدينة تأثيراً في الدوائر الاقتصادية أولاً ثم في الدوائر السياسية. ولكن أكثر ما أثار فزع كثير من الناس هو الأعداد الكبيرة من المدنيين العاطلين عن العمل. وعمال الصناعة الذين تستاجرهم المصانع الجديدة التي أخذت تنتشر بلا نظام. فأساليب هؤلاء العمال الفظة وغير المهذبة خدشت مشاعر كثير من الحضريين المتمسكون بأهداف اللياقة. وبما أن ظروف الحياة كانت على الأغلب قاسية وغير صحية، كان ينظر إلى الأمراض (الجسدية والاجتماعية والعلاقات الجنسية غير الشرعية) والاضطراب على أنها أمور لا مفر منها. كان العمل في المصانع، والحياة في المدينة يغيّران الفلاحين إلى نوع جديد من العمال البروليتاريين، تتطلب عملية ضبطهم بالإضافة إلى عملية التخطيط للمستقبل، فهما للمضامين الأساسية التي كانت لا تزال مجهولة لهذه الطبقة الهائلة.

شيء واحد كان واضحاً للكتاب الثلاثة الذين نناوشهم هنا: أن المجتمع الغربي الحديث هو مجتمع مختلف جذرياً عن كل ما جاء قبله. وبالنسبة إلى فريق كارل ماركس وفردرريك إنجلز، كان هذا الاختلاف نديراً بقدوم

## مقدمة المخربين

فترة تاريخية ثورية، يقوم فيها نوع جديد من البنية الاجتماعية، ينهي الصراع الطبقي، ويفرض أركان الرأسمالية. بالنسبة إلى ماكس فيبر وamil دوركايم، كان المجتمع الحديث شيئاً فريداً، لأنه على رغم ولادته من التاريخ الأوروبي، فقد تطلب طريقة مختلفة جذرياً للتفكير والعمل والتظيم لمجتمع.

لاحظ كل هؤلاء المنظرين توجهات متماثلة، شاهدوا النقلة الحادة من الطرق «التقليدية» في الحياة إلى الطرق «الحديثة»، ووتقوا الانهيار في الروابط والمؤسسات التي حكمت تلك المجتمعات «التقليدية». لاحظ هؤلاء المنظرون عملية زيادة تقسيم العمل ووثقوها، يعني هذا أنهم رأوا أعضاء مختلفين في المجتمع يزدادون تخصصاً في وظائف معينة (كالبائع والتجارة والصيد.... إلخ). وقد يكون الأكثر أهمية أن الجميع، ماكس وفيبر ودوركايم، لاحظوا أن المجتمع كان يتغير من مجتمع تنشأ فيه السلطة والمعتقدات من التقاليد والانفعالات، إلى مجتمع يحكمه استخدام العقل والممارسات العملية، وتقدير الكفاءة والقدرة على تفسير العالم بشكل علمي، وهذه المعتقدات الجديدة المقددة - التي تقول إنه بالإمكان فهم الطبيعة وضبطها، وإنه يجب تنظيم الحياة لهدف تحقيق الكفاءة - دعواها «بالعقلانية».

وبشكل عام، رأى كل هؤلاء المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين هذه النقلة إلى الحداثة من منظور متزايد التعقيد. وبعبارة أخرى، من حيث ما يقوم به الناس وكيف يقومون به، وكيف يرتبون بعضهم ببعض، وكيف ينظرون إلى عالمهم، وكيف ينظم الأفراد كمجموعة، وكيف يتخذ الناس القرارات التي أصبحت كلها أكثر تخصصاً، وأكثر جزئية وتفصيلاً وتفعيلاً. مثلاً، قد يختص شخص ما، يعمل في مصنع حديث ويقيم في المدينة، بصنع شيء واحد مقابل أجر يومي، ويستخدم تقنيات جديدة في الإنتاج، هذا الشخص العصري قد لا يعرف جيرانه. وسيتركز علمه وقراراته على العلم والقانون والمحاسبة لا على الإيمان بالقوى الطبيعية. وبدلًا من معرفة قلة من الناس معرفة حميمية، قد يكون له احتكاك يومي (ولكن سطحي) مع مئات من الأشخاص، المختلفين عنه جداً. سيرتكز تفاعله مع أشباه الغرباء هؤلاء، على متطلبات معيشته من تبادل للنقود أو السلع أو الخدمات أو العمل.

إلى جانب الدليل الواضح على أن هذا النظام الاقتصادي الجديد - الرأسمالية - كان نظاماً قوياً إلى حد لا يصدق، جاء دليل منافق، هو أنه على رغم قدرته على توليد الثروة، فإنه خلق أيضاً فقراً رهيباً، ولا مساواة اجتماعية، وأزمات سياسية. وكان العمل من أجل فهم جذور هذه التناقضات هو ما حرك وقاد ماركس وإنجلز. اعتقاد ماركس أنه لا يمكن فهم الناس وتاريخهم إلا من خلال علاقتهم مع ما ينتجهن، ويعتمد تحليله التاريخي على دراسة العلاقات بين العمال والأدوات التي يستخدمونها في الإنتاج، ومالكى هذه الأدوات (الرأسماليين). ورأى ماركس في علاقات الإنتاج هذه أكثر التفسيرات أهمية، لأن سبب كون المجتمع ما هو عليه، وكيفية تغيره، باختصار، بالنسبة إلى ماركس وإنجلز، تكمن جذور أي وضع اجتماعي أو أي صراعات اجتماعية في العلاقات الاقتصادية. ويعرف هذا التحليل بـ «المادية التاريخية». اختلف ماركس عن المؤلفين الآخرين في هذا القسم، وهي القسم التالي بأن دراسته هي أساساً نقد للرأسمالية. كانت الرأسمالية بالنسبة إلى ماركس وإنجلز، مجرد مرحلة تاريخية، ولو أنها مرحلة شديدة الأهمية، حيث يكون تبادل الأشياء التي يمكن بيعها وشراؤها هو محور كل العلاقات.

من المحتمل أن تكون أعظم تركة لماركس هي توكيده أن التاريخ كله هو قصة الصراع بين أولئك الذين يملكون المصانع وأدوات الإنتاج (البورجوازية)، وأولئك الذين يجب أن يبيعوا عملهم لكي يشتروا السلع التي يحتاجونها ليعيشوا (البروليتاريا). هذا التقسيم للمجتمع إلى عمال ومالكين، يعني أن في المجتمع الرأسمالي صراعاً دائماً على الفرق بين ما يدفع للعمال والسعر النهائي لما قاموا بتصنيعه.

على سبيل المثال، قد يصنع العمال مائة حذاء في اليوم باستخدام التقنيات الحديثة، وقد بيع كل زوج منها مقابل دولار واحد، أما ما قد يكسبه كل عامل فهو ثلاثة دولارات يومياً. في الرأسمالية صراع دائم بين العمال والمالكين على الفرق بين كلفة الإنتاج والسعر الذي تحصل عليه المنتجات في السوق. ما دام العمال لا يستطيعون الاستحواذ على القيمة الفائضة لما ينتجونه (الفرق بين كلفة إنتاج مائة حذاء ومائة دولار تباع بها الأحذية)، فإن الصراع يتحول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا صراع في صورة استغلال للعمل وكلاهما: الصراع والاستغلال يعيزان الرأسمالية كنظام، وسوف يقودان إلى زوالها في رأي ماركس وإنجلز.

## مقدمة المحررين

قال ماركس مرة شيئاً كهذا «يصنع الرجال بأنفسهم تاريخهم، ولكن في ظروف ليست من صنعهم هم». لم يكن الشيء الجوهرى في دراسة التاريخ بالنسبة إلى ماركس هو مجرد ذكر إنجازات الأفراد وأثارهم فقط، ولكنه فهم للبنية التطورية للأشياء. وقد رأى في النظام الرأسمالي للعمل الماجور وتبادل المنافع، بنية مهيمنة ومعيبة تولد علاقات اقتصادية قائمة على الاستغلال بين الأفراد والطبقات والأقاليم، وتحدد هذه العلاقات الاقتصادية بدورها كيف يفكرون الناس، وتؤثر في الأيديولوجيات وأنواع السلوك السائدة. كان ماركس وإنجلز، على الرغم من مجاهدتهما ما رأياه في الرأسمالية من قوة تجرد العلاقات من جوهرها الإنساني وسيطرتها سيطرة شاملة، يحدوها الأمل في أنها، بسببيتها، سوف تقوض نفسها لا محالة، ممهدة بذلك الطريق إلى مجتمع جديد. وبعد مرور مائة وخمسين عاماً على نشر البيان الشيوعي الرسمي، بدا أنه ثبت خطأ الكثير من تنبؤاته مثل (أن الثورات الاجتماعية ستعم معظم البلاد الصناعية). وما زالت الأفكار الواردة في البيان السياسي الواضح العالى النبرة، كما سنرى في مكان بعد آخر من هذا الكتاب، تدمج، وتوسيع، وتفند، وتنقد مباشرة من قبل علماء الاجتماع من كل التيارات التي تلته. كانت تلك الأفكار فرضيات واضحة قابلة للاختبار، ولكن الأكثر من ذلك هو أن الملايين ردت صداتها حول العالم.

واذ كتب «ويبير» بعد ماركس وإنجلز بنصف قرن، كان أقل اهتماماً بتقديم برنامج سياسي، لكنه كان أكثر اهتماماً بتوضيح القوى الأساسية التي تسمح للمجتمع حوله بالتطور. كان المجتمع الأوروبي، لمدة قرون، محكوماً بمصادر السلطة التقليدية - الكنيسة - السلطة الملكية أو النخبة الإقطاعية، وبعد ان تحول المجتمع إلى الحضارة والتصنيع، تأكلت قوة تلك المؤسسات بسرعة، وانبعث اندفاع علمي تعريباً وراء جمع النفوذ باعتباره القوة المهيمنة على تلك الحقبة التاريخية، كان الناس أكثر اهتماماً باستثمار فائض أموالهم في استثمارات منتجة بدلاً من إنفاقها على سلع الترفية (كما كانوا يفعلون في الماضي) وأشار «ويبير» إلى أن هذا التناول الجديد للعمل وللمال جلب معه تغيرات عميقة تتعلق بالمواقف والسلوك، هي الروح الحقيقية للرأسمالية. فمثلاً: عوضاً عما درج عليه الناس في نظامهم القديم من وضع الثقة والتقدير في اسم عائلة أو في تقليد قديم تطاولت عليه القرون، أصبحوا في

النظام الجديد يتحققون على الأرجح بعقد مكتوب أو بلقب أطلق على أحد ما بسبب مقدرة، أو خبرة ما، أو بإجراءات المحاسبة الرسمية، وعوضاً عن استئناد التراتبية الحكومية إلى التقاليد والثروة، أصبحت التراتبية البيروقراطية مستندة إلى معايير خاصة للوظائف المختلفة، وعوضاً عن العلاقات الشخصية التي تؤدي إلى الحصول على المنفعة، بات الناس يعاملون وفقاً لمعايير موضوعية بشكل متزايد، وباختصار، أصبح المجتمع يعطي القيمة للإجراءات المقلانية.

أوضحت كتابات «ويبير»، كيف انتقل المجتمع من إعطاء القيمة للتقاليد، إلى مجتمع محكوم بمعارضات وقيم جديدة أكثر موضوعية مثل العقود المكتوبة، والكفاءة، والخبرة، والمعايير الكلية والطرق والإجراءات المقررة لإنجاز الأعمال، وسائل «ويبير»: كيف تسنى للقواعد المكتوبة وضع حدود لولاية الحكومة وسلطاتها، والإمساك بالسجلات، والفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة، واتباع الإجراءات الموثقة والشاملة أن تحل تقريباً محل التقاليد والنسب كمصدر للسلطة؟ وكان جوابه هو أن الأفكار التي رافقت ظهور البروتستانتية والتقطيم المقلاني للمنظمة البيروقراطية نشراً بل هيمنا على النظام الاقتصادي (الرأسمالية الحديثة). يختلف «ويبير» عن ماركس كثيراً في هذا المنحى، فبينما يعتقد ماركس أن الترتيبات الاقتصادية تحدد الأيديولوجية (الأفكار) وكل الأشياء، الأخرى تقريباً، فمن «ويبير» يمكن أن تعود أفكار الرجال عملية تنمية اقتصادية. وقد ساعدت في هذه الحالة الأفكار البروتستانتية في تشكيل نهوض الرأسمالية في صورتها الحديثة.

لا يقول «ويبير» إنه لكي يكون المجتمع رأسانياً ومنتجاً، يجب أن يكون بروتستانتياً إنما يزعم أن التطور الأول للبروتستانتية في أوروبا وأمريكا الشمالية ساهم في ترتيبات اقتصادية لذلك العصر المميز. ولكن الرأسمالية لم تعد مصبوغة بصبغة البروتستانتية بل هي قوة مستقلة. وبين «ويبير»، أن بعض الممارسات الدينية البروتستانتية المحددة أصبحت علمانية، وتطورت لتتحول إلى نوع جديد من السلطة. مثلاً، دعا البروتستانت إلى أن ينذر المرء حياته لهنة ما إظهاراً لرغبتة في إطاعة الإرادة الإلهية، لذلك كان العمل الجاد في مجال معين فضيلة، والكسل والخمول إنما، هذا الإخلاص للمهنة والعمل، المقربون بالاعتقاد بإثبات تقدس الثروة غير المنتجة (باعتباره حجاً

للنعمة الإلهية). قاد إلى التخصص المهني وإعادة استثمار رأس المال. ويزعم «وبيه» أن موقف البروتستانتية تجاه الثروة هو وحده الذي أفضى إلى النظر إلى رأس المال على أنه شيء يعاد استثماره بحكمة، وبشكل مشابه، فإن التخصص وفقاً للمهنة صهر العمل عند المرأة بالمعنى الديني، وجعل من العمل الجاد والكفاءة وحياة الزهد والتقوف (عبادة) وفضيلة جوهرية. حيث إن تراكم الثروة المستثمرة بحكمة هو (في حقيقته) مظهر من مظاهر النعمة الإلهية. كان هذا التغيير الذي يتبع الإصلاح البروتستانتي عميقاً، فقد كان من المعتقد في السابق، أن العمل لم يكن للناس الآخيار، وأن عظمة الخالق إنما تجلّى من خلال الفن والشعر والموسيقى. وانشغل السادة والسيدات بالملابس واللحى المبهرجة وبملائحة أمور الحب (المتكلف)، لم يكن هناك أي مكان يهتم بهمهة المرأة، بل إن التميّز في ذلك المجال لم يكن يعتبر أمراً فاضلاً.

لا يمكن المبالغة في تأثير ما كتبه وبيه، فكل الأعمال التي ستقرأها من التي كتبها منظرو الحداثة بعد عدة عقود، حملت معها ذلك الافتراض الضمني بأن هناك شيئاً أخلاقياً أو رفع مقاماً وأصالة، في استثمار الثروة وفي العمل الجاد والكفاءة والبني البروغرافية الصارمة. وأطلقوا صفة «الحديث» أو «العقلاني» على تلك السمات في المجتمع، وصنفوا السمات الأخرى كمخلفات للبني الاجتماعية السابقة على أنها سمات «غير عقلانية». أو عقبات في طريق التقدم، وقد نقلت أفكار أخرى كثيرة من عمل وبيه، فمثلاً، تبني بعض المؤلفين الذين ضمنتهم القسم الأخير من هذا الكتاب تأكيده أن القوة لا ترتكز فقط على علاقات الإنتاج (يعني المال)، بل أيضاً على عوامل أخرى مثل سهولة الوصول إلى المعلومات، تحديد الهوية الثقافية والاستعداد التنظيمي، وفوق ذلك شكل اهتمامه بالوضع الاجتماعي للمرأة، وبدور الدولة (الحكومة)، وقد شكل جيلاً جديداً من الدراسات في مجال التغيير الاجتماعي والتنمية.

مثل كل المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين الآخرين، كان اهتمام أمـاـدـورـكاـيمـ بالـتـغـيـيرـ الـاجـتمـاعـيـ مرـتـبـطاـ بشـدـةـ برـصـدـهـ عمـلـةـ تقـسـيمـ العملـ. فـفـيـ الـجـمـعـ التـقـليـديـ يـكـرـرـ النـاسـ السـلـسـلـةـ نـفـسـهـاـ منـ النـشـاطـاتـ والأـدـوارـ عـوـضـاـ عـنـ التـخـصـصـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـ. وـبـكـلـمـاتـ أـخـرىـ، فـإـنـ النـاسـ، ..،

المجتمع التقليدي متشاربون بعضهم مع بعض، يعرفون عددا أقل من الناس، ويؤدون أعمالا أقل، ولا يغامرون بعيدا عن البيت، وبالتالي، فإن رؤيتهم للعالم محدودة فيما هو مالوف أو منقول عن تقليد ما، وبالنسبة إلى دور كايم، فإن المجتمع ذا المستويات المتدرجة من الاختلاف والتخصص يسير على أسس من هذه الرتابة، وهو يدعوها بالتكافل الآلي، وحالما يجري تقسيم العمل ويصبح أكثر تعقيدا، يتعرض الناس إلى متطلبات وتجارب وقيم جديدة بشكل متزايد، وكلما ازدادت عملية التخصص وتقسيم العمل تقدما، أصبح الناس أكثر اختلافا، وازداد المجتمع قدرة على الإنتاج، وتخصص الأفراد على درجات مختلفة عوضا عن اتخاذ الواحد منهم العديد من الأدوار وفيما بالكثير من الأشياء، ويقول دور كايم بما يدعو إلى شيء من الحيرة، إن هذا النموذج المتخصص المعتمد داخليا ببعضه على بعض، يقوم على تكافل عضوي، ونظام عضوي، فإن تقسيم العمل وتبان أجزائه يسمحان له بالقيام بوظيفته على أساس من التكافل الداخلي، منذ دور كايم استخدم «الكلوت بارسونز» ومؤلفون آخرون ستقرأ لهم في القسم الثاني، مثل هذا التقسيم التقليدي - الحديث للتكافل الآلي والمضوي مع مفهوم تقسيم العمل لفهم: كيف تختلف الدول الفقيرة عن الفنية، وإلى أين هي ذاهبة.

ومع النقلة إلى هذا النوع الجديد من التكافل، احتاج الناس إلى أن يتعاملوا مع عالم أكثر تنوعا وأسرع خطى في التغيير، ولكي يقوموا بذلك احتاجوا لتبني نظرتهم إلى العالم من نظرة ضيقية محدودة إلى نظرة أوسع، وأقل جمودا، وأكثر عالمية، ورأى منظرون مثل دور كايم وبارسونز، أن تلك العملية ليست فقط حتمية بل هي أيضا ضرورية، وأن المجتمعات التقليدية تعمل على صعيد صغير، وأن أجزاء من الكل تعمل بشكل مستقل نسبيا، وأن كل عضو من المجتمع هو في الأساس مثل الآخر، فليست هناك حاجة اجتماعية حقيقة إلى تطوير قواعد مجردة تنظم المجتمع في الحاضر وتحاول التعامل مع المستقبل، لذلك، كان دور كايم مهتما بدراسة كيف غير تقسيم العمل المؤسسات الاجتماعية تدرجيا من القيم إلى النظم القانونية، التقط بارسونز ومجموعة من المفكرين الذين صنفوا فيما بعد بدعوة التحديث، أفكار دور كايم الرئيسية وطبقوها على البلاد النامية.

## مقدمة المعرفين

ومع مرور عقود من الزمن، يبدو أن العودة المباشرة إلى هؤلا، المنظرين الكلاسيكيين الثلاثة المظام باتت أقل، استشهاد تالكوت بارسونز في كتاباته في المستويات بـ «دوركايم» و«ويبير» في كل صفحة تقريباً، وعلى النقيض من ذلك، نجد «بورتس» والكتاب الآخرين الذين كتبوا في التسعينيات، في القسم الأخير الذي يدور حول العولمة، لم يشيروا بوضوح وصراحة إليهم في كتاباتهم أبداً تقريباً. على كل حال، فإن نقص الإشارة المباشرة إلى النقاشات التي رادها ماركس وإنجلز وفيبر ودوركايم لا يعني أنها ليست مؤثرة بعمق، إن النقاش حول ما يدفع بالتغيير الاجتماعي إلى الأمام هو نقاش حي وجيد وواضح جداً من خلال مقتطفات من هذه الكتب، حتى أحدث نظريات التنمية فيها عناصر يمكن أن تعتبر «ماركسية، وويبيرية (نسبة إلى ويبير)» أو «دوركايمية، في الأصل».

## التحول إلى العدالة

لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة ومتخلفة على رغم الانفتاح على الرأسمالية وعلى مظاهر أخرى للحياة الحديثة؟ ماذا يمكن فعله لجعل الرأسمالية تنموا إلى مدى أبعد في تلك البلاد؟ تلك كانت الأسئلة التي وجهها فريق من المنظرين الذين أثرت أفكارهم بشدة في جهود الولايات المتحدة لتعزيز تمية الرأسمالية في البلاد الأفقر التي دعيت حينئذ بـ «العالم الثالث».

بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت الولايات المتحدة نفسها وحيدة على قمة بنية القوة العالمية، كانت الأمة الوحيدة، من كلا جانبين الحرب، التي لم تصب بنيتها التحتية من طرقات وجسور وأبنية وبنوك بأذى، وكان لها شبه احتكار للتكنولوجيا الحديثة وصناعتها في وضع يؤهلها لإنتاج السلع التي تباع بسعر عال في أرجاء العالم، ولكن نمو اقتصادها كان سيظل محصوراً في حدودها من دون تفعيل الاقتصادات لشراء هذه المنتجات، وكانت مساعدة أوروبا وأسيا على استعادة عافيتها هي الشيء الصحيح المفترض القيام به، والفشل في القيام بذلك قد يخاطر بالسماع للشيوعية بالانتشار، لذلك وضعت خطة «مارشال» لمساعدتهم في إعادة البناء.

وكان ما يصبح عليه أمر بلايين الناس الذين يعيشون في البلاد الفقيرة والحديثة الاستقلال أحياناً في نصف الكرة الجنوبي، أحد شواغلها مقتربنا بالاهتمام برفاه شركائها التجاريين وال العسكريين الواضعين في أوروبا، فمن طرف، كان هناك تخوف بين الناس في البلدان الفنية من نوع الاضطراب الذي يمكن أن ينبع عن مثل ذلك الفقر الواسع الانتشار، في عالم من العدالة والرخاء الاقتصادي في نهاية القرن العشرين، ومن طرف آخر، كان هناك تهديد أعظم وأكثر وضواحاً: الاتحاد السوفييتي، الذي قدم حلاً للتنمية كانت له قدرة جذب قوية للجمهور، وكانت له أيضاً مسيرة لم تخل من نجاح. كان السياسيون وخبراء التنمية والأكاديميون والجمهور خائفين من أن تقرر الشعوب في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أن الشيوعية طريق للتنمية أكثر ضماناً من الرأسمالية، ورداً على ذلك قدمت نظريات التنمية التي ولدت في الخمسينيات والستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية حلاً لا شيوعياً، واضحاً، للفقر والخلف.

ورأت مجموعة من خبراء التنمية، الذين لهم تأثيرهم، ثلاث مشكلات واضحة تعيق التصنيع في البلاد الفقيرة، فأولاً، وببساطة، لم تكن الشركات هناك كبيرة بما يكفي لإنشاء الصناعات الحديثة المطلوبة للتنافس مع شركات القوى الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية، وثانياً، سمعت قدرة الشركات على تحصيل مقدادير كبيرة من رأس المال في تلك البلاد المتقدمة بتطوير وتبني تقنيات جديدة باستمرار، وذلك ما كان ينقص البلاد الفقيرة بشكل موجع. وثالثاً، وهو الأمر الأكثر أهمية لمناقشتنا أنهم هنا، أنهم رأوا في الملامح الثقافية والمؤسسية والتنظيمية للبلاد الفقيرة عقبات في طريق محاولتها للنمو والتحول إلى الديموقراطية، لذلك وبالنسبة إلى تلك المجموعة من «منظري التحديث»، فإن البلدان الأشد فقراً فقيرة لأنها تحتاج إلى رأسمال ضخم وتكنولوجيا وتنظيم اجتماعي حديث وقيم حديثة. وشرع هذا الفريق من المنظرين في شرح أسباب هذا الفقدان، وطرح توصيات بسياسة التقلب عليها.

وكان للتحليلات، التي قدمتها تلك الهيئة من المنظرين، ثقلها في سياسة الولايات المتحدة نحو التنمية في البلدان الأجنبية، خدم «و. و. روستو»، مثلاً في كل من حكومتي كينيدي وجونسون، وقد وضعت الوكالة الأمريكية لبرامج

مقدمة المحررين

التنمية الدولية سياساتها بناء على مفاهيم نظرية التحدّث (مثلاً، التحالف من أجل التقويم وفرق السلام). وهذه الأفكار لا تزال حية إلى حد كبير. فلا يزال الكثير من برامج السياسة المنشقة من هذا العصر مؤثرة في دوائر صناعة السياسة اليوم، بمن فيها مخططون في الكثير من البلدان الأشد فقراً.

ولفهم الفجوة بين الدول الأكثر غنى والدول الأشد فقرا، سبر منظرو التحديث عملية التنمية وقدموا لوحة مركبة لما يعنيه أن تكون، «حديثا». ففي الرسم البياني الثاني لنظرية التحديث، تتحول المجتمعات من نموذج للمجتمع (تقليدي أو متخلف) إلى نموذج آخر (حديث، أو متقدم)، أوضاع صممويل هنتفتون وهو منظر مشهور في التحديث يختتم عمله هذا القسم من الكتاب، أن الحديثة هي عملية تطورية تغير المجتمعات بطريقة ثورية.

وعلى الرغم من أن فروع المعرفة المختلفة تتبع صورتها الخاصة من تلك النظريات، لكنها جميعاً تتشتت تفرعات عنها. وفهم التنمية على أنها تطور من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) عبر منحنى واحد. ورأى المنظرون المختلفون الدوافع المحركة المتعددة على أنها مفتاح للانتقال من التقليدي إلى «ال الحديث». ويظهر هذا القسم من المختارات الفروق الدقيقة والتأييد الكمي والقصصي الذي قدمه منظرو الحداثة هؤلاء لدعيمياتهم بوضوح، ولا يلاحظ التباين الواضح بين المنظرين المستندين في مؤشرات الحداثة، ومستوى الأهمية الذي منحوه لكل منها، فاعتقد بعض منظري الحداثة مثل روستو، أن التراكم المتزايد لرأس المال سوف يقود إلى عملية التحديث التي سوف تؤثر حينئذ في عناصر أخرى للمجتمع مثل السياسة والقيم، وأعتبر آخرون العناصر غير الاقتصادية هي الأكثر أهمية في توضيع سبب كون الدول الأشد فقراً فقيرة، وسبب كون بعض البلدان غير قادرة على توليد رأس المال كافٍ وتكنولوجياً لكي تصبح «حديثة». ورأى «برت هوزلتز» مثلاً في منظمي الأعمال شخصيات أساسية في نقلة المجتمع من تقليدي إلى حضري. ويعتبر منظم الأعمال في مجتمع تقليدي منحرفاً عن خط المجتمع لأنه يقوم بشيء حديث، ومختلف. إن التغيير في المجتمع الحديث هو النظام، والإبتكار شيء يحظى بالتقدير ومنظم الأعمال محل احترام، وقد رأى د. ي. س.

ماكيلاند، أن «الحاجة إلى الإنجاز» على أنها عامل رئيسي في تعزيز الأفراد «العصريين». وبالنسبة إلى دانييل ليرنر يرجع الأمر إلى الإسقاط، أي اعتقاد المرء أن الآخرين يشبهونه، والتشرب وهو معنى موسع للذات يتضمن أفكاراً وعادات جديدة. كانت نظرية هيجنز أيضاً نفسية، إذ قال إن ما يبعث أو يدفع الأشخاص العصريين هو الإبداع والقلق، ويعود القلق إلى شعور الأضطراب الذي ينتابهم عندما لا يكونون قادرين على الإنتاج، وهذا الإحساس نتاج لطبيعة امتهامهم، التي لا تهدأ ولا تتوقف، بالسعى إلى الإنجاز.

رأى كل هؤلاء المؤلفين التحديث كعملية أنها سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى البيولوجية. ويتضمن التحديث تبنياً لطرق جديدة للحياة المادية، مثل كيف ينظم العمل والمجتمع، أو كيفية التعامل مع التكنولوجيا أو الحكومات، وهو أيضاً يغير نظامنا التعليمي ومعظم قيمنا واتجاهاتنا الأساسية. مثلاً كان من المعتقد، على نطاق واسع، أن السكن في المدينة هو واحد من أكثر القوى قدرة على تحديث الناس. وبالنسبة إلى منظري التحديث، تستلزم الحياة المدنية اعتماد الناس المتداول بعضهم على بعض، والتقطيع المعتقد للعمل، وبنظرية إلى العالم تستطيع التكيف مع الاختلافات والتغير السريع، والأطفال الذين يعيشون في المدن يتلقون تعليماً منهجاً في مدارس نظامية (أعطى ماكيلاند أهمية كبيرة لهذا)، أما الآباء فمن المفترض أنهم يعملون في أماكن منظمة لاثعبوا بناء على عقود وبنظام تحكمها الجدارية. (اعتبر إنجلز مكان العمل عاملاً أساسياً في التفاعل الاجتماعي).

ولكن لم يتم دائمًا دليل يدعم الفرضيات القائلة إن هناك علاقة بين مستويات الحضرنة وتحديث السكان، وظل لفراً بالنسبة إلى منظري الحداثة أن الناس على رغم سكانهم في مدن كبيرة يبقون مختلفين. (كما يرى المرء في كتابات لويس وليرنر). وكان الأمر يبدو متناقضًا عندما لا تتشبه الشعوب في البلاد الفقيرة التي خضعت للحضرنة، والتي جربت مستويات تعليم أعلى و.... الشعوب في الأمم الأوروبية وشمال أمريكا التي تطورت في وقت مبكر، وأخيراً رأوا - حل هذه المعضلة - أن البنى السياسية عناصر مهمة في عملية التحديث. ويرى هنتفتون مثلاً أن الحضرنة، وتبني الإجراءات الديموقراطية

## مقدمة المحررين

يدفعان الناس ليصبعوا أكثر حداثة في قيمهم، لأن المشاركة السياسية تفرض طريقة تفكير تجريدية ونقدية إذن، مادا تفترج نظرية التحديث على الأمم ان تفعله لتصبح أكثرها تطوراً على رغم أن التوجه الأساسي للحداثة يقتضي من الأمم ان تركز على تغيير مجتمعها الداخلي بعقلنته، يرى كثير من المفكرين أيضاً أن البلاد المتقدمة تستطيع ان تلعب دوراً حيوياً بالغ الأهمية، في مساعدة وتوجيه عملية التحديث في البلاد التي شرعت في النمو بعدها، ورأى روستو، مثلاً، أن الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من البلاد الأشد ثراء مستسماً للمجتمعات المختلفة بأن تصبح حديثة بمعدل أسرع مما كان في البلاد التي سبقت إلى التقدم، وقال ليرنر إن وسائل الإعلام متلعبة دور المجل في التغيير لأنها سوف تعرّض الناس لأوضاع مجردة، تجبرهم على التفكير بشكل يتتجاوز حاليتهم الخاصة، وظن «جيتو جيرمانى» أن عملية نشر الإبداعات (التجديدات) وشرحها سوف تسرع التعمية في البلاد الأخذة في التحديث أخيراً.

بالنسبة إلى هؤلاء المحدثين اللاحقين، فإن الوصفة كانت ذاتها: استدن، استورد، قلد، ثم رشد، وللحصول على تدفق من الاستثمارات، ولدفع الأمة خارج دائرة الفقر وعزز الاستثمار، فإن على الأمم أن تسمح للشركات من البلاد الفنية بدخول حر إلى أسواقها، وقوتها العاملة ومواردها، وبعض هذا الإنتاج سيكون للأسوق المحلية، وبعضاً للأسوق التصدير ولكن، سيتدفق، على الأقل، المال أخيراً إلى حيث كان العوز الكلي قبل ذلك، أو حيث كان محبوساً في أيدي متأثرة بالفترة الحرمن لتخيبة من الإقطاعيين الآثرياء الذين لا يملكون أي خبرة في الصناعة، إن عزز داس المال الصناعي المركز يوعز بان استداناً المال قد تكون ضرورية من أجل فرزة الانطلاق بالاقتصاد.

وبعد عقدين من التحكم في دوائر التنمية، تعرضت نظرية التحديث لهجوم من زوايا عدة، فاولاً، أصبح ينظر إليها على أنها نظرية لا تاريخية: إذ فشلت في إدراك الفوارق بين البلاد، أو الأقاليم، أو الشروط البنوية أو الخبرات التاريخية الخاصة، فمثلاً، لم يعالج منظرو الحداثةحقيقة أن هذه الأقاليم الأشد فقرًا لا تعكس حالة واحدة من الفقر، أو نوعاً واحداً من المجتمعات، بل وضعها مركباً لما قبل التحديث، وفي الحقيقة، كان لديهم

كثير من البلدان، التي صنفت بأنها متخلفة، أو غير متقدمة، صناعات حديثة، ونظم تربوية أو «ممهدات» أخرى يعتقد أنها ضرورية للتتحديث، وقد شكا النقاد بشكل متزايد من أن التحديث ما هو إلا كتابة ملطفة عن «الأمركة». وهي فكرة تدعيمها قراءة أدق للعديد من المؤلفين الأوائل الذين ساروا على الدرب نفسه، ولذلك وسم المجال بأنه عرقى مناصر للرأسمالية وأداة واضحة في جهود الحرب الأمريكية الباردة ضد الشيوعية. وبالتأكيد على مشاكل الدول الداخلية كسبب للتخلف، بدا أن نظرية الحداثة تلوم الضحايا أنفسهم على فقرهم، وأعلن النقاد أن أسبابا خارجية مهمة تسبب الفقر والتخلف قد أهملت.

قال «إيغاندرو بورتس»، و«ليام كاناك»، منذ عقدين سابقين من الزمن تقريباً، إن نظريات التحديث هذه كانت على الأقل اجتماعية (ضمن المعنى التقليدي للكلمة)، انتقداها بشدة منظرو «التبعة» فيما بعد، أي أن أهمية علم اجتماع التنمية كانت واضحة في أن هناك حاجة لمن ينظر ويوثق التغيير الثقافي بدراسة كيف تتعدل مواقف الأفراد، وسلوكهم عند السكن في المدن والعمل في المصانع، والانتساب إلى المدارس النظامية. ويجب أن يقال أيضاً إن بعضها من تلك الأفكار عادت إلى الظهور والتعدد لدى ما يدعى باليمين، وفيما يدعو إلى الدهشة لدى بعض أوساط اليسار.

وعلى سبيل المثال، يذهب بعض منظري «ما بعد الحداثة»، إلى أن الثقافة أصبحت الآن أكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة التغير الاجتماعي، وفي الحقيقة ربما كان الأمر كذلك دائماً، كما سيرد في صفحات تالية سوف تتحقق تحليلات التنمية، التي تهمل بالكامل المتغيرات الثقافية بين الأمم حتى داخلها، في تقديم إجابات كاملة عن السؤال «لماذا تبتعد الأجزاء المختلفة للعالم؟».

### نظريات التبعة والنظم العالمية

هل كان منظرو الحداثة «يلومون الضحايا»، بدءاً من أواخر خمسينيات القرن الماضي،أخذ فريق من الباحثين والمخططين، كان آخذًا في الازدياد في أمريكا اللاتينية، يفتدون بشدة أفكار منظري التحديث.

أنت أولى الأفكار من فريق من الاقتصاديين يعمل في سانتياغو عاصمة تشيلي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA)، وهي وكالة للأمم المتحدة، وحللت قضية: كيف يمكن تحقيق إحراز النمو في المنطقة. عندما ترأس «رأوفول برييس»، إل (ECLA) في الخمسينيات، ظهرت نظرية مفادها أنه نتيجة للعلاقات الاستعمارية ثم فيما بعد للعلاقات الاستعمارية الجديدة حل العالم الثالث تابعاً لأوروبا: مجرد مصدر للمواد الخام الرخيصة، وسوقاً لمنتجاتها المصنعة الأعلى سعراً، والمشكلة في هذا الترتيب، أنه بينما تعيل قيمة المنتجات إلى الارتفاع باطراد مع الوقت، تقل قيمة المواد الخام، والمواد الغذائية الأولية، ورات إل (ECLA) في هذا الاتجاه إلى اختلال شرودت التجارة العالمية سبباً أساسياً لامتنار أمريكا اللاتينية مختلفة عن الأمم الأكثر ثراء: كان على الدول الفقيرة أن تبيع المزيد والمزيد من السلع لتعمل على الأقل في المقابل.

إن تصدير المواد الخام وبيع اليد العاملة الرخيصة أديا إلى «جيوب من الحداثة»، هي بحر من التخلف، مثل ما أوحى به تلك المناظر المتناقضة التي ذكرت في بداية هذه المقدمة، وفي جيوب التصدير هذه كانت الأسواق الداخلية غير مهمة للمنتجين، فالطبقة الثرية الصغيرة جداً ترغب في منتجات غير منتجة محلياً (مستوردة)، والجماهير أفتر من أن تشتري أكثر من مجرد الحاجات الضرورية جداً. أطلق سمير أمين وألان دوجانفري وكارلوس جaramon على هذا الاقتصاد اسم «الاقتصاد المتفسس». لأنه لم يكن هناك ارتباط بين المنتجين المحليين والمستهلكين، ولأنه لم تكن هناك غالباً تأثيرات «متضاعفة»، تخلفها جيوب التصدير بالأجزاء المكونة المنتجة محلياً. لقد عول كل من أمين دوجانفري كثيراً على «مدخلات الاحتياطيات العمل الريفي»، وعلى وجود مناطق الإعالة الزراعية، حيث يكون بإمكان العمال العودة إليها عندما يمرضون أو يكثرون في السن، أو يتعطلون عن العمل للاستثناء والعيش بشكل أرخص من المدينة، التي قد يكون على أرباب العمل فيها أن يفطروا تكاليف بقاء عمالهم الطويل الأمد بشكل كامل. ورأوا أن الاحتياطيات الريفية هذه تمنع دعماً قوياً غير منظور لأنشطة الأعمال في البلاد الفقيرة، ولمستهلكي منتجاتهم في البلاد الفنية. وأشار مؤلفون فيما بعد

إلى أن الأسر التي تتقاسم نفقات المعيشة والقطاع الحضري غير الرسمي، أي أن العمل من دون عقد رسمي أو تقديم الخدمات والمبيعات من دون رخص، توفر أيضاً إعانات مشابهة.

أولى منظرو التبعية اهتماماً خاصاً لتوضيح الامساواة الفظة في البلاد الفقيرة، رابطين إياها بالتاريخ الاستعماري لهذه الأقاليم وبالنظم الاقتصادية والسياسية الجارية لاقصاء وقمع الجماهير. ورأى منظرو التبعية أن تجاهل الإرث الاستعماري يزعم أن التصنيع في الفترة الأخيرة هو بالقدر نفسه من السهولة. مثل التصنيع الذي سبقه، كان بوضوح خدمة ذاتية للبلاد الفنية. على كل حال لم يضع منظرو التبعية كل اللوم في قضية فقر البلاد الأشد فقراً على ما هو خارجي، فقد قرر كاردوسو ودوجانفري وأخرون أن النخبة المحلية لها دور فاعل وخطير بانتفاعها من تعزيز الطريق للشركات عابرة القوميات وللتتجارة والتربيبات المصرفية غير العادلة.

في السنتينيات، انصرت عناصر عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) مع عناصر الماركسية الجديدة في تحدي نظري خطير لنظرية العدالة التي تقودها الولايات المتحدة. وكان بعض عناصر «مدرسة التبعية» الجديدة هم اقتصاديي الا (ECA) (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)، وأخرون كانوا أكاديميين، وبعضهم كانوا أعضاء في حركة يسار أمريكا اللاتينية النابضة بالحياة. وبينما كانت نظرية التبعية تؤثر بالفعل في سياسة أمريكا اللاتينية في الخمسينيات، لم يكن مؤلفون مثل «أندريه جاندر فرانك»، الذي عم النظرية، وباحثو التنمية في البلاد الفنية، قد بدأوا بالتباهي لها حتى نهاية السنتينيات. لقد بسط فرانك العديد من أفكار جماعة «التبعية»، وكان الكاتب الأول الذي نشر له، على نطاق واسع، باللغة الإنجليزية على نطاق واسع، وفي مرحلة فيتنام والتدخلات العسكرية الأخرى للولايات المتحدة حول العالم، كانت الأفكار التي قدمتها نظرية التبعية أسلوباً بديلاً مرحباً به، شكل ويعمق في التيار الأساسي لعلم الاجتماع في ذلك الوقت.

قدمت نظرية التبعية العالم على أنه مؤلف من قطبين: دول غنية هي «المركز» لنظام العالم الرأسمالي، ودول فقيرة هي «تابعوها» أو «محبيتها» بلاد المحيط أجورها منخفضة، تفرضها نظم قهرية تحبط اتحادات العمال

## مقدمة المحررين

المستقلة والحركات الاجتماعية، ويستغلها «المركز» من أجل العمالة الرخيصة والمعدن الرخيصة والتربية المدارية الخصبة، لذلك فإن الدول الفقيرة والفتنة هي أجزاء للكل نفسه (وذلك الكل هو النظام الرأسمالي العالمي) وليس كيانات متشابهة على درجات مختلفة من النمو (كما جعلنا علماء الحداثة نعتقد)، وبالنسبة إلى منظري التبعية نجد أن التخلف في المحيط هو النتيجة المباشرة للنمو في المركز، وبالعكس.

ويتكرر تسلط «المركز» على «المحيط» واستغلاله له على امتداد سلسلة من الدول الفنية إلى عواصم في البلاد الفقيرة إلى مدنها الإقليمية ثم إلى مناطقها النائية، وصولاً إلى أعلى سلسلة العلاقات غير المكافئة تتدفق السلطة وفانض القيمة، ونزولاً إلى أسفلها يتدفق التسلط والأيديولوجية و... المنتجات غالبية الثمن.

تعني التبعية ضمناً أن دول المركز تحتاج إلى الوصول إلى المواد الأولية، وإلى أسواق أضخم لسلمها لكي تزيد من ثروتها. وجدت دول المركز حلاً مؤقتاً لصراع الطبقات فيما بقدرتها «الإمبريالية» على استغلال «المحيط»، وفي الوقت نفسه أبقيت مناطق المحيط على علاقة تبعية لـ«المركز» سوقاً لتصادراتهم الأولية الرخيصة، بالإضافة إلى كونها (دول المركز) مصدراً لمزيد من السلع الفاخرة الباهظة الثمن. تسلط هذه العملية برمتها ضوءاً شديداً لا على الطابع العالمي للرأسمالية فقط، بل أيضاً على حقيقة أن توسعها ليس نتيجة مجرد نماء اقتصادي، بل هو نتيجة علاقات معينة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تشبيه المركز المحيط يؤكد الطبيعة التسلطية المتأصلة للعلاقات الرأسمالية، على كلا المستويين العالمي والقومي، وبينما عاملت «ظريات النمو السابقة الرأسمالية على أنها فورة متجانسة، يركز منظرو «البعية» ونظم العالم» على اللامساواة التي خلقتها هذه المجموعة من العلاقات الاقتصادية العالمية.

حدد منظرو التبعية عوامل رئيسية عدة تتشظى وتتشتت في حالة التبعية. إن الرأسمال الأجنبي، مثلاً بالشركات المتعددة الجنسيات، هو مصدر واضح لقوة «المركز» داخل «المحيط». وفي مقتطف من هذا الكتاب يقدم «تشيز - دن» تحليلًا كعبياً أظهر مفعول هذه الشركات «السلبي

إنما على الفقر واللامساواة في الدول المضيفة الفقيرة، وبذكر الكثير من منظري التبعية مجموعة مهمة أساسية أخرى، وهي مجموعة النخبة ضمن دول المحيط، على أنها هي بانية العلاقات التبعية. أبدى عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هينريك كاردوسو اهتماماً شديداً خاصاً بالطرق التي تنظم بها جماعات النخبة في البلاد الأمريكية اللاتينية علاقات التجارة الخارجية، بحيث تتتفق مع حلفائها على حساب الجماهير ضمن المحيط.

وبالنسبة إلى «كاردوسو»، يمكن لحالات التبعية أن توجد فقط، حيث يقوم الضيف المحلي بتسهيل الروابط الاقتصادية. وأخيراً، ينظر العديد من منظري التبعية للحكومات الوطنية على أنها روابط حاسمة في علاقات التبعية مع دول المركز. في بعض الحالات تخدم الدولة في ضمان تعاون الجماهير، ويقيم المقتطف الذي أخذ من «جيريفي»، في هذا الكتاب الدليل الواضح على أن الطرق المختلفة التي اتخذتها دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا لتحقيق النمو، يمكن أن تعزى بشكل أساسي إلى الاختلافات في كيف حكمت دول المحيط هذه.

كيف يمكن علاج هذه الحالة من التبعية؟ هنا يمكن تقسيم نظريات التبعية إلى مدرستين، ترى واحدة منها أن التخلف ليس مرحلة بل هو ظرف دائم لا مهرب منه، وبكلمات أخرى، تكون الطريقة الوحيدة للهرب من حالة التبعية هذه هي بالهروب من النظام الرأسمالي، ويوجد في هذا المعسكر مؤلفون مثل بول باران وأندريه جوندر فرانك وثيتوبيو دوس سانتوز وسمير أمين، ويعتقد هؤلاء المؤلفون أن نظام الرأسمالية ليس نظاماً تافسياً، لكنه نظام مبني على الاحتكارات. لذلك، لا تستطيع الدول الفقيرة أن تتوقع تغيير وضعها من خلال التأمس. فمثلاً، يرى باران أن أماكن مثل أمريكا اللاتينية ليست منخرطة في عملية أن تصبح أكثر رأسمالية. بل إن تجربتها التاريخية أسفرت عن التصاقها بما يدعوه بالمرحلة الإمبريالية من الرأسمالية. وبالنسبة إلى هؤلاء الكتاب، فإن الحل الواضح لهذه الورطة التنموية هو رفض الرأسمالية. ولكن هؤلاء المنظرين انحدروا على نطاق واسع على أساس أنهم لا يقدمون فعلياً أي حلول عملية. وبدا أن هذا التيار من نظرية التبعية تموّه آليات تحليل التغيير (وخاصّة القدرة على النهوض التي جربتها بعض

دول المحيط)، ولتمييز الخواص التفاصير ضمن دول «المحيط». أو لمعرفة وتغريف الآخرين بأبي خلل في جانب المناطق «المركزية». وعلى سبيل المثال، عندما تشير نظرية التبعية إلى أن الرأسمالية تنتج علاقات راسخة دائمة، تفشل في توضيب ما إذا ظهرت مستويات أعلى من الاستفلال مع الوقت. أو لماذا توجد اختلافات كبيرة بين البلدان الفقيرة. وعوضاً عن ذلك، قد يكون مسکر نظرية التبعية هذا أكثر فائدة في تعزيز برامج سياسية معينة منه في توضيب عمليات التنمية أو التخلف.

وتعرف مدرسة أخرى للتبعية بالتأثيرات الحادة لحالات التبعية، ولكنها تتخيّل إمكان تحقيق التنمية إلى درجة ما ضمن هذه العلاقة. وبعبارة أخرى، يحاول هؤلاء المؤلفون أن يصوروا عمليات التنمية بالمشاركة *dependent development* والتنمية التابعة *associated development*، وذلك في ظروف تخضع فيها الدول الأشد فقراً إلى حالة من التبعية، ومع ذلك تفلح في التنمية إلى حد ما. ومن خلال مجموعة من السياسات المعروفة باسم «صناعة بداخل الاستيراد»، دعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) إلى تنمية الصناعات المحلية كطريقة لتطوير ميزات نسبية في المنتجات لإعطائها سعراً أعلى، والتقليل بذلك من تبعية دول أمريكا اللاتينية إلى دول المركز. وكان هذا النوع من السياسة اعترافاً بالتبعية، مع محاولة تحسين آثارها عن طريق التنمية في عزلة نسبية عن العلاقات الدمرة مع الدول الغربية.

وكانت هذه النظريات البنوية أكثر ما تكون فائدة في العوامل التي استخدمتها لشرح كيف يمكن أن تحدث هذه التنمية الجزئية، ومن تلك العوامل النخبة ضمن المحيط (مثلاً، كاردوسو وفالبتو) وسياسات حكومية معينة، صممت لاحراز التنمية في سياق من التبعية (مثلاً، جيرفي وإيفانز). وجه منظرو التبعية (البنوية) هؤلاء الكثير من الانتباه إلى الفروق بين دول المحيط على صعيد كل من الخبرات التاريخية والعوامل الداخلية (ويعني هذا قواعد الموارد الاقتصادية وأعمال النخبة وأنواع الحكم والعلاقات ما بين الفاعلين في دول المحيط)، وعوضاً عن وصف بسيط لحالة التبعية، تسأّل الكثيرون: ما الآليات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي خلدت هذه العلاقات؟ مثلاً، أثبتوا بواسطة ومساء،

الأدوار التاريخية للنخبة في دول المحيط أن تأثير «المركز» لم يكن على نسق واحد، وأن الاختلافات بين النخبة في دول المحيط يمكن أن تساعده في تفسير اختلاف النظم السياسية، والعلاقات الاقتصادية، والطبقية ضمن المحيط، بل إن إيفانز ذهب إلى أبعد من ذلك في إدراكه لإمكانات وجود سلوك استقلالي بسؤاله عن التحديات التي انتصبت أمام وضع التبعية، خاصة من السياسات الاقتصادية لدول المحيط (البرازيل تحديداً).

قد يكون أكثر الانتقادات جدية لأكثر نظريات التبعية راديكالية هو أنها فشلت كنظريه للتنمية، لماذا تغلبت دول مثل نمور آسيا: سنغافورة وتايوان وكوريا وهونغ كونغ بنجاح على العديد من ظروف مرض من المتوقع أن يكون قاتلاً لكل المرضى؟ ينطبق هذا النقد، طبعاً، وتقريراً بشكل متزايد على الآخرين الذين استعرضوا في هذا الكتاب. وبكلمات أخرى، إن كان دور النظرية الجزئي هو على الأقل التكهن بما قد يحدث، فإن الطبيعة الوصفية العالية لنظرية التبعية لا تملك كثيراً من قوة التوضيح. وكما سرى عندما نقرأ في هذا القسم، فإن مؤلفين متأخرين مثل «تشيز - دن وجيرفي»، اللذين استخدما طرق بحث كمي ومقارن يتعجبان طبيعة نظرية التبعية المعنة في الوصفية، وهذا الآن يوسعنا حدود ما يدعى بنظرية النظم العالمية.

ولأنها انبثقت من نظريات التبعية البنوية، فإن نظرية النظم العالمية هي نظرية واضحة المعالم، بالإضافة إلى كونها شكلًا مقاييرًا لنظرية التبعية، العمل التمهيدي لها مفروض في الشكل البنوي المختلف الثاني لنظرية التبعية المذكورة أعلاه. قام مؤلفون مثل «كريستوفر تشيز - دن» و«بيتر إيفانز» و«جاري جيرفي» بأعمال مبكرة يمكن تصنيفها على أنها نظرية تبعية، وقد ساهموا فيما بعد في نظرية النظم العالمية. وهذه النظرية هي أيضاً استجابة لكثير من الانتقادات لنظرية التبعية. تركزت هذه الانتقادات حول صعوبة أن تولد نظرية التبعية فرضيات قابلة للاختبار وحول افتراضاتها القدرة على التوضيح. بالإضافة إلى أنه بعد الظهور الأولى الصارخ لنظرية التبعية في فترة نظرية التنمية، رغب الكثير من المحللين في أن يتجاوزوا هذا التشعب

الفع (مركز/محيط، كما يصوره عادة بعض الغرباء عن النظرية بشكل خاطئ)، وأن ينشغلوا باهتمام أشد بأثر السياقات التاريخية. كان نتيجة هذا الانشقاق عن نظرية التبعية (خاصة إشكالها المختلفة الأولى)، محاولة تحليل التنمية بطريقة أكثر شمولاً من ذي قبل (ربما باستثناء وibر). وكانت أيضاً «أمريكا» لنظرية التبعية، حيث أصبح بحث النظم العالمية، باطراد، بحثاً تشيرحياً لعينات نموذجية دالة (يستخدم المطبيات لمرة واحدة فقط) وكимиماً. ولم تكن هذه هي الحال دائمًا. كما تشهد على ذلك أعمال «فيرناند برودل»، وإيما نوبل وولرشتن، التاريخية. حاولت نظرية النظم العالمية إذن هذا التحليل الشامل لعملية التبعية، ليس فقط من منظور تاريخي بل أيضًا من خلال تحليل منهجي لعملية الرأسمالية وللنظام الاقتصادي العالمي.

كان كتاب «إيمانويل وولرشتين» ذو الأجزاء الثلاثة (نظام العالم الحديث)، الذي صدر جزءه الأول عام ١٩٧٤ إيداناً بميلاد هذا الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويصف كتاب وولرشتين وكتب أخرى تلنه مثل كتاب تشيز - دن في ١٩٨٤ و ١٩٨٩ أربع مسلمات أساسية لنظرية النظم العالمية، فأولاً، هناك مجموعة واحدة من العمليات الأساسية في النظام العالمي، تخضع لها كل الاقتصادات. يجب أن يتضمن أي تاريخ لوقع ما فهموا إجمالياً للتاريخ الكل. لذلك، فإن الدولة الوطنية، على الرغم من أنها متغير مهم في التنمية، ليست هي المستوى الوحيد للتحليل في فهم عمليات التنمية بل هناك، عوضاً عن ذلك، عمليات واسعة على نطاق العالم تعد محددات أساسية للتنمية والتغيير، وثانياً، تفصيلاً لعمل منظري التبعية، يتألف النظام العالمي من ثلاثة مناطق (المركز - شبه المحيط - المحيط). ويضم شبه المحيط دولاً مثل البرازيل وجنوب أفريقيا. تحمل ملامع من كل من البلاد الفقيرة والبلاد الفنية، وتعمل ك وسيط في عمليات استغلال المركز للمحيط، ومن المهم أن ننوه بأن نظرية النظم العالمية، خلافاً للأشكال الأولية لنظرية التبعية، تسمح لإمكان الحراك في تراتبية هذا النظام العالمي الواحد، على رغم أن معظم الدول غير قادرة على الصعود إلى أعلى. ثالثاً، تشبه العمليات التي تستخلص بها الشروة ..، المحيط تلك التي وصفها منظروا التبعية: التبادل غير التكافен، السع

## من العدالة إلى العولمة

الفعال أو الخفي، السيطرة على التسويق، والأهداف العالية القيمة للسلسلة السلعية (انظر جيرفي). وأخيرا، تفترض نظرية نظم العالم أنه بالإضافة إلى العلاقات والدوائر، فإن للرأسمالية بعض التوجهات العلمانية الأساسية. وتتضمن تلك الاتجاهات توسيع مجالات المشاركة العالمية في التبادل الرأسمالي والتعميق المستمر لربط كل شيء بشئون التسليع وجعل الجميع عمالاً مأجورين (تحويلهم إلى بروليتاريا) والمكتنة، واستقطاب الطبقات الاجتماعية.

يستعرض «توماس شانون» في كتابه المفيد «مقدمة في منظور النظام العالمي» (١٩٨٩) هذه العقائد والتعميمات لنظرية النظم العالمية، مستعرضاً سلسلة من الكتابات التي وجهت ضد هذه الجماعة من الباحثين، ولتحفيض انتقاده، أشار أيضاً إلى أن المجال ما زال حديثاً للفاية، وأنه بدا بالاستجابة لعدد منهم، وذكر ثلاثة من هذه الانتقادات بصفة خاصة أعمقها أن المجال الاقتصادي إلى حد كبير، يعني هذا، أن كتاباتهم شأنها شأن الكتابات الماركسية الأخرى، تفترض أن الاقتصاد يقود كل المجالات الأخرى للنظام. وقد استجاب منظرو النظم العالمية لهذا النقد بإدخالهم الدولة بشكل أكثر مباشرة في تنظيرهم. ولكن ما زال عليهم أن يفعلوا الكثير فيما يتعلق بالثقافة كسبب، وثانياً يقترب معظم النقاش حول نظم العالم من حدود الفانية. مفترضاً أن نظام العالم الرأسمالي يندفع باتجاه هدف ما، وله قدرة ومتطلبات وظيفية خاصة به، وثالثاً أن النظرية غير دقيقة، ولا يمكن اختبار الكثير من فرضياتها. هي الجزء الأخير من هذا الكتاب، يوجه بورنس أيضاً انتقاداً حاداً إلى نظرية النظم العالمية ليقائهما غالباً على مستويات عالية من التجريد، ولفشلها في الإفادة من الوعي المنتشر بسرعة، بأن الاقتصاد أصبح فعلاً عالمياً. وقد كان منظرو النظم العالمية يقولون ذلك لسنوات.

## من التعبئة إلى العولمة

ابتداءً من المنظرين الاجتماعيين الأوائل، وانتقالاً إلى منظري التعبئة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ترافق ادب التغيير والتعبئة الاجتماعية إلى حد بعيد مع التصنيع، ومع وجود الفوارق الواسعة

ما بين الدول الفنية والدول الفقيرة، كتب ماركس ووبيه ودوركايم عن الثورة الصناعية وحلوها، وظن منظرو التحديث أن البيئة الاجتماعية والحضارية الصناعية كانت نوعاً من المدرسة للحداثة، وظن الكثيرون من منظري التبعية أنه لو رغبت أمريكا اللاتينية في أن تصبح جزءاً من «العالم المتقدم»، فإنهاستحتاج إلى المزيد من الصناعات الوطنية. ومنذ ذلك الوقت طرح كل ذلك للتساؤل، وتتصور المساهمات الفكرية في الفصل الأخير من هذا الكتاب، عملية التحتية بشكل مختلف. فاولاً، لم يعد مسلماً أن بناء المصانع والبنية التحتية تعني رفعاً لرفاهية أمة أو شعبها، بل ترتبط القوة في العالم في الواقع، بشكل متزايد، بالقدرة على السيطرة على المعلومات والتقنية والمؤسسات المصرفية العالمية. وثانياً، تجاوز أدب العولمة فكرة الدول الفقيرة ضد الدول الفنية، وكان هناك عالمين أو ثلاثة عوالم، وبدلًا من ذلك، أصبح هذا الأدب يناقش مسألة كيف أصبح هذا العالم موحداً وقائماً على الاعتماد المتبادل، وأن القوانين نفسها يبدو أنها تطبق في كل مكان.

ومثل معظم المفاهيم الحديثة نسبياً التي يكثر الحديث عنها بين المنظرين وفي الصحافة العامة، تستخدم كلمة «العولمة» غالباً من دون توضيح، تشير العولمة أولاً وبشكل واسع جداً إلى مجموعة من الاجرامات تجمل العالم أكثر اندماجاً واعتماداً بعده على بعض. وعلى الرغم من أن العالم كانت تربطه منذ زمن بعيد روابط عالمية مهمة، فإن العولمة تشير إلى دمج تعتمد فيه الشركات بعضها على بعض، وإلى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي، وهناك زيادة مذهلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة والاقتصادات الوطنية مرتبطة بعضها ببعض. وبعيداً عن هذه الزيادة في التجارة والإنتاج المنظم عالمياً، تعني العولمة أيضاً بالنسبة إلى بعض الكتاب، سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، هي بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً «وول ستريت - الخزانة الأمريكية - ومجموعة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي». إن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء المؤلفين ليست مجرد عملية دمج اقتصادي، ولكنها سيطرة مركزية متجانسة، وهناك جدل حول كل من هذين البعدين.

كتب علماء الاجتماع الألمان (فوكر فروبل، يورجن هنريكز، وأوتوكراي) من معهد ماكس بلانك في نهاية السبعينيات يصفون ما كان يبرز للعيان على أنه «تقسيم عالمي جديد للعمل» (NIDL). ووصفوا نموذجاً من الشركات تفرق مصانعها في الدول المتقدمة وتستثمر في البلاد الفقيرة، لكن النتائج الاجتماعية التي رأوها في الدول الفنية كانت مدمرة: «المزيد والمزيد من العمال يفقدون لا وظائفهم فقط، بل أيضاً مهنيهم المكتسبة. إنهم يلقي بهم إلى سوق العمل حيث... يضطرون إلى بيع قوّة عملهم كعمال غير مهرة أو شبه مهرة في أوضاع أسوأ من ذي قبل إلى حد كبير». ويفسّرون هذه التتعديلات التي تطرأ على أحوال العمال بأنها «سريعة ومرهقة نفسياً»، بينما تعاني الحكومة أزمة مالية طويلة الأمد، لقد علقت هذه الحكومات بين تقلص قاعدة الضرائب والعمالة من طرف، وارتفاع متطلبات البطالة ومساعدة مرحلة التقاعد من طرف آخر.

وفي الوقت نفسه «غصت مدن دول العالم الفقيرة بمليين المهاجرين الريفيين الذين لا يملكون أرضاً، مجبرين على التماس التوظيف بغض النظر عن مستوى التعمويض المادي. وتحت أكثر الظروف لا إنسانية، فقط من أجل أن يضمّنوا مجرد بقائهم الجسدي». وتفهّل الكتاب مع سلسلة أخرى من الباحثين كيفية اختيار أصحاب العمل لهؤلاء العمال حسب العمر والنوع والمهارة، وغالباً ما يختارون أن يستغلوا النساء الشابات كونهن يعملن بجد ولا يملن إلى ترك العمل أو الانتساب إلى نقابات، وبعكس تقاؤل منظري العدالة لم ير فروبل وهنريكز وكراي تحسّناً محسّلاً في شروط الحياة نتيجة للعمل الصناعي. لأولئك الناس في المصانع التي أنشئت من أجل إنتاج التصدير. ورأوا مثل منظري العدالة «فرانك وكاردوسو» أن مشاركة النخبة المحلية في تلك الجريمة مسؤولة إلى حد بعيد عن تكرّس الاعتماد على الأسواق العالمية والفقر الواسع الانتشار. وعكس تقسيم العمل العالمي الجديد هذا صدى الخطير على العمال والمشرفيين في العالم المتقدم (الذين كانوا محظيّن ذات يوم)، وأن شيئاً ما تغير، وأن أمانيهم قد انتهى. ولم يعد بالإمكان العمل من دون الاهتمام بالدول الفقيرة.

ويرى «فيليب ماك مايكل»، هنا أنت لا تستطيع أن نصف العولمة ببساطة بأنها دمج اقتصادي، ولكن ما يحدث هو على الأغلب نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي، تمثل تحولاً تاريخياً في نظام العالم الرأسمالي. يستخدم رأس المال المضارب مؤشرات موحدة عالمياً للجذارة الائتمانية. لتقرير أي الشركات أو حتى الحكومات يمكنها اقتراض المال وبأي شروط. ويضع هذا التوحد العالمي سلطة هائلة في أيدي «طبقة حاكمة عالمية» جديدة. ويصنف ماك مايكل هذه النخبة في ثلاثة فئات من المديرين: البربروفراطيين والسياسيين الراغبين في خفض الإنفاق الحكومي والعمل بمقتضى القواعد العالمية الجديدة التي تعتمد بلا رحمة على الكفاءة، ومالكي الشركات متعددة القوميات، والبنوك الدولية ومديريها التنفيذيين، وأولئك الذين يديرون منظمات متعددة الأطراف مثل (IMF) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. واليوم، لا تستطيع الشركات أو الدول وضع سياسة من دون أن تأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن أن يرى الدائنون العالميون قراراتها، فهم الذين يستطيعون جعل حياتهم تعيسة بسرعة بوضفهم في ترتيب اثنين منخفض أو الامتناع عن الاستثمار لديهم، أو بالمضاربة الوحشية، على قيمة عملاتهم. إن هذه هي القضايا التي تصبح قضايا أساسية بصورة متزايدة في يومنا هذا، ومع العولمة، فإن الأفراد الفاعلين مهمون بالتأكيد، ولكن من الصعب عادة تحديد من هو المشارك أو المسؤول، لأن كل شيء أصبح متداخلاً ومندمجاً بشدة، وقد أصبح هذا الوضع أكثر حدة، لأن انتشار المعلومات وسرعة ونطاق تبادلها جعلت خطى التغيير الاقتصادي والأسواق المالية أسرع من أي وقت مضى.

لعبت الديون دوراً مهماً في عملية العولمة كما أقر ماك مايكل بشكل صريح وواضح. لقد تكبدت الدول الفقيرة ديوناً ثقيلة في السبعينيات والسبعينيات من أجل محاولة بناء قطاعاتها الصناعية وبنائها التحتية لكي تلحق بدول المركز. وسمحت القروض لهذه الدول الفقيرة أخيراً بعمل مخطط ما للتنمية لبناء طرق ومطارات وعواصم جديدة وسدود ومصاف للبترول، ولكن سعر الفائدة على قروضها كان في الغالب قابلاً للتعديل على غرار فوائد ديون بطاقات الائتمان ورهونات المنازل القابلة للتعديل

وكان مجرد الزيادة في سعر الفائدة في الولايات المتحدة كفيلاً باعتباره أساساً لحساب سعر فائدة الدين بزيادة عبء الدين الإجمالي لتلك البلاد الفقيرة. وفي عام ١٩٨٢، قالت المكسيك ثم البرازيل إنهما غير قادرتين على دفع ديونهما، وسرعان ما ازدادت قائمة الدول المتخلفة عن دفع الديون. ولكي يحصلوا على المال الذي يحتاجونه، ولو حتى من أجل دفع الفائدة التي يدينون بها، كان على تلك الدول أن تؤمن المزيد من القروض. وكانت الوكالات متعددة الجنسيات فقط، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي وافقت على أن تفرضهم كالمعتاد. ومقابل هذه الديون، كان على الدول المثقلة بالقروض أن تخضع لبرنامج كاسح من الانقطاع من إعانت السكن والفناء والنقل الحكومية، وخصخصة الشركات التي تديرها الدولة، وتخفيف الحاجة الجمركية لاجبار الصناعات المحلية على مواجهة المنافسة العالمية. كانت هذه الإصلاحات الكاسحة التي أسمتها البنوك برامج التعديل الهيكلي، لمدة عقدين من الزمن، موضوع مداولات مرة، واحتجاجات، وأضرابات، وحتى تمرد عبر العالم الثالث. وإن خفض التدخل الحكومي في الاقتصاد، وتغيير البنية الاقتصادية والسياسية، والعمل على تثبيت المؤشرات الاقتصادية الكلية أصبحت تدعى على نطاق أوسع بـ«الليبرالية الجديدة». وكما شرح «بورتز» في مقتطفه، فإن عبارة الليبرالية الجديدة جددت الاعتقادات القديمة في قدرة «التجارة الحرة»، ورأسمالية «دعاه يعمل» على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

خرج فكر «ما بعد الحداثة»، بالتوازي مع الجدل الاقتصادي الدائر لأن هناك بعض التغيير العميق يحدث في العالم، وترى الحداثة أن هناك واقعاً وتقديماً ملموسين يمكن وصفهما بـ«الطرق العلمية والمقلانية للمجتمع الغربي»، وترد نظرية ما بعد الحداثة بأن الحضارات الأخرى فعالة أيضاً بشكل متساو، وأن الفكر العلمي الخطى ليس هو الطريق الوحيد إلى الحقيقة. لأنه لا توجد حقيقة واحدة منفردة، وهذا ما وضع موضع التساؤل فكرة أن عملية التنمية تعتمد على عقلنة متزايدة كانت فرعاً أساسياً لدى كل النظريين الكلاسيكيين والتحديثيين، والأكثر من ذلك، أنه ليس هناك شكل وحيد للتنظيم الاجتماعي يعد معياراً لما يعنيه أن

تكون متقدماً أو حتى عقلانياً. طريقة أخرى واجه بها منظرو ما بعد الحداثة الحكمة التقليدية لنظرية التنمية، وهي جدلهم بأن الاقتصاد ليس هو ما يحدد الثقافة في عصرنا، بل إن الثقافة هي التي تدفع إلى التغيير الاقتصادي.

دحض ديفيد هارفي في كتابه شرط ما بعد الحداثة (١٩٨٩)، وفي المقطع الصغير الذي أعيد تقديمه هنا، الكثير من ادعاءات ما بعد الحداثة منها بانتها تحتاج إلى أن نتبه للرأسمالية والطريقة التي تعمل بها، مبينا تحول الرأسمالية من الترتيبات واسعة النطاق والجامدة للإنتاج إلى ترتيبات أصغر نطاقاً وأساليب أكثر مرنة، هو بالضبط التحول الذي أدى إلى انفجار فكر «ما بعد الحداثة». وقد اختصر تحسن عملية النقل والاتصالات كلاً من المكان والزمان. وفي بحثه عن «سياسات جذرية» قابلة للبقاء استبعد هارفي التركيز على الثقافة والنظرة المحلية الضيقة كما فعل التجار الأحرار، واهتم بلفت نظرنا نحو مواجهة موضوع استغلال الطبيعة والبشر. وبهذه الطريقة يتابع هارفي المشروع الواضح لنظرية التبعية: ألا وهو تخيل نظام اجتماعي لما بعد الرأسمالية.

في مقطع من كتابه المعنون بشكل استفزازي: «هل ذهبت العولمة أبعد مما يجب؟» (١٩٩٧)، ويشير «دانى رودريك» هذا السؤال في عقل كثير من الناس، قائلاً إن الاختلافات الصارخة في الآراء حول العولمة تكشف ببساطة عن خط الصدع القائم بين الرابعين والخامسين في هذه العملية. إن الانقسام كائن، كما يقول، بين أولئك الذين «يملكون المهارات الحركية للازدهار في الأسواق العالمية وأولئك الذين لا يملكون تلك الميزات، أو يرون أن توسيع الأسواق غير المنظمة ضار بالاستقرار الاجتماعي والأعراف المستقرة». ويضع رودريك العمال والمتقاعدين وحماة البيئة ضمن هذه المجموعة الأخيرة، ويحذر الاقتصاديين من الاستخفاف بهذه الانتقادات، متصورين أن قلق هذه المجموعة قد يشتت ويعطل المسير نحو التجارة العالمية الحرة، وبعد حالة الفزلة، والحمائية التي كانت قائمة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، يبدو رودريك معتدلاً ومتفهمًا في نظرته إلى أهمية التقاليد والأعراف (التي يعرفها علماء الاجتماع بأنها قوانين وتقويمات غير مكتوبة).

على الأقل تلك التقاليد والمعايير التي قادت الناس إلى التساؤل عن قيمة التجارة الحرة. كان هدف رودريك هو الاعتراف بوجاهة حجج كل من مؤيدي العولمة ومن ينتقدون منها، وكان هدفه أيضا خلق حوار، وتطوير سياسة تستطيع معالجة التوترات الاجتماعية من دون تقييد للتجارة الحرة.

تلا هذه النظريات العامة حول التنمية في عهد العولمة مقتطفات تعالج على نحو أكثر تحديدا، الاستجابات للمعولة وتأثيراتها: فيما يتعلق بالتنوع الاجتماعي والبيئة والحركات الاجتماعية. وقد توضح التفصيلات في هذه الكتابات لماذا كان الخاسرون عند رودريك قلقين بشأن العولمة. على سبيل المثال، وثقت «كاترين دار» و«جين بايل» قولهما: إن أحد تأثيرات التجميغ الصناعي العالمي هو أن النساء الشابات صرفن يعملن بازدياد في الشركات متعددة القوميات التي أستمدت مصانع في مناطق التجميغ في البلاد الفقيرة، وخاصة في الصناعات التي انتقلت إلى استخدام العقود من الباطن، واستخدام منتجات مصنوعة في البيت. هذا النوع من العمل في المصانع قد يكون خطيرا، مجها نفسيا وأجره ضعيف للغاية. من جهة أخرى، فإن خبرة لقاء نساء آخريات قد تقوى النساء العاملات. والأجور التي يتلقونها قد تزيد من قوتهن في محيط الأسرة. إن تأثير قوة العمل كان له آثار اجتماعية مهمة، كما ذكرت «وارد» و«بايل» في استعراضهما للكتابات الأساسية، عن النساء، والتنمية، وتمضي كل هذا عن فهم للاستغلال باعتباره عملية مركبة (معقدة) تعتمد باطراد على ترتيبات العمل غير النظامية أي من دون عقود رسمية، وأن النوع والجنس والعرق تتحدد مع الطبقية بطرق مختلفة لتشكل الاستغلال في بيئات ثقافية مختلفة، إن عمل النساء غير المأجور هي البيوت، دعما للعمال الآخرين، يؤمن دعما هائلا لتوسيع الرأسمالية، وذلك بتمكنها من تخفيض أجور العمال في أنحاء العالم.

إن منظري «التحديث»، و«التبعية»، أكثر اتفاقا مما قد يعترفون، هكذا قال «بوب ستكتليف»، في كتابه «التنمية بعد علم البيئة». ويرى بوب أن اليمين واليسار كلاهما يشتراكان في وجهة النظر الثالثة بأن «التنمية مطلوبة»، (أنها ستحل مشاكل حاجات رفاهية الإنسان بالنسبة إلى الأغلبية). وإن دولا بكاملها إما أن تنمو أو لا تنمو، وأن كل العقبات كانت إما بشرية أو اجتماعية

أو اقتصادية أو سياسية. وبينما يجتهد نقاد آخرون في بحث الحداثة والتنمية، ظهرت شواغل بيئية عميقة بشأن رغبة الدول في التهوض من الفقر. والنقطة الأكثر إزعاجاً للكثيرين هي إدراك أن عولمة الخصائص المعايير للدول المتقدمة سوف تجعل كوكبنا غير صالح للسكن بالتأكيد. وأقرَّ ستكلير بصراحة أن «تنمية ما هو مختلف هي أيضاً تنمية لعدم استدامة التنمية...» وهذا يعني ببساطة أن التنمية تمضي في الاتجاه الخطأ، وهو يؤكد أن الدول المختلفة هي التي تقدم نماذج للمجتمعات المستدامة أفضل مما تقدمه المجتمعات المتقدمة. وحتى عندما افتتحت وكالات التنمية والشركات ممطلاً بالاستدامة، لخدمة أغراضها الخاصة، لتنقل بعد ذلك إلى بدعة تلتها، قدم ستكلير نقداً بيئياً عميقاً ضرب مثلاً له الغوريلا ذات الـ ٥٠٠ باوند التي أهلتها عملياً وبصورة جوهرية كل دراسات التنمية الاجتماعية.

ربط ليسلبي سكيلر في كتابه «الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية» قضايا العولمة بنهاية الحركات الاجتماعية الجديدة التي توافشت كثيراً مثل تلك التي وحدت مجموعات النساء، والمجموعات المفرقة، والعنصرية، ومجموعات السحاقيات والمثليين، وحركات السلام والبيئة. وفي مراجعته للكتابات الماركسية يعتمد سكيلر وجهة النظر القائلة: إن أي تحليل ماركسي يركز على العمل فقط، هو تحليل غير كاف لأن المطلوب هو «مادة تاريخية لكل الجماعات المضطهدة». ويرتكز جدله جزئياً على ملاحظة أن «عولمة الرأسمالية قد هزمت تقريباً العمال»، وقد نهضت هذه الحركات بالضبط عندما ضعفت الحركات العمالية، وهي تسهم في الوقت نفسه في زوالها. وذلك باستزافها لناسطيها المحتملين، وتقويتها للطبقات الشعبية. ويحدد سكيلر المؤسسات الثلاث الرأسمالية المحركة للعولمة: الشركات المتعددة للقوميات، والطبقة الرأسمالية المتعددة للقوميات التي تواكب ظهورها، وثقافة وأيديولوجية الاستهلاك. وأبرز ما في جدل سكيلر يتمثل في نقطة أن المؤسسات الثلاث كلها تميل إلى أن تكون «ضد اجتماعية»، إلى حد بعيد ومقوضة لظروف حياة الأغلبية.

يقول سكيلر محاكيًا «ماك مايك»: إن الجماعات الواقعة تحت وطأة الرأسمالية المعلومة تجد صعوبة تزداد يوماً بعد يوم، «في تمييز خصومها...» مما يجعل أساليب المقاومة المعتادة أمراً صعباً. ويرى سكيلر أن الحركات،

المارضة الوحيدة الناجحة هي تلك التي تستطيع أن توقيع الفوضى بشكل فعال في النظام، ولا تسمح له باستقطابها لا هو ولا المنظمات والأهداف المحلية، وعند النظر إلى الخلف يمكن أن نرى أن نجاح «التحديث» كان في انتشار المفهوم الاستهلاكي القائل بأن «السلع» ستجعلنا سعداء وتعطى لحياتنا معنى. ويدعو سكيلر هذا تغييراً اجتماعياً لشريان عولمية حقيقة، ولهذا السبب يرى أن الحركات الاجتماعية المارضة لـ«الاستهلاكية» هي الأكثر تدميراً من بين المجموعة كلها، إنها ضد التحديث.

واخيراً يختتم «ليخاندرو بورتس» هذا الكتاب بـ«لقاء نظرة نقدية على التحليل الاجتماعي للتنمية، أين كانت وإلى أين تذهب». وبعكس العمل وجمه نظر بورتس بأن أرضية لعلوم التنمية الاجتماعية هي في كشف النتائج «غير المقصودة»، لنظريات وسياسات التنمية، وهو يبدأ بما يعتبره مفاجأة عظيمة، وهي أن مناقشات التنمية لم تعد حول تقليص اللامساواة، ولكن يبدو أن التنمية مهمة الآن فقط بجعل الدول شركاء فعاليين في السوق العالمية. ويعتبر بورتس هذا نتيجة غير مقصودة لنموذج التنمية السائد (الليبرالية الجديدة)، وهو يجد بعض الأهمية في النظريات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، خاصة أنها توفر سلسلة من الفرضيات القابلة للاختبار، ولكنه يعيّب على النظرية أنها ترتكز على فكرة أن الناس يتصرفون كأفراد، وأنهم يتخذون قراراتهم على أساس الرشاد الاقتصادي... يقول بورتس: إن مثل هذا التناول للموضوع أعمى لا يرى الميادن الاجتماعي والتاريخي المحدد الذي يتخذ الناس، من خلاله قراراتهم، ويقول: إن كل قرار نتخذه يعتمد على قضايا السياسة وعلم السكان والطبقات وعلى شبكات من العائلة والأصدقاء، ولا ينتهي نقده عند الليبراليين الجدد (التجار الأحرار) والمخططين، بل يعنف أصحاب نظرية النظم العالمية لتهبيتهم علم الاجتماع في تحليل التنمية ببقائهم في عالم من التجريد خارج حوارات السياسة، ويناقش بورتس أننا نحتاج أن نتخطى الجدليات القديمة حول «التحديث ضد التنمية» لنصوغ رؤى اجتماعية عن التنمية أكثر تماساً.

افتعرض ماركس وروستوف أن البلدان ستغوص سلسلة من المراحل تؤدي إلى تصنيع أكبر. ويرى انكيليس INKEEES أن العمل في المصانع سوف يغير رؤية الناس يجعلها رؤية حديثة، وتخيل ماركس أنهم سيكتسبون إدراكاً

## مقدمة المحررين

لقضية استغلالهم، ويرى «بورتس» أنهم قد يكونون جمعياً مخطئين، ذلك لأن الناس، ولدهشة الجميع، يبتعدون عن المصانع إلى العمل غير الرسمي، الذي يرتكز على شبكات عمل من العائلة والأصدقاء، والذي ينجز غالباً في البيت. ولكي تتنافس مع ملاجيء العمل الرخيص الأخرى، تخلت الحكومات في دول حول العالم حتى عن أنواع الحماية الضعيفة التي تقدمها إلى عمالها، إن جهود الدولة غير الرسمية هذه أعادت الحركة العمالية إلى حظيرة الأسرة، ويقول بورتس أيضاً: إن الشركات ليست الوحيدة التي تحولت إلى «العولة» بل الأفراد أيضاً. مع المجتمعات والمشاريع المتعددة للقوميات، وقد لا تملك هذه الجماعات قوة «طبقة سكيلر الرأسمالية المتعددة للقوميات»، ولكنها دفعت بالعولة إلى الأمام، بينما وفرت «استراتيجية» جديدة للبقاء بواسطة التجارة عبر الحدود.

نعتقد أن علماء الاجتماع العاملين في مجال التنمية بحاجة إلى أن يكونوا مدركون للجدل الذي سبقوهم، جلاءً لمصميرتهم وتجنبها لكرار الأخطاء القديمة، ونأمل أن يوفر هذا المؤلف للقراء فرصة لبدء اختبار هذه المناظرة الحاسمة التي جرت على مدى القرن ونصف القرن الماضيين، وعلى رغم أن مساعدة الأمم الفقيرة هي سبب للاهتمام، فإن علوم التنمية الاجتماعية لم تعد لمساعدة الأمم الفقيرة فقط، فالابحاث التي تظهر عن العولة والناتج البيئي للتنمية، لا تدع مجالاً للشك في أن مصميرنا مرتبطة بشكل معقد بمصير ستة بلايين نسمة آخرين شاركهم الكوكب.

ومع خسارته أمام علم الاقتصاد في المناقشات حول ما يجب عمله، فإن بورتس يناقش ضرورة أن يخرج علم اجتماع التنمية بـ«أوصاف مضبوطة للظروف السياسية والاجتماعية والسكانية التي تحد من تطبيق نماذج التنمية وردود الأفعال المحتملة لمختلف قطاعات السكان»، وإن يفحص هذا العمل بدقة المجتمعات القائمة، لكنه يجب أيضاً أن يعتمد في هذا على القرن ونصف القرن من الفكر الذي أوردنا عينات منه هنا. ولكننا، سوف نتوسع دعوة «بورتس» لتمتد إلى ما وراء علم الاجتماع، مقتربين تجاه فائدته على مختلف نظم المعرفة لدراسات العولة، بما يجسد ويدمج رؤية مدى إكمال من علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية والتطبيقية، بالإضافة إلى المهندسين، النشطاء والمواطنين المفكرين، ومطلوب من علماء العلوم الطبيعية والبيئية أن

## من الحدافة إلى العولمة

ينبهونا إلى فئة أخرى من «النتائج غير المقصودة»: الكوارث الطبيعية، والمعاناة الإنسانية المزمنة التي يدفعها جورنا على الأرض والبحر والهواء، إذ تكمن جذور قائمة الكوارث الطبيعية التي تزداد طولاً باستمرار في نماذج التنمية التي تطبقها دول تشجعها ضغوط اقتصادية عالمية.

ترتكز قرارات مخططى التنمية جزئياً على النظريات التي نوقشت على صفحات هذا الكتاب. وترتكز إلى حد كبير على ضغوط اقتصاد متولم، نجح في تسخيره عدد قليل نسبياً من الفاعلين: الطبقة الرأسمالية متعددة القوميات التي جدها «سكيلر»، وماك مايكل». يجب أن تستوحى أعمالنا من ظروف حياة المواطنين وأفكارهم، وأن تخدم مصالحهم. والتوازن العساسي هو في الاحتفاظ بالمسائل الكبيرة في الذهن أثناء اختبار تقاصيل النظومة الاجتماعية. ما أسباب فقر الدول الفقيرة؟ ماذا يحدث للناس عندما يصيرون محدثين؟ من الملوّم على النتائج غير المقصودة للتنمية؟ وماذا يمكن القيام به؟ هل على الحكومات أن تتدخل وتحاول التغلب على بعض من العواجز البنوية التي تخلق الفقر. أم أن عليها أن تتجه عن الطريق، وتترك المجال في حل المشكلات للإبداع وللسوق؟ هذه الأسئلة الجريئة التي تدور حول بقاء ورفاهية خمسة بلايين من سكان العالم أو ربما بلايينه كلهم أو التي تحاول القراءات المختارة في هذا المؤلف أن تعالجها بوضوح.



الجزء الأول

أفكار تأسيسية حول عملية  
الانتقال إلى المجتمع الحديث



# بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨)

العمل المحرّب (١٨٤٤)

كارل ماركس وفريدرك إنجلز

تأثير بلابين الأشخاص  
بالمضمون الثوري للبيان الشيوعي  
بقلم الألمانين كارل ماركس  
(١٨١٨ - ١٨٨٢)، وصديقه  
وشريكه في التأليف لبعض الوقت  
فريدرك إنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥).  
كتب البيان كبرنامج لرابطة  
اشتراكية جديدة لعمال المياومة  
الألمان الذين يعيشون في باريس  
وبروكسل ولندن، وكما في كل  
أعمال ماركس، فقد كان نقدا  
للمجتمع الحديث الذي كان بالنسبة  
إليه هو «الرأسمالية». وعلى الرغم  
من أنه انتقد كثيرا، وأنه ذهب  
بعض الأحيان بعيدا في تسيؤنه،  
فإن البيان الذي كتب بقوة ألم  
علماء الاجتماع والمواطنين بوضع  
فرضية أن التناقضات التي في  
الرأسمالية سوف تتسبب بحلول

أن الهبوط في قيمة العالم  
الإنساني يزداد بعلاقة  
 مباشرة مع ارتفاع قيمة  
 عالم الأشياء..  
ماركس وإنجلز

نظام اجتماعي جديد محلها حتماً. في واحد من أعماله الأولى (العمل المقرب)، يرى ماركس أن إحدى الطرق التي يستغل بها الإنتاج الرأسمالي المعال هي أنه يجعلهم يشعرون بغيرتهم عن إنتاج أيديهم. وتتعدد تأثيرات الرأسمالية السلبية مكان العمل إلى حد كبير، فهي تتخلل أسواق المال والسياسة، حتى العلاقات الأسرية. وعندما تحكمنا نظم علاقات اجتماعية يخلقها نظام خارج عن سيطرتنا، فإن ذلك ما يشار إليه بأنه الاغتراب. تشتهر انتقادات ماركس للرأسمالية في فكرة أساسية واحدة هي: العلاقات الإنسانية التي تتطلبها الرأسمالية لا تسمع للناس بالوصول إلى إمكاناتهم الكامنة المبدعة، أو ممارسة إرادتهم الحرة التي يرى أنها أجزاء أساسية من الطبيعة البشرية.

### **بيان الحزب الشيوعي البورجوازيون والبروليتاريا**

إن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقية، الرجل الحر والعبد، النبيل ورجل العامة، السيد والقُرن، رئيس الطائفة المهنية والعامل المياوم، وبكلمة واحدة المضطهد والمضطهد. يقان في تعارض دائم، أخذين في نزاع مستمر، مرة خفياً، ومرة مكشوفاً، نزاع ينتهي في كل مرة إما بإعادة بناء ثورية للمجتمع، وعلى نطاق واسع، أو بالقضاء العام على الطبقات المتصارعة.

نجد في عهود التاريخ السابقة، في كل مكان تقريباً، ترتيبات معقدة للمجتمع ضمن نظم مختلفة، وتدريجاً متقدماً للطبقات الاجتماعية. في روما القديمة، لدينا السادة، والفرسان، وال العامة، والعبد، ولدينا في المصور الوسطى السادة الإقطاعيون، وتابعوهم الأدنى مرتبة، ورؤساء الطوائف المهنية، والعمال المياومون، والصبية، والأقنان، وهناك أيضاً تدرجات فرعية في كل تلك الطبقات غالباً.

لم يتخلص المجتمع البورجوازي الحديث، الذي نشأ من بين أنقاض المجتمع الإقطاعي، من عداوة الطبقات وصراعها. ولكنه أسس طبقات جديدة، وظروف اضطهاد جديدة، وأشكالاً جديدة من الصراع مكان الأشكال القديمة.

ولكن عصراً، عصر البورجوازية، يملك هذه السمة المميزة وهي تبعها صراع الطبقات. فالمجتمع ككل ينشق أكثر فأكثر، إلى معاكرين متعدديين كبيرين، وإلى طبقتين كبيرتين تواجه إحداهما الأخرى بشكل مباشر البورجوازية والبروليتاريا.

فمن أفنان العصور الوسطى نشأ المواطنون الأحرار، وتطورت من هؤلاً، المواطنون العناصر الأولى للبورجوازية.

وفتح اكتشاف أمريكا، والدوران حول رأس الرجاء الصالح، الطريق لنهاية البورجوازية. إن أسواق الصين والهند الشرقية، و[استعمار] أمريكا، والتجارة مع المستعمرات، والزيادة في وسائل التبادل، وفي السلع عموماً، أعطت للتجارة وللملاحة البحرية، وللتصنيع دفعه لم تعرف من قبل، وأعطت، وبالتالي، للعنصر الثوري في المجتمع الإقطاعي المتداعي تطوراً سريعاً.

إن النظام الإقطاعي للصناعة الذي تحكر فيه طوائف مفلقة الإنتاج الصناعي، لم يعد الآن يفي بالحاجات المتزايدة للأسوق الجديدة، فأخذ نظام «الفابريقات» مكانه. وزاحت الطبقة الوسطى من أصحاب الفابريقات رؤساء الطوائف جانبها. وتلاشت تقسيم العمل بين الطوائف المندمجة المختلفة أمام تقسيم العمل في كل ورشة عمل منفردة.

إثر ذلك استمرت الأسواق في النمو، واستمر الطلب في الارتفاع. ولم تعد حتى الصناعة اليدوية في المعامل الصغيرة (الفابريكات) كافية، وعليه، فإن القوة البخارية والألة قد أحدثتا ثورة في الإنتاج الصناعي. وأخذت الصناعة الحديثة العملاقة مكان الصناعة اليدوية، وأخذت البورجوازية الحديثة، وميليونيرات الصناعة وقادرة الجيوش الصناعية بكاملها مكان الطبقة الوسطى الصناعية.

أسست الصناعة الحديثة السوق العالمي الذي مهد له الطريق اكتشاف أمريكا. وأعطى هذا السوق تطويراً ضخماً للتجارة، وللملاحة، والاتصال البري. وانعكس هذا التطور بدوره على توسيع نطاق الصناعة، بالنسبة نفسها التي توسيع فيها الصناعة، والتجارة، والملاحة، وخطوط السكك الحديدية. تطورت البورجوازية وزادت من رأس مالها، وزاحت كل طبقة انعدرت من المصور الوسطى إلى الساحة الخلفية.

## من الحداثة إلى العولمة

وهكذا نرى أن البورجوازية الحديثة هي نفسها نتاج طريق طويل من التطور، ومن سلسلة من الثورات في أشكال الإنتاج والتبادل.

ترافقت كل خطوة من خطوات تطور البورجوازية بتقدم سياسي مناظر لهذه الطبقة. فمن طبقة مضطهدة تحت سيطرة طبقة النبلاء الإقطاعية، إلى جماعية مسلحة ذاتية الحكم في «كوميونات» العصور الوسطى، إلى جمهورية حضرية مستقلة هنا (مثلاً في إيطاليا وألمانيا)، ومن طبقة ثالثة خاضعة لضرائب الحكومة الملكية هناك (كما في فرنسا). تخدم فيما بعد في فترة الصناعة اليدوية، إما الملكية شبه الإقطاعية أو الملكية المطلقة، كقوة موازنة ضد طبقة النبلاء، وفي الحقيقة كحجر زاوية للملكيات العظيمة بشكل عام. استأثرت البورجوازية بمصلحتها بالسلطة السياسية في الحكومة النيابية الحديثة. منذ تأسيس الصناعة الحديثة والسوق العالمي، إن السلطة التنفيذية للدولة الحديثة ما هي إلا لجنة لإدارة الشؤون العامة للبورجوازية.

لعبت البورجوازية، أكثر الأدوار ثورية في التاريخ، فحيثما كانت لها اليد الطليا، وضفت البورجوازية نهاية لكل العلاقات الإقطاعية والأبوبية والريفية البسيطة، ومرفت إربا بلا رحمة هذه الروابط الإقطاعية المتاذفة التي تربط الإنسان بـ«ساداته الطبيعيين»، ولم تبق أي رابطة بين الإنسان والإنسان سوى المصلحة الذاتية المجردة، والجزاء النقيدي الفظ، والشهامة الفروسية، والنزعة العاطفية المحافظة. في الماء الجليدي للحسابات الأنانية. وحولت الكفامة الشخصية إلى قيمة للمقاييس، وأقامت مكان الحريات الدستورية العديدة التي لا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها، حرية واحدة عديمة الضمير هي التجارة الحرة، وبكلمة واحدة، استبدلت بالاستغلال المتشبع بأوهام عقائدية وسياسية، استغلالاً عارياً لا يخجل، مباشراً، ووحشياً.

لقد جردت البورجوازية كل مهنة مشرفة ومحترمة، في ذاك الوقت، من هالتها المقدسة، وحولت الطبيب والمحامي ورجل الدين والشاعر ورجل العلم إلى عمال مأجورين لها.

ونزعت البورجوازية من العائلة وشاحها العاطفي، وقلصت العلاقة الأسرية إلى مجرد علاقة تحكمها النقود.

كشفت البورجوازية كيف أن التباكي الوحشي باستعراض القوة في العصور الوسطى، الذي أعجب به الرجعيون كثيراً، تتمته المناسبة في التراخي والكسل. وكانت أول من أظهر ما يمكن أن يحدثه نشاط الإنسان، حيث أنجزت عجائب فاقت في الإدهاش الأهرام المصرية، والقنوات الرومانية، والكاتدرائيات القوطية. وقادت حملات وضع كل هجرات الأمم وحملاتها الصليبية السابقة فيظل.

لا تستطيع البورجوازية أن تحافظ على بقائها من دون أن تحدث باستمرار تغييراً أساسياً ثورياً في أدوات الإنتاج، وبالتالي في علاقات الإنتاج. ومعهما كل علاقات المجتمع. وعلى النقيض من ذلك، كانت المحافظة على الأساليب القديمة في الإنتاج في صيغ راسخة لا تتبدل هي الشرط الأول فيبقاء كل الطبقات الصناعية القديمة.

كان استمرار تثوير الإنتاج، وزعزعة الظروف الاجتماعية بلا انقطاع، والثلك والإثارة الدائرين هي ما ميزت عهد البورجوازية عن كل العهود السابقة. واكتسحت كل العلاقات الثابتة السريعة التجمد مع كل ما يتبعها من أفكار وتحيزات عتيدة وهشة، وأصبح كل ما تشكل منها عتيقاً قبل أن يتعجر، ذاب كل صلب في الهواء، وانتهك حرمة كل ما هو مقدس، وأجبر الإنسان أخيراً على مواجهة ظروف الحياة الحقيقية. وعلاقاته معبني جنسه، بحواس واعية متزنة. طاردت الحاجة المستمرة إلى سوق متوسعة البورجوازية فوق سطح الكوكب كله، إنها يجب أن تعيش في كل مكان، وأن تستقر في كل مكان، وأن توسر اتصالات في كل مكان.

أعطت البورجوازية، من خلال استغلالها السوق العالمي، طابعاً كوزموبوليتانيا للإنتاج والاستهلاك في كل بلد. وسحبته من تحت أقدام الصناعة الأرضية القومية التي تقف عليها وكان هذا مما كبيراً للرجعيين. ودمرت الصناعات الوطنية المؤسسة قديماً، أو مازالت تُدمّر يومياً وتزيحها الصناعات الجديدة، التي أصبح إدخالها قضية حياة أو موت لكل الدول (الأمم) المتقدمة، وهي صناعات لم تعد تعمل بمادة خام محلية، وإنما بمادة خام تستجلب من أبعد المناطق. صناعات لا يستهلك إنتاجها في الوطن نفسه فحسب، ولكن في كل جزء من الكورة الأرضية. وعوضاً عن المطالب القديمة التي كانت راضية بمنتجات الوطن، نجد حاجات جديدة بتعلّب إرضاً لها منتجات أراضٍ ومناخات بعيدة.

## من العدالة إلى العولمة

نجد لدينا علاقات في كل اتجاه للدول. واعتماداً عالياً متبادلاً بين الأمم تحل محل الانعزal والاكتفاء الذاتي المحلي والوطني القديم. وذلك في الإنتاج المادي بالإضافة إلى الإنتاج الفكري.

وتصبح الإبداعات الفكرية للأمم ملكية مشتركة، ويصبح التحيز وضيق الأفق الوطني مستحيلين أكثر فأكثر. وينشاً أدب عالمي من الأداب المحلية والوطنية المتعددة.

تدفع البورجوازية كل الأمم، حتى أكثرها همجية، إلى التمدن بتحسينها السريع لكل وسائل الإنتاج. وبالتسهيلات الهائلة في وسائل الاتصال.

إن الأسعار الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي تدك بها كل الأسوار الصينية، والتي تجبر بها كراهية البرابرية الشديدة والعنيدة للأجانب على الإذعان. وتُجبر كل الأمم، تحت التهديد بالانقراض، على تبني أسلوب البورجوازية في الإنتاج، وتُجبرهم على أن يدخلوا إلى أوساطهم ما تدعوه مدنية، يعني أن يصبحوا هم أنفسهم بورجوازيين، وبكلمة واحدة، إنها تخلق عالماً وفقاً لتصورها الخاص.

أخضعت البورجوازية البلاد لحكم المدن، فشيدت مدنًا هائلة، وزادت في عدد السكان الحضريين بالمقارنة مع السكان الريفيين. وبذلك انتشرت جزءاً لا يأس به من السكان من بلاهـة الحياة الريفية. ومثلما جعلت الريف معتمداً على المدن، جعلت البلاد البربرية والقرية من البربرية معتمدة على البلاد المتقدمة، كما جعلت شعوب الفلاحين معتمدة على الشعوب البورجوازية، والشرق على الغرب.

تواصل البورجوازية التخلص من حالة تشتت السكان، ووسائل الإنتاج، والثروة. لقد كتلت السكان، ومركّزت وسائل الإنتاج وركّزت الثروة في أيدي قليلة. وكانت نتيجة هذا، بالضرورة، هي المركزية السياسية. وصارت المنشآت المستقلة، أو ضعيفة الروابط، ذات المصالح، والقوانين، والحكومات، والنظم الضريبية المنفصلة، مكتلة معاً في دولة واحدة، وحكومة واحدة، ودستور وقوانين واحدة، ومصلحة طبقية واحدة، وحدود واحدة، وتعرفة جمركية واحدة.

خلقت الرأسمالية، خلال فترة حكمها التي كانت بالكاد مائة عام، قوى إنتاجية أكثر جبروتاً مما خلقت كل الأجيال السابقة معاً.

إن إخضاع قوى الطبيعة للإنسان وللآلة، وتطبيقات الكيمايا، في الصناعة والزراعة، والملاحة البخارية، والسكك الحديدية، والبرق الكهربائي، وقطع الشجر في قارات بكماتها من أجل الزراعة، وتقنيات الأنهر، وشعوب بكماتها تخرج من الأرض فيما يشبه السحر، كل هذا لم يكن بالنسبة إلى قرن سابق حتى مجرد حدس بأن قوى إنتاجية كهذه ترقد في أحضان العمل الاجتماعي. نحن نرى إذن أن وسائل الإنتاج والتبادل التي على أساسها بنت الرأسمالية نفسها، تولدت في المجتمع الإقطاعي، وعند مرحلة معينة من تطور وسائل الإنتاج والتبادل هذه، لم تمد الظروف التي قام المجتمع الإقطاعي وفقها بالإنتاج، والتبادل والتنظيم الإقطاعي للزراعة والصناعة اليدوية، أو بعبارة واحدة علاقات الملكية الإقطاعية، منسجمة مع القوى الإنتاجية المتطورة. وأصبحت كلهاقيودا ثقيلة جدا، وكان عليها أن يتفجر وتتعزق، وقد انفجرت إربا، وخطت لتعل محلها المنافسة الحرة، المترافقه مع بنية اجتماعية وسياسية متوافقة معها، ومع سيطرة اقتصادية وسياسية للطبقة البورجوازية. وتستمر أمام أنظارنا حركة مماثلة هي أن المجتمع البورجوازي حديث علاقاته في الإنتاج والتبادل والملكية.

إن المجتمع الذي ابتدع وسائل إنتاج وتبادل ضخمة بهذه، هو كالساحر الذي لم يعد قادرا على التحكم في قوى العالم السفلي بعد أن ايفظه بتعاونيه. ولم يقدر عده مضت لم يكن تاريخ الصناعة والتجارة إلا تاريخ ثورة القوى الإنتاجية الحديثة ضد الظروف الحديثة للإنتاج، ضد علاقات الملكية التي هي من شروط وجود البورجوازية وحكمها. وكيفي ذكر الأزمات التجارية، التي تتبع بعودتها الدورية وجود المجتمع البورجوازي بكمله على المحك، وفي كل مرة بشكل أكبر تهديدا، ويحدث في تلك الأزمات تدمير ليس لجزء كبير من الإنتاج الموجود فحسب بل لقوى الإنتاج المنشأة سابقا أيضا وبشكل دوري. في تلك الأزمات يندلع، وباء فرط الإنتاج، الذي كان يبدو سخفا في العهود السابقة. ويجد المجتمع نفسه يعود فجأة إلى حالة همجية خاطفة، يبدو فيها كأن مجاعة، أو حربا عالمية مدمرة فضلت على كل مصادر وسائل العيش، ويبدو فيها أنه ستدمر الصناعة والتجارة تماما، ولكن لماذا؟ لأن هناك الكثير من المدنية والعديد من وسائل العيش، الكثير من الصناعة والكثير من التجارة.

لم تعد قوى الإنتاج التي بين يدي المجتمع تتجه إلى تعزيز شروط الملكية البورجوازية. على التقىض من هذا، أصبحت أقوى من هذه الشروط التي تكبلها، وفي الوقت الذي تتغلب على هذه القيدود، فإنها تحدث فوضى في المجتمع البورجوازي، معرضة وجود الملكية البورجوازية للخطر. إن شروط المجتمع البورجوازي أضيق بكثير من أن تستوعب الثروة التي خلقها.

كيف ستنخرط البورجوازية هذه الأزمات؟ يكون ذلك بالتدمير المدعوم لكتلة قوى الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى بالسمى إلى أسواق جديدة، وبالزائد من الاستغلال الكامل للأسوق القديمة، يعني هذا، بنمذجة الطريق إلى مزيد من الأزمات الواسعة الدمرة، وبتقليل الوسائل التي تمنع بها الأزمات.

لقد تحولت الأسلحة، التي أسقطت بها البورجوازية الإقطاع، لتصبح ضد البورجوازية نفسها الآن. لكن البورجوازية لم تصنع الأسلحة التي جلت نفسها الموت فقط، بل اوجدت الرجال الذين سيسيطرون على تلك الأسلحة أيضا، الطبقة العاملة الحديثة (البروليتياريا).

وبالنسبة نفسها التي تنمو بها البورجوازية، أي رأس المال، تنمو البروليتياريا، الطبقة العاملة الحديثة وهي طبقة من العمال الكادحين الذين لا يعيشون إلا إذا وجدوا عملا، والذين يجدون عملا فقط عندما يقوم عملهم بزيادة رأس المال. هؤلاء الكادحون الذين عليهم بيع أنفسهم شيئاً فشيئاً، هم سلعة للتجارة مثل أي صنف آخر، وهم معرضون وبالتالي لكل تبدلات المنافسة، وكل تقلبات السوق، فقد عمل البروليتياريين كل طابع شخصي بسبب تقسيم العمل والاستخدام الواسع للآلية. وبالتالي، فقد كل جاذبيته بالنسبة إلى العامل اليدوي، فأصبح العامل ملحقاً بالآلة، وكل ما يطلب منه هو المهارة الأكثر بساطة والأكثر رتابة والأكثر سهولة في الاكتساب فقط. لهذا فإن تكلفة إيجاد عامل أصبحت مقتصرة بشكل كلي تقريباً على وسائل العيش التي يحتاجها لرزقه والإنتاج ذريته، لكن سعر السلعة وسعر العمل أيضاً يساوي كلفة إنتاجها. وبذلك تقل الأجور بالنسبة التي تزداد بها بشاعة العمل. ليس هذا فحسب، بل بالنسبة نفسها التي يزيد بها استخدام الآلة وتقسيم العمل، ويزيد عبه العناء والكدر، إما بإطالة ساعات العمل، أو بزيادة العمل المحدد في وقت معين، أو بزيادة سرعة الآلة.. إلخ.

قلبت الصناعة الحديثة الورشة الصغيرة للسيد الأب إلى مصنع عظيم للرأسمالي الصناعي. ونظمت جماهير العمال المتساهمة في المصنع مثل الجنود، ووضعنهم تحت إمرة تسلسل هرمي كامل من الضباط والرقباء، مثل عساكر للجيش الصناعي، لم يكونوا عبيداً للطبقة الرأسمالية وللدولة البورجوازية فقط، ولكن تستعبدهم أيضاً، يومياً وفي كل ساعة، الآلة والمراقب، وفوق كل ذلك الصناعي البورجوازي نفسه، وكلما أعلن هذا الاستبداد، أن الربح هو هدفه النهائي كان أكثر تقاهة ومرارة وكراهة. وكلما كانت المهارة والجهد والقوة التي يقتضيها العمل اليدوي أقل، أو بعبارة أخرى، كلما أصبحت الصناعة الحديثة أكثر تطوراً، ازداد إحلال النساء محل الرجال، ولم تعد لفروق العمر والجنس أي فعالية اجتماعية واضحة بالنسبة إلى الطبقة العاملة. فالجميع هم أدوات عمل، أكثر أو أقل معمراً في الاستخدام، وفقاً لسنهم وجنسهم. وما إن ينتهي استغلال الصناعي للعامل بنقصه أجره، حتى تهاجمه شرائح أخرى من البورجوازيين بعنف، مالك الأرض وصاحب الدكان، والمرابي... إلخ.

إن الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى: التجار الصغار، وأصحاب محلات، والحرفيين التقاعدين عموماً، وأصحاب المهن، وال فلاحين، كل هؤلاء يندرجون بالتدريج في مصاف الطبقة العاملة. لأن رأس مالهم الصغير لا يفي بالمعدل الذي تقوم به الصناعة الحديثة، وأنه يفرق في المنافسة مع رؤوس الأموال الضخمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن مهاراتهم التخصصية تصبح عديمة القيمة أمام طرق الإنتاج الحديثة. بهذا الشكل تتجدد طبقة العمال من بين كل طبقات السكان الأخرى.

تمر البروليتاريا بمراحل مختلفة من النتطور. إذ يبدأ صراعها مع البورجوازية منذ مولدها. في البداية يقوم عمال أفراد بالتضليل، ومن ثم عمال المصانع، ثم القائمون بأعمال إحدى الحرف في موقع واحد. ضد البرجوازي الفرد الذي يستغلهم مباشرة. ويوجهون هجوهم ليس ضد الظروف البرجوازية للإنتاج فحسب، بل ضد أدوات الإنتاج نفسها، يدمرون البضائع المستوردة التي تتنافس عليهم ويسعون الناز في المصانع، ويسعون لاستعادة المكانة المضمحلة لعامل العصور الوسطى بالقوة.

وحتى عند تلك المرحلة، يبقى العمال يشكلون جمهوراً متفكراً متنامراً ومتفرقـاً في البلاد كلها، بسبب تناقضـهم بعضـهم مع بعضـ. وإن حدثـ واتحدوا في أي مكانـ ليشكلـوا مجموعـات أكثرـ اندماجاً، فهـذا ليسـ نتيجةـ لاتحادـهم العـمالـ، بلـ نتـيـجةـ لـاتـحادـ الـبـورـجـواـزـيةـ، الطـبـقـةـ التـيـ تـجـبـ الـبـرـولـيـتاـرـياـ عـلـىـ الاستـمرـارـ فيـ عملـهاـ المـتوـاصلـ، لـكـيـ تـحرـزـ أـهـادـفـهاـ السـيـاسـيـةـ الـخـاصـةـ. بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ أنهاـ قـادـرـةـ عـلـىـ الـقـيـامـ بـذـلـكـ لـفـتـرـةـ مـنـ الزـمـنـ، لـذـلـكـ وـعـنـ تـلـكـ المـرـاحـلـ، لـأـحـارـبـ طـبـقـةـ العـمالـ أـعـدـائـهاـ، بلـ أـعـدـاءـ أـعـدـائـهاـ، بـقـيـاـ الـحـكـمـ الـمـلـكـيـ الـمـطـلـقـ، أـصـحـابـ الـأـرـاضـيـ، الـبـورـجـواـزـيـ غـيرـ الصـنـاعـيـ، الـبـورـجـواـزـيـ الـصـفـيرـةـ. وهـكـذاـ فإنـ الـحـرـكـةـ التـارـيـخـيـةـ تـنـتـرـكـ كـلـهاـ فـيـ أـيـديـ الـبـورـجـواـزـيةـ، وـكـلـ نـصـرـ يـنـجـزـ هـوـ نـصـرـ لـهـ.

ومـعـ تـطـورـ الصـنـاعـةـ لـأـتـزاـدـ طـبـقـةـ الـبـرـولـيـتاـرـياـ فـيـ العـدـدـ فـقـطـ، بلـ تـنـتـرـكـ فـيـ مـجـمـوعـاتـ أـكـبـرـ، وـتـمـوـ قـوـتهاـ، وـتـبـداـ بـالـشـعـورـ بـتـلـكـ القـوـةـ أـكـبـرـ. وـتـنـصـبـ الـمـصـالـحـ الـمـخـلـفـةـ وـظـرـوفـ الـحـيـاةـ فـيـ صـفـوـفـ الـبـرـولـيـتاـرـياـ أـكـبـرـ تـسـاوـيـاـ، بـالـقـدـرـ الـذـيـ تـطـمـسـ بـهـ الـآـلـةـ كـلـ السـمـاتـ الـمـمـيـزةـ فـيـ الـعـمـلـ، وـتـقـلـ الأـجـورـ إـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـمـتدـنـيـ نـفـسـهـ فـيـ كـلـ مـكـانـ تـقـرـيبـاـ. وـتـجـعـلـ الـمـنـافـسـةـ الـمـزـايـدـةـ بـيـنـ الـبـورـجـواـزـيـينـ، وـالـأـزـمـاتـ الـتـجـارـيـةـ النـاتـجـةـ عـنـ ذـلـكـ، أـجـورـ الـعـمـالـ أـكـثـرـ تـقـلـيـاـ دـائـمـاـ. وـتـزـيدـ التـحـسـينـاتـ الـمـسـتـمـرـةـ لـلـآـلـةـ، الـأـكـثـرـ سـرـعـةـ فـيـ التـطـلـورـ دـائـمـاـ. مـنـ عـدـمـ اـسـتـقـرارـ حـيـاتـهـ يـومـ بـعـدـ يـومـ، وـيـاخـذـ الصـدـامـ بـيـنـ أـفـرـادـ الـعـمـالـ وـأـفـرـادـ الـبـورـجـواـزـيـينـ طـابـعـ الصـدـامـ بـيـنـ طـبـقـتـيـنـ أـكـثـرـ فـاـكـثـرـ. وـعـلـيـهـ يـبـدـأـ الـعـمـالـ فـيـ تـشـكـيلـ رـوـابـطـ (ـنـقـابـاتـ)ـ ضـدـ الـبـورـجـواـزـيـةـ، وـيـبـداـنـ فـيـ التـعـاـونـ مـعـاـ كـيـ يـحـافظـوـنـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـأـجـورـ، فـيـ إـيـجادـ رـوـابـطـ دـائـمـةـ لـكـيـ يـقـومـوـاـ بـتـدـبـيرـ مـسـبـقـ لـتـلـكـ التـمـرـدـاتـ مـنـ آـنـ إـلـىـ آـخـرـ. وـيـنـدـلـعـ التـنـازـعـ عـلـىـ شـكـلـ شـفـقـ هـنـاـ وـهـنـاكـ.

وـيـمـكـنـ أـنـ يـنـتـصـرـ الـعـمـالـ مـنـ وـقـتـ إـلـىـ آـخـرـ، وـتـكـمـنـ الثـمـرـةـ الـحـقـيقـيـةـ لـعـارـكـهـمـ لـيـسـ فـيـ النـتـيـجـةـ الـمـباـشـرـةـ فـحـسـبـ، بلـ فـيـ التـوـسـعـ الدـائـمـ لـاـتـحادـ الـعـمـالـ، وـتـسـاعـدـ وـسـائـلـ الـاـتـصـالـ الـمـتـطـلـوـرـةـ الـتـيـ أـوـجـدـتـهـاـ الصـنـاعـةـ الـحـدـيـثـةـ، وـالـتـيـ تـمـكـنـ الـعـمـالـ مـنـ الـبـقـاءـ عـلـىـ اـتـصالـ بـعـضـهـمـ بـعـضـ فـيـ مـوـاقـعـهـمـ الـمـخـلـفـةـ، هـذـاـ اـتـحادـ عـلـىـ اـسـتـمـرـارـ. وـكـانـ هـذـاـ اـتـصالـ هـوـ الـمـطـلـوبـ لـمـركـزـةـ الـصـرـاعـاتـ الـمـلـحـيةـ الـمـتـدـدـةـ، الـتـيـ تـنـصـفـ كـلـهاـ بـالـطـابـعـ نـفـسـهـ، فـيـ صـرـاعـ وـطـنـيـ

واحد بين الطبقات، لكن كل صراع طبقي هو صراع سياسي. وقد استعرق هذا الاتحاد قرونا من مواطنى المصور الوسطى، ليحصلوا عليه حين كانت الطرق الرئيسية في حالة بائسة، إلا أن البروليتاريا الحديثة أجزته، في بعض سنوات بفضل السكك الحديدية.

ينقلب هذا التطبيق للبروليتاريا على شكل طبقة، وبالتالي على شكل حرب سياسي، ويضطرب من جديد، بسبب التنافس بين العمال أنفسهم. ولكنه سرعان ما ينهض مرة أخرى أقوى وأصلب وأعظم، ويفرض إدراكاً وعناء تشريعية لمصالح عمالية بعينها، بالاستفادة من الانقسامات ضمن البورجوازية نفسها. بهذا الشكل تقدّم قانون الساعات العشر في إنجلترا.

وبالإجمال، تعزز الصدامات بين الطبقات في المجتمع القديم نحو طبقة العمال بعدة طرق، وتتجدد الرأسمالية نفسها متورطة في معركة متواصلة: في البداية مع الطبقة الأرستقراطية، ثم فيما بعد، مع تلك الشرائح البورجوازية نفسها، التي أصبحت مصالحها ضد تطور الصناعة، ومع الرأسمالية في البلاد الأجنبية في كل الأوقات أيضاً، وتتجدد نفسها في كل تلك المعارك مجبرة على أن تعود إلى البروليتاريا لتطلب مساعدتها، ولتجرها بذلك إلى الميدان السياسي. ولهذا السبب، تزود البورجوازية البروليتاريا بعناصرها الذاتية من الثقافة العامة والثقافة السياسية، وبعبارة أخرى، تزود البروليتاريا بأسلحة لمعارضة البورجوازية.

بالإضافة إلى ذلك، كما رأينا سابقاً، يكون تقدم الصناعة بدفع قطاعات كاملة من الطبقات الحاكمة إلى طبقة البروليتاريا، أو على الأقل يجعل شروط بقائها مهددة. وهذا ما يزود البروليتاريا بعناصر حية مستقرة ومتقدمة. وأخيراً، في الوقت الذي يقترب فيه صراع الطبقات من الساعة الخامسة، تأخذ عملية التصفية النهائية الجارية ضمن الطبقة الحاكمة، أو في الحقيقة، الجارية على مستوى المجتمع القديم بكامله، شكلاً عنيفاً غاضباً، بحيث ينفصل قطاع صغير من الطبقة الحاكمة ثم ينضم إلى الطبقة الثورية، الطبقة التي تحمل المستقبل بين يديها. ومثلماً تحول قطاع من طبقة النبلاء، إلى البورجوازية في فترة زمنية سابقة، كذلك تتحول الآن شريعة من البورجوازيين إلى البروليتاريا، وبشكل خاص شريعة مفكري البورجواز، الذين رفعوا أنفسهم إلى مستوى التفهم النظري للحركات التاريخية كلّ.

البروليتاريا وحدها، من كل الطبقات التي تقف وجهاً لوجه مع البرجوازية اليوم، هي الطبقة الثورية فعلاً. تتحall الطبقات الأخرى وتختفي في النهاية أمام الصناعة الحديثة. وطبقة العمال (البروليتاريا) هي حصيلتها الخصوصية الأساسية.

والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى: الصناعي الصغير، وصاحب الحانوت، والحرفي، والصلاح. كل هؤلاء يحاربون ضد البرجوازية لينقضوا وجودهم من التلاشي. كشظايا من الطبقة الوسطى. إنهم بذلك ليسوا ثوريين، بل هم محافظون، ليس هذا فحسب، إنهم رجميون، لأنهم يحاولون إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء. إن كانوا ثوريين بالمصادفة، فقد كانوا ثوريين بداعي تحولهم المفاجئ إلى البروليتاريا. وبهذا فهم يدافعون ليس فقط عن مصالحهم الحالية، بل عن مصالحهم المستقبلية. ويتحللون عن وجهة نظرهم ليتبنا وجهة نظر طبقة العمال.

قد تجرف ثورة العمال معها في الحركة «الطبقة الخطيرة»، الحالة الاجتماعية، الكتل الفاسدة اللافعالة التي القت بها أدنى طبقات المجتمع القديم، والتي هيأتها ظروف حياتها، في كل الأحوال، إلى حد كبير، لدور الأداة المرتقبة للمؤامرة الرجعية.

في ظروف البروليتاريا، نجد أن عامل المجتمع القديم قد اكتسح أخلاقياً بصورة عامة. إن البروليتاري من دون ملكية ليس في علاقته بزوجته وأطفاله أي شيء يمت بصلة إلى العلاقات التي تميز عائلة البرجوازي، وجرده العمل الصناعي الحديث، والخضوع الحديث لرأس المال، في إنجلترا، مثلما في فرنسا، وفي المانيا، من أي آثر للشخصية الوطنية. القانون، والأخلاق، والقيم هي كلها بالنسبة إليه أحكام بورجوازية إلى حد كبير، تكمن وراءها مصالح الكثير من البرجوازيين.

كل الطبقات السابقة التي كان لها السلطة العليا، نشدت تعزيز منزلتها المكتسبة بإخضاعها المجتمع إجمالاً إلى شروطها في تخصيص الأموال. ولا يستطيع العمال الكادحون أن يصبحوا سادة القوى المنتجة للمجتمع إلا بإلغاء أسلوبهم الخاص السابق في تخصيص المال. وأيضاً أي أسلوب آخر سابق لتخفيضه، إنهم ليس لديهم شيء خاص بهم لحمايته وتعزيزه، بل مهمتهم هي تدمير كل ضمانات وتأمينات الملكية الفردية.

كانت كل الحركات التاريخية السابقة حركات الأقليات، أو في مصلحة الأقليات. وحركة البروليتاريا هي الحركة المستقلة الواعية لذاتها، للأغليبية العظمى في مصلحة الأغليبية العظمى، ولا تستطيع البروليتاريا، الطبقة الدنيا في مجتمعنا، أن تتحرك وأن تهضم من دون أن تتفجر في الهواء الفتنة العليا في المجتمع الرسمي، وعلى رغم أن صراع البروليتاريا مع البورجوازية ليس في مضمونه فضلاً عن شكله صراعاً وطنياً في المقام الأول، فإنه يجب على بروليتاريا كل بلد أن تسوى الأمور أولاً مع رأس مالها.

ولدى رسم معظم الأطوار العامة لتطور البروليتاريا، تجدنا نقتفي أثار حرب أهلية مستمرة بدرجة أو بأخرى، تتاجج في داخل المجتمع القائم، لتصل بعدها إلى حد أن تدلع هذه الحرب في شكل ثورة علنية، حيث تضع الإطاحة بالنفيف بالبورجوازية الأساس لسيطرة البروليتاريا.

وكما رأينا، يرتكز كل شكل من أشكال المجتمع إلى اليوم، على عداء الطبقات المضطهدة والمضطهدة، لكن ولكي تُضطهد طبقة ما يجب على الأقل أن تتأكد لها ظروف معينة تستطيع أن تتابع ضمئها وجودها الخانع . وفي عهد الفنان نجع القرن الذي رفع نفسه إلى مصاف العضوية في الكوميون تماماً مثل البورجواري الصغير، في أن يتطور إلى بورجوازي، تحت نير الاستبدادية الإقطاعية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن العامل الحديث، عوضاً عن أن ينهض مع تقدم الصناعة، يفوه أعمق فأعمق إلى شروط معيشية أدنى من مستوى طبقته، ليصبح معدماً. ويتطور الفقر الشديد بسرعة أكبر من سرعة تطور السكان والثروة. وهنا يصبح من الواضح أن البورجوازية لم تعد صالحة لأن تكون الطبقة الحاكمة في المجتمع، ولم تعد صالحة لتفرض شروط وجودها على المجتمع كقانون مسائد. أي أنها غير ملائمة للحكم لأنعدام كفاءتها في تأمين وجود عبدها من خلال عبوديتها، فهي لا تستطيع أن تمنع غرقه في مثل هذه الحالة، لأنه يتعين عليها أن تطعمه عوضاً عن أن يطعمها . لم يعد المجتمع قادراً على أن يعيش تحت ظل هذه البورجوازية، وبعبارة أخرى، لم يعد وجودها منسجماً مع المجتمع.

إن الشرط الأساسي لوجود طبقة البورجوازية وتحقيق نفوذها هو تشكيل وتنمية رأس المال، وإن شرط رأس المال هو العمل المأجور . ويعتمد العمل المأجور على التناقض بين العمال فقط. ولكن التقدم في الصناعة، الذي تذرع

البورجوازية بتعهد، يحل محل عزلة العمال، التي يسببها التناهض، باتخاذهم الإلارادي بحكم الزمالة. لذلك يسحب تطور الصناعة الحديثة من تحت أقدام البورجوازية الأساس الفعلي الذي تنتج وترصد إنتاجها بناء عليه. لذلك، فإن ما تنتجه البورجوازية هو نفسه حفارو قبورها. وفوق كل شيء، فإن سقوطها ونصر البروليتاريا هما أمران حتميان بالدرجة نفسها.

### العمل المثوب

سبداً من حقيقة اقتصادية معاصرة: يصبح العامل أشد فقراً كلما ازدادت الثروة التي ينتجهما. وكلما ازداد إنتاجه قوة وتوسعاً، وأصبح العامل دائماً سلعة أكثر رخصاً كلما أنتج المزيد من السلع. إن الهبوط في قيمة العالم الإنساني يزداد بعلاقة مباشرة مع ازدياد قيمة عالم الأشياء، فلا ينتج العمل البضائع فقط، بل ينتج نفسه وينتج العامل كسلعة. وبالنسبة نفسها التي ينتج بها السلع.

ينطوي هذا الواقع ببساطة على أن الشيء الذي ينتجه العمل، يقف الآن معارضاً للعامل ككائن غريب، وكقوة مستقلة عن منتجه نفسه. إن منتج العمل هو العمل مجسداً في شيء ملموس ومحولاً إلى شيء مادي، إن هذا المنتج هو تجسيد للعمل، وإن أداء العمل هو في الوقت نفسه تشبيهه، ويظهر إداء العمل في مجال الاقتصاد السياسي نفياً للعامل (تجريداً من القيمة)، ويظهر التشبيه كضياع وعبودية للشيء، ويظهر تخصيص العامل كغريب.

يظهر إداء العمل نفياً للعامل إلى حد التضور جوعاً، ويظهر التشبيه ضياعاً للشيء إلى حد حرمان العامل من أكثر الأشياء ضرورة ليس فقط للحياة، بل أيضاً للعمل. ويصبح العمل في حد ذاته شيئاً لا يمكنه الحصول عليه إلا بأعظم الجهود ومن دون عوائق غير متوقعة.

ويظهر تخصيص الأشياء كغريب إلى حد أنه كلما ازدادت الأشياء التي ينتجهما العامل، قلَّ ما يستطيع أن يمتلكه من الأشياء، وكان وقوعه تحت سيطرة إنتاجه أكبر، يعني تحت سيطرة رأس المال.

كل هذه النتائج تتبع من حقيقة أن العامل مرتبط بمنتج عمله، وكانه مرتبط بشيء غريب عنه، لأنَّه من الواقع، بناءً على هذا الافتراض المسبق، أنه كلما استهلك العامل نفسه في العمل ازداد عالم الأشياء التي ينتجهما قوة،

في مواجهته، هو نفسه، وازداد فقرا في حياته الداخلية، وقل انتماوه إلى نفسه، فلا تعود حياته تتمنى إلى نفسه بل إلى الشيء، وبذلك كلما عظم نشاطه قل ما يمتلك، إن ما يتجسد من عمله في المنتج لا يعود ملكه بعد ذلك، وبذلك كلما كان هذا الإنتاج أعظم قل هو، إن اغتراب العامل لا يعني فقط أن عمله أصبح شيئا يكتسب وجودا خارجيا، ولكنه يعني أنه موجود بشكل مستقل، خارج عنه، غريب بالنسبة إليه، وأنه يقف معارضا له كقوة مستقلة بذاتها، وتتصبب الحياة التي أعطاها للشيء، ضد هذه كثرة غريبة ومعادية ...

يعبر عن اغتراب العامل في الأشياء التي ينتجها، هي قوانين الاقتصاد السياسي كالتالي: (كلما ازداد العامل إنتاجا قل ما يتاح له للاستهلاك، وكلما ازدادت القيمة التي ينتجها أصبح هو أقل قيمة، وكلما ازداد إنتاجه تجويدا أصبح هو أقل تهذيبا وأكثر تشويها، وكلما ازداد المنتج حضارة، ازدادت همجية العامل، وكلما ازدادت قوة العمل أصبح العامل أكثر ضعفا، وكلما أظهر العمل ذكاء، انحدر العامل في الذكاء وأصبح عبدا للطبيعة).

إن الاقتصاد السياسي يخفي الاغتراب في طبيعة العمل ما دام لا يختبر العلاقة المباشرة بين العامل (العمل) والإنتاج، وبالتأكيد ينتج العمل الروائع للأغنياء، لكنه ينتج الحرمان للعمال. إنه ينتاج القصور، ولكنه ينتاج الأكواخ للعمال، ينتاج الجمال، ولكنه ينتاج البشاعة والتشویه للعمال، يستبدل بالعمل الآلة، ولكنه يرمي ببعض العمال إلى نوع همجي من العمل، ويعول الآخرين إلى آلات، ينتاج الذكاء ولكنه أيضا ينتاج الغباء، والدمامة للعمال.

إن العلاقة المباشرة للعمل مع منتجاته هي علاقة العامل بالأشياء التي ينتجها، وعلاقة مالكي الثروة بمنتجات الإنتاج وبالإنتاج نفسه، هي في حد ذاتها مجرد نتيجة لتلك العلاقة الأولى، وتأكيد لها. وسوف نأخذ فيما بعد هذا الوجه الثاني بعين الاعتبار.





٢

## تقسيم العمل في المجتمع

(١٨٩٣)

إميل دوركايم

رأى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (١٨٦٤ - ١٩٢٠) أن التصنيع يغير المجتمع من البساطة والاتساق إلى التخصص والاختلاف. وبشكل مختلف عن ماركس، الذي ركز على التأثيرات السلبية للتغريب والمقلانية التي صاحبت ظهور الرأسمالية، لم ينظر دوركايم إلى النقلة من التقليد إلى الحداثة بقلق، أو على أنها انهيار أخلاقي. لكنه، عوضاً عن ذلك، تمحض عمل التحول إلى الحداثة بسعى حيث لا ظهار المهام الجديدة للطرق الجديدة. والنسم المختار هنا مقتطفات من أطروحة دوركايم للدكتوراه التي طبعت في ١٨٩٣ «تقسيم العمل في المجتمع». اخذت ملاحظاته وتحليلاته من سياق الثورة الصناعية التي حدثت أولاً في

إنهم يدركون أنه أعلى قانون للمجتمعات الإنسانية.  
وهو شرط التقدم.  
دوركايم

بريطانيا، ومن ثم عبر أوروبا، وكانت عملية التصنيع ثورية جداً في جانب من جوانبها، لأن الكثير من المهن التقليدية استبدلت بها آلات استطاعت أن تنتج البضائع بنظام الإنتاج الكبير ويسعر أقل، وتطلبت تضليل جهود الكثير من الناس الذين يقومون بمهامات متخصصة. لم يكن دور كايم أول من وثق هذه التغييرات، لكنه كان الأول في تحري نتائج تقسيم العمل التي سببت هذه التغييرات، وفي عالم تتزايد فيه صور الاعتماد المتبدال، كيف يمكن للناس أن يترابطاً كمجتمع، مع احتفاظهم بحساسهم بفرديتهم، وهو الإحساس الذي يسمح للمجتمع الحديث بأن يقوم بمهامه. ما نتائج عدم الترابط مع المجتمع أو نتائج فقدان السيطرة الفردية؟

## مقدمة

### المشكلة:

على الرغم من أن تقسيم العمل ليس حديث المنشأ، فإن المجتمعات بدأت منذ نهاية القرن الماضي فقط تدرك هذا القانون، الذي خضعت له حتى ذلك الحين من دون إدراك. لقد أدرك بعض المفكرين، بلا ريب، أهميته حتى منذ العصور القديمة، ومع ذلك كان أدم سميث أول من حاول أن يقدم نظرية مفصلة ومحكمة حول هذا القانون، والأكثر من ذلك أنه كان أول من سلك هذا المصطلح الذي أعاره علم الاجتماع لعلم الأحياء، فيما بعد.

أصبحت الظاهرة هذه الأيام واسعة الانتشار، بحيث إنها استثارت باهتة الجميع، ولم يعد بإمكاننا أن نكون واهمين بشأن اتجاهات الصناعة الحديثة. إنها تستخدم آليات قوية بصورة متزايدة، وتتضمن تكتلات واسعة النطاق للقوة ولرأس المال، وبالتالي، فإنها تستخدم أقصى درجة من تقسيم العمل. وهي في داخل المصانع، لا تعين فقط حدود الوظائف الآخذة في التخصص إلى أبعد الحدود، بل إن لكل منتج بعد ذاته خصوصياته التي تستدعي وجود منتجات أخرى.

وعلى رغم أن هذا التطور حدث بشكل تلقائي ومن دون تفكير، فقد أعلن الاقتصاديون الذين يدرسون أسبابه، ويقيّمون نتائجه بعيداً عن إدانة نوع كهذا أو مهاجمته ضرورته. إنهم يدركون أنه أعلى قانون للمجتمعات الإنسانية، وهو شرط التقدم.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

ومع ذلك، فإن تقسيم العمل ليس خاصاً بالحياة الاقتصادية فقط. ونستطيع أن نرصد تأثيره المتزايد في أكثر قطاعات المجتمع تنوعاً الوظائف تأخذ في التخصص أكثر فأكثر، سواءً كانت سياسية أم إدارية أم قضائية، والشيء نفسه صحيح في الآداب والفنون والعلوم. ويكمِّل الزمن الذي كانت الفلسفة تشكل فيه العلم الفذ الوحيد في الماضي بعيداً خلفنا. لقد انقسمت إلى باقة من النظم المعرفية المتخصصة، لكل منها هدفه ومنهجه وروحه، وكل نصف قرن يصبح الرجال الذين يتربكون بصمة في العلوم، أكثر تخصصاً.

ليس الأمر أن العالم لم يعد منفصماً في علوم مختلفة في أن مما فقط، بل إنه لم يعد قادراً على الإحاطة بال مجال الكامل للعلم الواحد أيضاً. ويقوم بتحديد مجال بحثه في فئة معينة من القضايا، أو في واحدة مفردة منها. وكذلك، فإن الأعمال التي كان العالم يمارسها سابقاً مع عمل آخر أكثر ربعاً (من الناحية المادية) مثل تلك التي لطبيب أو كاهن أو قاض أو جندي، أصبحت كافية في حد ذاتها بشكل مطرد. وكما يطبق قانون تقسيم العمل على المجتمعات البشرية، فإنه يطبق على الأنواع الأحيائية أيضاً، حتى أنه يمكن الإقرار بأنه كلما كان المكان الذي يشفله النوع الأحيائي في التسلسل الهرمي للكائنات أعلى، ازدادت وظائفه تخصصاً. ولم تكن نتيجة هذا الاكتشاف توسيع مجال فعالية تقسيم العمل بشكل هائل فقط، بل إنه أعاد أصوله للوراء إلى ماضٍ بعيد لا يمكن تحديده، إذ يتزامن مع ظهور الحياة فوق الأرض تقريباً. إنه لم يعد مجرد مؤسسة اجتماعية تكمن جذورها في ذكاء وإرادة الرجال، ولكنه بات ظاهرة أحيائية عامة، يجب أن يبحث عن شروطها على ما يبدو هي الخصائص الجوهرية للمادة العضوية. ويظهر أن تقسيم العمل في المجتمع ليس أكثر من صيغة خاصة لهذا التطور العام. وبالتفيد بهذا القانون تستسلم المجتمعات، بشكل واضح، إلى حركة نشأت قبل وجودها بوقت طويل، وتكتسح معها في التيار نفسه كامل العالم الحي.

وحقيقة كهذه، لا تستطيع أن تعلن نفسها من دون أن تؤثر بعمق في تركيبتنا الأخلاقية، لأن نشوء الجنس البشري سيتطور في اتجاهين متناقضين تماماً اعتماداً على ما لو كانا نسلماً أنفسنا لهذا الاتجاه أو نقاومه.

إلا أن سؤالا واحدا يطرح نفسه باللحاج: أي من هذين الاتجاهين علينا أن نختار؟ هل واجبنا أن نسمى لنصب مخلوقاً مصقولاً كاملاً، مكتفياً بذاته، أم أن تكون على النقيض من هذا جزءاً من كل، عضواً من كائن حي؟ باختصار أكثر، وإذا كان تقسيم العمل هو قانوننا للطبيعة، فهل هو أيضاً قاعدة أخلاقية للسلوك الإنساني؟ وإذا ما كان يمتلك هذه الميزة الأخيرة، فمن خلال أي أسباب، وإلى أي مدى؟

ليس هناك حاجة إلى إثبات خطورة وجدية هذه المسألة العملية، فمهما كانت تقديراتنا لتقسيم العمل، نحسن جميعنا، وبشكل متزايد، بأنه واحدة من القواعد الأساسية للنظام الاجتماعي. لقد انقضى الزمن الذي كان فيه الرجل (الكامل) بالنسبة إلينا، هو القادر على أن يكون مهتماً بكل شيء، ولكنه أيضاً لا يربط نفسه بأي شيء بشكل حصرى، قادر على معرفة كل شيء، وفهم كل شيء، ويجد الوسائل ليضم ويختصر في ذاته أروع جوانب الحضارة. اليوم لم تعد تلك الثقافة العامة، التي عظمت ومجدت كثيراً ذات مرة، تؤثر علينا، ما عدا أنها شكل لمعرفة مهلهلة متراخية. لكي تناضل ضد الطبيعة تحتاج إلى أن تملك مزيداً من القدرات المفعمة بالحيوية، وأن تنشر مزيداً من الطاقات المنتجة، إننا نرغب في أن تكون نشاطاتنا مركزة بدلاً من أن تكون مبعثرة على امتداد حيز واسع، مكتسبة بالتكثيف (بالتركيز) ما فقدته بالاتساع. ونحن ننظر بعذر إلى أولئك الرجال المهووبين، المتقلبين الذين يستسلمون لكل أشكال العمل، الرافضين لاختيار دور خاص، ولتكريس أنفسهم له. ونشعر بالفتور تجاه أولئك الرجال الذين يكون شاغلهم هو تنظيم قدراتهم وصقلها، ولكن من دون وضعها في استخدام خاص، أو التضحية بأي منها، وكان على كل منهم أن يكون مكتفياً بذاته، مشكلاً عالمه المستقل، ويبدو لنا أن حالة بهذه من الانعزال وعدم الحسم هي حالة لا اجتماعية نوعاً ما.

إن رجل الكفاءات المتعددة، كما كان الأمر ذات مرة، ليس بالنسبة إلينا أكثر من هاوي فن، ونحن لا نمنع أي قيمة أخلاقية لهواية الفن، بل إننا ندرك الكمال في الرجل الكف، الرجل الذي يسمى لا لأن يكون كاملاً ولكن لأن يكون منتجاً، الذي له عمل جيد محدد يكرس نفسه له، وينفذ مهمته، حارثاً حقله الوحيد. يقول سيكيرتانت: «أن يكون المرء كاملاً يعني أن يتعلم

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

دوره، ويجعل نفسه مؤهلاً لإنجاز وظيفته. إن معيار كمالنا لم يعد في رضانا عن أنفسنا أو في تصفيق الجمهور الحماسي، أو في ابتسامة الاستحسان المتكلفة للمهتم بهواة الفن، ولكن في المجموع الكلي للخدمات المقدمة. وفي قدرتنا على الاستمرار في تقديمها». وهكذا أصبح المثل الأخلاقي الأعلى متwsعاً أكثر فأكثر، بعد أن كان واحداً، بسيطاً ولا شخصياً. لم تعد نظن أن واجب الإنسان حسراً هو أن يحقق في داخله ميزات الإنسان بشكل عام، ولكننا نعتقد أنه ملزم بامتلاك تلك الميزات المتعلقة بعمله. وتعمق إحدى الحقائق (من ضمن حقائق أخرى) وجهة النظر هذه: وهي والطابع التخصصي المتزايد الذي يضطلع به التعليم، فتحت نزداد افتئاماً أكثر فأكثر بأنه من الضروري لا تخضع كل الأولاد لثقافة موحدة، وكأنه قدر لهم جميعاً أن يعيشوا الحياة نفسها، ولكن من الضروري أن تربiem بشكل مختلف وفقاً للوظائف المتعددة التي سيطلب منهم إنجازها. باختصار، يتخد الإلزام القطعي للضمير الأخلاقي في أحد جوانبه الصيفية التالية: جهز نفسك لإنجاز وظيفة معينة مفيدة.

إذا اعترف الرأي العام بدور تقسيم العمل، فلا يخلو ذلك من بعض القلق والتردد. وبينما قام بفرض التخصص على الأشخاص، كان لديه الخوف على ما يbedo من إفراطهم في ذلك. وإلى جانب الحكمة العامة التي تمجد العمل المركز، هناك حِكم أخرى ليست أقل رواجاً، تتبعنا إلى مخاطرها، ويصرح «جان بابتيست ساي»، «بانه من المحزن أن يكون علينا الاعتراف بأن المرأة لم تنجز أكثر من ١٨٪ من دبوس في هذا المجال، وأن لا نمنع فرصة تخيل أن العامل الذي يستخدم مبرداً ومطرقة فقط طوال حياته ببراعة، هو وحده الذي يحظى من كرامة طبيعته بهذه الطريقة. إنه أيضاً الإنسان الذي، من خلال وظيفته، يستخدم أكثر مقدرات عقله براعة... وليس «توكتوكفيل» بأقل حدة منه، إنه يقول: «بما أن مبدأ تقسيم العمل يطبق بشكل متزايد باستمرار، فإن ما يصنع التقدم هو الفن والمهارة، ولكن عدد الصناع المهرة في تراجع». وعند الحديث بشكل عام، يbedo لنا أن نقىض المبدأ الذي يقضى بأنه علينا أن نتخصص، يقوم بدحض هذا المبدأ في كل مكان، ويبدو أن المبدأ الذي يدعونا جميعاً إلى أن نحقق المثل الأعلى نفسه، لم يفقد سلطته بعد... صراع الأفكار هذا من

حيث المبدأ، غير مثير للدهشة بالتأكيد، فالحياة الأخلاقية تستجيب، مثل حياة الجسم والعقل، إلى احتياجات مختلفة قد تكون متناقضة، وهكذا فإنه من الطبيعي بالنسبة إليها أن تكون مركبة إلى حد ما من عناصر متعارضة لها تأثير متبادل محدود ومتوازن، ومع ذلك، هناك فعلاً شيء بشأن التناقض الواضح جداً عليه أن يقلل الضمير الأخلاقي للألمة، هناك حاجة بالفعل إلى توضيح مسألة كيف يمكن لتناقض كهذا أن ينشأ.

سوف نتحرى أولاً وظيفة تقسيم العمل، يعني الحاجة الاجتماعية التي يستجيب لها. وستكون الخطوة التالية هي تحديد الأسباب والظروف التي تعتمد عليها. وأخيراً بما أن تقسيم العمل لن يكون مادة لمثل هذه التهم الخطيرة، كونه هي الواقع لم ينعرف بشكل أو باخر عن الوضع الطبيعي، سوف نهدف إلى تصنيف الأشكال الأساسية غير الطبيعية التي يتغذىها، لكي نتجنب خلطها مع الأخرى.

## الكتاب الأول

### الفصل الأول

#### طريقة تحديد هذه الوظيفة

أولاً:

للوهلة الأولى، لا يبدو أن هناك شيئاً أسهل من تحديد دور تقسيم العمل. أليست جهوده معروفة للجميع؟ وحيث إنه يزيد كلاماً من القدرة الإنتاجية ومهارة العامل معاً، فإنه شرط ضروري للتطور الفكري والمادي للمجتمعات. إنه مصدر الحضارة. وأكثر من ذلك، إذا كانت نسب القيمة المطلقة إلى الحضارة، بشكل عضوي نوعاً ما، فإنه لم يخطر لنا أن نلتمس أي وظيفة أخرى لتقسيم العمل. لا نستطيع أن ندرك - في الواقع - أهمية معرفة نتيجة هذا التقسيم. ولكن إذا لم تكن له نتيجة أخرى ولم يخدم غرض آخر، فلن يكون هناك سبب لإسناد أي سمة أخلاقية إليه.

.. لكن مجال الأخلاق بعيد عن أن يكون غير محدد إلى هذه الدرجة. فهو يتناول كل أحكام العمل المفروضة على السلوك بشكل قطعي، وتلك التي ترتبط بها العقوبات، لكنه لا يذهب إلى أبعد من ذلك، وبالتالي بما أن

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٦٢)

الحضارة لا تشكل شيئاً يعارض هذا المعيار الأخلاقي، فإنها حيادية أخلاصاً، وهكذا فإذا كان دور تقسيم العمل مجرد جعل الحضارة ممكنة، فإنه سوءٌ ينقسم هذه الحيادية الأخلاقية نفسها.

شيء آخر يجب أن يقال: إذا لم يتحقق تقسيم العمل دوراً آخر، فلن يكون له طابع أخلاقي، إضافة إلى أنه لن يكون هناك سبب يمكن أن ندركه لوجوده. سوف نرى فعلاً أن الحضارة لا تملك بذاتها قيمة جوهرية ومطلقة، أما الأمر الذي يمنحها قيمة فهو حقيقة أنها تلتقي مع متطلبات معينة. كل شيء يدفعنا إذن إلى البحث عن وظيفة أخرى لتقسيم العمل، وما سيضعنا على الطريق إلى الحل هو حقائق قليلة ملحوظة للمموم.

ثانياً:

كل واحد منا يعلم أننا نحب ما يشبهنا، نحب أولئك الذين يفكرون ويشعرون كما نفعل، لكننا يمكن أن نصادف الظاهرة المعاكسة من آن إلى آخر، كثيراً ما يصادف أن نشعر أننا منجدبون إلى من لا يشبهوننا، بالضبط لأنهم لا يتصرفون مثلنا [...].

ما يثبت هذه المذاهب المتعارضة هو حقيقة أن كلتا الصيغتين للصداقـة موجودة في الطبيعة. التباين مثل التشابه تماماً، يمكن أن يكون سبباً للانجذاب المتبادل. ولكن هذا الحكم لا يلائم كل أنواع الاختلاف، فنحن لا نجد متنعة في لقاء آخرين لمجرد أن طبيعتهم مختلفة عن طبيعتنا، إذ لا ينشد المبذرون صحبة البخلاء، ولا الشخصيات الأمينة الصريحة صحبة المنافقين المخادعين. لا تشعر الأرواح الخيرة اللطيفة بالانجذاب إلى الأرواح ذات الفطرة الخشنة الشريرة. وبذلك، فإن اختلافات من نوع معين فقط هي التي تجذب أحدها نحو الآخر.

هذه الاختلافات هي التي يكمل أحدها الآخر عوضاً عن أن يعارض وأن يقصي أحدها الآخر. لذلك، يملك المنظر ذو الفكر الاستنتاجي العاذق تعاطفاً خاصاً تجاه الرجال العمليين الصريحين ذوي سرعة البديهة (العدس)، وينجذب الخواوف إلى الحاسمين وطيدي العزم، والضعف إلى القوي، والعكس صحيح. ومهما كنا معطاثرين وكان عطاونا سخياً، فإن شيئاً ما سيبقى دائماً ينقصنا، ويستمر أفضل واحد منا في الشعور بعدم كفافته.

لهذا السبب ننشد في أصدقائنا تلك السمات التي تتقى، لأنها بالاتحاد معهم تقاسهم طبيعتهم بطريقة ما، ويقل بذلك شعورنا بعدم الكمال، وبهذه الطريقة، تنشأ مجموعات صفيرة من الأصدقاء، حيث يلعب كل فرد دوراً يتناسب مع شخصيته، وفيها يحدث تبادل حقيقي للخدمات، واحد يحمي وآخر يوازيه، واحد ينصح والأخر ينفذ، إنه التوزيع في الأدوار، ولنستعمل التعبير الشائع، تقسيم العمل هذا هو ما يحدد علاقات الصداقة هذه.

نحن بذلك مدفوعون إلى التفكير ملياً في تقسيم العمل على ضوء جديد فعلاً. في هذه الحالة، فإن الخدمات الاقتصادية التي يستطيع أن يسدّيها غير عظيمة بالمقارنة مع الأثر الأخلاقي الذي ينتجه عنه. ودوره الحقيقي، هو أن يخلق شعوراً بالتكافل بين اثنين أو أكثر من الناس، هذه النتيجة باهرة، إنها تلك التي تكون باعثاً على ارتباطات الأصدقاء، وتطبعهم بطابعها.

ويقدم تاريخ العلاقات الزوجية مثالاً أكثر لفتاً للانتظار لهذه الظاهرة نفسها. لا ريب في أنه لا يمكن الشعور بالانجذاب الجنسي بين أفراد من النوع نفسه، وعموماً يفترض الحب انسجاماً معيناً في الفكر والشعور بدرجة معقولة. ومع ذلك، ما يضفي على هذه النزعة سماتها الخاصة، ويولد قوتها الخاصة ليس التشابه، بل التباين في الطبيعة هو الذي يربط الطرفين معاً. ولأن الرجال والنساء يختلفون بعضهم عن بعض، فهم يسعون إلى بعضهم الآخر بمثيل تلك العاطفة... إنه التقسيم الجنسي (النوعي) للعمل الذي هو مصدر التكافل الزوجي. وهذا هو السبب الذي من أجله كان تعليق علماء النفس ملائماً على أن فصل الجنسين هو حدث ذو أهمية أولية في تطور الشعور العاطفي.

إن تقسيم العمل بين الجنسين يمكنه أن يكون أكثر أو أن يكون أقل. بإمكانه أن يرتبط فقط بالأعضاء الجنسية وببعض السمات الثانوية التي تعتمد عليها، أو على التقىض يستطيع أن يمتد إلى كل الوظائف الاجتماعية والعضوية. وبالإمكان رؤيته تاريجياً على أنه تطور دقيق على الخط نفسه وبطريقة التكافل الزوجي نفسها. وكلما اوغلنا في الماضي رأينا أن تقسيم العمل بين الجنسين يتقلص حتى يصل إلى حدود دنيا، فتقسيم العمل بين الجنسين يزداد يوماً بعد يوم. كان محدوداً في البداية بالوظائف الجنسية وحدها، ثم امتد بالتدريج إلى وظائف أخرى كثيرة. انسحبت المرأة لوقت

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٤٢)

طويل من الشؤون الحرية وال العامة، ومركزت وجودها بالكامل حول خالصها، ومنذ ذلك الحين أصبح دورها أكثر تخصصاً. وفي هذه الأيام، وبين الشعور بالتمدنـة، تحيا المرأة وجوداً مختلفاً تماماً عن وجود الرجل، قد يقال إن الورثـين العظيمـين للحياة النفسـية أصبحـا كـانـهـما منفصلـان أحدهـما عن الآخر، فاضطـلـع أحد الجنسـين بالدور العاطـفي، والأـخـر بالدور الفـكريـ. وبـمـلاحظـتنا كـيف تـولـع النساء بالفنـ والأـدبـ ضمن طبـقـات اجتماعية معـيـنةـ. تماماً مـثـلـما هـمـ الرـجـالـ، قد يـعـتـدـ المرـءـ، وهذا صـحـيـحـ، أنـ نـشـاطـاتـ كـلاـ الجنسـينـ تمـيلـ منـ جـديـدـ لـتصـبـعـ مـتجـانـسـةـ.

ولـكنـ حـتـىـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ مـنـ النـشـاطـاتـ تـعـودـ المـرـأـةـ لـتـمـارـسـ طـبـيـعـتهاـ الـخـاصـةـ، وـبـقـىـ دـوـرـهـ خـاصـاـ جـداـ، دـوـرـاـ مـخـتـلـفاـ جـداـ عـنـ ذـلـكـ الذـيـ لـلـرـجـلـ. بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ بـدـاـ الـأـدـبـ وـالـفـنـ يـصـبـحـانـ أـمـرـاـ يـشـفـلـ النـسـاءـ، ظـهـرـ الجنسـ الـآخـرـ كـانـهـ يـبـتـمـدـ عـنـ لـكـيـ يـكـرـسـ نـفـسـهـ أـكـثـرـ لـلـعـلـمـ. وـهـكـذاـ، فـإـنـ قـدـ يـصـادـفـ كـثـيرـاـ أـنـ هـذـهـ الـمـوـدـةـ الـظـاهـرـةـ إـلـىـ الـأـنـسـجـامـ الـبـدـائـيـ لـيـمـسـ أـكـثـرـ مـنـ بـدـاـيـةـ لـاـخـتـلـافـ جـديـدـ. وـالـأـكـثـرـ مـنـ ذـلـكـ، صـارـ يـمـكـنـ إـدـرـاكـ هـذـهـ الـاـخـتـلـافـاتـ الـوـظـيـفـيـةـ فـيـزـيـقـيـاـ بـسـبـبـ الـاـخـتـلـافـاتـ الـمـوـرـفـولـوـجـيـةـ الـتـيـ سـبـبـتـهـاـ. لـيـسـ الـحـجمـ وـالـلـوـزـنـ وـالـشـكـلـ الـعـامـ هـيـ مـاـ يـخـتـلـفـ بـيـنـ رـجـلـ وـامـرـأـةـ، لـكـنـ الـدـكـتـورـ لـيـبـوـنـ. أـظـهـرـ كـمـاـ رـأـيـناـ، أـنـهـ مـعـ تـقـدـمـ الـمـدـنـيـةـ تـطـوـرـ دـمـاغـ كـلـ مـنـ الجنسـينـ بـشـكـلـ مـخـتـلـفـ. قـدـ تـعـودـ هـذـهـ الـفـجـوةـ الـتـطـوـرـيـةـ بـيـنـ الـاثـيـنـ، بـنـاءـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـةـ. إـلـىـ كـلـ مـنـ التـطـوـرـ الـمـلـعـوـظـ فيـ جـمـجمـةـ الرـجـلـ، وـإـلـىـ التـوـقـفـ حـتـىـ التـرـاجـعـ وـالـشـرـدـيـ فـيـ نـمـوـ الـجـمـجمـةـ الـأـنـثـوـرـيـةـ، وـيـمـلـنـ: «ـبـيـنـماـ يـضـعـ الـحـجمـ الـوـسـطـيـ جـمـاجـمـ ذـكـورـ بـارـسـيـنـ بـيـنـ أـضـخمـ الـجـمـاجـمـ الـمـعـرـوـفـةـ، فـإـنـ الـحـجمـ الـوـسـطـيـ لـجـمـاجـمـ الـبـارـيـسـيـاتـ يـضـعـهـنـ بـيـنـ أـصـفـرـ جـمـاجـمـ شـوـهـدـتـ، وـأـقـلـ مـنـهاـ بـكـثـيرـ تـلـكـ الـتـيـ لـلـصـيـنـيـاتـ، وـبـالـكـادـ أـكـبـرـ مـنـهاـ تـلـكـ الـتـيـ لـنـسـاءـ كـالـيـدـونـيـاـ الـجـديـدةـ»ـ.

إـنـ الـأـثـرـ الـأـكـبـرـ وـضـوـحـاـ لـتـقـسـيـمـ الـعـلـمـ فـيـ كـلـ تـلـكـ الـأـمـلـةـ لـيـسـ فـيـ آنـ يـزـيدـ اـنـتـاجـيـةـ الـوـظـائـفـ الـتـيـ تـقـسـمـ بـهـذـهـ الطـرـيقـةـ، بلـ إـنـهـ يـرـبـطـهـ بـيـاحـكـامـ. وـفـيـ كـلـ هـذـهـ الـحـالـاتـ، فـإـنـ دـوـرـهـ لـيـسـ فـيـ آنـ يـزـينـ أوـ يـحـسـنـ الـجـمـعـمـاتـ الـقـائـمـةـ بـيـسـاطـهـ. وـلـكـنـ فـيـ آنـ يـجـعـلـ مـنـ الـمـعـكـنـ قـيـامـ الـجـمـعـمـاتـ الـتـيـ لـمـ تـكـنـ لـتـوـجـدـ لـوـلـاـ هـدـهـ الـوـظـائـفـ، فـلـوـ لـمـ يـفـصـلـ بـالـفـعـلـ الـجـنـسـانـ بـعـضـهـاـ عـنـ بـعـضـ لـمـ نـاـشـ طـرـازـ كـامـلـ مـنـ الـعـيـشـ الـاجـتمـاعـيـ. مـنـ الـمـكـنـ أـنـ يـكـوـنـ لـلـفـائـدـ الـاقـتصـاديـ مـنـ تـقـسـيـمـ الـعـلـمـ

بعض التأثير في النتائج، ولكنها على أي حال تتجاوز مجال المصالح الاقتصادية البحتة بشكل ملحوظ، لأنها تشكل أساس التنظيم الاجتماعي والأخلاقي الفريد. يرتبط الأفراد الذين يمكن أن يكونوا لولا ذلك مستقلين، وينسقون جهودهم عوضاً عن بذلها منفصلة، إنهم يرتبون بعضهم ببعض بشكل متancock، ولا تؤدي الروابط بينهم وظيفتها في خلال الدقائق القليلة لحظة انشغالهم بعملية تبادل الخدمات فقط، ولكنها تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير.

وإذا ما كان التبادل وحده يؤلف العلاقات الاجتماعية التي تتشاءم عن تقسيم العمل، فذلك لأننا فشلنا في تمييز ما يقتضيه التبادل، وماهية النتائج الصادرة عنه. إنه يفترض أن مختلفين يتبادلان الاعتماد أحدهما على الآخر لأن كليهما غير كامل، وهو لا يقوم بأكثر من تفسير هذا الاعتماد المتباين ظاهرياً.

وعلى رغم الإيجاز في هذا التحليل، فإنه من الملائم إظهار أن تلك الآلية ليست مطابقة لتلك التي أسلست عليها مشاعر التعاطف النابعة من التشابه. بالتأكيد لن يكون وجود تعاون بيننا وبين شخص آخر ممكناً ما لم تتحد صورتنا مع صورة هذا الآخر، ولكن عندما تستمد الوحدة من التشابه بين صورتين، فإنها تعتمد على التناقضهما. وتصبحان مرتبطتين بقوة بسبب عدم تمايزهما، إما كلياً أو جزئياً، فينصهران تماماً وتصبحان واحداً. إنهما متماسكان ما داما يصهران بهذه الطريقة فقط، وعلى النقيض من ذلك في حالة تقسيم العمل، يبقيان خارج بعضهما ويربطان لكونهما متمايزين فقط. لا يمكن للمشاعر التي تتشاءم بهذا الشكل أن تكون هي نفسها في كلتا الحالتين، وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تتشاءم عنها.

وهكذا، فإننا مدفوعون إلى التساؤل: هل يلعب تقسيم العمل دوراً نافعاً في مجتمعات أكثر اتساعاً وشمولاً؟ وهل من المحتمل أن يتحقق مهمة دفع الجسم الاجتماعي نفسها وأن يؤكد وحدته في المجتمعات المعاصرة التي نمت بالطريقة التي نعرفها؟

ونحن مدفوعون أيضاً إلى افتراض أن الحقائق التي لاحظناها تذكر هنا أيضاً، إنما على نطاق أوسع، وإلى افتراض أن تلك المجتمعات السياسية الكبيرة لا تستطيع أن تندم توارتها إلا بتخصيص المهام، وأن تقسيم العمل هو مصدر التعاون الاجتماعي، إن لم يكن القاعدة الوحيدة، فعلى الأقل الأساسية، وهو أمر شرعي تماماً بتبني وجهة النظر هذه، قال كونت:

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

«إنها لا تقود المرأة مباشرة للنظر إلى الأفراد والطبقات فقط. بل إلى شعوب مختلفة أيضاً في كثير من التواحي، كمشركون متعددين منسجمين في مشروع عام واسع في أن معاً، كلّ يتبع نمطه إلى درجة متفق عليها سابقاً. إنه الأمر الذي يربط تطوره الحتمي التدريجي أولئك المتعاونين بعضهم مع بعض في الزمن الحاضر على نسق من سلفهم نفسه، كانوا من كانوا، وحتى كل من يختلفون على تنوعهم، وهكذا فإن التوزيع المستمر للمهام الإنسانية المختلفة يشكل المنصر الرئيسي للتضامن الاجتماعي، الذي يصبح السبب الجوهرى للتعقيد المتزايد في الكائن الحي الاجتماعي».

ولو ثبتت هذه الفرضيات فربما لعب تقسيم العمل دوراً أكثر أهمية مما هو منوط به عادة. إنه سوف يساعد المجتمعات على توفير الترف المرغوب فيه وإن كان زائداً على الحاجة فقط، بل سيكون شرطاً لوجودها. إنه من خلال تقسيم العمل، أو على الأقل من خلاله بشكل رئيسي، سوف يتأكد تماسك المجتمعات، وتتحدد الخصائص الجوهرية التي تشكلها.

وعلى رغم أننا لسنا بعد في وضع باتجح لنا حل القضية بشكل حاسم، وإن كنا نستطيع أن ندركها بطريقة غامضة، فإننا نستطيع أن نقول إذا كان هذا هو دور تقسيم العمل، فلا بد أنه يملك طابعاً أخلاقياً [...].

ثالثاً:

لكي نقرر الحالة بدقة، ليس من السهل عند النقطة التي وصلنا إليها الآن أن نقول ما إذا كان التضامن الاجتماعي هو الذي ينتج هذه الظواهر، أو أنه على التقيض من ذلك، نتيجة لها.

وبطريقة مماثلة، فإن قضية ما إذا كان اقتراب الأشخاص بعضهم من بعض بسبب التأثيرات القوية للتضامن الاجتماعي، أو أن التضامن قوى بسبب اقتراب الرجال بعضهم من بعض ما زالت موضع نقاش. على كل حال، نحن لا نحتاج في اللحظة الحالية إلى الاهتمام بتوضيح هذه المسألة، ولكن، أن نقر بأن هذين الترتيبين للواقع مرتبطان، وهما في الوقت نفسه مختلفان، أحدهما عن الآخر وبشكل مباشر.

وكلما كان أعضاء المجتمع أكثر ترابطًا استطاعوا الحفاظ على العلاقات المتعددة أكثر، إما بعضهم مع بعض أو مع مجموعة إجمالاً، لأنه لو كان التقاوئم نادراً لما اعتمدوا على بعضهم إلا بشكل متقطع وضعيٍّ نوعاً ما، بالإضافة إلى أن عدد هذه العلاقات مناسب بالضرورة مع الأحكام القانونية التي تحدها. في الحقيقة، تمثل الحياة الاجتماعية في أي مكان تصبح فيه دائمة، إلى افتراض صيغة محددة لها، وإلى أن تصبح منظمة حتماً، إن القانون ليس أكثر من ذلك التنظيم الشديد في أكثر أشكاله ثباتاً ودقّة. ولا تستطيع الحياة ضمن المجتمع أن توسيع في مدى آفاقها من دون نشاط قانوني تزداد نسبته في أن واحد. وهكذا يمكن أن تكون متأكدين من إيجاد كل الأنواع الأساسية للتضامن الاجتماعي في القانون.

قد يجري الاعتراض بالتأكيد على أنه يمكن للعلاقات الاجتماعية أن تصاغ من دون أن تتخذ بالضرورة شكلًا قانونيًّا، بعضها موجود فعلاً، حيث لا تصل عملية التنظيم إلى هذا المستوى من التماسک والإحكام، وهذا لا يعني أنها تبقى غير محددة (غير محسومة)، بل يقوم العرف بتنظيمها عوضاً عن أن يفعل القانون ذلك. وهكذا، فإن القانون يعكس جزءاً من الحياة الاجتماعية فقط، وبالتالي، فإنه يزودنا بمعلومات غير كاملة لحل المسألة. بالإضافة إلى أن الحالة عادة هي أن العرف لا يتعاشي غالباً مع القانون، وقد أقرّ مراراً أن العرف يلطف من خشونة القانون، ويصحيح المبالغة والإفراط اللذين ينشأان عن طبيعته الرسمية. حتى أنه في بعض المناسبات تدفعه روح مختلفة. هل من الجائز أن يظهر العرف أنواعاً أخرى من التضامن الاجتماعي غير التي عبر عنها القانون الوضعي؟

لكن تأقاضاً كهذا يحدث في ظروف استثنائية بالكامل، ولكي يحدث، يجب أن يتوقف القانون عن التجاوب مع الوضع القائم للمجتمع، وعلاوة على ذلك، فإن قوة العادة هي ما يسانده على رغم فقدانه أي سبب للوجود. وفي هذه الحالة تصبح العلاقات التي توسم رغماً عن القانون منظمة لأنها لا يمكن أن توجد من دون أن تسعى إلى تقوية ذاتها، ومع ذلك، ولكونها في حالة نزاع مع القانون القديم المستمر، وأنها لا تتجزء في اختراق المجال القانوني بالمعنى الضيق لكلمة، فإنها لا ترتفع فوق مستوى العرف. فيندلع الاعتراض بهذا الشكل لكن هذا يمكن أن يحدث في حالات مرضية نادرة

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

فقط، ولا يمكن له مجرد الاستمرار من دون أن يصبح خطيراً. العرف عادةً ليس ضد القانون، بل على العكس إنه يشكل أساساً له. ومن الحق أنه في بعض الأحيان ليس هناك شيء أكثر من ذلك بيني فوق هذه القاعدة. وتوجد علاقات اجتماعية لا يحكمها إلا هذا الشكل الشائع للتنظيم النابع من العرف، ولكن هذا يكون بسبب فقدانها الأهمية والاستمرارية، فيما عدا (بالطبع) تلك الحالات الشاذة التي ذكرت من قبل. وإذا اتفق أن وجدت أساليب من التضامن الاجتماعي، يرسمها العرف وحده بوضوح، فهي بالتأكيد ذات مرتبة ثانوية جداً. من جهة أخرى، يعيد القانون إنتاج كل تلك الأساليب الأساسية. وهذه وحدتها هي الأشياء التي نحتاج إلى أن نعرفها.

هل يجب أن نذهب أبعد ونؤكد أن التضامن الاجتماعي لا ينحصر كله في تجلياته المرئية، لأنها تعبّر عنه جزئياً وبشكل غير كامل. وأن هناك حالة داخلية خلف القانون والعرف ينشأ عنها التضامن، واننا يجب أن نخترقها حتى الصميم من دون أي وسيط، حتى نعرفها حقيقة؟

بما أن القانون ينبع الأشكال الأساسية للتضامن الاجتماعي، فعلينا إذن أن نصنف الأنواع المختلفة من القانون لكي تكون قادرين على أن نتحرى أشكال التضامن الاجتماعي المقابلة. ومن المحتمل أنه يوجد نوع من القانون يرمز إلى تضامن خاص، نابع من تقسيم العمل. وعندما تقوم بهذا البحث، لكي نحكم ما الدور الذي يلعبه تقسيم العمل، سيكون كافياً أن نقارن عدد الأحكام القانونية التي تعبّر عنه الكتلة الكلية للقانون.

ولكي نأخذ بهذه الدراسة، لا نستطيع استخدام التصنيفات التي درج عليها القانونيون، ويمكن أن تكون ملائمة لممارسة القانون من وجهة نظر هذه الممارسة. لكن العلم لا يستطيع أن يقنع بهذه التصنيفات التجريبية (الإنجليزية) والتقريريات التجريبية. إن أوسع التصنيفات انتشاراً هو ذلك الذي يقسم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، يقام القانون العام لتنظيم علاقات الفرد مع الدولة، والقانون الخاص ينظم علاقات الأفراد ببعضهم مع بعض، ومع ذلك عندما نحاول أن نحدد هذه المصطلحات عن قرب، يختفي الخط الفاصل الذي يبدو للوهلة الأولى واضح المعالم. كل القانون هو خاص، على اعتبار أن الأفراد دائمًا في كل مكان هم معنيون به وهم متذمرون، ولكن فوق كل ذلك كل القانون عام، بمعنى أنه وظيفة اجتماعية، وكل الأفراد هم من دواما

مختلفة موظفون للمجتمع، إن القانون لا يتناول أو ينظم وظائف الزواج والأبوبة أو الأمومة... إلخ بشكل يختلف أدنى اختلاف عن تناوله وتنظيمه وظائف الوزراء أو المشرعين، لم يكن وصف القانون الروماني مصطلح «الوصاية» بـ *munus publicum*<sup>(\*)</sup> من دون سبب.

بالإضافة إلى ذلك ما الدولة؟ من أين تبدأ، وأين تنتهي؟ إن الطبيعة الخلافية لهذا السؤال معروفة جيداً، وليس علمياً أن نبني مثل هذا التصنيف التأسيسي على مثل هذه الفكرة المخللة بشكل غامض قاصر.

ولكي نكمل بشكل منهجي، علينا أن نكتشف بعض السمات الجوهرية في الظواهر القانونية القادرة على التنوع والاختلاف كلما توالت هذه الظواهر، والآن يمكن أن يُعرَّف كل أمر قانوني كقاعدة للسلوك مرتبطة بالجزاء. فضلاً عن أنه من الواضح أن الجزاء يتغير وفقاً لدرجة الخطورة المنوطة بالأوامر، والمكان الذي تتحله في الضمير العام، والدور الذي تلعبه في المجتمع، وهكذا، فإنه من الملائم تصنيف الأحكام القانونية وفقاً لمختلف الجرائم المرتبطة بها. وهذه الجرائم نوعان: يعتمد الأول أساساً على فرض شيء من الإيذاء على مفترض الجريمة أو على الأقل حرمانه من بعض المزايا، والفرض هو إيذاؤه في ماله أو شرفه، أو حياته، أو حريته، أو أن يحرم من بعض ما يتمتع بامتلاكه.

تسمى هذه العقوبات، بالعقوبات القمعية، مثل تلك الواردة في التشريعات الجنائية، وإنه لصحيف أن تلك العقوبات المتعلقة بالأحكام الأخلاقية البعثة لها الطابع نفسه. إلا أن هذه العقوبات تمارس بطريقة شائعة بين الجميع من دون تمييز، بينما تطبق عقوبات التشريع الجنائي من خلال وساطة جهاز محدد فقط، إنها عقوبات منتظمة. أما بالنسبة إلى النوع الآخر من العقوبات، فإنها لا تقتضي بالضرورة أي معاناة لمرتكب المخالفه، بل مجرد استعادة الوضع السابق للأمور، أو إعادة تأسيس علاقات تزعزعت عن شكلها الطبيعي. وهذا يكون إما بإصلاح العمل المطعون فيه، وإعادته إلى النموذج الذي انعرف عنه، أو بالغائه بحرمانه من كل قيمة اجتماعية.

وهكذا، يجب أن نقسم هذه الأحكام القانونية إلى نوعين اثنين تبعاً لكونها تتعلق بعقوبات قمعية منتظمة، أو بقرارات استرداد خالصة. تقطي المجموعة الأولى كل القوانين الجنائية، وتقطي المجموعة الثانية القانون

(\*) مصطلح لا يبني يقصد به واحد عام أو حمدة عامة [الحرر].

## **تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)**

المدنى، والقانون التجارى والقانون الإجرائى والقانون الإدارى، والقانون الدستورى، عندما تستبعد الأحكام الجزائية المتعلقة بها. لنتقصّ الآن أي نوع من التضامن الاجتماعى يناظر كل نوع من تلك الأنواع.

### **الفصل الثالث**

#### **التضامن الناشق من تنظيم العمل**

#### **أو التضامن العضوى**

رابعاً:

بما أن التضامن السلبى لا يمكن أن يحدث في حد ذاته وحده، وبما أنه علاوة على ذلك، لا شيء خاصاً فيه، فإننا سوف نعرف نوعين فقط من التضامن الإيجابى، متميزين بالسمات التالية:

١- النوع الأول يربط الفرد مباشرة بالمجتمع من دون أي وساطة. والنوع الثاني يعتمد فيه الفرد على المجتمع، لأنه يعتمد على الأجزاء التي ستعمل على تشكيله (أى المجتمع).

٢ - لا ينظر إلى المجتمع من المنظور نفسه في كلتا الحالتين، ففي الحالة الأولى تستخدم العبارة لتشير إلى مجتمع منظم بدرجة أو بأخرى، يتالف من معتقدات ووجودان عام لكل أعضاء الجماعة: هذا هو النموذج الجماعي، وعلى النقيض من ذلك في الحالة الثانية، المجتمع الذي تتضمن إليه متamasكين معه هو نظام ذو وظائف خاصة ومختلفة، ومحدد بعلاقات معينة. وبالإضافة إلى أن هذين المجتمعين هما فعل مجتمع واحد، مظهران للواقع الواحد نفسه، لكنهما على الرغم من ذلك في حاجة إلى أن يميزا أحدهما عن الآخر.

٣- من هذا الفرق الثاني ينشأ آخر، سوف يقوم بالسماح لنا بتصوير ورسم خطوط عريضة لهذين النوعين من «التضامن».

يمكن للنوع الأول أن يكون قوياً إلى حد أن الأفكار والميول المشتركة بين كل أعضاء المجتمع تتجاوز في عددها وقوتها تلك التي تتعلق، شخصياً بكل واحد من هؤلاء الأعضاء، وكلما زادت هذه الأفكار والميول المشتركة، كان هذا المجتمع أكثر نشاطاً. والآن فإن ما يشكل شحصينا،

هو ما يملكه كل واحد منا مما خاص ومميز وما يميزها عن الشخصيات الأخرى، يستطيع هذا التضامن إذن أن يزداد بعلاقة عكسية مع الشخصية (الفردية). وكما قلنا، هناك في وعي كل واحد منا وعيان، واحد تشارك فيه عموماً مع جماعتنا بكليتها، التي هي بالتالي ليست أنفسنا، ولكنها المجتمع الذي يعيش ويتصرف فيها، والأخر على نقشه يمثلنا وحدنا بما هو شخصي ومميز لنا، وهو الذي يجعل الواحد منا فرداً. يكون التضامن النابع من التشابه في ذروته عندما يستوعب الوعي الجماعي تماماً وعياناً الكلي متوافقاً معه في كل نقطة. في تلك اللحظة تكون شخصيتنا صفراء، ولا تستطيع هذه الشخصية أن تظهر حتى تكون أقل امتلاء بالمجتمع. هنا توجد قوتان متعارضتان، الأولى جاذبة والآخر نابذة، لا تستطيعان أن تزدادا في آن معاً. فإذا كان لدينا ميل قوي إلى أن نفك ونعمل لأنفسنا، فلن نستطيع أن نتوجه بقوة التفكير والتصرف مثل الآخرين.

وإذا كان المثل الأعلى هو خلق صورة شخصية خاصة لأنفسنا، فهذا يعني أن لا نكون مثل أي أحد آخر. وعلاوة على ذلك، ففي اللحظة التي يمارس فيها هذا التضامن تأثيره، يمكن أن يقال بالتحديد إن شخصيتنا تختفي لأننا لم نعد نحن أنفسنا، بل كائن جماعي.

لذلك لا تستطيع الجذورات الاجتماعية التي يمكنها أن تتماسك إلا بتلك الطريقة الوحيدة، أن تتحرك كوحدة إلى الحد الذي تفتقر فيه إلى حركة خاصة بها. كما تفعل مئات الأجسام اللاعضوية. هذا هو السبب الذي يقترح من أجله أن يبقى هذا النوع من التضامن ميكانيكياً. ولا تعني الكلمة أن هذا التضامن ينتج بوسائل آلية وصناعية، بل تستخدم هذا المصطلح للدلالة عليه تشبيهاً له بالتماسك الذي يربط عناصر المواد الخام معاً، خلافاً لذلك الذي يطوق وحدة الكائنات العضوية الحية. إن ما يبرر استخدام هذا المصطلح أخيراً هو حقيقة أن الرباط الذي يوحد الفرد مع المجتمع بهذا الشكل، هو مناظر تماماً للذى يربط الشيء مع الشخص، والوعي الفردي من هذه الزاوية هو ببساطة، تابع للنموذج الجماعي، ويتبع كل تحركاته تماماً مثلاً ما يتبع الشيء الملوك التصرفات التي يفرضها مالكه عليه.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٩٩٢)

وفي المجتمعات التي تطور فيها هذا التضامن إلى حد عال، لا ينتهي الفرد إلى نفسه، كما سنرى لاحقا، إنه حرفيا شيء تحت تصرف المجتمع. وهكذا لا تميز الحقوق الشخصية من الحقوق «الحقيقية». في تلك المجتمعات.

إن الوضع مختلف بالكامل في حالة التضامن الذي يسبب تقسيم العمل، فبينما يقتضي التضامن الأول أن يشبه الأفراد بعضهم البعض، يفترض الأخير أنهم مختلفون. إن النموذج الأول ممكن فقط بمقدار ما تذوب شخصية الفرد في الشخصية الجماعية، أما النموذج الأخير فهو ممكن فقط إذا كان لكل منا مجال عمل خاص به، هو وبالتالي شخصية متفردة. وهكذا فإن الوعي الجماعي يتترك جزءاً من الوعي الفردي مكتشوفا حتى تؤسس فيه تلك الوظائف الخاصة التي لا يستطيع تنظيمها. وكلما اتسعت هذه المنطقة العرة، كان التماสك الذي ينشأ من هذا التضامن أقوى. وفي الحقيقة يعتمد كل منا على المجتمع بعمقية أكثر كلما ازداد تقسيم العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما كان نشاط أحدنا في المقابل أكثر تخصصا. كلما كان شخصياً أكثر. ولا شك في أن هذا النشاط مهما كانت حدوده لن يكون أصيلاً تماماً. فحتى في ممارسة مهنتنا، فإننا نتقييد بالاستخدامات والممارسات المشتركة بيننا جميعاً ضمن شركتنا. ولكن حتى في هذه الحالة، فإن العباء الذي نتحمله هو، بشكل مختلف، أقل ثقلاماً مما نتحمله عندما يلقي المجتمع بكل مثراه علينا. وهذا يتراك مساحة أكبر بكثير لإطلاق العنان لروح المبادرة عندنا. وهنا إذن تنمو فردية الكل. وفردية الأجزاء، ويصبح المجتمع أكثر فعالية في العركة المتناغمة في وقت واحد، في حين أن لكل من عناصره مزيداً من التحركات التي تخصه بشكل مميز، وبшейه هذا التضامن، في الحقيقة، ما نلاحظه عند الحيوانات الأعلى، فإن كل عضو له استقلاليته وسماته الخاصة به، وكلما ازدادت وحدة النظام المضوي، ازدادت فردية الأجزاء وضوهاً. وباستخدامنا لهذا التناقض، نقترح أن ندعوا هذا التضامن العائد إلى تقسيم العمل بـ «التضامن العضوي».

## الكتاب الثاني

### الفصل الثاني

#### الأدب

[...]

لذلك تعود الزيادة في تقسيم العمل إلى حقيقة أن الشرائح الاجتماعية تفقد هويتها، وتتصبح عمليات التجزئة التي تقسمها أكثر نفاذية، وباختصار، يحدث بينهما التحام يجعل المادة الاجتماعية حررة، ومن ثم قادرة على الدخول في ترابطات جديدة.

لكن اختفاء هذا النوع لا يمكن أن يسبب هذه النتيجة إلا للسبب التالي، أن أفرادا كانوا منفصلين انجدبوا إلى بعضهم، أو أنهم على الأقل يقتربون من بعضهم أكثر مما كانوا عليه. إذن، تحدث التحركات بين أجزاء الجمهور الاجتماعي التي لم يكن بينها تأثير متبادل ببعضها في بعض حتى في ذلك الوقت. كلما تطور نظام خلية النعل الذي تنتهي إليه، ازدادت العلاقات التي ينفصل كل واحد منها فيها انحصارا ضمن حدود الخلية التي تنتهي إليها. وهناك دائما فراغات مفترضة بين القطاعات المختلفة. من ناحية أخرى، تمتلئ هذه الفراغات عندما يتوقف عمل هذا النظام. تصبح الحياة الاجتماعية عامة عوضا عن أن تتركز نفسها في عدد متشابه لا حصر له من البؤر الصغيرة الواضحة المتشابهة. وتصبح العلاقات الاجتماعية - يعبّر أن يقول، إن أردنا الدقة، العلاقات ضمن الاجتماعية - وبالتالي أكثر تنوعاً وتعددًا، بما أنها تدفع بعيداً عن حدودها الأصلية من كل الجوانب. وهذا فإن تقسيم العمل يرتقي بمعظم الأفراد الموجودين، الذين هم على اتصال كاف مع بعضهم، لكي يكونوا قادرين على الفعل ورد الفعل المتبادل ببعضهم مع بعض. إذا وافقنا على تسمية الانجذاب والمبادلات الفعالة التي تنتج عنه بالдинاميكية، أو بالتركيز المعنوي، نستطيع أن نقول إن تقدم تقسيم العمل هو في تناسب مباشر مع التركيز المعنوي أو الديناميكي للمجتمع.

لكن هذا الفعل من الانجذاب المعنوي لا يمكنه أن يثمر إلا إذا قل البعد الحقيقي نفسه بين الأفراد بأي طريقة كانت. لذلك لا يستطيع التركيز المعنوي أن يزداد من دون ازدياد التركيز المادي في آن معا.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

ويمكن للثاني أن يضيّد في قياس مدى الأول، وأكثر من ذلك، أنه لا فائدة فيه أن نتحرى أبا من الاثنين أثر في الآخر، يكفي إدراجهما مطلقاً.

تحدد الزيادة المتصاعدة في تركيز المجتمعات في مسار تطورها التاريخي بثلاث طرق رئيسية :

١- بينما تشر المجتمعات الدنيا نفسها فوق مناطق واسعة نسبياً، بالمقارنة مع عدد الأفراد الذين تتألف منهم، يصبح السكان أكثر تركيزاً باستمرار في الشعوب الأكثر تقدماً.

ويستلزم في الواقع نشاط القبائل البدوية، سواء أكانوا صيادي أم رعاة، غياب أي نوع من التمركز، ويستلزم التشتت فوق منطقة أكثر ما يمكن اتساعاً، وتفترض الزراعة، لأنها بالضرورة في حاجة إلى وجود مستقر، انجداباً معيناً للأنسجة الاجتماعية، ولكنه يبقى انجداباً غير كامل، طلما أن قطعاً من الأراضي توجد بين كل عائلة وأخرى فنتوسطها. وعلى الرغم من أن عملية التمركز كانت أعظم في المدينة، فإن البيوت لم يعاد بعضها بعضاً، لأن المنازل المتعادية لم تكن معروفة في القانون الروماني، بل إن هذا ما استحدث على أرضنا اليوم ليثبت أن الروابط الاجتماعية أصبحت أكثر متانة. بالإضافة إلى أن المجتمعات الأوروبية شهدت منذ نشأتها أن كثافتها تزداد باستمرار، على الرغم من بعض حالات تراجع مؤقتة.

٢- إن تشكل المدن هو عرض آخر للظاهرة نفسها، بل إنه أكثر تميزاً. يمكن أن تعود الزيادة في معدل الكثافة إلى الزيادة الملحوظة في معدل الولادات، ويمكن أن يسوى هذا الوضع وبالتالي يتمركز ضعيف جداً للسكان، وبالمحافظة الشديدة على النموذج التقسيمي للمجتمع، لكن المدن تنتج من الحاجة التي تدفع الأفراد ليبقوا باستمرار على أقرب تواصل ممكن مع بعضهم، مثلهم مثل الكثير من الواقع الذي تتلاقص فيها الكتل الاجتماعية بقوة أشد من أي مكان آخر. لذلك لا يمكنها أن تتضاعف وتنتشر ما لم تزد الكثافة المعنوية؛ بالإضافة إلى أننا سنرى أعداد سكان المدن تزداد من خلال الهجرة إليها، وهو ممكّن فقط عندما تتدخل الشرائع الاجتماعية تدالحاً شديداً.

[...]

٢- أخيرا، هناك عدد وسرعة وسائل الاتصال والنقل، وبالتالي أو تقليل الفراغات التي تفصل القطاعات الاجتماعية تزيد هذه الوسائل في تركيز المجتمع، بالإضافة إلى أنه ليس هناك حاجة إلى إثبات أنه كلما كانت المجتمعات أكثر عدداً وكثافة، كان نموذج المجتمع أعلى.

ما دام هذا الرمز المرئي والقابل للقياس يعكس التنوع فيما دعوناه بالكثافة المعنوية، بإمكاننا، إذن، أن نستبدل بهذا الرمز الرمز الأخير في الصيغة التي وضعناها مسبقاً.

علينا، علاوة على ذلك، أن نكرر هنا ما كنا نقوله سابقاً: إن قدر المجتمع في آشأه تمركزه اعتماد نمو تقسيم العمل، فإن هذا الأخير يزيد بدوره من تمركز المجتمع.

لكن هذا ليس بالترتيب، لأن تقسيم العمل يبقى هو العمل المشتق، وبالتالي فإن التقىم الذي يصنفه عائد إلى الارتفاع المتوازي في التركيز الاجتماعي، مما يمكن أن يكون سبب الارتفاع، هذا هو كل ما أردنا تدويره.

لكن هذا الماء ليس هو الوحيد، فإذا أنتج تمركز المجتمع هذه النتيجة، فهذا لأنه يضيق العلاقات ضمن الاجتماع، ولكن هذه العلاقات ستكون أكثر توتراً وعددًا إذا ما أصبح عدد الأعضاء في المجتمع أيضاً أكبر، وإذا ما ضم المجتمع عدداً أكبر من الأفراد، بالإضافة إلى كونهم على تواصل قريب، فسيقوى التأثير بالضرورة. للحجم الاجتماعي إذن التأثير نفسه في تقسيم العمل مثلاً للكثافة. في الحقيقة، إن المجتمعات تكون أكثر ضخامة كلما كانت أكثر تقدماً، وبالتالي فإن العمل يكون أكثر توزعاً بينهما.

[...]

وهناك مع ذلك استثناءات، ربما كانت الأمة اليهودية قبل الفزو أكثر حجماً من المدينة الرومانية في القرن الرابع، ومع ذلك كانت من نوعية متقدمة. إن الصين وروسيا أكثر سكاناً من معظم الأمم المتقدمة في أوروبا، وبالتالي لم يتطور تقسيم العمل بين تلك الشعوب بالتالي مع الحجم الاجتماعي، هذا لأن النمو في الحجم ليس بالضرورة علامة على النفع، إن لم تتم الكثافة في الوقت نفسه وبالنسبة نفسها.

يمكن للمجتمع أن يصل أبعاداً كبيرة جداً، لأنه يتضمن عدداً كبيراً من الشرائح، مهما كانت طبيعة هذه الشرائح، وإن أنتج أكبرها مجتمعات متوجّة متقدمة جداً، وبالتالي ستكون المنظمة الاجتماعية متقدمة قليلاً.

تصنف تجمعات العشائر، حتى لو كانت ضخمة، تحت صفة أصغر مجتمع منظم، بما أن المجتمع المنظم مر من خلال مراحل التطور تلك. التي بقي التجمع تحت لوانيها. وبالمثل لو كان لعدد الوحدات الاجتماعية بعض التأثير في تقسيم العمل، فهذا ليس من خلالها، وليس ضرورة، ولكن لأن عدد العلاقات الاجتماعية يزداد عموماً مع عدد الأفراد. ليس كافياً بالنسبة للمجتمع أن يتضمن عدداً كبيراً من الأشخاص لكي يحصل على هذه النتيجة، ولكن يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص في تواصل جوهرى إلى حد جيد لكي يتفاعلوا بعضهم مع بعض. وإذا ما كانوا منفصلين بواسطة البيئات المستقلقة التي يصعب على كل الأطراف اختراقها، فهم يستطعون إقامة علاقات، ولكن بشكل نادر فقط، وبصعوبة، ويحدث كل شيء لأن عدد الناس قليل.

لذلك لا تسرع الزيادة في الحجم الاجتماعي بالتقدم في تقسيم العمل دانماً، إلا عندما تكافيء الجماعة في الوقت والدرجة أنفسها. وبالتالي يمكن أن يقال إنه عامل إضافي فقط، وعندما ينضم إلى العامل الأول فإنه يوسع التأثيرات بواسطة فعل هو منه بالتحديد، وبذلك يتطلب أن يتميز عنه.

ولذلك يمكننا أن نصوغ الاقتراح التالي: يتبع تقسيم العمل بتناسب مباشر مع حجم وكثافة المجتمعات، وإذا تقدم تقسيم العمل بطريقة مستمرة على مسار التنمية الاجتماعية، فذلك لأن المجتمعات تصبح أشد كثافة بانتظام وأكبر حجماً عموماً.

ونحن نقر أن النمو والتكاثف في المجتمعات لا يجيئان تقسيماً أكبر للعمل، بل يوجبانه. إنهم ليسا أدلة لتقسيم العمل، ولكنهم السبب المقرر له. ثالثاً: إذا ازداد تقسيم العمل عندما تصبح المجتمعات أكثر تكتلاً وتكانها، فإن هذا ليس لأن الظروف الخارجية أكثر تنويعاً، وإنما بسبب أن الصراع من أجل الوجود أصبح أكثر عنفواناً.

ن لمن مختلفة أن تتعالى معا في المدينة نفسها دون أن تضطر إلى مر فيه إحداها بالأخرى، وذلك لأنها تسع وراء أهداف مختلفة. فالجندى ينشد مجدًا عسكريًا، والكافن سلطة أخلاقية، ورجل الدولة السلطة، والصناعي الثروة، والعالم السمعة المهنية، ويستطيع كل واحد فيهم أن يصل بذلك إلى هدفه دون أن يمنع الآخرين من الوصول إلى أهدافهم ... على كل حال، كلما كانت الوظائف قريبة بعضها من بعض، ازدادت نقاط الاختلاف الموجودة بينها، وازداد ميلها إلى الصراع نتيجة لذلك، بما أنها في تلك الحالة ترضي حاجات متشابهة بوسائل مختلفة، فإنه لحتمي أن يكون عليهما السعي تقريرياً لنخطي الآخرين. ليس العاكم أبداً في منافسة مع الصناعي، لكن تاجر الأجواخ وصانع الحرير، والشاعر والمسيقي، كل يحاول أن يجعل محل الآخر. ولكن هؤلاء، الذين يذودون الوظيفة نفسها، بالضبط لا يستطيعون أن ينتصروا إلا بأذى زملائهم ... وهذه هي الحال ليس فقط ضمن كل مدينة ولكن في المجتمع ككل: فالمهن المتشابهة في موقع مختلف هي منطقة ما تدخل في منافسة تشن شراستها كلما كانت أكثر تشابها، شريطة لا تفيد صعوبات الاتصال والتقلل مجال عملها.

وإذ قبل هذا، فمن السهل أن نفهم أن أي تركيز للكتلة الاجتماعية خصوصاً إذا صحبه نمو في عدد السكان يحدد بالضرورة تقدم تقسم العمل.

[...]

وبكلمات أخرى، كل قطاع له أعضاؤه الخاصون، إلى حد أن المؤسسة الاجتماعية تعتبر مؤسسة قطاعات، ويمكن القول إنها محمية ويجري إيقاؤها بعيدة عن الأعضاء المشابهين بواسطة التجربيشات التي تفصل القطاعات المختلفة، ولكن حالما تختفي هذه التجربيشات فإنه لا مفر من أن تحتك الأعضاء المتشابهة، وتباشر الصراع وتحاول أن تحتل مكان الآخرين. ولكن مهما كانت الطريقة التي يحدث بها هذا الإحلال، فستكون النتيجة شيئاً من التقدم على طول الطريق إلى التخصص، فمن ناحية لا تستطيع المجموعة المنتصرة - إذا جاز لنا أن نستخدم مثل هذه العبارات - أن تكون كفؤة للمهمة الأكبر التي أصبحت ملقاء على عاتقها مستقبلاً، إلا بالتزيد من تقسم العمل. ومن جهة أخرى لا يمكن للمفلوبين أن يستمروا في الوجود إلا بالتركيز على جزء واحد فقط من الوظيفة الإجمالية التي خلوا يزدونها حتى ذاك الحين.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٩٩٢)

فيصبح صاحب العمل الصفيه رئيساً للمعمال، وصاحب المحل الصغير مستخدماً... إلخ، يمكن لهذا التصنيف من العمل أن يصير ذا حجم أكبر أو أقل بناء على ما إذا كان تدني المستوى أكثر أو أقل وضوحاً، وقد تصبح الوظيفة الأصلية مقسومة إلى جزأين متساوين في الأهمية. وعوضاً عن الدخول في منافسة، أو البقاء على هذه الحال، فإنه يمكن لمعهددين متشابهين أن يجدا توازنًا بينهما مرة أخرى عن طريق تقاسمهما مهمتهما المشتركة، وعوضاً عن أن يصبح أحدهما تابعاً للأخر، فإنها يقumen بالتنسيق بين نشاطاتهم، إنما مع اختصاصات جديدة تظهر في كل حالة.

على الرغم من أن الأمثلة التي هي الأعلى أخذت من الحياة الاقتصادية خاصة، فإن هذا التوضيح ملائم لكل الوظائف الاجتماعية دون تمييز. لا ينقسم العمل سواء أكان علمياً أم فنياً أم أي شيء آخر، بأي طريقة أخرى أو لأي أسباب أخرى، إنه نتيجة هذه الأسباب نفسها، كما رأينا، تختص الآلية المنظمة الأعضاء النظميين مقلصة دورهم إلى دور متخصصين مساعدين.

[...]

تقسيم العمل بذلك هو إحدى نتائج الصراع من أجل الوجود: بل هو حلٌّ لطيف للعقدة. يفضله لا يعبر الخصوم على التخلص بعضهم من بعض تماماً، ولكن يمكنهم التفاوض جنباً إلى جنب، بالإضافة إلى أنه، مع تطوره، يزود عدداً أكبر من الأفراد الذين سيتعرضون للانقراض في مجتمعات أكثر تجانساً، بوسائل التأكيد على وجودهم وبقائهم. وبين الكثير من الشعوب المتدينة كان الهلاك مصير أي معموق، وكان القانون يستبق، وبطريقة ما، (يقتن) نتائج الاختيار الطبيعي في بعض الأحيان. فقاموا بالحكم بالإعدام على الأطفال الصغار والمرضى حديثي الولادة، ووجد أسطو مثلاً أن هذه الممارسة طبيعية، لكن الأشياء مختلفة تماماً في المجتمعات الأكثر تقدماً. يستطيع الفرد العليل أن يجد ضمن الكادر العقد لنظامتنا الاجتماعية وضعاً ملائماً يمكنه تقديم خدمة فيه. إن كان فقط ضعيف الجسم وعقله صحيحاً، فسوف يكرس نفسه للدراسة كعمل وللوظائف الفكرية، ولكن إذا كان الخلل في دماغه فسيكون عليه بلا ريب أن يتخلّى عن قبول أي منافسة فكرية عظيمة، ولكن المجتمع يملك في التخاريب الثانوية لخليته أماكن صافية بشكل يكتبه ويمنع استبعاده.

[...]

تستطيع الصناعة الاستمرار في حالة استجابتها لضرورة ما فقط. ويمكن لوظيفة أن تصبح متخصصة إذا ما استجاب هذا التخصص إلى حاجة ما في المجتمع. وكل تخصص جديد فيه بالنتيجة زيادة وتحسن في الإنتاج، وإذا لم تكن هذه الإيجابية سبباً لوجود تقسيم العمل، فإنها نتيجته الحتمية. وبالتالي، لا يمكن للتقدم المستمر أن يتوقف ما لم يشعر الأفراد بالحاجة إلى منتجات أكثر وفرة، أو ذات نوعية أفضل بالفعل. ومع ذلك، من أين يمكن أن تتبع مثل تلك الحاجات؟

إنها أثر للسبب نفسه الذي يحدد تقدم تقسيم العمل... ولكي تستمر الحياة يجب أن تكون المكافأة متناسبة مع الجهد ....

وعلاوة على ذلك، فإن النظام العصبي المركزي هو الذي يتحمل أولاً كل الصي، لأن على المرء أن يكون مبدعاً خلاقاً في إيجاد وسائل دعم الصراع وخلق اختصاصات جديدة، وجعلها معروفة. وعموماً كلما تعرضت البيئة للتغيير، كان الدور الذي يلعبه الذكاء في الحياة أعظم. إنه وحده الذي يستطيع أن يكشف الشروط الجديدة الضرورية للتوازن غير المستقر دائمًا، ويستطيع تجديده. وهكذا فإن نشاط الدماغ يتطور في الوقت نفسه وللمدى نفسه كلما صارت المنافسة أشرس. هذا التقدم المتوازي يمكن ملاحظته، لا بين النخبة فقط، بل بين كل طبقات المجتمع. عند هذه النقطة تحتاج إلى مقارنة العامل الصناعي بالعامل الزراعي فقط. إنها لحقيقة معروفة بأن الأول أكثر ذكاء بكثير، على الرغم من الطبيعة الميكانيكية للمهمات التي يرتبط بها غالباً. وأكثر من ذلك، لا تشير الأمراض العقلية مع الحضارة يداً بيد من دون سبب، ولا تبرز في المدن أكثر من الريف، وفي المدن الكبرى أكثر من الصغرى، من دون سبب أيضاً. للعقل الأوسع والحسان الأن حاجات مختلفة عن العقل ذي الطبيعة الأخشن. قد تحطم المشاكل والحرمان العقل الأول بالألم، بينما الثاني قد لا يشعر بها. ومن أجل السبب نفسه نجد أن الحوافز الأكثر تعقيداً ضرورية لإعطاء المتعة لعضو الدماغ، وبما أنه تطور وصار مصقولاً، صار يطلب المزيد في الوقت نفسه. وأخيراً، تزداد الاحتياجات الفكرية بشكل خاص أكثر من كل الاحتياجات الأخرى، ولم تعد التوضيحات المبتذلة ترضي العقول الأكثر تدريراً، وصار السعي وراء تنوير جديد. العلم يفدي هذه المطامع، وفي الوقت نفسه بلطيفها.

لذلك، تتشكل كل تلك التغييرات آلية لأسباب ضرورية، إن يتطور دكاوا، وأحياناً ليصبح أكثر حدة، فهذا لأننا ندرجه ونستخدمه أكثر، وإذا فعلنا ذلك فلأننا مجبون على العنف الشديد للصراع الذي علينا أن نواصله، وبهذا الشكل وجدت الإنماطية نفسها، رغم أنها، مهياً لقبول ثقافة أشد كثافة وأكثر توعاً...

حتى لو انجذبنا باتجاه هدف ما، بسبب ميل موروث، لا يمكننا أن نرحب به إلا بعد أن نعتك به فقط، ولكن في اللحظة التي يتذوق فيها الإنسان تلك المتع الجديدة ويستحضرها في اللاوعي، يجدوها في قبضته، لأن تقسيم العمل تطور ووفرها له، بل تقني نظاماً الحقائق هذان ببساطة تماماً، ومن دون وجود أدنى تنسيق معيق بينهما، لأنهما آثار للسبب نفسه.

قد ندرك كيف سيحدث مثل هذا الالقاء غير المتوقع على هذا النحو، ستكون جاذبية الجدة كافية لاستهلاك الإنسان لتذوق تلك المتع، إنه ميل بشكل طبيعي لعمل ذلك، لأنه كلما ازداد ثرا، هذه المحرضات وتمعيدها جعله هذا يظن أن المتع التي كان قنوعاً بها إلى تلك اللحظة هي من نوعية متواضعة، بل بإمكانه أن يكيف نفسه ذهنياً معها قبل أن يجريها تماماً، وبما أنها في الواقع تستجيب للتغييرات التي حدثت في تكوينه، فإنه سوف يشعر مقدماً بأنها مقبولة، وتأتي هذه التجربة لتوكيد هذا الحس الداخلي المسبق، تستيقظ الاحتياجات التي كانت هاجمة وتتصبح محددة بدقة وتحرز أيضاً وعيها بذاتها، وتبدأ في أن تصبح منظمة، ولكن هذا لا يعني أن هذا التعديل يكون كاملاً بشكل متساوٍ في كل حالة، أو أن كل منتج جديد راجع إلى مزيد من التقدم في تقسيم العمل، يستجيب عادة إلى حاجة حقيقة ما في طبيعتنا، وعلى العكس، من المحتمل جداً أن احتياجاتنا غالباً، وإلى حد جيد، تتخذ شكلاً لأننا اعتدنا على الهدف الذي ترتبط به، لم يكن هذا الهدف ضروريًا، ولا مفيداً، ومع ذلك صادف أن اختبرناه مرات عدة، فازدادنا اعتماداً عليه، بحيث أصبحنا لا نستطيع الاستغناء عنه، إذ إن التوافقات الناشئة عن أسباب أوتوماتيكية بالكامل لا يمكن أبداً إلا أن تكون غير كاملة وتقريبية، ولكنها كافية للمحافظة على النظام عموماً، هذا هو ما يحدث مع تقسيم العمل، إن التقدم الذي يصنفه هو عموماً، ولكن ليس في كل الحالات، في حالة توافق مع التغييرات التي تحدث في الإنسان، وهذا ما يجعله يستمر.

[...]

إننا نرى كم تبدو نظرتنا إلى تقسيم العمل مختلفة عن نظرة الاقتصاديين، فهو بالنسبة إليهم يتوقف على إنتاج المزيد، ولكن هذه الإنتاجية المتزايدة بالنسبة إلينا هي مجرد نتيجة ضرورية، وأثر جانبي للظاهرة، وتخصصنا في العمل ليس من أجل إنتاج المزيد، ولكن من أجل تمكينا من العيش في ظروف الوجود الجديدة التي وجدنا فيها أنفسنا.

رابعاً: إن النتيجة الطبيعية لكل ما سبق، هي أن تقسيم العمل لا يمكن أن ينفذ إلا بين أعضاء المجتمع المنشكل سابقاً.

[...]

إنه يعتمد على تقسيم الوظائف التي كانت فيما سبق واحدة، ولكن مثل هذا التقسيم لا يمكن أن ينجز وفقاً لأي خطة مرسومة مسبقاً، لا نستطيع أن نقول مسبقاً أين يرسم خط تعيين الحدود بين المهام، عندما تفصل، إذ لا يتميز ذاك الخط بشكل واضح بذاته في طبيعة الأشخاص، ولكنه على التقسيم، يعتمد على الكثير من الظروف، لذلك يجب أن يحدث التقسيم من تلقاء نفسه، وتدرجياً، وبالتالي، ولكن يكون دوراً قابلاً للتقسيم في تلك الظروف إلى وظيفتين متامتين، فإنه لا غنى - كما تتطلب طبيعة تقسيم العمل - عن أن يكون الفريقان المتخصصان على اتصال دائم طوال الوقت الذي يحدث فيه هذا الفصل (التقسيم). وليس هناك بد من أن يتولى أحد الفريقين العملية كلها التي يسلماها الفريق الآخر، وأن يتکيف كلامهما مع الآخر، والآن، تماماً مثلاً مستقرة حيوان، تسيّج أعضانها وحدة متصلة، تؤلف فرداً، كذلك تشكل كل مجموعة من الأفراد في حالة تواصل مستمر مجتمعاً، ويصبح بالإمكان أن يحدث تقسيم العمل فقط ضمن إطار مجتمع قائم فعلاً، ونحن لا نعني ببساطة أن على الأفراد أن يتعلقوا مادياً أحدهم بالآخر، ولكن لا بد من وجود روابط معنوية بينهم أيضاً. وأولاً، تشير الاستمرارية المادية وحدها، شريطة أن تكون دائمة، روابط من هذا النوع، فضلاً عن أنها ضرورية بشكل مباشر، وإذا لم تكن العلاقات التي بدأت بالتشكل خلال عهد التقلب وعدم الثبات، محكومة بأي قانون، إن لم تخلف أي قوة من صدام المصالح الفردية، فسوف يتلو ذلك حالة فوضى لا يمكن أن ينبعق منها نظام جديد، وصحبها نتصور أن كل شيء يحدث بواسطة اتفاقات خصوصية تناقش بحرية، وبذلك

## تقسيم العمل في المجتمع (١٩٩٢)

يبدو كل الفعل الاجتماعي غائباً، ولكننا ننسى أن العقود ممكنة فقط... يوجد بالفعل شكل قانوني للتنظيم، وبالتالي فإنه من الخطأ في بعض الأحيان أن نرى في تقسيم العمل أنه الحقيقة الأساسية لكل الحياة الاجتماعية. فالعمل لا ينقسم بين أفراد مستقلين متمايزين فعلاً بعدهم عن بعض يلتقطون ويتراملون لكي يسهموا بقدراتهم المختلفة. ستكون معجزة لو استطاعت الاختلافات الناشئة من ظروف المصادفة أن تنسجم بدقة، وأن تتناسق لكي تشكل كلاً مترابطاً. وتشاء منها الاختلافات بعيداً عن الحياة الجماعية السابقة. يمكن أن تحدث ضمن المجتمع فقط، تحت ضغط من الاحتياجات والمواطف الاجتماعية. هذا ما يجعلها أساساً قادرة على التوافق والانسجام، وهكذا فإن هناك حياة اجتماعية خارج أي تقسيم للعمل، ولكنها الحياة التي يفترضها هذا التقسيم. وهذا في الحقيقة ما وجدناه مباشرة بإثبات أن هناك مجتمعات يعود انسجامها أساساً إلى وحدة المعتقدات والمواطف، وأنه من هذه المجتمعات انبتكت مجتمعات أخرى تأكّدت وحدتها بتقسيم العمل.

[...]

إن ما يجذب الرجال إلى بعضهم هو قوى آلية وقوى غرزية مثل صلة الدم، الارتباط بالأرض نفسها، تقديس الأجداد، العادات المشتركة... إلخ. يصبح التعاون منظماً عندما تتشكل الجماعات على تلك الأساس فقط.

[...]

لم تنشأ الحياة الجماعية من حياة الفرد، على العكس، فإن الأخيرة انبثقت من الأولى، وبناء على هذه الحال وحدها نستطيع أن نوضح كيف كانت الفردية الشخصية قادرة على التشكيل والنمو من دون التسبب في تفتيتها. بالفعل، مادامت في هذه الحالة تتطور من داخل بيئه اجتماعية ذات وجود مسبق، فإنها بالضرورة تحمل طابعها، وتتشكل بطريقة متكيّفة معها، بينما تفصل نفسها عنها. ليس هناك أي شيء لا اجتماعي بشأنها، لأنها هينتاج المجتمع.

إنها ليست الشخصية المطلقة للجوهر الفرد، المكتفي بذاته، والقادر على الاستغناء عن بقية العالم، ولكنها شخصية عضو، أو جزء من عضو. لها وظيفة محددة خاصة بها، ولكنها لا تستطيع أن تفصل نفسها عن بيئه منظومة المضبوطة من دون أن تخاطر مخاطرة قاتلة. في تلك الظروف، لا يصبح التعاون ممكناً فقط بل ضروري.

سوف يُورِد الجدل الخاص بتقسيم العمل العالمي. يبدو واضحا، في هذه الحالة على الأقل، أن الأفراد الذين يتقاسمون العمل لا ينتمون إلى المجتمع نفسه، ولكن علينا أن نتذكر أنه يمكن لمجموعة أن تبقى محتفظة بشخصيتها الفردية، بينما تتختلف بجماعة أخرى أكبر تتضمن جماعات من النوع نفسه.

وقد تؤكّد أن الوظيفة، سواءً كانت اقتصادية أم أي نوع آخر، يمكنها فقط أن تتقسم بين مجتمعين، إذا ما كان هذان المجتمعان يشاركان في بعض النواحي في الحياة العامة نفسها، وبالتالي ينتميان إلى المجتمع نفسه. دعنا فعلاً نفترض أن هذين الوعيَين الجماعيين لم يمتزجا ببعضهما في بعض النقاط، عندها لن تكون قادرَين على أن نرى كيف أن المجموعتين قد يكون لهما التواصل الدائم الضروري، ولا أن نرى - وبالتالي - كيف تستطيع واحدة منهم أن تتخلى عن واحدة من وظائفها للأخرى. لأنَّه لكي يسمع شعب لنفسه أن يخترق من قبل آخر، يجب أن يتوقف عن الانفلاق على نفسه في صيغة مفلقة للوطنية، ويجب أن يتعلم صيغة أخرى مقبولة ككل أكثر.

على أي حال نستطيع أن نلاحظ مباشرةً هذه العلاقة للحقيقة، في أكثر الأحيان لفتاً للأنظار لتقسيم العمل العالمي، التي يقدمها لنا التاريخ. قد نقول فعلاً إنه لم يحدث أبداً عدا في أوروبا وفي يومنا هذا. لقد بدأ وهي مشتركة في مجتمعات أوروبية في نهاية القرن الأخير وبداية قرتنا هذا.

## المصل الثالث

### مواصل ثانوية

«عدم الوضوح المتتصاعد للوعي العام وأسبابه»

أولاً: بما أن كل إنسان موضع تقريراً في مجتمع صغير في ظروف الوجود نفسها، فإن البيئة الجماعية هي أساساً بينة جامدة، إنها تتشكل من بشر من كل الأنواع يشغلون الأفق الاجتماعي. بذلك تكون حالات الوعي التي تشكلها من السمة نفسها. تكون متعلقة في البداية بأشياء بعينها، مثل حيوان معين، شجرة، نبات، أو قوة طبيعية... إلخ. وبما أن كل واحد موضوع على علاقة مع تلك الأشياء بشكل مشابه، فإنها تؤثر في وعي كل فرد بالطريقة نفسها. تستمتع القبيلة وتعاني المزايا والإزعاجات نفسها على السواء، شرط ألا تكون

## تقسيم العمل في المجتمع (١٩٩٢)

شديدة جداً، الشمس والمرض، الحر والبرد، أو النبع أو نهر معين... الخ الانطباعات الجماعية الناتجة عن دمج كل هذه الانطباعات الفردية هي بها، حاسمة في شكلها كما في أهدافها. وبالتالي فإن الوعي العام شخصية محددة، لكن هذا الوعي يتبدل في طبيعته في أثناء تزايد المجتمعات ضخامة، ولأنها تنتشر فوق منطقة أوسع بكثير، فإن الوعي العام نفسه مجرّد على أن يرتفع فوق كل التنوعات المحلية، وأن يسيطر على مزيد من بقعة الفراغ (الفضاء) المتوافرة وليصبح وبالتالي أكثر جموداً، لأن بضعة أشياء، ما عدا العامة منها، تستطيع أن تكون شائعة بين كل تلك البيئات المتنوعة. لم يعد هناك قضية هذا الحيوان أو ذاك، لكن هناك قضية هذا النوع وذاك النوع، ليس هذا النبع بل هذه الينابيع، ليست هذه الغابة ولكن الغابة بشكل مطلق.

بالإضافة إلى أن ظروف الحياة ليست نفسها في كل مكان، فإن هذه الأهداف المشتركة مهما كانت لا تعود قادرة على تحديد مشاعر بيئية بشكل كامل في كل مكان. تفتقر النتائج إلى الوضوح نفسه بالنسبة إلى الجماعة، وهذه هي الحالة الفالية. لأن المناصر المكونة هي أكثر تبايناً. كلما كانت الفروق بين اللوحات الفردية التي قامت بعمل لوحة مركبة، ازدادت عدم دقة هذه اللوحة. صحيح أن المشاعر الجماعية المحلية تستطيع أن تحافظ بضربيتها ضمن الشعور الجماعي العام، وبما أنها تحبّط باتفاق ضيقة فإنها تستطيع أن تبقى متصلة بسهولة أكبر. ولكننا نعلم أنها تتلاشى بالتدريج في الوعي العام، حيث إن القطاعات الاجتماعية المختلفة التي تتوافق معها تأخذ بالاضمحلال.

ربما تكون الحقيقة الأفضل التي تبرهن على هذا الميل المتزايد نحو الوعي العام هي الوجود فوق المادي الموازي لأكثر عناصره حيوية. أشير إلى عقيدة الألوهية. في الأصل لم تكن الآلهة بعيدة عن الكون، أو بالأحرى لم تكن هناك آلهة، ولكن كائنات مقدسة فقط، من دون السمة المقدسة التي كسبت بها لكونها مرتبطة بكينونة خارجية من مصدرها نفسه. هدف العبادة هو حيوانات أو نباتات من النوع الذي يمثل طوطم القبيلة.

... ولكن، وبالتدريج تصبح القوى الدينية منفصلة عن الأشباء حتى أصبح الانفصال بين الطبيعة والإله تماماً وأصبحت فكرة الألوهية عامة وأكثر تجريداً، لأنها لم تعد تتشكل من الإحساسات كما كانت في البداية وإنما من الأفكار.

وعلاوة على ذلك، أصبحت الأحكام القانونية في الوقت نفسه عالمية مثل الدين وقوانين الأخلاق. ترتبط في البداية بالظروف المحلية، بالخصوصيات المعرفية أو المناخية، ... إلخ. وتحرر نفسها بالتدريج من ذلك وتصبح أكثر عمومية في آن معاً، إن ما يجعل هذه الزيادة في التعميم أكثر وضوحاً هو الميل المتواصل إلى الشكلية (طاعة الأحكام والشمائر). إن شكل السلوك في المجتمعات الدنيا - حتى شكلها الخارجي - محدد مسبقاً حتى أدق التفاصيل. إن الطريقة التي يجب أن يتم تناول الطعام أو اللباس فيها في كل مناسبة، والإيماءات التي يجب أن تؤدي، والصيغ التي يجب أن تلفظ مرسومة بدقة. ومن جهة أخرى كلما كانت نقطة الانطلاق أبعد، فقدت الأعراف الأخلاقية والشرعية القديمة الواضح والدقة. وتتوقف عن تنظيم أي شيء آخر ما عدا أشكال السلوك العامة جداً فقط، مقررة ما الذي يجب عمله، ولكن ليس كيفية ما يجب عمله. والآن، كل الأشياء المحددة يعبر عنها بصيغة محددة. إذا كانت العواطف الجماعية مقررة ومحددة، كما كانت من قبل، سيعبر عنها بطراز ما ليس أقل تحديداً، وإذا ما كانت تفاصيل العمل والفكر الملموسة متسقة، ستكون كذلك إلزامية.

لقد لوحظ غالباً أن المدينة مالت لنصبح أكثر عقلانية ومنطقية. ونستطيع أن نرى الآن سبب ذلك، الشيء الذي يكون عقلانياً فحسب هو عالي. إن ما يتعدد الفهم هو الشيء، الخاص والعام. يمكننا أن نفك ملياً فقط بالشيء العام.. وهكذا فإن النمو في حجم المجتمعات وكثافتها العظمى هي ما يوضع هذا التحول العظيم.

كلما أصبح الوعي المشترك أكثر عمومية، ترك مجالاً أكثر للتنوعات الفردية. وحدها الأحكام المجردة هي الثابتة، وهذه يمكن تطبيقها بحرية بطرق مختلفة جداً ... مجرد استثناء الفكر التأملي، لا يصبح من السهل وضع قيود له. عندما يستجمع القوة، فإنه ينمو تلقائياً ما وراء الحدود المرسومة له. يشترط في البداية أن تكون مواضيع معينة عن الإيمان خارج نطاق المناقشة. ولكن النقاش يمتد إليها فيما بعد. هناك رغبة في تقسيرها، ويوضع وجودها موضع تساؤل، ومهما كان ما يصيبها من هذا التفحص: فإنها تخلي عن جزء ما من قوتها، لأن الأفكار الناشئة عن التفكير الطويل ليس لها القوة الكافية نفسها كما للفرائز. وهكذا فإن الأفعال التي تم التفكير فيها ودرست ملياً

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

ليس لها الفورية العاجلة التي للأفعال الإلزامية. ولأن الوعي الجماعي بعد...، أكثر عقلانية، فإنه لذلك يصبح أقل تصنيفاً، وللسبيب نفسه مرة أخرى هو أقل مضايقـة للنمو الحر للتنوع الفردي.

ثانياً: إن ما يؤلف قوة الحالات الجماعية للوعي ليس أنها عامة بين الجيل الحالي فحسب، ولكن كونها في الجزء الأكبر تراث الأجيال التي رحلت من قبل بشكل خاص. في الحقيقة يشكل الوعي الجماعي نفسه، بشكل بطيء، جداً فقط، وتعديلها بالطريقة نفسها. إن الوقت مطلوب ليحرز شكل من السلوك أو المعتقد الدرجة نفسها من العمومية والتبلور، ويلزمه وقت أيضاً ليفقدـها، وهكذا فإنه على الأغلب نتاج الماضي بالكامل. ولكن ما ينبع من الماضي هو عموماً هدف ذو احترام خاص للغاية. إن ممارسة ما يعمل وفقـه الكل بالإجماع له بلا ريب هيبة عظيمة. ولكنه قوي أيضاً لأنـه يحمل طابع الاستحسان السلفي، الذي لا يجرؤ المرء حتى على مفارقتـه، لذلك تتشكل سلطة الوعي الجماعي في قسمـها الأعظم من سلطة التقاليـد...

ثالثاً: أخيراً، عندما ينتشر المجتمع ويصبح أكثر كثافة، فإن إحكام تطويقـه للفرد يقل، وبالتاليـة فإنـ استطاعته كبح الميل المنحرفة التي تظهر تكون أقل كفاءة. من الملائم، للتأكيد على أنـ الحال هي هذه، مقارنة المدن الصغيرة والكبيرة. في المدن الصغيرة يلقـ الشخص الذي ينشـد عـقـ نفسه من العادات المعمول بها مقاومـات شرسـة لـغاـية بينـ الفينةـ والفـينةـ. أيـ محاولة لـلاستقلال هي موضوعـ فضـيـحةـ عـامـةـ. والخـزيـ العامـ المـتعلـقـ بهاـ عـظـيمـ جـداـ بحيثـ إنه يـحبـطـ المـقـلـدينـ. وـعـلـىـ النـقـيـضـ منـ ذـلـكـ، الفـردـ فيـ المـدنـ الكـبـيرـةـ متـحرـرـ منـ نـيـرـ الجـمـاعـةـ أـكـثـرـ بـكـثـيرـ. إـنـهاـ بشـكـلـ لاـ يـقـبـلـ الجـدـلـ حـقـيـقـةـ مجرـبةـ. يـشـرفـ الرـأـيـ العـامـ عـلـىـ كـلـ نـشـاطـاتـاـ وـيـراـقبـهاـ بـدقـقـةـ الـحدـ بـعـيدـ، بـسـبـبـ اـعـتمـادـنا عـلـيـهـ. عـنـدـماـ يـثـبـتـ اـنتـبـاهـ كـلـ وـاحـدـ عـلـىـ مـاـ يـقـوـمـ بـهـ كـلـ وـاحـدـ آـخـرـ، إـنـاـ

انـحرـافـ يـلـحظـ وـيـقـمـ هـوـراـ. كـلـماـ كـانـ لـكـلـ فـردـ حرـيـةـ أـكـبـرـ لـاتـبعـ مـيـلـهـ الخـاصـ

بـهـ، كـانـ مـنـ الـأـسـهـلـ لـهـ أـنـ يـهـربـ مـنـ المـراـقبـةـ وـالـإـشـرافـ.

[...]

إنـ الفـضـولـ الجـمـاعـيـ هوـ بـذـلـكـ أـقـوىـ، عـنـدـماـ تـكـونـ العـلـاقـاتـ بـيـنـ الـأـفـرـادـ أـكـثـرـ استـمـارـاـ وـتـكـرـارـاـ. مـنـ جـمـهـةـ آـخـرـ، مـنـ الـواـصـعـ إـنـهـ أـنـدرـ وـجـودـاـ وـاـكـثـرـ اـختـسـارـاـ عـنـدـماـ يـكـونـ كـلـ فـردـ عـلـىـ حـدـةـ عـلـىـ اـنـصـالـ مـعـ أـكـبـرـ عـدـدـ مـمـكـنـ مـنـ النـاسـ الـآـخـرــ،

هذا هو سبب أن الشعور بضفت الرأي هو أقل في المراكز السكانية الضخمة، لأن انتفاء كل فرد مثبت في اتجاهات مختلفة عديدة جداً، والأكثر من ذلك، نحن لا نعرف أحدنا الآخر بشكل جيد، حتى الجيران والأعضاء من العائلة نفسها يكون اتصالهم أقل، وأقل انتظاماً أيضاً. كما أنهم منفصلون في كل دقيقة بمجموعة من أمور وأشخاص آخرين تحول بين بعضهم البعض. لا شك أنه إذا كان عدد السكان أكبر في المدد مع تركيزه بالكثافة، يمكن أن يصادف أن العمل المعيشى، المعنى فوق منطقة أعرض، هو أقل كثافة في كل وفي أي نقطة. تشق المدينة الكبيرة إلى عدد معين من المدن الصغرى وبالتالي فإن الملاحظات السابقة لا تتطابق هنا تماماً. ومع ذلك أينما كانت كثافة المدن متناسبة مع كتلتها، تكون الروابط الشخصية قليلة وضئيلة، وتضيق رؤيتها للأخرين بسهولة أكبر حتى لأقربانا الطبيعيين. ونفقد اهتمامنا بهم بالدرجة نفسها. بما أن هذه اللامبالاة المتبادلة لها تأثير إضعاف مراقبة الجماعة، فإنها توسيع مدى حرية تصرف الفرد كأمر واقع. (سواء أكان ذلك شرعاً أم غير شرعي) وبالتدريج يصبح الأمر الواقع هذا شرعياً. نحن نعرف بالفعل أن الوعي العام يحتفظ بقوته فقط إذا لم يوْدَ أيٌ تناقض، و كنتيجة لهذا الضعف هي القبضة الاجتماعية. ترتكب الأفعال التي تخترقها يومياً من دون مقاومة منها. وإن كررت بعض الأفعال يومياً بشكل كافٍ ومتكرر ومتاغم فإنها ستنتهي بإضعاف الوجود الاجتماعي الذي تنتهكه. يتوقف القانون عن أن يبدو محترماً عندما يتوقف عن أن يكون محترماً، وهذا من دون أن يستدعي هذا عقاباً. لا يجد المرء موضوعاً إيمانياً بهيا يسمع له بأن يكون موضع تحذف مفرطاً. بالإضافة إلى أنها حالماً نستمتع بالحرية، فإنها لا نعود قادرين على الاستغناء عنها، تصبح ضرورة مقدسة لنا مثل كل الآخرين، ونعتبر الضبط والسيطرة اللذين لم نعتدّهما، شيئاً لا يحتمل، ولم يعد يوسعنا اعتيادهما. ويجري تأسيس حق مكتسب بالاستقلال الذاتي. وهكذا فإن الت Cediatas التي ترتكبها شخصية الفرد، عندما تكون هذه القوة الخارجية التي تقيد هذه الشخصية أضعف، تنتهي بتقبل تكريس العرف.

إن كانت هذه الحقيقة أكثر وضوحاً في المدن الكبرى، فإنها ليست خاصة بها. يحدث هذا أيضاً في الأخرىات، اعتماداً على أهميتها. وهكذا بما أن اختفاء نموذج المجتمع المتعدد القطاعات يستلزم نمواً متزايداً دائماً في المراكز

تقسيم العمل في المجتمع (١٨٦٢)

الحضارية، فإن هذا سبب رئيسي لجعل تلك الظاهرة أكثر عمومية، ولذلك وبالإضافة إلى ذلك، عندما ترتفع الكثافة المعنوية لمجتمع، كذلك، يحصل المجتمع نفسه مثل مدينة كبيرة، تضم السكان كلهم بين أسوارها.

وبالتالي، فيما ان البعد المادي والمعنوي بين الأقاليم المختلفة يعيلاً إلى التلاشي، فإنها وضعت كلية ضمن علاقتها في وضع مازال أكثر تناطراً مع وضع أحياء أخرى مختلفة للمدينة نفسها. إن السبب الذي يقدر إضعاف الوعي العام في المدن الكبرى يجب أن يبرز أثره على امتداد المجتمع. دامت القطاعات المختلفة تبقى منفلقة على نفسها، محظوظة بفرديتها، فإن كل منها تحصر الأفق الاجتماعي للأفراد بشكل ضيق. وبالافتصال عن باقي المجتمع بحدود يصعب تجاوزها تقريباً، ليس هناك ما يبعدنا عن حياة الجيران، وبالتالي فإن نشاطنا بالكامل يتركز على ذلك. ولكن عندما يصبح التحام القطاعات تماماً تتسع الرؤية (يتسع المنظور) جداً، لأنه في الوقت نفسه يصبح المجتمع نفسه أكثر اتساعاً بشكل عام، ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، يعيش مواطن المدينة الصغيرة حتى بشكل أقل انحصراراً بحياة الجماعة الصغيرة التي حوله مباشرة، ويدخل في علاقات مع محليات متعددة بشكل كبير. إن رحلاته المتكررة جداً، اتصالاته المتبدلة الفعالة النشطة جداً، والقضايا التي يشغل بها نفسه خارج نطاق محليته... إلخ، تحول بصره عما يحدث حوله.

إن مركز حياته واهتماماته لم يعد في المكان حيث يعيش، لذلك يقل اهتمامه بجيرانه، لأنهم يحتلون مكاناً أكثر ثانوية في حياته. وأيضاً للمدينة «قبضة صغيرة»، بسبب حقيقة أن حياته تجاوزت إطارها الضيق، وامتدت اهتماماته ونوازعه بعيداً. ومن أجل كل هذه الأسباب تخف وطأة الرأي العام المحلي على كل منا، وبما أن الرأي العام في المجتمع أقل قدرة عموماً على الحلول محله، لأنه لا يستطيع القيام على سلوك كل مواطنيه عن كثب. تتراخي المراقبة الجماعية تدريجياً، ويفقد الشعور العام سلطته، ويزداد التسווّح الفردي. باختصار، لكي تكون السيطرة الاجتماعية صارمة، ولكي يتم الحفاظ على الوعي العام يجب أن يتفرّع المجتمع إلى أقسام مستقلة صغيرة باعتدال، بحيث نطوق الفرد بالكامل، وبشكل عكسي، تزداد السيطرة الاجتماعية والشعور العام ضعفاً عندما يضمحل مثل هذا التقييم.

ومع ذلك، سوف يتم الاعتراض بأن الجرائم والتعديلات المتعلقة بالعقوبات المنظمة لن تترك الأعضاء المنوطين بردعها بحالة لا مبالاة، سواء أكانت المدينة كبيرة أم صغيرة، أو كانت كثافة المجتمع مركزة أم غير مركزة. لا يترك القضاة المجرم والجائع يذهب من دون عقوبة. سوف يظهر بذلك أن عملية الإضعاف، السبب الذي أشرنا إليه لتونا، يجب أن تستقر في ذلك الجزء من الشعور الجماعي الذي يحدد التفاعلات المنتشرة فقط، وهو غير قادر على الامتداد أبعد من ذلك. ومع ذلك، فإن موقعاً خاصاً كهذا مستحيل في الواقع، لأن المنطبقتين مرتبطتان ببعضهما بإحكام كبير، بحيث لا يمكن للواحدة أن تتأثر من دون أن تزوج الأخرى أيضاً. لا تختلف الأفعال التي تکبحها الأخلاق وحدها عن تلك التي يعاقب عليها القانون في طبيعتها، ولكنها مجرد أقل خطورة، وبذلك، إن فقد أحد الأفعال صفتة الخطيرة، سوف يفسد في الوقت نفسه التدرج المتماثل بالخطورة للأفعال الأخرى، وتقل جدية بدرجة أو عدة درجات وتبدو أقل إثارة للأشمئذاز. إن لم يهدأ أحدها حساساً للميوب الصغيرة، فإنه حتى أقل حساسية للمعيوب الأساسية. عندما لا تعود هناك أهمية عظيمة مرتبطة بالإهمال البسيط للشعائر الدينية ولا تعود أفعال الكفر وتدينيس المقدسات مندداً بها بسخط كبير، وعندما نزداد ثموداً على السماح بالعلاقات الحرة عن رضا، يصبح الزنا أقل إثارة للخزي. عندما تفقد أقل الأحساسات فعاليتها، لا تستطيع المشاعر الأقوى، والتي هي من النوع نفسه والتي تخدم الهدف نفسه، أن تحتفظ بفعاليتها سليمة دون أن تمس، وهكذا فإن التشويش ينتقل تدريجياً للشعور العام بمجموعه.

رابعاً: والآن نستطيع أن نوضح كيف يحدث أن يكون التضامن الآلي مرتبطاً بوجود نموذج المجتمع المتعدد القطاعات، كما بینا في الكتاب السابق. وبسبب أن هذه البنية المحددة تعكس المجتمع من الإمساك بالفرد بإحكام أكبر في قبضته، جاعلاً إياه مرتبطاً بقوة أكثر ببيئته المحلية. وبالتالي بالتقاليد. أخيراً، وبمساعدة على تحديد أفقه الاجتماعي، فإن البنية تساعد أيضاً على جعل هذا الأخير (الأفق الاجتماعي) ملموساً ومحدداً، وهذا فإنها أسباب آلية بالكامل تلك التي تؤكد أن الشخصية الجماعية تتشرب الشخصية الفردية، وأنها أسباب من الطبيعة نفسها تلك التي تؤكد أن الشخصية الفردية تستطيع أن تحرر نفسها بنفسها. هذا الانتعاق مفید بلا ريب، أو أنه مستخدم

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٣)

على الأقل، إنها تجعل التقدم في تقسيم العمل ممكناً. وبشكل عام أكثر، إنها تضفي مزيداً من المرونة على المنظومة الاجتماعية. فوجودها ليس بسبب أنها مفيدة فحسب، إنه أيضاً بسبب أن الأمور لا يمكن أن تكون غير ذلك. تستطيع تجربة الخدمات التي تقدمها أن تقوم بتعزيزها حالماً وجدت.

على كل، قد نسأل ضمن المجتمعات المنظمة، إن كان العضو لا يلعب الدور نفسه الذي يلعبه القطاع، وإن لم تكن الروح المشتركة والمهنية تدعوه بطريقة مباشرة للحلول محل ضيق الأفق في التفكير، وتمارس الضغط نفسه على الأفراد. في هذه الحالة لن يردع الأفراد شيء من التغيير. هذه الريبة هي منطقية للغاية ما دامت روح نظام الطبقة لها بالتأكيد هذا التأثير والطبقة هي عضو اجتماعي. ونعلم أيضاً كيف أعادت منظمات نقابات التجارة نمو التووع الفردي إلى حد كبير ولزمن طويل. وقد استشهدنا ببعض الأمثلة على هذا في الأعلى.

من المؤكد أن المجتمعات المنظمة مستحيلة من دون نظام قوانين متتطور يطرح مقدماً وظيفة كل عضو. عندما يصبح العمل مقسماً تتشكل الكثير من الأخلاقيات المهنية والتعاليم القانونية، ومع ذلك لا تترك هذه العملية المنظمة الفرد بمنظور عمل أقل اتساعاً.

[...]

أولاً: تستطيع الروح المهنية أن يكون لها تأثير في الحياة المهنية فقط. يتمتع الفرد خلف هذا المجال بتلك الحرية الأعظم التي شرحناها أصولها لتوна. صحيح أن الطبقة الاجتماعية توسع عملها إلى حد بعيد، ولكنها ليست عضواً بالمعنى المحدد للكلمة. إنها قطاع تحول إلى عضو. إنها بذلك تشاطر كليهما طبعتها. وفي الوقت نفسه، وحيث إنها مؤتمته على وظائف خاصة، فإنها تشكل مجتمعاً مميزاً ضمن مجموع كلي، إنها «مجتمع - عضو» يشابه «أفراد - عضو» المعروفة ضمن مجتمعات معينة، إنها تلك التي تسمح للطبقة أن تضم الفرد بطريقة حصرية أكثر مما تفعل الشركات العاديّة.

وفي المقام الثاني، حيث إن لهذه القواعد جذوراً في إدراك عدد قليل، تاركة المجتمع ككل لا مبالياً، فإن سلطتها أقل بسبب هذه العالمية الأقل، وبهذا فإنها تبدي مقاومة أقل للتغيير، وإنه لهذا السبب، فإن الأخطاء بوجه عام، التي قد تسمى بشكل ملائم مهنية، هي ليست من درجة الخطورة نفسها.

كالأخطاء الأخرى، ومن جهة أخرى، تبرز الأسباب نفسها التي تخفف من التأثير الجماعي تأثيرها المحرر ضمن الشركة كما تفعل خارجها، إلى حد أن أعضاء القطاعات تصرّ كل عضو اجتماعي معاً وتصبح أضخم بالكتلة، والأمر كذلك لأن العجم الكلي لمجتمع يزيد أساساً وفي التوقيت نفسه، وبهذا تصبح الممارسات المألوفة في المجتمع ككل، وبالتالي ترك المجال مفتوحاً أكثر لتباطئات معينة. مثلاً يستطيع الاستقلال الكبير الذي تستمتع به الأجيال اللاحقة، بالمقارنة مع الجيل الأسبق، أن يستمر في إضعاف تقليدية المهنة، وهذا يجعل الفرد أكثر حرية حتى الآن ليجدد ويبدع.

وهكذا، فإن إعاقة التنظيم المهني بطبيعته الفعلية للنمو الحر للتّنوع الفردي ليست فقط أقل من أي صيغة أخرى للتنظيم، ولكن حتى إعاقة تقلّ أكثر فاكثر.

[...]

إن ضرورات موضوعنا أجبرتنا في الحقيقة على تصنيف القواعد الأخلاقية وعلى إعادة النظر في الأنواع الأساسية بينها... فشعبناها في نوعين:

أحكام بمراسيم قمعية، والتي هي إما مسوبية وإما منظمة، وأحكام بمراسيم تعويضية. رأينا أن الأولى توضح ظروف ذلك التكافل الفريد المستمد من التشابهات، والذي أعطيناها اسم التضامن الآلي. وبالتالي، تلك التي للتضامن السلبي، سميّناها التضامن العضوي، وهكذا قد نقر عموماً أن ميزة الأحكام الأخلاقية هي أنها تعلن عن الشروط الأساسية للتضامن الاجتماعي.

إن القانون والفضيلة يمثلان مجمل الالتزامات التي توافق علاقة أحدنا بالآخر وبالمجتمع، والتي تصوّغ جمهور الأفراد في كل متماسك. قد نقول إن ما هو أخلاقي هو كل شيء مصدر للتضامن. هو كل شيء، يجبر الإنسان على أن يحسب حساب الناس الآخرين، على أن ينظم افعاله بشيء غير ما تدفعه إليه أنسانيته، وكلما كانت تلك الروابط أقوى وأكثر تنوعاً وعدداً، كانت الفضيلة أصلب. نستطيع أن نرى كم هو غير دقيق أن نحدّدها. كما جرى غالباً.

بمعنى الحرية. إنها بالأحرى تكمن أكثر في حالة من التبعية. وهي بعيدة عن أن تخدم في عتق الفرد وتحريره من البيئة المحيطة، على النقيض من هذا، فإن دورها الأساسي هو في كونها الفنصر المندمج في الكل، وبالتالي فإنها تتزعّز من الفرد ببعضها من حرسته في التحرر.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

... وهكذا، فإن المجتمع ليس كما اعتنق غالباً، كحدث ما غريب ...  
الفضيلة، أو أن له صدى ثانوياً عليها. إنه ليس مجرد تجاور للأفراد الذين  
يجلبون معهم لدى دخولهم فيه فضيلة جوهرية. الإنسان هو مجرد كائن  
أخلاقي لأنّه يعيش في مجتمع، طالما أن الأخلاق تكمن في التكافل مع  
الجامعة وتتنوع حسب هذا التكافل، إن عدم امتلاك دافع هدف للتعلق به  
يفود إلى تلاشي الحياة الاجتماعية. وبالتالي ستتلاشى الحياة الأخلاقية في  
الوقت نفسه.

[...]

لا يعرض تقسيم العمل تلك الميزة التي نعرفها بالـ «الفضيلة»، ف桷ل، بل  
إنه يعيّل بشكل متزايد ليصبح الشرط الأساسي للتكافل الاجتماعي. ما  
إن تتقدم خطط التطور، حتى تصبح الصلات التي تربط الفرد بعائلته،  
بأرضه الأم، بالتقاليد التي سلّحه الماضي بتراثها بالمارسات الجماعية  
للجماعة. كل هذه تصريح هشة. يغير الفرد بيته بسهولة أكبر، كونه أكثر  
حركة. تاركاً أهله ليذهب ويعيش حياة أكثر استقلالية في مكان آخر.  
يرسم لنفسه أفكاره وأحساسه، وبلا ريب لا يختفي كل أثر ل نوعي العام  
بسبب هذا على الأقل. طائفة الشخص وكراهة الفرد التي تحدثنا عنها  
لتتناوّل ستعيش دائماً، والتي هي اليوم نقطة حد فريدة لاستجمام القوة  
لكثير من العقول. ولكن كم الأمر عديم الأهمية إن أخذنا بعين الاعتبار  
مدى منظور الحياة الاجتماعية. وبالتالي الشعور الفردي، المتزايد دوماً،  
لأن هذا الأخير يصبح أكثر اتساعاً، ولأن الذكاء يصبح أفضل تجهيزاً،  
والنشاط أكثر تنوعاً، من أجل الفضيلة لتبقى ثابتة، يعني من أجل الفرد  
ليبقى مرتبطاً بالجماعة بقوة أكبر حتى مما كان عليه. يجب أن تقوى  
الصلات التي تربطه، لتصبح أكثر تعددًا، وهكذا لو أن تلك الروابط  
ضيق فقط بحيث ترتكز على التشابهات، فإن اختفاء نموذج المجتمع  
المتعدد القطاعات سوف يتصاحب مع اتجاه ثابت نحو الفضيلة، ولن يبقى  
الإنسان تحت السيطرة بشكل كافٍ، ولما يبقى يشعر حوله وفوقه بذلك  
الضغط الحي للمجتمع الذي يقوم بالتعديل من أناينته جاعلاً إياه مخلوقاً  
ذا فضيلة. وهذا ما يشكل القيمة الأخلاقية لتقسيم العمل. من خلاله  
يجعل الفرد واعياً مرة أخرى بحالة تعبئته للمجتمع. إنه من المجتمع تنشأ،

تلك القوى التي تبقيه تحت المراقبة وتبيّنه ضمن القيود. باختصار، لأن تقسيم العمل يصبح المصدر السادس للتكافل الاجتماعي، ويصبح في الوقت نفسه أساس النظام الأخلاقي.

لذا، فيمكننا أن نقرر أنه في المجتمعات الأرقى لا يكون واجبنا توسيع مدى نشاطنا حرفياً بل التركيز عليه، في جعله أكثر تخصصاً. يجب أن نحدد آفاقنا، أن نختار مهمة محددة وأن نخترط فيها بكل معنى الكلمة، عوضاً عن أن نجعل من أنفسنا، كما يقال، تحفة فنية ذات أوانيها، شيئاً يستمد كل قيمته له من نفسه أكثر منه من الخدمات التي يقدمها. أخيراً، كلما كان المجتمع من نوع أرقى، يجب أن يدفع بهذا التخصص إلى مدى أبعد، ولا يمكن وضع قيود أخرى عليه. إذن، علينا بلا ريب أن نعمل باتجاه تحقق النموذج الجمعي (الجماعة الواحدة) في أنفسنا بسرعة حالما يوجد هذا النموذج. توجد أفكار ومشاعر عامة لا يكون من دونها المرء إنساناً كما يقال. إن القاعدة التي تفرض علينا التخصص تبقى أسيرة القاعدة المعاكسة. نستنتج من هذا أنه ليس من المفيد أن ندفع بالشخص بأقصى سرعة ممكنة، ولكن بقدر ما هو ضروري فقط. ويتم تحديد وزن الأهمية المطلقة لهاتين الضرورتين المتعاكستين بالتجربة، ولا يمكن أن يتم حسابها مسبقاً. يكفينا أن يبين لنا أن الأخيرة ليست مختلفة بالطبيعة عن الأولى، بل هي أيضاً أخلاقية.

وفوق هذا، يصبح هذا الواجب ملحاً وأكثر أهمية، لأن السمات العامة التي ناقشناها يقل تحقيقها لأمر جعل الفرد اجتماعياً بشكل أكثر وضوحاً. وهكذا فإن الوجдан العام لا يفصل نفسه بهذا الشكل الواضح عن الهوا من دون سبب، وحتى عن أولئك المشربين إلى حد زائد بثقافة عامة تحددها، الذين يمتنعون عن السماح لأنفسهم بالاتصال بمنظمة مهنية. هذا في الحقيقة لأنهم لم يلتعموا عن كثب وبشكل كاف بالمجتمع، أو إن شئت، لم يمسك بهم المجتمع في قبضته بإحكام كاف. لقد ابتعدوا عنه، لأنهم لم يشعروا فيه بمشاعر الحيوية والتواصل المطلوبة على وجه الدقة. إنهم غير مدركين للالتزامات الملقاة على عانقهم بوصفهم كائنات اجتماعية. لا تستطيع الصورة العامة التي ارتبطوا بها (كونهم، للأسباب التي أعطيناها، متقلبين ومتمسكين بالشكليات)، أن تسحبهم خارج أنفسهم كثيراً. ومن دون هدف

## تقسيم العمل في المجتمع (١٩٩٢)

محدد لا يستطيع المرء أن يتعلّق بالشيء كثيراً، لذلك فإنه من النادر أن يتمدّد، من الترقي فوق الأنانية المهدبة نوعاً ما. من جهة أخرى، فإن المرء الذي يكرس نفسه لمهمة محددة يجري تذكيره في كل لحظة بوجودان التكافل العام من خلال ألف وألف واجب للأخلاقية المهنية.

ثانياً: ومع ذلك لا يتطلّب تقسيم العمل، حين يجعل كل واحد فينا كائناً غير مكتمل، بعض التقليص للشخصية الفردية؟ لقد أثير هذا النقد إلى حد كبير.

أولاً: دعنا نشير إلى أنه من الصعب أن نفهم لماذا قد يكون التطور الظاهري متوفقاً مع منطق الطبيعة الإنسانية أكثر من التطور في الباطن، في العمق. لماذا على النشاط الأكثر شمولية، الأكثر تشتتاً أن يكون متوفقاً على النشاط الأكثر تركيزاً وإحاطة؟ لماذا يجب أن يتعلّق الكبار، بحالات الكمال والوسطية أكثر من أن يتعلّق بنوع من الحياة أكثر تخصيصاً، ولكنها أكثر رحماً وتركيزاً، خصوصاً إن كنا نستطيع أن نستعيد بهذه الطريقة ما أضمناه من خلال ارتباطنا بالأخرين الذين لديهم ما ينقصنا، والذين يجعلوننا كائنات كاملة بهم. نتطلّق من مبدأ أنه يجب على الإنسان أن يحقق طبيعته كإنسان. كما قال أرسطو، ولكن في لحظات مختلفة من التاريخ لم تبق هذه الطبيعة مستمرة، وتم تعديلها مع المجتمعات... إن الشيء الذي يفيد الإنسان في المجتمعات الدنيا هو أن يكون مشابهاً لزملائه، أن يتحقق في ذاته كل سمات النموذج الجماعي الذي كان مختلطًا بالنموذج الإنساني أكثر مما عليه اليوم. في المجتمعات الأكثر تقدماً تكون طبيعة الإنسان أساساً جزءاً من المجتمع، وبالتالي فإن العمل الذي يفيد الإنسان ضمناً هو أن يلعب دوره كعضو في المجتمع، بالإضافة إلى أن هذا يتطلّب مع تقسيم العمل، بعيداً عن التقدّم في التخصص الذي يذيب الفردية الشخصية.

وبالتاكيد، فلكي تكون شخصاً يعني أن تكون نوعاً مستقلّاً من الفعالية. وهكذا يحافظ الإنسان على وضعه مادام هناك شيء ما في داخله يجعله فرداً، شيئاً له وحده، بينما هو أكثر من مجرد مجرد نموذج الجيني لسلالته وجماعته. ولكن سيتم الاعتراض على فكرة أنه قد جرى منعه الإرادة الحرة، وعلى أن هذا كافٍ ليؤسس شخصيته عليها. ومهما كان الشيء الذي قد تتّألف منه هذه الحرية، وهذا موضوع الكبير من الجدل، فإن هذا الإسناد

اللاشخصي، الغيبي، اللا متغير، لا يستطيع أن يقوم كأساس وحيد للشخصية التجريبية المتغيرة والثابتة للأفراد. لا يمكن صياغة الشخصية بقدرتها النظرية البحثة على الاختيار بين ضددين يجب أن تمارس هذه المقدرة بالاتصال مع أغراض وحوافز خاصة باداء الشخص. بعبارة أخرى، يجب أن يكون للجوهر الذي يتألف منه وعيه سمة شخصية. ونرى في الكتاب الثاني من هذه الدراسة أن هناك حصيلة تحدث تصاعديا في أشاء تصاعد تقسيم العمل نفسه. يحرر اختفاء نموذج القطاعات المتعددة للمجتمع وعي الفرد، ويفصله بعيدا عن البيئة العضوية التي تدعمه في الوقت نفسه الذي يجعل فيه الشخص ضرورة، كما حرره من البيئة الاجتماعية التي تطوفه. يجعل هذا الانتلاق المزدوج الفرد أكثر استقلالا في سلوكه الخاص. ويساهم تقسيم العمل في هذا التأثير المحرر. ومن خلال التخصص تصبح الطبائع الفردية أكثر تعقيدا، فهي محمية من قبل هذه الحقيقة بعينها بترس ضد آثار الجماعة وتاثيرات الوراثة التي نادرا ما يمكنها أن تفرض نفسها إلا في أمور عامة بسيطة.

وهكذا، ونتيجة لوهם حقيقي، استطاع المرء - أحيانا - أن يؤمن أن الشخصية أكثر كمالا، طالما أنها لم تكن قد اختلفت من قبل تقسيم العمل، وبلا ريب فإن النظر من الخارج إلى نوع المهام التي يشغلها الفرد، قد يوحى بأن الشخصية تنمو بحرية وكمال أكبر. ولكن النشاط الذي يمرره في الواقع لا يكون نشاطه، إنه للمجتمع. إن عِرقه هو الذي يتصرف فيه ومن خلاله، وهو مجرد وسيط لتحقيق الشخصية من خلاله. حريته ظاهرية فقط، وشخصيته مستعارة. ونتصور أنه بإمكان الواهب الأصلية أن تظهر للنور بيسر أكبر ما دامت حياة المجتمعات أقل انتظاما في مجالات معينة، وأنه من الأسهل لكل فرد أن يتبع ميوله الخاصة، وأن يترك مجالا كبيرا للعب الخيال الحر. ومع ذلك يكون هذا تنسیان موضوع أن العوامل الشخصية تكون نادرة جدا عنده. إن لم توجد البواعث المتحكم بالسلوك بالانتظام نفسه، كما تفعل اليوم، فإنها لن تتوقف عن التحول لجماعية، فتصبح بالتالي غير شخصية. والشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى الأفعال التي تثيرها. وقد رأينا في الأعلى كيف يصبح النشاط أكثر ثراء وأكثر شدة كلما أصبح أكثر تخصصا.

تقسيم العمل في المجتمع (١٨٦٣)

وهكذا يعتمد التقدم في شخصية الفرد وفي تقسيم العمل على المسئولية. وبهذا فإنه من المستحبيل الرغبة في واحد دون الرغبة في الآخر لا ينالش أحد هذه الأيام الطبيعية الملزمة للحكم الذي يقضى بأنه علينا أن نوجد كشخص واحد. والأمر في تزايد. اعتبار واحد آخر سوف يظهر إلى أي مدى يرتبط تقسيم العمل بحياتنا الأخلاقية ككل.

لقد يقي النجاح في تحقيق المثل الأعلى للأخوة الإنسانية، كواقع، حلمًا في ذهن الرجال ولفتره طويلة. رفع الناس أصواتهم يتوقفون إلى وضع للشئون العامة، تتوقف فيه الحرب عن التحكم في العلاقات الدولية، وتنظم العلاقات بين المجتمعات فيه بشكل سلمي، كما هو حاصل في العلاقات بين الأفراد، ويتعاون فيه كل الرجال بالمهمة العامة ويعيشون الحياة نفسها. على الرغم من أن هذه المطامع قد جرى تحبيدها جزئياً من قبل آخرين مرتبطين بالمجتمع الخاص الذي نشكل جزءاً منه، إلا أنها بقيت قوية جداً، وهي تنتقى باستمرار. في كل الأحوال، لن يجري إرضاً «هذه المطامع» ما لم يشكل كل الرجال جزءاً من المجتمع الواحد نفسه، وبخضعمون إلى القوانين نفسها. لأنه مثلاً ليس هناك بد من احتواء الصراعات الخاصة لمجتمع يضم كل الأفراد بعمل تنظيمي، كذلك لا يمكن إلا أن يجري احتواء الصراعات الاجتماعية المتداخلة بواسطة العمل التنظيمي لمجتمع يضم كل المجموعات. القوة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بتعديل أنانية الفرد هي تلك التي للجماعة، والقوة الوحيدة التي تستطيع أن تخدم في تعديل أنانية الجماعات هي جماعة أخرى تضمها جميعها.

وبالفعل، حالما تصاغ المشكلة بتلك المعانٰ يجب أن نعترف بأن هذا المثل الأعلى لن يتحقق بكليته. توجد بين النماذج المختلفة للمجتمع المعايشة على الأرض تشعبات فكرية وأخلاقية كثيرة، أكثر من أن تكون قادرة على التعايش بروح من الأخوة في المجتمع نفسه. ومع ذلك لابد للمجتمعات التي من النوع نفسه من أن تلتقي معاً. وبالفعل، هذا على ما يبدو ما تتجه إليه مجتمعاتنا. لقد رأينا سابقاً أن هناك ميلاً إلى تشكيل مجتمع أوروبي تلقائي، فوق الشعوب الأوروبية، عنده شعور ما بهويته الخاصة وبعيداًيات تنظيمه حتى في هذه اللحظة. إن كان تشكل مجتمع إنساني واحد مفرد هو دائماً مستحيل الحدوث - وهذا على كل حال لم يبرهن عليه بعد - فإن تشكل مجتمعات أكبر

سيقررنا على الأقل من هذا الهدف باستمرار. وأكثر من ذلك، لا تتعارض هذه الحقائق مع التعريف الذي أعطيناه للأخلاق. إذا ما تعلقنا بالإنسانية وكان علينا أن نستمر في فعل ذلك، فهذا لأن المجتمع في صدد تحقيق نفسه بهذه الطريقة وهو الأمر الذي تقيد به بشدة.

ومع ذلك، نعلم أنه لا يمكن لمجتمعات أكثر اتساعاً أن تتشكل من دون تطور تقسيم العمل. ومن دون قيام تخصص أكبر في الوظائف لن يكون بالإمكان تعزيز توازنها، بالإضافة إلى أن الزيادة في عدد المنافس المتنافسة سوف تقي أيضاً بفرض تحقيق تلك الحالة أليها. والحالة قد تكون أكثر من ذلك، لأن زيادة في الحجم لن تحدث عموماً من دون زيادة في الكثافة السكانية، وبهذا قد نصوغ الفرضية التالية: لا يمكن للممثل الأعلى للأخوة أن يتحقق ما لم يتم التقدم في عمليات تقسيم العمل. يجب أن نختار: إما التخلّي عن حلمنا أن رفضنا حصر نشاطنا الفردي أكثر من ذلك، وإما أن يكون بإمكاننا متابعة تحقيق الحلم، ولكن فقط وفق الشرط الذي جرى الإقرار به.

ثالثاً: ومع ذلك، إن قام تقسيم العمل بإنتاج التضامن فإن ذلك ليس بسبب جعله من كل فرد قوة تبادل فقط - إذا استخدمنا لغة الاقتصاديين - بل بسبب خلقه أيضاً لنظام كامل من الحقوق والواجبات بين الرجال يضمهم جميعاً وبطريقة دائمة إلى بعضهم البعض. ومثلاًما تعطي التشابهات الاجتماعية دافعاً لوجود قانون وأخلاقية يحميانهم، كذلك يعطي تقسيم العمل دافعاً لأحكام تؤكد تعاوناً سلرياً ومنتظماً بين الوظائف التي جرى تقسيمها.

[...]

لا يقدم تقسيم العمل الأفراد لبعضهم البعض ولكن الوظائف الاجتماعية تقوم بهذا. لدى المجتمع اهتمام بتفاعل تلك الوظائف الاجتماعية، وبالاعتماد عليها، فيما لو كانت تتعاون بانتظام أم لا، سيكون المجتمع صحيحاً أو مريضاً. ويمتد وجوده بذلك عليها. وكلما ازداد ارتباطه القربي بها، كانت أكثر تقسيماً، وهذا هو سبب عدم القدرة على تركها في حالة غير محددة، بالإضافة إلى أنها تقوم بتحديد أحدهما للأخرى. كذلك تنشأ الأحكام التي تزيد في العدد كلما قسم العمل أكثر - الأحكام التي هي غيابها يكون التضامن العضوي إما مستحيلاً وإما غير كامل.

## تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٢)

ولكن مجرد وجود الأحكام هو أمر غير كافٍ. يجب أن تكون عادلة أولاً... ومن أجل ذلك يجب أن تكون الظروف الخارجية للمنافسة متساوية. ومن جهة أخرى إن تذكّرنا أنه يتم تقليص الوعي الجماعي إلى حدود طائفة الفرد أكثر. سوف نرى أن سمة الفضيلة في المجتمعات المنظمة، بالمقارنة مع مجتمعات القطاعات المتعددة، فيها شيء أكثر إنسانية. وبالتالي أكثر عقلانية. إنها لا تتسبب في جعل نشاطنا يعتمد غايات لا تخصنا بشكل مباشر. إنها لا تجعل منا الخدم لبعض القوى النموذجية المختلفة عنا في الطبيعة تماماً. القوى التي تتبع مسارها الخاص دون أن تلتقط إلى مصالح الناس. إنها تتطلب هنا فقط أن تكون محسنين وعادلين تجاه رفاقنا، أن ننجز مهمتنا بشكل جيد. أن نعمل في حالة يكون فيها الكل مدعاً إلى إنجاز دور يؤديه على أفضل وجه، وسوف يتلقى الجميع مكافأة عادلة على جهودهم. ليس لهذه الأحكام التي تشكل الفضيلة أي قوة قسرية تعنِّ إمكان اختبارها وتجربتها بالكامل. لأنها صنعت على أحسن وجه من أجلنا وبننا. بمعنى محدد، نحن أكثر حرية في علاقتنا بها ونسعى من أجل فهمها. ونحن أقل خوفاً من تغييرها.

لقد جرى الإعلان مباشرةً أن الفضيلة... وهذا يجب أن يتضمن كلاً من النظرية والممارسة للأخلاق - في أزمة مفرزة. إن ما شرحناه شرعاً وافياً يمكن أن يساعدنا في فهم أسباب وطبيعة هذه العلة. حدثت تغييرات عميقة جداً في بنية مجتمعاتنا في فترة قصيرة جداً من الزمن. لقد حررت نفسها من النموذج القطاعي بسرعة وتناسب لم توجد له سابقة مماثلة في التاريخ. وهكذا فقدت الفضيلة تأثيرها بالتجاوب مع هذا النموذج من المجتمع. ولكن من دون أن يتطور ما خلفها بالسرعة الكافية ليشغل الشاغر المتزور في وعينا. تشوّشت معتقداتنا وقدّمت التقليدية نفوذها، وألقت المحاكمة الفردية بنبر سلطان المحاكمة الجماعية بعيداً. ومن جهة أخرى لم يتسع للوظائف التي وقفت الفوضى في صفوتها في تلك الفترة من المحاكمة أن تتعذر بعضها مع بعض، ولم تكن الحياة الجديدة التي انبعثت فجأة بقادرة على أن تنظم نفسها بشكل كامل. وفوق كل هذا لم تنتظم بشكل يرضي الحاجة إلى العدالة التي استيقظت بشكل أكثر انتداً في قلوبنا. إذا كان الأمر كذلك، فإن علاج المرض مع ذلك ليس في السعي لإنشاش التقاليد والممارسات التي لم تعد تتجاوز مع الأحوال الاجتماعية لليوم الحاضر. يمكن لعلاج المرض أن يوجد في ...

من العدالة إلى المولعة

ستجدون مصطلحة، حياة مظاهر فقط. تحتاج إلى أن نضع حداً لهذا القلق، وأن تجد طرقاً لتعاون منسجم بين أولئك الأعضاء الذين مازالوا يصطدمون مع بعضهم البعض. تحتاج إلى أن ندخل مزيداً من العدالة في علاقاتهم بقليلنا من تلك الامساواة الخارجية التي هي مصدر مشاكلنا وأمراضنا. وبذلك لا يكون مرضنا سببه ترتيب نظام فكري، كما يبدو أننا نؤمن في بعض الأحيان، ولكنه مرتبط بأسباب أعمق. لا تأتي معاناتنا بسبب عدم معرفتنا بالفكرة النظرية التي يجب أن تعلق عليها الأخلاق التي مارسناها حتى الآن. والسبب هو أنه قوّضت عناصر معينة لتلك الأخلاقيات بشكل لا يمكن مصالحته. الأخلاقيات التي نطلبها ما زالت في صدد اتخاذ شكل. لا يثير قلقنا انتقاد العلماء الذي يدحض التفسير التقليدي الذي سلم لنا بما يتعلق بواجباتنا، وبالتالي فإنه لن يكون نظاماً فلسفياً جديداً أبداً، ذلك الذي سيكون قادرًا على تبديد هذا القلق. بالأحرى، ما يثير قلقنا هو أن واجبات معينة من واجباتنا لم تعد ترتكز على أرض الواقع. ولأن روابطنا أصبحت بمثابة، واجينا الأول في الوقت الحاضر هو تصميم أخلاقيات لأنفسنا. مهمة كهذه لا يمكن أن ترجل في صمت الدراسات، ولكن بإمكانها أن تبرر فقط باختيارها الخاص، بالتدريج وتحت ضغط إسباب داخلية تؤدي إلى جعلها ضرورية. الفكرة التي يمكن أن تبني بالفرض هي أن نصف الهدف الذي تجحب المحافظة عليه، وهذا ما نسمى به جاهدين لتحقيقه.



## ٣ الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١٩٠٥)

محلات البروتوبراتية (١٩٢٠)

رواية العلم (١٩١٩)

«ماكس فيبر»

كان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) يكتب ردا على ماركس وإنجلز ليبين في مخطوطة «الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية»، (١٩٠٥) أن التغيرات في المجتمع تستلزم أكثر من العلاقات الاقتصادية المجردة. ويرى فيبر أن الأفكار الدينية كانت «الحاصلة» في نمو الرأسمالية في أوروبا، وكتاب «سمات البروتوبراتية»، يبحث في كيف ينظم المجتمع عندما تنبثق الرأسمالية. وبظاهر سبب أهمية هذا النموذج من التنظيم في تعميل الرأسمالية

إن تأكيد الأهمية السلكية للمهنة الثانية بغير تبرير أخلاقيا لتفصيه العمل. التحصص الحدبي. وبالطريقة نفسها: يسرد التغير الديني لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال. فيبر

والحكومة الحديثة. يتميز هذا النموذج من التنظيم الاجتماعي والسلطة بمعنى جديد من العقلانية والموضوعية والكفاءة، حيث تسمع الإدارة البيروقراطية للمجتمع بأن ينجز عملياته على أحسن من التخصص والجدارة والسلطة المحدودة، ويعرض الكتاب الثالث لـ «فيبر» باختصار أن العقلنة والبيروقراطيات والإنتاج الرأسمالي تساهم في وضع تكون فيه المعلومات متوافرة بجاهزية عالية ومتخصصة أيضاً، بحيث لا نعود بعاجة إلى توضيحات لا علمية، أصبح عالمنا «متعرجاً من السحر»: كل شيء يمكن أن يوضع ويتقدم، ومستمر الاكتشافات طويلاً بعد رحيلنا.

### الأخلاق البروتستانتية وروح الرأحادية

لكي نفهم العلاقة بين الأفكار الدينية التأسيسية والبروتستانتية الزاهدة ومبادئها الأساسية للسلوك الاقتصادي اليومي، من الضروري اختبار مثل هذه الكتابات بمعناية خاصة لأنها نشأت من الممارسة الكهنوتجية. لقد مارس رجل الدين، من خلال وظيفته الدينية والنظام الكنسي والوعظ، تأثيراً لا يقدر نحن رجال العصر الحديث على تصوره بالكامل. في وقت كهذا تكون القوى الدينية التي تعبر عن نفسها عبر مثل هذه القنوات هي التأثيرات الحاسمة في تشكيل الشخصية القومية.

ولأغراضنا [الحالية] ... نستطيع أن نعامل البروتستانتية الزاهدة ككل واحد، ولكن مادام ذلك الجانب من مذهب البروتستانتية (التطهيرية) الإنجليزي المشتق من مذهب «الكلفنية»<sup>(٤٠)</sup> يرجع معظم الأسس الدينية المتماسكة إلى فكرة المهنة، فسوف نضع أحد أبرز ممثليها في محور البحث... يقف «ريتشارد باكستر» على رأس كثير من الكتاب الآخرين في مجال الأخلاق البروتستانتية (التطهيرية) ...

(٤٠) الكلفنية: مذهب لاهوتى بروتستانتى لجون كلفن (١٥٧٤ - ١٥٩٠)، وأنباعه بروتون ان شخصاً بعيدهم يختارهم الله لخلاصهم، وذلك لا يكون إلا بالنعمنة الإلهية. والكلفنية هي أساس عقيدة الهرجونوت (البروتستانتين الفرنسيين) والبروتستان والمشيخانية والكتانس الإصلاحية [المترجم].

والآن بالقاء النظر على كتاب باكستر «راحة القديسين الأبدية»، أو كتابه «داما... المسيحي»، أو على أعمال مشابهة لآخرين، يصطدم المرء من النظرة الأولى بالتأكيد الذي وضع في بحث الشروة واكتسابها على الفناصر «الأبيونية»<sup>(٤)</sup> للمعهد الجديد. بهذا فإن الشروة هي خطر عظيم، إغراءاتها لا تنتهي، والجري وراءها ليس بلا معنى فحسب، عندما تقارن بالأهمية المسيطرة لمملكة الرب، بل هو مشبوه أخلاقياً أيضاً. يبدو أن الزهد هنا انقلب بعدة شديدة جداً ضد الحصول على السلع الأرضية أكثر مما فعل كفن الذي لم ير في الشروة مانعاً يحول بين رجال الدين وأن يكونوا فعالين، بل هي بالأحرى مرغوب فيها لخدمة هبّتهم. إذن فقد منع لهم بأن يستخدموا وسائلهم بشكل مجز ومرير.

قد تجمع أمثلة بلا نهاية على إدانة ملاحة المال والسلع في الكتابات البيوريانية، وقد تباين مع الأدباء الأخلاقية للمصور الوسطى المتأخرة التي كانت متفتحة العقل أكثر في تلك النقطة. بالإضافة إلى أن هذه الشكوك كانت مقصودة بجدية كاملة. من الضروري فقط أن نختبرها بشكل أقرب نوعاً ما لكي نفهم أهميتها الأخلاقية الحقة ومضامينها. ويكون الاعتراض الأخلاقي الحقيقي على التراخي في أحضان الشعور بالأمن بامتلاك الشروة، وعلى التمتع بالشروة مع ما يتبعها من الكسل وإغراءات الجسد، إضافة إلى الاعتراض على اللهو عن متابعة الحياة المستقيمة الصالحة. وفي الحقيقة فإن التملك مرفوض تماماً، مجرد أنه يتضمن خطر التراخي هذا، ومن أجل الراحة الدائمة في العالم الآخر وعلى الأرض، على الإنسان، لكي يضمن تعيمه، «أن يؤدي واجبه تجاهه من بعثه، مadam اليوم قائمًا، فليمس المتعمّة ولا اللهو بما ما نخدم بهما الرب، بل نخدمه بالعمل وفقاً لتجليات إرادته المتسامية».

وهكذا، فإن إضاعة الوقت هي أول الآلام، بل بشكل رئيسي، هي الخطينة الثالثة الكبرى الأكثر خطورة. إن أمد حياة الإنسان أقصر جداً وأثمن، من أن يمكنه من اختياره الخاص. يستحق تضييع الوقت من خلال العلاقات الاجتماعية، والحديث النافع، والرفاهية. حتى النوم الزائد عن الحاجة الصحية، ستا إلى ثمان ساعات على الأكثر، يستحق إدانة أخلاقية مطلقة. ولم يكر بنجامين فرانكلين قد جاء بعد ليقول إن الوقت هو المال، لكن الفرضية صحيحة.

(٤) الأبيونية: نسبة إلى أبيون، وهي مجموعة مسيحية ثلثت قبل سنة ١٠٠ م وتوى اند.، و؛ ا.ـ.، إلا رجالاً، وإن القانون الموسوي ملزم للمسيحيين، وقد اقررت في القرن السادس، وأسو.، ١٠٠، نفي المسكن (بالروج) [المترجم].

بمعنى روحي معين، إن قيمة الوقت بلا حدود لأن كل ساعة تضيع تكون ضائعة من العمل في سبيل الله. وبهذا الشكل يكون التأمل والتبتل غير الفعال عديم القيمة، أو حتى مستهجنًا بشكل مباشر أيضًا، إن كان على حساب عمل المرء اليومي، لأنه لا يسرّ الرب شيء مثل التمثيل الفعال لإرادته في العمل.

وفقاً لذلك، فإن عمل باكستر الكتابي الأساسي محكم على الأغلب بالوعظ العاطفي المتكرر داعياً للعمل البدني أو العقلي الجاد المستمر، إنه عائد إلى تراقص حافظين مختلفين: العمل من جهة (وهو تقنية زهد حائزه على الاستحسان، كما هو دانما في الكنيسة الغربية). هو في حالة تناقض حاد، ليس مع أحكام الرهبنة الشرقية فقط، بل مع كل أحكام الرهبنة في العالم تقريباً. إنها بالذات الدفاع الخاص ضد كل تلك الإغراءات التي قامت البيوريانية بتوحيدتها تحت اسم «الحياة غير الظاهرة»، التي كان دورها بالنسبة إليها صغيراً، ويختلف الزهد الجنسي للبيوريانية عن زهد الرهبانية في الدرجة فقط، وليس في المبدأ الأساسي. ووفقاً لمفهوم «البيوريانية»، عن الزواج، فإن تأثيره العملي بعيد المدى أكثر من تأثير الآخر، لأنه يسمح بالعلاقات الجنسية المتباينة كوسيلة ارادة الله لزيادة مجده وفقاً للوصية التي تقول: «كونوا مثمرين وتکاثروا». ومع حمية نباتية معتدلة وحمامات باردة، تعطى الوصفة نفسها كمضاد لكل الإغراءات الجنسية، كما أنها تستخدم ضد الشكوك الدينية والإحساس بالدونية الأخلاقية: «اعمل بجد في المهنة الخاصة بك». ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن العمل اعتير في حد ذاته هدفاً للحياة، ورسم على هذا الشكل من قبل الرب. قال القديس بولس: «من لا يعمل لا يأكل»، ويشمل هذا الجميع من دون شرط. إن عدم الرغبة في العمل هو عرض من أعراض نقصان النعم. هنا يصبح الاختلاف عن وجهة نظر العصور الوسطى شيئاً آخر تماماً، أعطى توما الأكويني أيضاً تفسيراً لجملة القديس بولس هذه، ولكن العمل بالنسبة إليه هو ضرورة طبيعية من أجل الحفاظ على الفرد والجماعة، ويتوقف الوعظ عن أن يكون له أي معنى في أي مكان يتحقق فيه هذا الهدف. بالإضافة إلى أنه (أي العمل) يلزم السلالة كلها، وليس من أجل كل فرد. إنه لا ينطبق على أحد ما يمكنه العيش على أملاكه من دون عمل. وطبعاً يأخذ التأمل بوصفه شكلاً روحياً من أشكال الفعل في مملكة الله، الأولوية على الوصايا بمعناها الحرفي.

بالإضافة إلى أنه بالنسبة إلى علم اللاهوت الشائع في ذلك الوقت، أعاد شكل من أشكال الإنتاجية الرهبانية، يقع في زيادة الموسوعة الكنسية مـ، خلال الصلوات (الأدعية) والتراتيل.

والأآن، فإن استثناءات الالتزام بالعمل هذه لم تعد تعني، بشكل طبيعي، شيئاً بالنسبة إلى باكستر، ولكنه أكد رأيه بإصرار أكبر أن الثروة لا تعفي أحداً من الأوامر غير المشروطة، حتى الآثرياء لن يأكلوا من دون عمل، لأنهم إن كانوا لا يحتاجون العمل من أجل توفير حاجاتهم، فإن هناك أوامر (وصايا) الله، التي يجب أن يطليعوها مثل الفقراء، لأن العناية الإلهية أعدت لكل واحد مهنة من دون استثناء، وعليه أن يمترف ويعمل بها. وهذه المهنة، مثلاً كانت بالنسبة إلى اللوثريين، ليست قدرًا يجب أن يخضع له وإن يتقنه، لكنها أوامر الله للفرد بأن يعمل حتى يمجد الله. هذا الفرق الدقيق على ما يبدو، ابتدء عن الوصول إلى النتائج النفسية، وأصبح مرتبطة بمزيد من التطور في التفسير الإلهي للترتيب الاقتصادي الذي بدأ في الفلسفة «السكولاستية».<sup>(٥)</sup>

فسر توما الأكويني، الذي قد نشير إليه بشكل واف جداً، ظاهرة تقسيم العمل والمهن في المجتمع مع ظواهر أخرى، باعتبارها نتيجة مباشرة للخطوة الإلهية للأشياء، لكن الأماكن المخصصة لكل إنسان في هذا الكون تتبع أسباباً طبيعية وهي تصادفية (هي مصطلحات الفلسفة الاسكولاستية هي مصادفة غير متوقعة)، هذا التفريق بين الناس في فئات ومهن، الذي أسس من خلال تطور تاريخي أصبح بالنسبة إلى «لوثر» كما رأينا، نتيجة مباشرة للإرادة الإلهية، كانت المحافظة على الفرد في المكان، ضمن العبود التي رسماها الله له، واجباً علينا. ولكن من المنظور البيوريتاني تتخذ الشخصية المعلقة بالإرادة الإلهية لحركة المصالح الاقتصادية موقفاً متشددًا مختلطاً نوعاً ما، يعرف الفرض الإلهي لتقسيم العمل من ثماره (نتائجها)، هذا صحيح بالنسبة إلى النزعة البيوريتانية في التفسير الدرائي، يوضح باكستر نفسه عند تلك النقطة بعبارات مباشرة تعيد إلى الذهن أكثر من مرة مقوله آدم سميث المشهورة عن تقسيم العمل:

(٥) الفلسفة «السكولاستية» المذهب الفلسفى السادس فى المصادر الوسطى وهو مترجم من اللغة الالمانية والفلسفية يستند إلى سلطة آباء الكنيسة وارسطو وتعمير محالاته تصحى ش. [١٤٠، ٢]

«ويؤدي التخصص في المهن، حيث يجعل تطور المهارة ممكناً، إلى تعشن كيسي وكمي في الإنتاج، وبهذا يخدم المصلحة العامة المواتقة لمصلحة أعظم عدد ممك من البشر».

الباعث حتى الآن منفعي صرف، ومرتبط بشدة بوجهة النظر العرفية (وليس القانونية) للكثير من أدبيات العصر الدينيوية.

لكن المنصر البيوريانى المميز يظهر عندما يضع باكستر على رأس بحثه عبارة «إن إنجازات الإنسان خارج مهنة محددة بشكل جيد ليست إلا عرضية وغير منتظمة، وهو يقضى في الكسل وقتاً أطول مما يقضيه في العمل، بينما يبقى آخر في فوضى دائمة، ولا يعرف عمله زماناً ولا مكاناً، لذلك فإن مهنة محددة لكل واحد هي الأفضل. العمل غير النظمي الذي يعبر العامل العادى عادة على قبوله، لا يمكن تجنبه غالباً، لكنه دائماً حالة انتقالية غير مرحب بها، رجل من دون مهنة (من دون عمل) تقصمه ميزة المنهجية والتقطيم، التي يطالب بها الزهد الديني».

تؤمن أخلاقيات «الكويكرز»<sup>(٤٠)</sup> بأن حياة الإنسان في مهنته هي تدريب على فضيلة الزهد، برهان على حالة النعمة من خلال ضميره الحي، الذي يعبر عنه بالحرص وبالطريقة التي يتبع بها مهنته. إن ما يطلبه الله ليس العمل في حد ذاته، ولكن الطريقة العقلانية في المهنة. في المفهوم البيوريانى للمهنة يجري التأكيد دائماً على الميزة المنهجية للزهد الديني وليس قبول الفرائز (كما هي الحال مع لوثر) التي خص الله الإنسان بها بشكل تقدّر معالجته.

لذا يرد بالإيجاب على المسؤال عما إذا كان في وسع أحد ضم عدة مهن (أعمال) مما وذلك، إذا كان الضم مفيداً للمصلحة العامة أو الخاصة وغير ضار بأحد، وإذا كان لا يؤدي إلى عدم الإخلاص لأى من هذه المهن، حتى موضوع تغيير المهنة لا يعتبر من الأمور المفترض عليها بالتأكيد، إن لم يكن فيه لا مبالغة وأنانية، وإن جرى بهدف متابعة مهنة (عمل) ترضي الله أكثر، الأمر الذي يعني، وفقاً لمعايير عامة، عملاً أكثر فائدة. صحيح أن فائدة المهنة، وكذلك فضلها، يقاسان من منظور الدين بمعايير أخلاقية أساساً، وكذلك بمعايير أهمية الخير الناتج عنها للمجتمع، ولكن معياراً آخر، يوجد في النفعية الخاصة، هو فوق كل المعايير، والأكثر أهمية عملياً، لأنه إذا ما منع

(٤٠) الكويكرز. جماعة دينية أسسها جورج هوكن في منتصف القرن السادس عشر. وتدعى جماعة الأصدقاء، وتأخذ ببساطة السلوك والملابس والسلوكيات الدينية وتعارض الحرب والخلاف بالأيمان [الترجمة].

الله، الذي يرى «البيوريتاني» بهذه في كل ما يحدث في الحياة، فرصة مدهورة لأحد ممن وقع اختياره عليهم، لا بد أن يحصل عليها هذا المرء بغيره، على المسيحي المخلص أن يتبع النداء الداخلي بالاستفادة من الفرصة التي منحها له الله.

«إذا أراك الله طريقا تستطيع ان تحصل منه قانونيا على أكثر مما تحصل عليه من طريق آخر (من دون أن تظلم روحك او أي روح أخرى). ورفضت ذلك واخترت الطريق الأقل ربحا، فانت تعارض واحدا من أهداف عملك وترفض ان تكون خليفة الله، وترفض ان تقبل عطاياه وتستخدمها من أجله عندما يطلب ذلك: قد تکدح لتكون غنيا من أجل الله، على رغم أن ذلك ليس من أجل متعة الجسد أو الائتمان».

الشروة إذن سينتهي أخلاقيا ما دامت إغراء بالكميل والتمتع بالحياة الآثمة، واكتسابها سينتهي عندما يكون بهدف العيش فيما بعد في الله وبلا مبالاة، ولكنها ليست - فحسب - مقبولة أخلاقيا عندما تكون أداة لواجب في العمل، بل هي مفروضة فلعليا، والقصة الرمزية عن الخادم الذي استغنى عنه لأنه لم يزد وبطور في المقدرة التي أودعته فيه تقول ذلك بشكل مباشر، أن تمنى الفقر، هو تماما مثل تمني فقدان الصحة، إنه مرفوض تمجيدا للعمل، ومرفوض باعتباره اعتراضا على إرادة الله، خاصة التسول بالنسبة إلى القادر على العمل، إنه ليس فقط خطيئة التواني والخمول، ولكنه انتهاك واجب الحب الأخوي بناء على كلمات الرسول.

إن تأكيد الأهمية النسكية للمهنة الثابتة يوفر تبريرا أخلاقيا لتقسيم العمل المتخصص الحديث، وبالطريقة نفسها، يبرر التفسير الديني لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال. إن غطرسة الإقطاعي، وتباهي محدثي النعمة، كلاهما أمر تكرهه وتكرره عقيدة الزهد، ولكنه من جهة أخرى ذو تقدير أخلاقي أعلى لرجل الطبقة الوسطى المترف المصامي. «لبيبارك الله تجارتة، تعليق مألف حول أولئك الرجال الصالحين الذين اتبعوا بنجاح الإشارات المقدسة الربانية».

إن كامل قوة الله في المهد القديم، الذي يكافئ عباده على طاعتهم له في هذه الحياة، تمارس بالضرورة تأثيرا مشابها على البيوريتاني الذي قارن حالة النعمة الخاصة به بحالة أبطال الإنجيل متبعا نصيحة باكستر.

بالإضافة إلى العلاقة التي أشير إليها قبل قليل، فإنه من الضروري بالنسبة إلى النهج الداخلي العام للبيوروبانيين وفوق كل شيء، أن يشهد المعتقد الذي يقول بأنهم شعب الله المختار أبعاثاً عظيمًا فيهم. حتى باكستر العطوف يشكر الله على أنه ولد في بريطانيا، وكذلك في الكنيسة الصحيحة وليس في أي مكان آخر. هذا الامتنان من أجل الكمال الشخصي بواسطة نعمة الله اخترق التوجه نحو الحياة بالنسبة إلى بيوروباني الطبقة الوسطى، ولعب دوره في تطوير الشخصية الرسمية الصلبة الصحيحة الخاصة برجال ذلك العصر البطولي للرأسمالية.

دعنا الآن نحاول توضيح النقاط التي ارتبطت فيها الفكرة البيوروبانية عن المهنة والمكافأة، التي وضعتها للسلوك التقشفى الزاهد مباشرة بتطور الطريقة الرأسمالية في الحياة. وكما رأينا تحول هذا الزهد بقوتها كلها ضد شيء واحد: المتعة الآتية للحياة وكل ما تقدمه... إن نفور البيوروباني من الرياضة حتى بالنسبة إلى الكوكيز كأن بأي حال وببساطة أمراً مبديئياً. وقبلت الرياضة إن خدمت غرضاً عقلانياً إلا وهو إعادة خلق ضرورية للكفاءة الفيزيائية، ولكنها، كوسيلة للتعبير العفوياً عن نزوات غير منتظمة، كانت مثاراً للشك. وكانت مدانة بصرامة ما دامت وسيلة خالصة إلى المتعة أو الزهو الذي يفسح المجال للفرائز غير المهدبة أو لغريزة المقامرة غير العقلانية. كانت متعة الحياة المتهورة التي تبعد عن العمل في مهنة ما، وتبتعد عن الدين، هي العدو للزهد العقلاني، سواء كانت على شكل رياضات إقطاعية أو متعة صالة الرقص أو حانة الرجال العامة..

وعلى رغم أننا لا نستطيع هنا أن ندخل في نقاش حول تأثير المذهب التطهيري (البيوروباني) في كل تلك الاتجاهات. يجب أن نلتفت الانتباه إلىحقيقة أن التسامع بالمتعة في المنفعة الثقافية التي تساهم في متعة جمالية أو بطولة رياضية صادف بالتأكيد دائماً تحديداً متميزاً واحداً: يجب ألا تكلف شيئاً، الإنسان هو مجرد وصي على المنفعة التي أنت إليها عبر نعمة الله، يجب أن يحسب حساب كل قرش أودع له، مثل الخادم في القصة الرمزية إن صرف أي منها لغرض لا يخدم مجد الله، بل يخدم المتعة الخاصة فقط. فإن هذا ينطوي على الأقل على مجازفة خطيرة. ومن الذي يعمي عينيه مفتوحتين ولا يلتقي بنعاج تعبّر عن وجهة النظر تلك حتى في الوقت الحاضر؟ إن فكرة

## الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١١٠)

واجب الإنسان تجاه ممتلكاته التي يخضع لها نفسه كوصي مطبع، أو كالة للاكتساب، تحمل حياته هذا النقل البارد. كلما ازدادت الثروة نقلًا، ازداد ثقل شعور المسؤولية نحو حملها غير منقوصة، بل تامي الشعور نحو زيادة الجهد الحثيثة لتعويتها في سبيل الربح، هذا عندما تكون الرؤية التقشفية تجاه الحياة هي التي وراء هذا الاختبار.

عمل مذهب الزهد الديني البروتستانتي هذا، كما لخصنا حتى هذه النقطة، بقوة ضد المفهوم الآنية للممتلكات الاستهلاكية، خاصة لوسائل الترف والرفاهية. ومن جهة أخرى، كان له التأثير النفسي في تحرير عملية الحصول على السلع من كتب الأخلاقيات التقليدية. وكسر قيود الاندفاع نحو الحصول على البضائع لأن لم يجعله أمراً شرعاً فحسب، بل (بالمعنى الذي نوقش) نظر إليه كأنه إرادة الله المباشرة.

لم تكن الحملة البروتستانتية ضد إغراءات الجسد وضد الاعتماد على أشياء خارجية، كما يقول القس الكوبيك العظيم «باركلி»، صراعاً ضد الاكتساب العقلاً للثروة ولكن ضد الاستخدام اللاعقلاني لها.

وضربت البروتستانتية أشكال المظاهر الخارجية للرفاهية مثالاً على الاستخدام غير العقلاً الذي دانته مثل إدانة عبادة الجسد. مهما بدأ تلك المظاهر طبيعية للعقل الإقطاعي، من جهة أخرى، استحسنوا الاستخدامات العقلية النفعية للثروة التي أرادها الله من أجل حاجات الفرد والجماعة. لم يرغبوا في فرض الخزي على رجل الثروة، ولكن رغبوا في أن يفرض علىه استعمال وسائله وأدواته من أجل الأشياء الضرورية والعملية. تقيد فكرة الراحة مدى الإنفاق المسموح به أخلاقياً بشكل واضح. ومن الطبيعي، وليس مصادفة، أن تطور طريقة للعيش تتسمج مع تلك الفكرة لوحظ في وقت مبكر بشكل أكثر وضوحاً بين أكثر ممثلي الموقف الكلي تجاه الحياة تكاملاً. ووضعوا الراحة والنظامية الحقيقية لبيت الطبقة الوسطى كمثل أعلى مقابل بريق وفخامة الأبهة الإقطاعية التي تفضل أناقة قدرة على بساطة معتدلة، باعتمادها على قواعد اقتصادية ضحلة غير عميقة.

في جانب إنتاج الثروة الخاصة، دان مذهب التقشف (الزهد) كلاً من عدم الأمانة والجشع المتهور. وكانت ملاحة الثروة من أجل الثروة هو ما دين على أنه جشع وحب للمال... إلخ. لأن الثروة هي حد ذاتها كانت إغراءً. ولكن،

الزهد هنا كان القوة «التي تسعى دائماً وراء الخير ولكنها دائماً تخلق الشر». الشر في مفهومه هو التملك وإغراءاته، لأن مذهب الزهد، مجازة للجهد القديم وبالتالي مع التقىيim الأخلاقي لأعمال الخير، نظر إلى أمر السعي وراء الثروة. كهدف في حد ذاته، نظرة مستهجنة إلى حد كبير، ولكن إن حرازاًها كثمرة للعمل في مهنة ما كان علامة على مباركة الله. والأمر الأكثر أهمية، كان هو التقىيim الديني للعمل المتواصل المستمر والمنظم لهنة أرضية، كأعلى وسيط للزهد والتقطش. وفي الوقت نفسه، البرهان المؤكّد والأكثروضوحاً على الولادة الجديدة والصادقة للإيمان، يجب أن يكون المحرك المدرك الأكثر قوّة لتوسيع ذلك الموقف تجاه الحياة وتقويتها، الذي دعوناه هنا روح الرأسمالية.

عندما يتراافق الحد من الاستهلاك مع إطلاق النشاط الافتراضي هذا، فإن النتائج العملية التي لا مفر منها تكون واضحة، تكديس رأس المال من خلال إلزام تقشف بالآخرين. القيود التي كانت مفروضة على استهلاك الثروة زادت من هذه الثروة بشكل طبيعي، وذلك يجعلها الاستثمار المنتج (الانتاجي) ممكناً... ويتسع وامتداد تأثير وجهة نظر البيوروباتانية تحت كل الظروف، وهذا طبعاً أكثر أهمية بكثير من مجرد التشجيع على تكديس رأس المال، نجد هنا قد وقفت إلى جانب تطور الحياة الاقتصادية البورجوازية العقلانية، وكانت الأكثر أهمية، بل كانت التأثير الوحيد المتسارك في تطور تلك الحياة، وقد وقفت كإطار داعم للرجل الاقتصادي الحديث.

وبالتاكيد، مالت تلك المثل البيوروباتانية إلى التراجع تحت الضغط الشديد لإغراءات الثروة. كما عرف البيوروباتانيون هذا بأنفسهم جيداً. لذا نجد أن أكثر الأتباع إخلاصاً للبيوروباتانية هم الطبقات التي تنشأ من الطبقات الأدنى، البورجوازيون الصغار والمزارعون، وهذا متكرر جداً.

بينما غالباً ما نجد المالكين الصغار، حتى من بين الكوكيز، يميلون إلى التبرؤ من المثل العليا القديمة، وهو القدر نفسه الذي أصاب مذهب الزهد الرهباني للعصور الوسطى مرة بعد مرة، وهو سلف مذهب الزهد الدنوي. في الحالة التي تلت ذلك، عندما حقق النشاط الاقتصادي العقلاني تأثيراته كاملة عن طريق التنظيم الصارم للإدارة، والحد من الاستهلاك، نجد أن الثروة المقدسة كانت قد خضعت مباشرة لطبقة النبلاء، كما في عهد ما قبل الإصلاح الديني، وإن النظام الرهباني قد هدد بالانهيار، وأصبح وجود إصلاح ديناً مطلباً ضرورياً.

في الحقيقة، إن تاريخ الرهبنة كله هو بمعنى معين تاريخ صراع متوازى مع مشكلة التأثير العلماني للثروة، والشيء نفسه صحيح مع الزهد الديني للبيوريانية وبمعدل كبير.

قد تمكن مقارنة الانتعاش العظيم للكنيسة الميثودية (المنهجية) التي سبقت توسيع الصناعة الإنجليزية حوالي نهاية القرن الثامن عشر، مع إصلاح رهابي هائل إلى حد كبير. لذلك قد نقتبس هنا مقتطفاً من «جون ويسلي»<sup>(٤)</sup> نفسه قد يخدم بشكل جيد كشعار لكل ما قبل في الأعلى.. أخش أنه حينما ازدادت الثروة، تاقصت روح الدين بالنسبة نفسها، لذلك لا أرى كيف يكون ممكناً في طبيعة الأشياء أن يستمر أي انتعاش لأي دين حقيقي طويلاً، لأن على الدين أن يقدم كلّاً من الصناعة والاقتصاد في الإنفاق، وهذا لا يمكن أن ينتج إلا الثروة. ولكن عندما يزداد الشراء سوف يزداد الزهو، والغضب، وحب الدنيا بكل فروعه، كيف إذن يكون ممكناً للكنيسة الميثودية، التي هي دين القلب، على رغم أنها تتبع الأنماط مثل شجرة غار أخضر، أن تستمر في هذه الحالة؟ ولأن الميثوديين يزدادون اجتهاداً واقتاصاداً في الإنفاق، فهم وبالتالي يزيدون في السلع، وبالتالي يزيدون في الفخر، والغضب، في رغبات الجسد ومتاع العينين، وبالتالي يزدادون كيدها وغضباً واعتزازاً وتمسكاً بالحياة بشكل يتاسب مع ذلك.

لهذا وعلى رغم أن شكل الدين يبقى، فإن روحه تتلاشى بعيداً وبسرعة. أو ليس هناك من طريقة لمنع هذا الانحلال المستمر للدين الخالص؟ علينا إلا نفع الناس من أن يكونوا مجتهدين ومقتضدين في الإنفاق، علينا أن نحضر كل المسيحيين على كسب كل ما يستطيعون، وأن يوفروا كل ما يستطيعون، يعني، في الواقع أن يزدادوا غنى»<sup>...</sup>

وكما يقول ويسلي هنا، عموماً أثر الاقتصاد الكامل لهذه الحركات الدينية العظيمة، التي تقع أهميتها بالنسبة إلى النطوير الاقتصادي فوق كل شيء في تأثيرها التربوي الزاهد، وبعد أن أصبح أوج الحماس الديني الخالص ماضياً، ثم بدأ البحث المكثف عن مملكة الله يتجاوز إلى فضيلته الاقتصادية وأقمعية متزنة، اختفت الجذور الدينية ببطء، مفسحة الطريق للنفعية الدينوية..

(٤) أحد أخوين أسسا الكنيسة الميثودية في أوكسفورد عام ١٧٣٩ [المترجم]

لقد ولد من روح الزهد المسيحي واحد من العناصر التأسيسية لروح الرأسمالية المعاصرة، وليس فقط لتلك بل لكل الثقافة الحديثة: السلوك العقلاني على أساس فكرة المهنة وذلك ما يسعى هذا البحث إلى إثباته.

على المرء أن يقرأ [بنيامين فرانكلين] لكي يرى أن العناصر الأساسية للسلوك التي كانت تدعى هناك بروح الرأسمالية هي ما عرضناه نفسه ليكون محتوى الزهد البيوريانى الدينوى فقط، من دون الأساس الدينى الذى كان قد اختفى في زمن فرانكلين.

منذ أن تعددت مذهب الزهد إعادة نمذجة العالم ورسم مثله العليا عالياً، كسبت السلع المادية زيادة وقوه لا ترحم فوق حياة الناس بصورة لم يسبق لها مثيل، في الفترة السابقة من التاريخ. اليوم هربت روح الزهد الدينى من الشخص، ومن يعرف ما إذا كان هذا تهائياً ولكن الرأسمالية الفيكتورية لم تعد تحتاج إلى دعمها بعد الآن لأنها تستند إلى أساسات آلهة.

يبدو أن التورد المشرق لوريث العصر الفيكتوري المبتهج، عصر التویر، يذوي بشكل يتعدز تجنبه أيضاً. وتطوف فكرة الواجب في مهنة الفرد خلسة في حياتنا مثل شبح المعتقدات الدينية الميتة. يتخلّى المرء عموماً تماماً عن محاولة تبريرها، وحيث لا يمكن أن يربط أمر إنجاز المهنة باعلى القيم الروحية والثقافية مباشرة، او عندما، من جهة اخرى، لا تكون بحاجة إلى أن يشعر بها الآخرون على الإطلاق. وفي مجال تطور الثروة الأعلى في الولايات المتحدة، مال الجري، المجرد من معناه الدينى والأخلاقي ورائمه، ليصبح مرتبطاً بالعواطف الدينية البحتة التي تقدمها غالباً في طابع رياضي.

لا أحد يعرف من سيعيش في هذا القفص في المستقبل، أو ما إذا كان قادة دينيون جدد سيظهرون للوجود في نهاية هذا التطور الهائل بكل ما في الكلمة من معنى، أو أنه سيكون هناك بعث عظيم للأفكار والمثل العليا القديمة، أو إن لم يكن هذا ولا ذاك، فهو تحجر ممكّن مزخرف بنوع متّشنج من الاعتداد بالنفس. قد يقال بصدق لأخر مرحلة من هذا التطور الثقافي: «اختصاصيون من دون روح، حسيّون من دون قلب، يتخيّل هذا الباطل أنه حافظ على مستوى من الحضارة لم يتحقق من قبل قط».

لكن هذا ما يأخذنا إلى عالم أحكام القيم والإيمان، التي لا يحتاج هذا النقاش التاريخي الصرف أن يرهق بها. ستكون المهمة الثانية على الأرجح بيان أهمية مذهب عقلانية الزهد، التي لمسها المخطوط السابق فقط، من أجل محتوى الأخلاق الاجتماعية العملية، ومن ثم من أجل نمادج التنظيم وأدوار الفرق الاجتماعية، بدءاً من الاجتماع السري إلى الدولة، ثم سيكون لابد من تحليل كل من علاقتها بالعقلانية الإنسانية، ومثلها العليا في الحياة، وتأثيرها الثقافي، وتطور المعرفة التجريبية الفلسفية والعلمية، إلى التطور التقني، والمثل الروحية العليا. ثم لابد أن يرصد تطورها التاريخي من خلال كل مجالات الزهد الديني، من بدايات الزهد الديني في العصور الوسطى إلى انحلاله في مذهب النفعية الخالص. عند ذلك يمكن أن تُقيّم الأهمية الثقافية الكمية للزهد البروتستتي بعلاقته مع العناصر المكونة الأخرى للثقافة الحديثة.

هنا حاولنا فقط أن نرصد الواقع واتجاه تأثيره على الدوافع في نقطة واحدة. ومع أنها مهمة جداً، لكنه سيكون أكثر ضرورة أن نتحرى موضوع كيف كان الزهد البروتستتي متاثراً بدوره، في تطوره وسماته، بمجمل الأوضاع الاجتماعية، خاصة الاقتصادية. إن الإنسان المعاصر عموماً، حتى صاحب أفضل إرادة، غير قادر على إعطاء الأفكار الدينية أهمية ما من أجل إكسابها شخصية ثقافية ووطنية تستحقها. ولكن هدفي ليس بالطبع أن استبدل بتفسير مادي أحادي الجانب للثقافة والتاريخ تقسيراً روحياً سببياً أحادي الجانب مساوياً له. إن كلاً منها ممكناً على حد سواء، لكن كل واحد فيهما إن لم يقتصر على دور الإعداد، وحاول القيام بدور نتيجة البحث، فإنه لن ينجز إلا القليل بالنسبة إلى مصلحة الحقيقة التاريخية.

### **سلات الببر وقراءاته**

تعمل طبقة الموظفين الحديثة بالطريقة التالية:

- ١- هناك مبدأ الولائية الرسمية التي تنظمها عموماً الأحكام، يعني القوانين والتنظيمات الإدارية.
  - (١) إن النشاطات النظامية المطلوبة من أجل أغراض البنية الحكومية بيروقراطياً موزعة بطريقة ثابتة كواجبات رسمية.

(٢) إن سلطة إعطاء الأوامر المطلوبة لإبراء الذمة من تلك الواجبات موزعة بطريقة جامدة ومحددة بوضوح، بواسطة أحكام تهتم بالوسائل القهرية والمادية والمهنية أو خلافه التي يمكن وضعها تحت إمرة الموظفين.

(٣) هناك تدابير منهجية من أجل الانجاز المنظم والمتواصل لتلك الواجبات ومن أجل إحقاق الحقوق المماثلة. وتستخدم بشكل عام الأشخاص الذين لديهم المؤهلات المنظمة فقط ليقوموا بالعمل.

في حكومة قانونية عامة تشكل تلك العناصر الثلاثة «السلطة البيروقراطية». وتشكل الإدارة البيروقراطية في ظل هيمنة الاقتصاد الخاص، تنطوي البيروقراطية بالكامل (طبقاً لهذا الفهم) في المجتمعات السياسية والكتسية في الدولة الحديثة، وفي الاقتصاد الخاص، وفي أكثر مؤسسات الرأسمالية تقدماً. إن سلطة المكتب العامة والدائمة مع ولادة ثابتة، ليست هي القاعدة التاريخية، لكنها بالأحرى الاستثناء. إن الأمر كذلك حتى مع البني السياسية الضخمة مثل تلك التي للشرق القديم، وأمبراطوريات الإخضاع герمانية والمنفولية، وفي الكثير من البني الإقطاعية للدولة.

في كل تلك الحالات، ينفذ العاكم أكثر المعايير أهمية من خلال مندوبي شخصيين نداماء أو خدم البلاط، لا تحدد عمولاتهم ولا سلطتهم تماماً، ويستدعون للخدمة من آن إلى آخر في كل حالة.

٢ـ تعني أساس التسلسل الوظيفي وأسس مستويات السلطة المتردجة نظاماً مرتبًا ثابتًا للرئاسة والرؤوسين، يتم من خلالها إشراف المكاتب الأعلى على المكاتب الأدنى.

يقدم مثل هذا النطاق للحاكم إمكان استئناف قرارات المكتب الأدنى لدى المكتب الأعلى بطريقة منتظمة وبشكل معين. ومع التطور الكامل للنموذج البيروقراطي، نظم التسلسل المكتبي الهرمي بصورة استبدادية. ووُجِدَت أساس سلطة المكتب المتسلسلة في كل البني البيروقراطية: في الدولة، في البني الكتسية (الإكليزيكية)، بالإضافة إلى وجودها في المنظمات العجزية الضخمة والمؤسسات الخاصة. ولا يهم بالنسبة إلى شخصية البيروقراطية فيما لو دعّيت سلطتها بـ«الخاصة» أو «العامة».

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١٦)

عندما يتحقق مبدأ «الكفاءة» السلطوية بنجاح تام، فإن الخضوع المسلّم، للمرؤوسين - على الأقل في المكتب العام - لا يعني أن السلطة «العليا». من وظيفته أن تستولي على عمل السلطة «الأدنى» ببساطة. إن المكس هو القاعدة بالفعل إذ يتوجه المكتب حالما يؤسس وينجز مهماته إلى الثبات في الوجود، ويدعمه صاحب منصب آخر.

٢- ترتكز إدارة المكتب الحديث على وثائق مكتوبة (ملفات) يحتفظ بها بشكلها الأصلي أو بمسودتها، وبذلك يوجد قادر تابع من الموظفين والكتبة من كل الأنواع. تشارك مجموعة الموظفين بفعالية في المكتب «العام»، ويرفقتهم جهاز خاص من الأدوات الأساسية والملفات، لتشكل «البيرو» الدائرة الرسمية. وتدعى الدائرة الرسمية في المؤسسة الخاصة بـ«المكتب».

ومن حيث المبدأ، تفصل المنظمة الحديثة للخدمة المدنية الدائرة الرسمية عن محل الإقامة الخاص بالموظف، وبشكل عام، فإن البيروقراطية تعزل نشاط الموظف، كشيء متميز، عن مجال الحياة الخاصة، فتفصل الأموال العامة والمعدات عن الملكية الخاصة للموظف.. من حيث المبدأ، يفصل المكتب التنفيذي عن المنزل، والتجارة عن المراسلات الخاصة، ومحظيات التجارة عن الثروة الخاصة، وكلما تحقق النموذج الحديث لإدارة الأعمال بشكل أكثر انسجاماً، كانت تلك الانفصالات هي الواقع، حيث ستجد بدايات هذه العملية قديمة قدم المصور الوسطى.

إن خصوصية المنظم الحديث بأنه يعامل نفسه على أنه «الموظف الأول» في مشروعه، ويتحدث حاكم دولة ببرورقراطية حديثة عن نفسه بالطريقة نفسها بأنه «الموظف الحكومي الأول للدولة». إن فكرة أن نشاطات الدائرة الرسمية للحكومة هي في حد ذاتها مختلفة في الشخصية عن إدارة مكاتب اقتصادية خاصة، هي رأي أوروبي خاص بالقاراء، وبالمقارنة مع الطريقة الأمريكية نجد غرساً عنها تماماً.

٤- تستلزم إدارة المكاتب عادة تدريباً خبيراً ومستمراً - على الأقل جميع الإدارات المكتبية المتخصصة - ومثل هذه الإدارة تكون حديثة بلا ريب، وهذا ما يلزم لمدير الإدارة الحديث، وللمستخدم في المؤسسات الخاصة بالطريقة التي تلزم لموظفي الدولة.

٥- عندما يتتطور المكتب، يتطلب النشاط المكتبي مقدرة الموظف الكاملة على العمل، بغض النظر عن حقيقة أن وقته الإلزامي في الدائرة الرسمية قد يكون محدوداً بصرامة. في الحالة العادلة، يأتي هذا نتاج تطور طويل في المكتب العام بالإضافة إلى المكتب الخاص. في البداية، كان الوضع الطبيعي للأمور في كل الحالات مقلوباً، وأطلق العمل المكتبي كشاشة ثانوي.

٦- تتبع إدارة المكتب قواعد عامة، تكون تقريباً متوازنة وشاملة يمكن تعلمها، وتتمثل المعرفة بذلك القواعد تعليماً تقنياً خاصاً يملكه الموظفون، إنه يتضمن علم القانون (التشريع) أو علم الإدارة الحكومية أو التجارية. إن اخضاع إدارة المكتب الحديث للقوانين، نابع من طبيعتها الفعلية، وتفترض نظرية الإدارة العامة الحديثة أن سلطة تنظيم أمور معينة بواسطة مرسوم - منع قانونياً للسلطات العامة - لا يخول الإدارة العامة تنظيم القضايا بواسطة أوامر تعطى لكل حالة، ولكن التنظيم نظري فقط، وهذا ما يتناقض جداً مع تنظيم كل العلاقات من خلال الامتيازات الفردية والتحيز، التي هي الصفة الفالبة على الإطلاق في النظام الكاري. مادام مثل هذه العلاقات ليس ثابتاً بتقليد مقدس على الأقل.

يفضي كل هذا بالنسبة إلى الوضع الداخلي والخارجي للموظف إلى التالي:

١- إقامة مكتب هو «مهنة»: يُعرض هذا، أولاً، في طلب دورة تدريبية مفروضة ثابتة تتطلب المقدرة الكلية على العمل لفترة طويلة من الوقت، وفي امتحانات إلزامية وخاصة، التي هي من لوازم التوظيف. وأكثر من ذلك فإن مركز الموظف يكون في طبيعة واجبه، وهذا ما يحدد البنية الداخلية لعلاقاته بالطريقة التالية: قانونياً وفعلياً، لا يعتبر المكتب الحكومي مكاناً يستغل من أجل ريع أو أجور كما كانت الحال بشكل طبيعي خلال العصور الوسطى. وفي كثير من الأحيان إلى مستهل العصور الأخيرة... يعتبر الدخول إلى مكتب، بما فيه مكتب اقتصادي خاص، هو قبولاً لإلزام معين بإدارة مخلصة مقابل وجود آمن. إنه أمر حاسم بالنسبة إلى الطبيعة الخاصة للولاء المصري لمكتب لا يؤسس في نموذجه المثالي علاقة مع «شخص» بعينه، مثل التزام الأقنان والمريدين في علاقات وسلطة إقطاعية أو كنسية. يكرس الولاء المصري لأغراض عملية (وظيفية) وغير شخصية.

٢- بكيف الموقع الشخصي للموظف وفق نموذج بالطريقة التالية

(١) سواء أكان في مكتب خاص أم في دائرة رسمية عامة، يناضل الموظف، المصري دائماً، ويستمتع عادة بمكانة اجتماعية متميزة بالمقارنة مع المحكومين. إن وضعه الاجتماعي مضمن بالأحكام المفروضة للترتيب الطبقي، وتضمن هذه بالنسبة إلى الموظف السياسي بواسطة تعريفات خاصة للقانون الجنائي ضد «إهانات الموظفين، واحتقار، الدولة والسلطات الكنسية». إن الوضع الاجتماعي الفعلي للموظف هو الأعلى بشكل طبيعي، كما كان في بلاد متعدنة قديمة، حيث تسود الأوضاع التالية:

طلب قوي على الإدارة من قبل خبراء متدربين. تمايز اجتماعي قوي وثابت، ينشأ فيه الموظف بمكانة مهينة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية ذات الامتياز بسبب التوزيع الاجتماعي للسلطة، أو ارتفاع تكلفة التدريب المطلوب، والمنزلة الرفيعة للأعراض المرتبطة به.

إن حيازة شهادات تقافية، (سيبحث هذا في مكان آخر) مرتبطة عادة بالتأهيل لوظيفة المكتب. وطبعاً أن تعزز مثل هذه الشهادات أو الرخص من مرتبة العنصر في المكانة الاجتماعية للوظيفة. يكون التقدير الاجتماعي للموظفين بهذا الشكل عادة متندناً في المكان الذي يكون فيه الطلب على إدارة خبيرة ضعيفاً، وحيث تكون سيطرة التقليد ضعيفة أيضاً. هذه هي الحال في الولايات المتحدة بشكل خاص، وهي الحال أيضاً في المستوطنات الجديدة غالباً بسبب اتساع مجالات جني الأرباح، وعدم الاستقرار الكبير في نظام الطبقات الاجتماعية عندهم.

(٢) يعين نموذج الموظف البيروقراطي الخالص من قبل سلطة أعلى، ولا يعني انتخاب الرعاعياً لموظفي أنه شخص بيروقراطي خالص. وجود انتخاب رسمي لا يعني في حد ذاته أنه ليس هناك تمييز - خفي خلف الانتخاب - في الدولة، خاصة التعيين من قبل رؤساء الحزب. سواء أكانت الحالة هكذا أم لم تكن، فإنها لا تعتمد على أوضاع قانونية، ولكن على الطريقة التي تؤدي فيها آلية الحزب عملها. وحالما تنتظم الأحزاب بقوة، فإنها تستطيع أن تحول انتخاباً رسمياً حراً إلى مجرد هناف وتصفيق لمرشح عينه رئيس الحزب مسبقاً. على كل حال، كقاعدة عامة، يتحول الانتخاب إلى نزاع يدار وفق أحكام محددة للتوصيات لمصلحة واحد من مرشحين معينين...

(٢) يستمر منصب الموظف، بشكل طبيعي، مدى الحياة، على الأقل في الببروفراطيات (المكاتب) العامة، وهذه هي حال متزايدة لكل البنى المشابهة. وكقاعدة حقيقة، فإن «الولاية مدى الحياة» مفترضة مسبقاً، حيث يجري إعطاء إشعار أو إعادة تعيين مؤقت. وعلى عكس عمال المشروع الخاص، يحتفظ الموظف عادة بالحق القانوني لامتلاك الوظيفة.

ولكن التعيين القانوني أو الفعلي مدى الحياة لا يعترض به على أنه امتلاك الموظف للمكتب، كما كانت الحال مع الكثير من بنى السلطة في الماضي، وحيث تتطور الضمانات القانونية ضد الإقالة التعسفية أو النقل، فإنها تخدم فقط بأن تضمن إعفاء موضوعياً من واجبات وظيفية معينة بعيداً عن كل الاعتبارات الشخصية.

(٤) يتلقى الموظف تعويضاً مالياً من راتب ثابت، ويوفر المعاش التقاعدي ضمان الشيخوخة، ولا يقاس الراتب كأجر مقابل عمل منجر، ولكنه يقاس وفق «المرتبة»، يعني وفق نوع الوظيفة ودرجتها، بالإضافة إلى طول الخدمة. إن الضمان العظيم نسبياً لدخل الموظف، بالإضافة إلى مردود التقييم الاجتماعي، يجعلان المكتب وظيفة تستحق السمع من أجلها.

(٥) يوضع الموظف لـ«مهنة»، ما ضمن الترتيب التسليلي للخدمة العامة، وينتقل من الواقع الدنيا، الأقل أهمية والأقل أجرًا، إلى الواقع الأعلى، حيث يرحب الموظف المتوسط في التثبيت الآلي للترفع، إن لم يكن في المنصب، فعلى الأقل في مستويات الراتب، ويريد لهذه الأوضاع أن تبقى ثابتة، بمعنى «الأقدمية»، أو وفق مراحل تتحقق في نظام متتطور من خلال امتحانات خبرة.

## رسالة العلم

التطور العلمي هو جزء، بل هو الجزء الأكثر أهمية في عملية العقلنة التي تقوم بإنجازها منذ آلاف السنين، والتي يحكم عليها هذه الأيام عادة بطريقة سلبية للغاية. دعونا في البداية نوضح ماذا تعني العقلنة الفكرية التي خلقتها العلم والتقنية الموجهة تكنولوجيا بشكل عملي.

هل تعني أننا اليوم مثلاً، جميع من يجلس في هذه القاعة، نملك معرفة أكبر لظروف الحياة التي نعيش وفقها أكثر مما يملكه الهندي الأمريكي أو مما يملكه الهوتتوت (شعب إفريقي)؟ إن من يركب السيارة لا تكاد تكون

## الأخلاق البروتستانتية وروح الراسمالية (١٦)

لديه أي فكرة عن كيفية تحرك السيارة ما لم يكن فيزيانياً. وهو ...  
بحاجة إلى أن يعرف، إنه قائم بأنه يعتمد على سلوك السيارة، وهو بحد ذاته سلوكه وفقاً لهذا التوقع، لكنه لا يعرف شيئاً عما استلزم إنتاج مثل هذه السيارة بشكل تستطيع معه التحرك هكذا. يعرف البدائي عن أدواته أكثر بكثير منا، بشكل لا يمكن مقارنته، عندما نصرف مالاً اليوم، أراهـن أنه حتى لو كان هناك زملاء في الاقتصاد السياسي هنا في القاعة، فعلـى الأغلب أن كل واحد منهم سوف يحمل جواباً مختلفاً في سهولته عن سؤال: كيف يحدث أن يتمكن المرء من شراء شيء ما مقابل المال؟ البدائي يعرف ما يفعل لكي يحصل على طعامه اليومي، الذي تساعدـه الأعـراف في تحصـيله. إن الـزيادة في العـقلـنة والـتعـقـل لا تـدل على مـعـرـفـة عـامـة متـزاـيدـة بالـأـوضـاع التي يعيش فيها المرء.

إنـها تعـنى شيئاً آخر، بالـتـحـدـيدـ، مـعـرـفـة أو الإـيمـان بـانـ المرءـ، إنـ رـغـبـ، فإـنه سـيـتـلـعـمـ فـيـ أيـ وقتـ، لـذـاـ فـهـيـ تعـنىـ، أـسـاسـاـ، أـنـ لـاـ تـوـجـدـ قـوـىـ غـامـضـةـ. تـأـخـذـ دـورـاـ لـاـ يـمـكـنـ أـخـذـهـ فـيـ الحـسـبـانـ، وـلـكـنـ المرـءـ بـالـآـخـرـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ كـلـ شـيـءـ بـأـخـذـهـ فـيـ الحـسـبـانـ، هـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ الـعـالـمـ مـتـحـرـرـ مـنـ السـحـرـ. لـمـ يـعـدـ عـلـىـ المرـءـ أـنـ يـلـجـأـ إـلـىـ وـسـائـلـ سـحـرـيـةـ لـكـيـ يـسـيـطـرـ أوـ يـسـتـفـلـ الـأـرـوـاحـ كـمـاـ فـعـلـ الـبـدـائـيـ الـذـيـ كـانـتـ مـثـلـ تـلـكـ الـقـوـىـ الـفـامـضـةـ مـوـجـودـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهـ، هـذـاـ مـاـ تـعـجـزـهـ الـوـسـائـلـ الـتـقـنـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ الـتـيـ تـؤـدـيـ الـخـدـمـةـ الـيـوـمـ، وـهـذـاـ هـوـ مـاـ تـعـنـيـ الـعـقـلـةـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ.

وـالـآنـ، عـمـلـيـةـ التـحـرـرـ مـنـ السـحـرـ هـذـهـ - الـتـيـ اـسـتـمـرـتـ فـيـ الـوـجـودـ فـيـ الـحـضـارـةـ الـفـرـقـيـةـ لـدـةـ أـلـفـ عـامـ - وـعـمـومـاـ هـذـاـ التـقـدـمـ الـذـيـ يـنـتـمـيـ إـلـيـهـ الـعـلـمـ كـفـوـةـ رـابـطـةـ وـمـعـرـضـةـ. هلـ لـهـاـ أـيـ مـعـانـ تـجـاهـ الـعـانـيـ الـتـقـنـيـةـ وـالـعـلـمـيـاتـيـةـ الـبـحـثـةـ؟ سـتـرـىـ هـذـاـ السـؤـالـ مـثـارـاـ فـيـ أـعـمـالـ لـيوـ تـولـسـتـوـيـ»ـ فـيـ أـكـثـرـ الـأـشـكـالـ مـبـدـيـةـ، أـتـىـ لـيـثـيـرـ السـؤـالـ بـطـرـيـقـةـ خـاصـةـ. دـارـتـ كـلـ تـلـكـ التـأـمـلاتـ حـولـ مـحـورـ مشـكـلةـ مـاـ إـذـاـ كـانـ الـمـوـتـ ظـاهـرـةـ ذاتـ مـعـنـىـ أوـ لـاـ، وـكـانـ جـوابـهـ أـنـ لـيـسـ لـهـ مـعـنـىـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـإـنـسـانـ الـمـتـعـدـنـ. لـيـسـ لـهـ مـعـنـىـ لـأـنـ حـيـاةـ الـإـنـسـانـ الـفـردـ وـضـعـتـ فـيـ «ـحـالـةـ تـقـدـمـ»ـ لـأـنـهـاـ لـهـ، وـوـقـفـاـ لـعـنـاـهاـ الـقـرـيبـ عـلـيـهـاـ لـأـنـهـمـنـيـنـ

أـبـداـ، لـأـنـ هـنـاكـ دـائـمـاـ خـطـوةـ أـخـرىـ لـلـأـمـامـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ مـنـ يـقـفـ فـيـ طـاـبـورـ التـقـدـمـ. وـمـاـ مـنـ إـنـسـانـ أـتـىـ لـيـمـوتـ يـقـفـ فـوقـ الـقـمـةـ الـتـيـ تـقـبـعـ فـيـ الـلـانـهـاـيـةـ.

## من الحداثة إلى العولمة

إن أي فلاح من الماضي، مات عجوزاً و«شبعان حياة»، لأنه وقف في دورة الحياة المضوية، لأن حياته بمعناها، وفي أمسيات أيامه، أعطته ما على الحياة أن تقدمه. لأنه بالنسبة إليه لم يبق هناك الفائز قد يتمنى حلها، وبذلك، فقد استطاع أن يأخذ كفافيته من الحياة. بينما قد يصبح الإنسان المتحضر الموضوع في وسط الثراء المستمر للحضارة بالأفكار والمعرفة والمعضلات، «متعينا من الحياة». ولكن ليس «شبعان حياة»، بل تقطع أكثر الأجزاء، دقة مما تجلبه حياة الروح من جديد دائمًا. ما يقبض عليه هو دائمًا شيء مؤقت وغير حاسم، وبذلك يكون الموت بالنسبة إليه حدثًا لا معنى له. ولأن الموت لا معنى له، فإن حياة متعدنة كهذه لا معنى لها، وبتقديميتها الشديدة تعطي الموت طابعًا من الخلو من المعنى. من خلال رواياته الأخيرة، يلتقي المرء مع هذه الفكرة كلازمه للفن التولستوي.



**الجزء الثاني**

**كيف تغير التنمية الناس؟**

**نظريات التحديث - الجذور الفكرية لمشروع التنمية**



# ٤ قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٦٤)

(تالكوت بارسونز)

كبير في «ماكس فاير» وكرائد في استخدام الوظيفة البنوية «لاميل دوركايم» للبحث في التغييرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بني عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (١٩٠٢ - ١٩٧٩) الكبير من الأفكار الجوهرية التي تابعها «التحديثيون». تأتي الأفكار في هذا المقتطف أولاً من حلقة بحث أقيمت في عام ١٩٦٣ حول «التطور» في جامعة هارفارد. يعتقد بارسونز أن المجتمعات تتغير وفق نماذج مميزة، منتقلة من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة. وكما هي الحال في التطور البيولوجي، فإن كل تكيف اجتماعي يقوم إما بتبسيط وإنما بدعم المزيد من التطوير. كاس

إن النقطة النصبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط، بارسونز

المجتمعات الحديثة نرى على أنها مجتمعات تضم منظمات بيروقراطية: النقد والأسواق، ونظمًا قانونيًا كلياً، وترتبطاً ديموقراطياً في شكله العام والخاص. كانت تلك كلها طرق كيّفها المجتمع مع التفكير. كانت هناك مناظرات ونقاش كبير حول ما إذا كانت رؤية بارسونز قد وضعت المجتمعات الأوروبية فوق المجتمعات الأخرى، على أنها الأكثر تطوراً والأكثر تكيفاً. هناك أيضاً نقاش بشأن ما لو كان صائبًا في طرحه لفكرة أنه كان هناك نماذج ومراحل عالمية للتطور الاجتماعي.

لقد قصد بهذه الورقة المساهمة في إحياء وتوسيع التفكير التطوري في علم الاجتماع. وهي تبدأ بالمفهوم الذي يقول إنه بتطور نظم العيش عموماً تزيد تطورات جديدة معاينة من قدرة النظام على التكيف إلى حد كبير، بحيث إنه من دونها يفلق الطريق أمام خطوات تطورية أساسية تالية. رغم أن البقاء في داخل «كوة» أمر ممكן ومتكرر الحدوث. بالنسبة إلى التطور المضبوى، تم شرح المفهوم استناداً إلى ما حدث من تطور في جهاز الإبصار لدى الإنسان وفي يديه ودماغه، وكرس من الورقة لمعت حالات على المستوى الاجتماعي. أول حالتين هما، المفضلة على أساس معيار التدرج الطبيعي، وتطور نماذج للشرعية الثقافية مستقلة عن البنية الاجتماعية. كل حالة منها مهمة في الانتقال من الظروف الاجتماعية البدائية إلى ظروف الحضارات القديمة البائدة. الحالات الأربع الباقيّة - في ترتيب المعالجة - هي منظمة المكتب الرسمي، النقد والأسواق، النظام القانوني العالمي، والرابطة الديموقراطية في شكلها الحكومي والخاص. هذه الحالات الأربع، باخذتها جميعاً معاً، هي أساسية لبنيّة النموذج الحديث للمجتمع، رغم أن كل واحدة منها معقدة إلى درجة عالية وهي عرضة لسلسة كاملة من المراحل التنموية. وفي دوائر علم الاجتماع وعلم الإنسان ينتقل التشديد ببطء وبشكل لا يفصح عن نفسه نوعاً ما، من اللامبالاة المتمدة بمشاكل التطور الاجتماعي والثقافي إلى «نسبة حديثة»، تربط قضایاها الكلية باطار تطوري.

أكّدت الرؤى الأقدم أن النظم الاجتماعية والثقافية تتّالُف من سمات متميزة متعددة لا حدود لها، بحيث تكون الثقافات منفصلة كلية، أو أنه يجب التأكيد على قضایا كلية (علمية) إنسانية واسعة، مثل اللغة وتحريم غشيان الأقارب. تشارك هذه التأكيدات على توعّها، في حقيقة أنها تحول الانتباه

عن استمرار معين في أنماط التغير الاجتماعي، بحيث أنه يجب أن يعما الميزات أو الأنماط الثقافية، كأنها فريدة قائمة بذاتها، وغير مترابطة أساساً. ولكن يتم اعتبار نموذج ما على أنه عالمي، يجب أن يكون مهما بالنسبة إلى كل المجتمعات والثقافات على السواء. على رغم تباينها برفض «التبني الثقافي». كانت تلك الرؤى تركز بوضوح على الناحية الأنثروبولوجية في طرحها لمشاكل أساليب الإنسان في الحياة بعده، انتلافاً من قضايا الاستمرارية مع بقية العالم المضوبي. ولكن كان للتشديد على القضايا الكلية الإنسانية نوع من التأثير المتوازن لحصر الانتباه إلى ما هو إنساني عام وأساسي، دون اعتبار للتسلسل ضمن الفئة الإنسانية.

تزييل «النسبة الحدية»، هذا العائق وتحاول أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب البشرية باستمراية مباشرة مع الأدنى من البشري. وتفترض أن الحد الفاصل بين البشري والأدنى من البشري لا يسجل توقفاً في التغيير التموي، ولكنها بالأحرى تسجل مرحلة في عملية طويلة تبدأ مع الكثير من أطوار ما قبل البشرية، وتستمر من خلال هذا الحد الفاصل إلى وقتنا الخاص بنا وما بعده. ويعندها مدى واسعاً من تنوع النماذج في كل المراحل. تفترض أن مستويات من التقدم التطوري ربما قد خصصت تجريبياً لأطوار الإنسان بالإضافة إلى أطوار ما قبل الإنسان.

### قضايا التطور الكلية

سأقوم بتصنيف أي تطور تنظيمي ذي أهمية كافية لمزيد من التطور على أنه قضية تطورية، بحيث إنها على الأرجح تكتشف من قبل أنظمة مختلفة تعمل وفق ظروف مختلفة عوضاً عن أن تكون قد انبثقت كلها دفعة واحدة.

في العالم المضوبي، العين هي مثال جيد لقضية كلية تطورية، لأنها الوسيط لإدخال المعلومات المنظمة من محيطه المضوبي، ولأنها تعامل مع كل من أبعد مصادر المعلومات وأكثرها اتساعاً بالمعنى. الرؤية هي أكثر آليات المعلومات الحسية تعيناً، لها بذلك أهمية كامنة، كافية لتكييف الكائن المضوبي مع محطيه.

الدليل الواضح هو أن الرؤية ليست إبداع «اللحقة الواحدة» في التطور المضوبي، بل كان تطورها بشكل مستقل في ثلاثة تشعبات مختلفة - الرخويات، الحشرات، والفصارييات. هناك ملمع معين مثير للاهتمام لتلك

الحالة هو أنه بينما تختلف الأعضاء البصرية تشعرياً في الفئات الثلاث تماماً، ولا تقدم أي تواصل تطوري، بل تستخدم جميعها الآلية نفسها بشكل كيميائي - إحيائي، مشتملة على فيتامين (A)، (على رغم أنه ليس هناك دليل واضح على أنها لم تحدث بالمصادفة ثلاثة مرات وبشكل مستقل في كل مرة). تبدو الرؤية، مهما كانت آليتها، أنها متطلب اساسي اصلي لكل المستويات العليا للتطور الضوئي، فقدتها مجموعات خاصة جداً مثل الخفافيش، مما لم يكن وبالتالي باعثاً على تطورات نشوئية مهمة.

وبالرجوع إلى الإنسان، وقدرته البيولوجية الكامنة للتطور الاجتماعي والحضاري، قد نورد قضيتين كليتين تطوريتين مألهفتين، اليدين والدماغ بالذات. اليد البشرية هي طبعاً الأداة الأساسية للأغراض العامة. إن اتحاد أربع أصابع متعركة مقابل إبهام يمكنها من إنجاز تنوع هائل من عمليات الإحاطة والإمساك، واستعمال أنواع كثيرة من الأجسام؛ فوضعتها في نهاية الذراع مع مفاصل متعركة يسمح لها بأن تكون مناورة في موقع عدّة. أخيراً يقوم تزاوج أعضاء الذراع - اليد بأكثـر من مضايقـة قدرة كل منها، لأن ذلك يسمح بالتعاون وبتقسيم معدـد للعمل بينـهما.

والجدير بالذكر أن تطور اليدين والذراعين كلف الإنسان غالباً في التقلق: لا يستطيع الإنسان أن ينافس في السرعة وسهولة المناورة على رجلـيه الأنـواع الأسرع ذوات الأربع. على كل حال، يستخدم الإنسان يديه من أجل هذا المدى الواسع من السلوك المستحيل على المخلوقات التي من دون أيـدـ، بحيث إن خسارتها هذه لا تمـوضـ. يستطيع مثلاً أن يحمـي نفسه بأسلحة عـوسـا عن الـهـربـ.

الدماغ البشري تصرـيـ أقلـ كـمـاـ تـقـنـيـاـ منـ الـيدـ، لكنـ مـزـايـاهـ عـلـىـ الأـدـمـفـةـ حتـىـ عـلـىـ دـمـاغـ «ـاـنـثـرـوـبـوـيـدـ»ـ (ـسـلـفـ الإـنـسـانـ الـحـالـيـ)ـ عـظـيمـةـ جـداـ،ـ بـعـيـثـ إـنـهـ أـكـثـرـ أـعـضـاءـ الإـنـسـانـ تـعـيـزـاـ،ـ وـالـمـصـدـرـ الـوـحـيدـ الـأـكـثـرـ أـهـمـيـةـ لـقـدـرـةـ الإـنـسـانـ العـقـلـيـةـ،ـ هـوـ لـيـسـ فـقـطـ الـعـضـوـ الـأـسـاسـيـ لـضـبـطـ الـعـلـمـيـاتـ المـقـدـدةـ،ـ الـمـهـارـاتـ الـيـدـوـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ،ـ وـالـعـلـمـوـاتـ الـبـصـرـيـةـ وـالـسـمـعـيـةـ الـمـتـاـسـقـةـ،ـ بـلـ هـوـ وـفـوـقـ كـلـ شـيـءـ الـقـائـدـةـ الـمـضـوـيـةـ لـمـقـدـرـةـ الـعـقـلـيـةـ عـلـىـ الـتـعـلـمـ وـالـتـحـكـمـ بـالـرـمـوزـ بـمـهـارـةـ.ـ وـعـلـيـهـ فإـنـهـ الـأـسـاسـ الـعـضـوـ الـلـثـقـافـيـ وـبـشـكـلـ مـهـمـ جـداـ،ـ إـنـ هـذـاـ التـطـورـ كـانـ أـيـضاـ عـلـىـ حـسـابـ التـضـعـيـةـ بـالـمـزـايـاـ الـمـتـكـيـفـةـ الـمـاـشـرـةـ،ـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ

## **قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٦١)**

يحتل الدماغ جزءاً كبيراً من الرأس بحيث يكون الفakan أقل فعالية بكثير،  
منهما عند الثدييات الأخرى. لكن هذا ما تعيّض عنه اليidan إلى حد كبير.  
والدماغ الكبير مسؤول نوعاً ما عن فترة التبعية الطفولية الطويلة، لأن الطفل  
يجب أن يتعلم كل هذا العامل الضخم من سلوكه الفعال، وبذلك فإن عب-  
الثانية بالطفل وتأهيله اجتماعياً أعلى بكثير بالنسبة إلى الإنسان من أي من  
الأنواع الأخرى.

ومع هذه الأمثلة العضوية في العقل، فإن مفهوم القضية الكلية التطورية قد يتطور بشكل أكثر كمالاً، واقتراح أنه يجب أن يصاغ بالرجوع إلى مفهوم التكيف، الذي كان أساسياً جداً لنظرية التطور منذ دارون. وبشكل واضح، يجب ألا يعني التكيف مجرد «التآلف» السلبي مع الظروف البيئية، ولكنه بالأحرى مقدرة نظام معيشي على التعامل بنجاح مع محیطه، تتضمن هذه المقدرة اهتماماً فعلياً بالسيادة، أو قابلية تغيير المحیط بما يتاسب مع متطلبات النظام، بالإضافة إلى قدرة على البقاء في وجه معالله غير القابلة للتغيير. وبذلك فإن المقدرة على التعامل مع مجالات واسعة من الموافل البيئية المحیطة بنجاح، من خلال التآلف أو الضبط الفعلى أو كلبهما مما هو أمر عصيّب. أخيراً، إن النقطة الصعبّة جداً هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظم والمحیط، ومن ثم التعامل مع أمر مجهول مشكوك فيه. يشير عدم الثبات هنا إلى كل من الانحرافات أو التغيرات المتباينات، مثل دورة الفصول، والتغيرات غير المتباينة مثل الظهور المفاجئ لحيوان ضار خطير.

إذن القضية الكلية هي مركب من البنى والعمليات المرافقه التي يزيد تطورها من المقدرة النهائية على التكيف لنظم الحياة في طبقة معينة، بحيث ان النظم القادرة على تطوير المركبات هي فقط التي تستطيع ان تحرز مستويات معينة أعلى من القدرة العامة على التكيف. هذا المعيار المستمد من مبدأ الاختيار الطبيعي المشهور، يتطلب تأهيلًا بینا واحدا أساسياً. ليس هناك حاجة إلى الحكم على النظام الفقير نسبياً، الذي لا يطور قضية كلية جديدة بالانقراض. وبذلك نجد بعض الأنواع التي تمثل كل مستويات التطور العضوي ما زالت على قيد الحياة إلى اليوم، من العضويات الأحادية الخلية وما فوق. وعلى كل حال تظل الأنماط الدنيا الباقية على قيد الحياة قائمه.

بعلاقات مختلفة مع الأنماط الأعلى، يشغل «كوي» ملائمة خاصة يعيش فيها في نطاق محدود، وبعضها الآخر يقوم بعلاقات تكافلية مع نظم أعلى. إنها لا تشكل عموماً تهديداً مهماً لاستمرار وجود النظم المتطورة الأعلى، وهكذا، وعلى رغم أن الأمراض المعدية تشكل مشكلة خطيرة للإنسان، لكن ليس من المحتمل أن تحل البكتيريا محل الإنسان كفئة عضوية مهيمنة. والإنسان معتمد تكافلياً على كثير من الأنواع البكتيرية.

هنا، يجب التمييز بين أمرين، لأنهما ينطبقان على كل مكان عموماً. الأول بين أثر الابتكار عندما يقدم لأول مرة في نوع أو مجتمع معين، وبين أهميته كمكون أساسى للنظام. تزود قضايا كليلة معينة في العالم الاجتماعي - سوف يبحث لاحقاً - ميدانياً مجتمعاتها بمزايا تكيف أساسية أكثر مما تفعل في مجتمعات لا تقوم بتطويرها. ويصاحب إدخالها - مأسستها على وجه التأكيد غالباً - إلى خلق حاد للمنظمة الاجتماعية السابقة، مسفرة بعض الأحيان وعلى المدى القصير عن خلل في التكيف، وحالما تجري مأسستها، تنزع إلى أن تصبح أجزاء أساسية لمجتمعات قادمة فيما بعد في خطوط التطور الوثيقة الصلة معها، ونادرًا ما تستبعد إلا بحركة ارتدادية. تكون القضايا الكلية ملائمة لتوليد تحفيزات أساسية خاصة بها. بواسطة تطوير مزيد من البنية المركبة عموماً ما دام النظام يخضع إلى مزيد من التطور.

وخلافاً للموراثات (الجينات) الإحيائية، فإن النماذج الثقافية عرضة لـ «الانتشار». لهذا السبب، ومن أجل المستوى الثقافي، فإنه من الضروري إضافة تفريق آخر، ما بين الظروف التي تستطيع وقفها سمة القدرة على التكيف أن تتطور للمرة الأولى، وبين تلك التي تفضل تبنيها من مصدر أست عليه من المرة الأولى.

### شروط تطور النهاية والمجتمع الأساسية

من موهبتها العضوية المتميزة ومن مقدرتها العقلية واعتماده الأقصى على التعلم العام، يستمد الإنسان قدرته الفريدة على خلق ونقل الحضارة. إن الدستور الوراثي للنوع ليس وحده هو الذي يحدد «ال حاجات» التي تواجهه المحيط، بل هو هذا الدستور إضافة إلى التقليد الحضاري مما، ترسم مجموعة من التوقعات المعيارية العائدية إلى علاقة الإنسان بمحبيه، الطرق

## قضايا تطورية (تنمية) في المجتمع (١١١)

التي يجب أن يتطور وفقها التكيف ويتسع. تحل الابتكارات الثقافية. وهذا... تعريفات ما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان، ضمن المدى المطلق بالامر. مما، التواعات الداروينية في الدستور الوراثي.

على أي حال فإن النماذج الثقافية أو التوجهات نفسها لا تضع نفسها بنفسها موضع التنفيذ. وبكونها مُدركة في أكثر مظاهرها الأساسية على أنها دينية، يجب أن يفصح عنها بالطبيعة بطرق تحمل التكيف الفعال ممكناً. عندي استعداد أن أعمل المظهر التوجيهي الكلي للثقافة نفسها بالصيغة الأبسط والأقل تطوراً، كمرادف مباشر مع «الدين». ولكن بما أن النظام الحضاري، الذي لم يعد أمراً شخصياً بقدر ما هو نموذج وراثي، هو نظام مشترك بين جميع الأفراد، فإنه لا بد من وجود آلية للاتصال لتكون الوسيط لهذه المشاركة. القضية الكلية التطورية الأساسية هنا هي اللغة، ولا تفتقر إليها أي مجموعة بشرية قائمة. لا يمكن تصور الاتصال ولا عمليات التعلم التي تجعلها ممكناً، من دون العلاقات المنظمة بشكل فعال بين أولئك الذين يعلمون ويتعلمون ويتوصلون.

يبدو أن المنشأ المتطور للمنظمة الاجتماعية هو القرابة. وهي بالمعنى التطوري توسيع في نظام الثدييات في التسلسل الجنسي الثاني.

إن حتمية التفاعل الاجتماعي هي نتيجة لازمة من محورية الثقافة، تماماً كما هي الحاجة إلى تأسيس نظام اجتماعي قابل للتطبيق «يحمل» هذه الثقافة. إن لبّ نظام القرى هو تحريم العلاقة مع المحرمات، أو بشكل أكثر عمومية أحكام بناء علاقات من التزاوج من الأبعد والتزاوج من الأقارب، علاقات سلالات وألفة وسكن. أخيراً، بما أن المستوى الثقافي للعمل يتطلب استخدام الدماغ واليدين وأعضاء أخرى بنجاح ويعامل فعّال مع المحيط المادي، قد نقول إن الثقافة تتطلب وجود التكنولوجيا التي هي، في صيغتها العامة غير المميزة، توسيع من المعرفة التجريبية والتقنيات العملية.

هذه الملامح الأربعية، حتى لأبسط نظم العمل - «المعتقد»، التواصل بواسطة اللغة، المنظمة الاجتماعية من خلال القرابة، والتكنولوجيا، قد تعتبر كمجموعة مندمجة من القضايا الكلية التطورية حتى عند أقدم مستوى إنساني. لم يوجد أي مجتمع إنساني معروف من دون كل هذه الملامح الأربعية بعلاقتها بعضها مع بعض المحددة نسبياً. يشكل وجودها في الحقيقة الحد الأدنى الذي يطبع مجتمعاً بطابع ليقال إنه إنساني فعلاً.

لا توجد العلاقات المنهجية المنظمة بين هذه العناصر الأربع فقط، ولكنها توجد بينها وبين أكثر أطر عمل التطور البيولوجي عمومية أيضاً. التكنولوجيا بوضوح هي التركيز الرئيسي لمنظومة العلاقات المتکيفة للنظام البشري مع معیطه المادي. إن علاقات القربي هي الامتداد الاجتماعي للتمفصل الأساسي للعضوية الفردية مع النوع، من خلال تواصل التكاثر الجنسي الثاني. ولكن، ومن خلال مرؤونه وأهمية التعلم، يكون التواصل الثقافي والرمزي تكاملاً مع المستوى الإنساني لمنظومة الشخصية الفردية. يجب أن تقوم الاتصالات اللغوية بالتوسط في العلاقات الاجتماعية بين الناس لكي تكون إنسانية بصورة واضحة. أخيراً، تجسد الأنماط الثقافية الأساسية، التي تنظم المستويات الاجتماعية والنفسية والعضوية للنظام الكلي للعمل في العرف الديني، بذرة استخدام الرمزية لضبط الاختلاف والتوع في الظروف التي يتعرض لها النظام الإنساني (كلما كان النظام أكثر بدائية، كان أكثر انحصاراً).

### التصنيف الاجتماعي

هناك قضيتان تطوريتان كليتان على علاقة مباشرة متبادلة في عملية نشوء ما قد يدعى بالمرحلة «البدائية» من التطور الاجتماعي. إنها تلك التي تتطور نظام تصنیف اجتماعياً معروفاً جداً، وتتطور نظاماً واسحاً للشرعية الثقافية من أجل وظائف اجتماعية متمايزة (الدور السياسي بشكل بارز)، مستقلة عن القرابة. يربط الآثار بإحكام، ولكنني أميل إلى الاعتقاد أن التصنیف يأتي أولاً وهو شرطٌ شرعية الوظيفة السياسية.

يمكن مفتاح الأهمية التطورية للتصنیف في دور عزو المكانة الاجتماعية في المجتمعات البدائية إلى معايير الصلة الحيوية (البيولوجية). إن سلسلة القرابة لمنظومة الاجتماعية، هي في جوهرها «شبكة»، نسبيّع من العلاقات التي لا تحتوي في ذاتها مبدأ الالتزام بالنظام عندما يتميّز عن فئات فرعية معينة أخرى ضمنها. من المحتمل أن أول وأهم أساس للالتزام هو المعيار السياسي للسلطة الإقليمية. ولكن المشكلة الاقتصادية للتمفصل مع المحيط، مرتبطة بعلاقة القربي (النسب) بالإضافة إلى العلاقة مع فئات أخرى بارزة في المجتمعات البدائية. في المثال الأول يبني هذا بالدرجة

## قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٩٣)

الأولى على موقع المقيم (الساكن)، الذي يصبح مهما إلى درجة كبيرة، يضع التطور التكنولوجي (بالذات تطور الزراعة المستقرة) في قيمة لحدوده واستمرارية الموقع.

افتراض، لأهداف حالية، أن السكان - في المجتمع الذي ناقشه - الذين يشغلو من منطقة إقليمية، متزوجون بشكل عام زواج أقارب، مع زواج بعض أعضائه من آخرين، من مجموعات بشرية إقليمية أخرى، إن حدث ذلك، فهو أمر استثنائي نوعاً ما، وهو من دون تسيير منهجي منظم، ولدى الآخذ بعين الاعتبار المجتمع الإقليمي الداخلي النمو (الذي يعتمد على زواج الأقارب)، الذي يشكل أغلبية من المجموعات المحلية الصافية بشكل مفترض منطبقاً، فإنه يمكن شرح العمليات العامة المعينة للتمايز الداخلي للمجتمع. يكاد الاختلاف الأساسي في المقام والهيبة بين مجموعات أصحاب الوجه المتضمنة (المركبة)، أو مجموعات السكان الأكبر سنا وبين مجموعات الأبناء الصغار، يكاد يكون أحد مظاهرها، سواء كان التمايز على أساس الميلاد أو لم يكن. عموماً يجب على المجموعات الأخيرة أن تقبل بعيش "أقل امتيازات مما للمجموعات الأولى، بما يشمل مكان الإقامة. هذه هي الحال على الأغلب، حيث تصبح مجموعات السكن وحدات لضبط الموارد، وهي بهذا تختلف بشكل حاد عن المجموعات السياسية الأكثر شمولاً. وبهذا الشكل يكاد مظاهر آخر لمستوى متزايد من التمايز الوظيفي بين بني المجتمع يكون ذا علاقة مع هذا.

أعتقد جيداً، أن مكانة القرابة، هي كل من معايير النسب ومكانة فرص الزواج النسبية، مرتبطة إلى حد عال بالفائدة الاقتصادية والقوة السياسية النسبية، وهذا معناه أنه تحت الظروف التي افترضت، يطفى اتجاه نحو التمايز (المودي) للمجتمع كنظام، يُبطل مفعول ضفت شبكة القرابة للمساواة بين منزلة كل وحدات شخصية القرابة. هذا الميل هو نتاج قوتين متقاربتين.

من جهة يفرق بين المزايا (المนาفع) النسبية: أعضاء الأبناء الأصغر سنا. يدفع بوحدات القرابة قسراً، صاحبة الادعاءات الأقل بحق الأولوية، إلى موقع الأطراف. ينتقلون إلى موقع إقامة أقل في مزاياها، ويقبلون بموارد اقتصادية أقل مردوداً، وهم ليسوا في موقع مناسب لجابهة هذه المساؤن. باستخدام القوة السياسية.

من جهة أخرى، يكسب المجتمع كنظام، مزايا عملية بتركيز المسؤولية في وظائف معينة. يتمركز هذا التركيز تحليلياً في منطقتين، السياسية والدينية. أولاً: إن التعقيد المتزايد لمجتمع ازداد بالسكان، ومن المحتمل أنه ازداد إقليمياً وأصبح متميزاً بمفهوم المكانة. يشير مزيداً من المشاكل الصعبة للتنظيم الداخلي - على سبيل المثال، السيطرة على العنف، التمسك بالثروة، أحكام الزواج... الخ - ومزيد من المشاكل الصعبة أمام الدفاع ضد الاختراق من الخارج.

ثانياً: يوضع تقليد ثقافي قريب من تفاصيل الحياة اليومية كلها، ومصالح وتكافل مجموعات معينة. تحت حالة ضغط بسبب الحجم المتزايد والتوع والاختلاف.

هناك إذن، ضغط لمركزة كل من المسؤولية من أجل النظم الرمزية، خاصة الدينية، والسلطة في العمليات الجماعية، ثم إعادة تحديدهما نحو تميم أكبر. افترض، من أجل النقاش الحالي، أن التوجهات لمركزة المسؤولية السياسية والدينية لا تحتاج إلى أن تتمايز بوضوح في أي وضعية فورية. النقطة الأساسية هي أن التمييز بين المجموعات المرتبطة بمحور الحسن والسيئ يميل إلى الالقاء مع «الحاجة» العملية لمركز المسؤولية. وبما أن المسؤولية والهيبة مرتبطة جوهرياً في نظام من الأمال المبنية مؤسستياً، فإن الفريق المنتفع يميل إلى أن يفترض - أو أنه نسب إليها - المسؤوليات المتمرضة. ينبغي أن يكون من الواضح أن المشكلة لا تغير اهتماماً للتوازن بين الخدمات المقدمة للأخرين والفوائد التي تجنيها المجموعة المنتفعة، بل لنقارب كل من مجموعتي القوى هذه التي تعيل إلى نفس النتيجة البنوية الأساسية.

يمكن لتطور اللغة المكتوبة أن يصبح عاملاً أساسياً مسِّرعاً في هذه العملية؛ لأن التعليم بطبيعة الحال لا يستطيع أن يشمل كل السكان في سن التعليم، وهو يمنع بذلك مزايا متكيفة هائلة، لها أيضاً ميل لتأييد عناصر دينية أو ثقافية أكثر من العناصر السياسية.

تحدد الخطوة الخامسة في تطور نظام التصنيف عندما تفرض عناصر مهمة في السكان الامتيازات والأدوار ذات المقام الأعلى، وتقصي كل العناصر الأخرى، بواسطة الاحتواء على الأقل.

## قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (٢٠١٣)

هذا يخلق طبقة «عليا، أو «قائدة، أو ربما «حاكمة.. تقف مقابل «، السكان، وبأخذ الظروف المبكرة بعين الاعتبار، أو بالأحرى ليست المبكرة»، لابد من أن العضوية في الطبقة العليا ترتكز أساسا، إن لم يكن بالكامل، على منزلة القرابة. وهكذا قد ينبع فرد عسكري أو قائد آخر في تأسيس معيار مهم للرتبة، ولكن بقيامه بذلك فهو يعلو من شأن منزلة سلالته. لا يستطيع أن يفصل أقاربه عن نجاحه الخاص، حتى لو فرضنا أنه قد يرغب في هذا.

التصنيف الاجتماعي بالمعنى الحالي هو إذن تمايز السكان على مقياس نفوذ مجموعات الأقرياء، بحيث إن التمييز بين مثل هذه المجموعات، أو طبقات منها، يصبح متوازيا إلى درجة لا يستهان بها. هناك أسباب لافتراض أن التوجه الأول، الذي قد يكرر، يقود إلى نظام الطبقتين، أهم وسائل تعزيز ودعم مثل هذا النزاع هو التزاوج بين أفراد الطبقة العليا، بما أن هذا يعيد المبدأ الأول الذي يرسم، جنبا إلى جنب مع الإقليمية، الخطوط الكبرى لحدود المجتمعات الأولى، فإن الطبقة العليا تشكل نوعا من المجتمع البديل، إنها على كل حال ليست طبقة ما لم تشتمل بوضوح على نظيرتها، الطبقة الدنيا، في المجموعة الاجتماعية نفسها.

هناك احتمالات متنوعة للتعبير النظوري من نظام الطبقتين «نظام المجتمعات الأولى»، هذا من المحتمل أن الأكثر أهمية بينها يؤدي إلى نظام الطبقات الأربع، هذا يرتكز على تطور المجتمعات المدنية التي تتركز فيها الوظائف الإدارية السياسية والنشاطات الدينية والنشاطات الثقافية الأخرى، ويدار بها عمل اقتصادي متخصص إقليميا.

وهكذا تنشأ «مراكز»، معممة لنشاط ذي نظام أعلى، لكن الحقائق الملحمة للمنظمة الاجتماعية تتطلب أن تكون تلك المراكز - مثل المجتمعات المحلية - مشتملة - مثلا - على مراكز إقليمية لا يمكن أن يسكنها أنس الطبقة العليا حصريا، بذلك تتجه الطبقة العليا الحضرية إلى أن تتمايز عن الطبقة العليا الريفية، والطبقة الحضرية عن الطبقة الريفية الدنيا، عندما يحدث ذلك لا يعود هناك نظام تراتبي طولي للطبقات، ولكن بما أن منزلة القرابة المتواترة هي المحدد الأساسي لوسيلة الفرد للوصول «للصالح» فقد تحدث عن مجتمع مكون من طبقات وراء أدنى مستوى من التعقيد، كل مجتمع منظم في طبقات.

ونظراً إلى أهميته الواسعة، فإن التصنيف الاجتماعي الظبيقي هو قضية كلية تطورية، إن أكثر المجتمعات بدائيّة لا تصنف وفق نظام الطبقات بالمعنى المعروف حالياً، ولكن عندما ننخرط هذه المجتمعات، يصبح التصنيف الاجتماعي مستلزمًا أساسياً للمزيد من التقدّم الواسع وفق اعتبارين أساسيين:

أولاً، ما دعوه بموقع «المقام» أو «الجاه» أو «موقع التميّز»، هو مستلزم أساسي عام لحدّد قوّة القيادة المسؤولّة. إلا أن أولئك الذين يفتقدون الموقـع الراـسـخـ لا يمكنـهم النجـاحـ في تحـمـلـ عـبـهـ مـسـؤـلـيـةـ إـحـادـاثـ تـغـيـرـاتـ مهمـةـ إـلـاـ بـتـوـقـعـاتـ قـلـيلـةـ. يـخـصـ الـاعـتـارـ الـثـانـيـ توـافـرـ موـارـدـ منـ أجلـ التـحـديـثـ القـابـلـ للـتـطـبـيقـ. تـرـتـبـطـ هيـمـةـ قـوـةـ النـسـبـ وـالـقـرـابـةـ فـيـ المؤـسـسـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ بـالتـزـمـتـ بشـكـلـ لاـ يـنـفـصـمـ. يـقـومـ النـاسـ بـعـملـ ماـ هـوـ مـطـلـوبـ مـنـهـ بـمـقـضـيـةـ مـنـزـلـةـ نـسـبـيـمـ. مـهـمـاـ كـانـتـ الـدـرـجـةـ التـيـ يـكـوـنـ فـيـهاـ النـسـبـ هـوـ أـسـاسـ التـكـافـلـ ضـمـنـ الـطـبـقـةـ الـعـلـىـ. إـنـ اـنـفـاقـ دـائـرـةـ هـذـهـ الـطـبـقـةـ بـالـتـزاـوـجـ بـيـنـ الـأـقـرـيـاءـ يـقـفـ حـائـلاـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـمـطـالـبـ بـالـخـدـمـاتـ وـالـمـوـارـدـ الـأـخـرـىـ التـيـ لـلـجـمـاعـاتـ الـدـنـيـاـ. مـاـ دـامـتـ الـأـخـيـرـةـ هـيـ أـصـلـاـ ضـمـنـ الـجـمـعـمـ نـفـسـهـ، مـاـ يـتـطـلـبـ التـكـافـلـ عـبـرـ الـطـبـقـةـ نـفـسـهـ، تـصـبـعـ الـعـلـاقـاتـ التـفـعـيـةـ الـمـتـبـادـلـةـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ أـسـاسـ غـيـرـ أـسـاسـ الـقـرـابـةـ (مـثـلاـ، عـلـاقـاتـ السـبـيدـ الـحـامـيـ - التـابـعـ) مـعـكـةـ. فـاتـحةـ الـبـابـ مـنـ أـجـلـ تـعـريـفـاتـ شـمـوليـةـ لـلـجـدـارـةـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ تـزوـيدـ الـجـمـاعـاتـ الـعـلـىـ بـالـمـوـارـدـ مـنـ أـجـلـ مـنـابـعـ مـصـالـحـمـ الـخـاصـةـ.

وهـكـذاـ قـدـ يـعـتـبرـ التـصـنـيـفـ الـظـبـيـقـ الـاجـتمـاعـيـ فـيـ تـطـورـهـ الـأـوـلـيـ وـاحـداـ منـ الشـروـطـ الـأـسـاسـيـةـ لـتـحرـيرـ عـلـيـةـ التـنـوـرـ الـاجـتمـاعـيـ مـنـ الـعـقـبـاتـ التـيـ يـطـرـحـهـاـ النـسـبـ. إـنـ التـأـكـيدـ الـقـوـيـ عـلـىـ الـقـرـابـةـ فـيـ الـكـثـيرـ مـنـ الـأـدـبـيـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ حـوـلـ التـصـنـيـفـ الـظـبـيـقـ، الـذـيـ يـعـيـلـ إـلـىـ إـبـهـامـ حـقـيقـةـ أـنـ الـحـرـكـيـةـ الـجـدـيـدـةـ صـارـتـ مـمـكـنةـ بـوـاسـطـةـ التـصـنـيـفـ الـظـبـيـقـ، عـاـنـدـ أـسـاسـاـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ التـغـيـرـ فـيـ مـعـسـوـيـةـ الـقـرـابـةـ، مـثـلـماـ هـوـ عـاـنـدـ إـلـىـ التـغـيـرـ فـيـ الـخـطـوـطـ الـطـبـقـيـةـ.

ويـقـيـ التـصـنـيـفـ الـاجـتمـاعـيـ الـظـبـيـقـ، طـبـعاـ، مـعـلـماـ بـنـيـوـيـاـ أـسـاسـاـ لـمـجـمـعـاتـ لـاحـقـةـ، وـيـأخذـ توـعاـ وـاسـعاـ مـنـ الـأـشـكـالـ فـيـ تـطـورـهـ، بـمـاـ أـنـ الـعـلـيـةـ الـعـامـةـ لـلـتـغـيـرـ الـتـطـوـرـيـ تـنـجـ سـلـسلـةـ مـنـ مـسـارـاتـ التـعـاـيزـ بـنـاءـ عـلـىـ أـسـسـ عـدـةـ. فـمـنـ

## **القضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١١١)**

غير المحتمل أن نظاماً بسيطاً مفرداً سوف يمثل نظام التصنيف الطبقي...، نحو كافٍ في مجتمعات أكثر تقدماً، لا يمكن ببساطة أن توصف البورجوازية في العصور الأوروبية الوسطى المتأخرة بأنها طبقة «وسطى» ما بين الطبقات الاقطاعية، الريفية والفلاحية بالدرجة الأولى، مع ذلك، ينزع التصنيف الطبقي إلى أن يمارس ضيقاً لتحويل الأمر إلى سلطة معممة متسلسة هرمياً، متباورة، إلى أساس معينة للجاه، مثل القوة السياسية، المصادر الخاصة للثروة... إلخ. هذا بدقة، لأنها تقرب هذه المزايا من بعضها في علاقتها مع المكانة السائدة لجماعة النسب، ومن خلال وراثة النسب مارس التصنيف الطبقي الضغط لتمر بهم من جيل إلى جيل، وهكذا حتى الانتقال إلى الحداثة الكاملة. يصبح التصنيف الطبقي الاجتماعي في الدرجة الأولى غالباً، قوة محافظة: مناقضاً بذلك الفرص التي يوفرها للتجديد في المراحل المبكرة.

## **الشرعية الثقافية**

إن الشرعية الثقافية المتخصصة مثل التصنيف الطبقي، موغلة بعمق في الانبعاث من البدائية، والعملية مترابطتان بالتأكيد. ربما كان بالإمكان أن تناوش الشرعية أولاً من نواع معينة حاسمة. إنها متطلب أساسي من أجل تأسيس نمط المكانة المتميزة التي أشير إليها في الأعلى.... ولا يمكن أن يقام أي تقدم أساسي في ما وراء مستوى المجتمع البدائي من دون كل من التصنيف الطبقي والشرعية.

إن نقطة المرجعية لنتطور نظم الشرعية هي النظير الحضاري لشبكة نسيج سلسلة القرابة مع مساراتها المفترضة للمجموعات. هذا هو التعريف الحضاري للجماعة الاجتماعية ببساطة على أنه «نحن الذين هم بشرٌ أساساً أو أنسٌ»، وعلى أننا غير متمايزين عن أسلافنا وعن بعض الآخرين الذين نعاصرهم، حتى في مفاهيم معينة للزمن - إلا في مكان معين بالنسبة إلى المؤسسين الأسطوريين - إن كان الآخرون يميزون على أنهم آخرون (في نمط شبكة نسيج مثالى لن يكونوا كذلك وسيكونون مجرد جمادات قرابة خاصة). وعلى أنهم يدعون وكأنهم ليسوا «يشروا حقاً»، غرباء، بمعنى أن علاقتهم لنا ليست سهلة الفهم.

وأعني بالشرعية الثقافية الواضحة انبثاق تعريف حضاري مؤسساتي لمجتمع المرجعية، بالذات مرجعية «النحو»، (مثلاً، «نحن التيكوببيا»، في دراسة لـ «فييرت») المتمايزة عن مجتمعات أخرى تاريخياً أو نسبياً أو الأمرين معاً، بينما تؤكد جدارة النحوية (من نحن) في سياق معياري. يجب أن يكون هذا التعريف دينياً من ناحية ما، مثلاً أن يكون مذكوراً في عبارات من طقس مقدس معين للعلاقات مع المقدسات، قد يسمى ملامح متوعة جديرة بالتقدير على الجماعة، مثلاً جمال مادي (محمود) براعة عدوانية فائقة، وصابة مخلصة لنقطة مقدسة أو تقليد مقدس ...

إن استخدام الكلمة تشريع مرتبطة بشكل محكم بتحليل ماكس هير للسلطة السياسية. وبتأثير أسباب مهمة جداً، فإن التركيز الأساسي للمراحل الأولى بعد البدائية هو سياسي، يستخدم قدرة المجتمع على تنفيذ العمل الجماعي المتعاون. إن التصنيف الطبقي الاجتماعي، إذن، هو شرط أساسي للتقدم الأساسي في الفعالية السياسية، لأنه كما ذكر للتو، يعطي عناصر التزام القيادة الجماعية.

يخلق التمايز المتآصل في التصنيف الطبقي موارد جديدة للتوتر والغوضى الكامنة. ويضاعف استخدام موقع الامتياز لتبني تجديدات سياسية من هذا التوتر، خاصة، كما هي الحال عادة، إذا كان واضعو التجددات الاجتماعية الرئيسية قد استقدوا مسبقاً فإن هذا يتطلب منهم الشرعية لكل من أعمالهم ومواضعهم. وهكذا فإن الحركة المتآصلة في تطور النظم الثقافية تتركز حول الأهمية الثقافية لسؤال «ماذا»: لماذا تحدث ترتيبات اجتماعية مثل علاقات الامتيازات والسلطة والمكافآت والحرمانات المرافقة هذه، ولماذا تبنى على الشكل الذي هي عليه؟ فتنتجم هذه الحركة الثقافية مع نتائج تطورات التصنيف الاجتماعي التي أوجزت لتوها. لهذا السبب فالمشكلة الصعبة هنا تتعلق بكل فرد من أفراد المجتمع، تلك التي للأمتيازات المبررة، والامتيازات مقابل الأعباء والحرمانات، ولكن مشكلة معنى المشروع الاجتماعي ككل تكمن وراء هذا.

إن المجال الفعال هنا يستخدم من أجل التصنيف الطبقي فوق جبهة عريضة متسعة وباستقلال نسبي لتنوعات ثقافية معينة. ليس على القادة السياسيين أن يملكون القوة الكافية على المدى الطويل فقط، بل أيضاً

## **القضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٦٢)**

الشرعية الالزمه لها، بشكل خاص عندما يكون من الواجب أن تعد حلولاً، تجهيزية أكبر، وكذلك أن تشرع. يجب أن يصبح التشريع واضحاً سبيلاً، وأن يصبح في كثير من الحالات وظيفة متمايزة اجتماعياً. إن نضافر الأنماط الثقافية المتمايزة للشرعية مع القوى المتمايزة اجتماعياً هو مظهر أساسي للشرعية التطويرية العالمية.

بما أن القضايا الكونية تطورية، فإن التصنيف والتشريع يتراافق مع المشاكل التطويرية للتغلب على الرابطة النسبية للقرابة من جهة، ومن الجهة الأخرى للثقافة المتحولة إلى التقليدية، وبدورها قامت بتوفير الأساس اللازم لتمايز النظام الذي كان سابقاً غير متمايز من النواحي المتعلقة بالموضوع.

يجب أن يفرق بين التمايز والتجزء، أي، إما أن تتطور وحدات قطاعية غير متمايزة لأي نوع من مطرود ضمن النظام، وإما أن تشق وحدات من النظام نفسه لتشكيل مجتمعات جديدة. عملية تبدو لتكون شائعة عند مستويات بدائية بشكل خاص.

يتطلب التمايز تكافلاً واندماجاً للنظام ككل، مع كل الولاء والإخلاص المتداول والتعريفات المعيارية العامة للوضع. إن التصنيف الظيفي، كما هو مفهوم هنا، هو تمايز متسلسل هرمياً للمنزلة الرفيعة التي تتجاوز حدود شبكة التسيير، ويحدث بالتحديد ضمن تجمع منفرد «مجتمع اجتماعي». إن الشرعية هي تمايز التعريفات الثقافية لأنماط معيارية من اندماج مسلم به. مطلق تماماً بالبنية الاجتماعية، متراافق بمؤسسة الوظيفة المشرعة الواضحة، ذات التوجه الثقافي في نظم فرعية للمجتمع.

## **المؤلفة البيروقراطية**

تتطور قضيبتان كلبتان. كل واحدة بدرجة متفاوتة من الكمال والأهمية النسبية، في مجتمعات تجاوزت المرحلة البدائية إلى حد بعيد. بالذات تلك التي لديها تعليم مؤسسي جيد. وهذا البيروقراطية الإدارية. وتوجد في المراحل الأولى بشكل طاغ في الحكومة. والقضية الثانية هي النقود والأسواق. وسوف أبحث البيروقراطية أولاً: لأن تطورها من المحتمل أن يسبق تطور النقود أو الأسواق.

على رغم الانتقادات التي تعرضت لها البيروقراطية، بشكل أساسي في ضوء تعقيدات المنظمات الحديثة، يمكن لنمذج «فيبر» أن يخدم كنقطة مرجعية أولية لمناقشة البيروقراطية، فعملها الحاسم هو مأسسة سلطة المكتب، هذا يعني أن كلا من أصحاب المناصب الأفراد وربما الأكثر أهمية، المنظمة البيروقراطية نفسها، قد يعملون رسمياً من أجل أو «باسم» المنظمة، التي لا يمكن أن توجد بطريقة أخرى، سوف أدعو هذه القدرة على التصرف، أو بشكل أوسع، القدرة على صنع ونشر القرارات الملزمة، أدعوها سلطة بالمعنى التحليلي الدقيق.

والسلطة، على الرغم من أنها مدعومة بعقوبات قسرية تصل إلى حد استخدام القوة المادية، تستند في الوقت نفسه إلى التكافل التام والرضا المتبادل للنظام الذي يتضمن كلا من مستخدمي السلطة و«داعف» استخدامها، (لاحظ أنتي لا أقول ضد من تستخدم: «والصد» قد يوجد وقد لا يوجد)، السلطة في هذا المعنى هي قدرة وحدة في النظام الاجتماعي، جماعياً أو فردياً، على تحرير أو تفعيل التزامات للأداء الذي يساهم في تحقيق أهداف الجماعة. إنها ليست بحد ذاتها «عامل» في الفعالية، ولا مردوداً « حقيقياً » للمملكة. ولكنها وسیط للتعرير أو لاكتساب العوامل والتنوع، في هذا المجال، هي مثل المال.

تفصي الوظيفة التفريق بين دور من يحتل منصباً ومستلزمات أخرى لدور الشخص وفوق كل شيء، تمييزها عن أدوار قرباته، فإذا كانت الجماعة تحدد الوظيفة حسب وضع القرابة فلا يمكن أن تكون وظيفة بيروقراطية بالمعنى العالي للكلمة. لم يرسم أي من نمذجي السلطة الآخرين الذين بحثهما «فيبر» - التقليدي والكارزمي - هذا التمايز بين الدور المنظماتي والمكانة «الشخصية»، لصاحب المنصب. ومن ثم فإن السلطة البيروقراطية هي قانونية - عقلانية في نموذجها.

داخلياً، يتميز النظام البيروقراطي دائماً بتسلسل هرمي مؤسسي للسلطة يتوزع على محورين : مستوى السلطة و«مجال» (ميدان) الكفاءة، إن مجالات الكفاءة محددة، إما على أساس قطاعية، مثلاً، إقليمياً، وأما على أساس وظيفية، مثلاً وحدات دعم، ووحدات قتال في الجيش. وتحدد مظاهر التسلسل الهرمي المستويات التي تؤخذ عندها قرارات السلطة العليا، وفي

## قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٩٠)

حالة الصراع، يعلو قرار الرئاسة على قرارات السلطة الأدنى. إنه مبدأ بيروقراطي عام، كلما ارتفع المستوى كان العدد النسبي لقوى صنع القرار أصغر، سواء أكان فردياً أم جماعياً، وكلما اتسع النطاق المشمول بقراراتها، بحيث يجب بشكل عام أن تحمل قوة منفردة عند القمة المسؤولية عن أي مشاكل تؤثر في المنظمة. إن مثل هذا التسلسل الهرمي هو أحد السلطات «الخالصة» لأن مكونات المكانة في داخل البيروقراطية مختلفة عن مكوناتها في غيرها، مثلاً الطبقة الاجتماعية. ومع ذلك، حتى مع تعابير واضحة نوعاً ما، من المحتمل أن يكون الموقع في نظام التصنيف الطيفي مرتبطاً إلى حد عالٍ مع الموقع في التسلسل الهرمي للسلطة. ونادرًا ما يحدث، إن لم يكن لا يحدث أبداً، أن يكون موظفون ذوو مرتبة عالية أعضاء في طبقة اجتماعية أدنى بشكل لا يبعض فيه.

خارجياً، هناك حدان معينان مهمان يخلقان مصاعب للبيروقراطيات: الأول يتعلق بتجنيد القوة العاملة، والحصول على تسهيلات، في الوضع المثالى، يشكل الموقع في مؤسسة بيروقراطية دوراً وظيفياً يقتضي وجود تحديد معايير للصلاحية من حيث الكفاءة والإحساس العالى بالمسؤولية تجاه المؤسسة وليس تجاه المصالح الخاصة المستقلة عن تلك المؤسسة، أو ربما المناقضة لها (في حالة صراع معها) المشكلة الحدودية الثانية تخص الدعم السياسي.

تكون منظمة ما بيروقراطية مادام من يحتلون مناصب في دوائرها يستطيعون أن يعملوا بشكل مستقل عن تأثير العناصر التي لها مصالح خاصة في مردودها، إلا أنه من المحتمل أن تكون هذه العناصر مستقرفة في تحديد أهداف المؤسسة من خلال قيمتها اللامبورقراطية.

إن العزل عن تأثير كهذا، مثلاً من خلال أقنية غير مشروعة (لا أخلاقية) كالرشوة، من الصعب أن يتمأسس، وكما هو معروف جيداً، فهو نادر نسبياً. وفي الحالات المثل يكون التسلسل الهرمي الداخلي وتقسيم الوظائف وتجنيد القوة العاملة والتسهيلات والتصدي للتأثير غير الملائم، منظمة كلها بواسطة معدلات عالمية، إن هذا متضمن في فرضية أن السلطة البيروقراطية تتعمى إلى نموذج هيبر العقلاني - القانوني طبعاً، نصادف هذا الشرط في كثير من الأمثلة الملموسة بشكله الناقص، حتى في أعلى المجتمعات نظرياً.

تميل البيروقراطية إلى أن تتطور بشكل أبكر في الإدارات الحكومية بشكل أساسي، لأنه حتى أكثر التقديرات التقريرية للمعيار الأساسي توافضاً تتطلب تركيزاً يعتمد، كما نوه عنه في الأعلى، على المكانة والشرعية.

إن القاعدة التي صنفتُ عليها البيروقراطية كقضية كلية تطورية هي قاعدة بسيطة جداً، وكما قال فيبر إنها أكثر المؤسسات الإدارية التي اخترعها الإنسان فعالية على نطاق واسع، وليس هناك بدائل مباشر لها، وحيث تكون المقدرة على تنفيذ عمليات منظمة على نطاق واسع، وذات أهمية، على سبيل المثال، العمليات العسكرية، بحشود قوية، السيطرة على المياه، إدارة الضرائب، ضبط عدد السكان الضخم غير المتجانس، والمشروع الانتاجي الذي يتطلب استثمار رأس مال ضخم وقوة عاملة كبيرة، حيث تكون الوحدة القديرة بيروقراطياً أعلى من تلك التي تفتقد هذه القدرة، إنها ليست على الإطلاق العامل البنيوي الوحيد، القادر على تكيف النظم الاجتماعية ولكن ليس هناك من يستطيع أن ينكر أنها مهمة. وفوق كل ذلك فإنها مبنية على مزيد من التخصصات الناشئة عن الانبعاث الواسع من الارتباطات التي يجعلها التصنيف الاجتماعي والتشريع المتخصص ممكنة.

## النفوذ ومنظومة السوق

إن الفعالية الفورية لمهنة جماعية، خاصة على نطاق واسع، تعتمد على تركيز السلطة كما ذكرنا آنفاً. السلطة هي جزء من مهمة تعبئة الموارد المتاحة للاستخدام لمصلحة الأهداف الجماعية المطلوبة، إلا أن تعبئة هذه الموارد هي مهمة مباشرة للوصول إلى هذه الموارد من خلال السوق. وعلى رغم أن السوق هو الوسيلة الأكثر عمومية لمثل هذا «الدخول»، فإن له منافسين اثنين أساسيين: أولاً الحاجة من خلال التطبيق العملي المباشر للقوة السياسية، مثل تحديد هدف جماعي مشترك لأنه يملك أهمية عسكرية ويستلزم قوة عاملة تحت إمرته من أجل الدفاع الوطني. ثانياً تفعيل التأثير اللاسياسي والالتزامات المالية. مثل تلك التي للعضوية الدينية أو العرقية، المجتمع المحلي، الطبقة الاجتماعية... الموضوع الأساسي هنا هو «كواحد منا، فإنه من واجبك أن....».

## قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٩٣)

يتضمن طريق القوة السياسية صعوبة أساسية بسبب دور الإلزام الماء... أو الضمني «ساهم، وإلا...» بينما يثير تعديل الالتزامات اللاسياسية، تشكل على الأقل فتنين آخرين، قضية الالتزامات البديلة، قد يسأل الشخص، المحكم إليه حفاظا على جماعته العرقية، «ماذا عن مشاكل عائلتي؟». بالمقارنة يتتجنب تبادل السوق ثلاث ورطات: أولاً أنه يجب أن أفعل ما هو متوقع أو أواجه عقوبة لعدم الامتثال، ثانياً: إن لم أذعن سأكون غير مخلص لجماعات معينة أكبر ويكون التعامل معها أمراً مهماً جداً لوضعي العام ككل. ثالثاً: إن لم أذعن، قد أخون الوحدة التي هي الأساس الرئيسي لأمني الشخصي المباشر (عائلتي مثلاً).

تجعل علاقات تبادل السوق على الحصول على موارد من أجل فعالية مستقبلية أمراً ممكناً، وبذلك تتتجنب مثل تلك الورطات لأن المال هو مورد عام للمستهلك المثقى، الذي يستطيع أن يشتري «أشياء جيدة» بغض النظر عن علاقتها بمصادرها من نواح أخرى، لا يمكن للوفرة من خلال السوق أن تكون غير محدودة - يجب لا يكون المرء قادرًا على شراء الحب الأسري أو الولاء السياسي المطلق - ولكن يمكنه فقط تملك سلع مادية، وتتوسعاً يمكنه من السيطرة على الخدمات الشخصية بشرائها، وبشكل عام جداً، يمكن أن يكون ذلك شرعاً في سلسلة الأسواق المتربطة.

تشجع النقد ك وسيط رمزي، الاستخدام التفعي الاقتصادي للأصول الحقيقة لأنه يمكن مبادلتها بها، ولكنها تمثل الأشياء المادية الملموسة بشكل مجرد حتى تصبح شيئاً حيادياً بين الادعاءات المتنافسة في سياسات متعددة أخرى، تكون فيها هذه الأشياء نفسها مهمة في حد ذاتها، إنها بهذا تصرف الانتباه بعيداً عن الأهمية الأكثر تحققاً وعموماً المباشرة لتلك الأشياء.. وتوجهه إلى أهميتها الذرائية ك وسيط ينطوي على القدرة على تحقيق أهداف أخرى. وبهذا تصبح النقد الوسيط العظيم في الاستخدام الذرائعي للبضائع والخدمات.

في نظام السوق والنقد، يجب مأسسة النقد كوسيلة للتبدل وحقوق الملكية، بما في ذلك نقل الملكية، وهي عموماً خطوة إضافية تتأسس على نطاق عريض حق الفرد التعاقدى في بيع خدماته في سوق العمل، دون أن يورط نفسه جدياً في علاقات تبعية شائنة هي عادة وبطريقة ما غير حردة

عند مستويات الناس الأدنى مكانة. تتمثل ملكية الأرض على أساس تؤدي إلى نقل ملكيتها، مشكلة مهمة جداً وبيدو امتدادها الواسع، إلا في حالات قليلة جداً، أن يكون تطوراً متأخراً. إن نظام النقود في تبادلات النقود والسلع هو أيضاً ميدان معقد لتنوع كبير، وأخيراً، فإن النقود هي حد ذاتها هي، بالإطلاق، كيان مستقل بسيط، وبشكل خاص فإن تطور أدوات الائتمان والعمل المصرفي وما شابه، الكثير من التواعنات. هذه العناصر المؤسساتية متغيرات مستقلة إلى درجة كبيرة، غالباً ما تتطور بصورة غير متساوية.

ولكن إن كانت العناصر الأساسية منها منظورة ومندمجة بشكل ملائم، فإن نظام السوق يزود الوحدات العاملة من المجتمع بما في ذلك الحكومة طبعاً، برصيد من الموارد جاهزة للاستعمال، ويمكن استخدامها في سلسلة من الاستخدامات ويمكن أن تنقل، ضمن حدود ما، من استخدام إلى استخدام آخر، وتظهر أهمية مثل هذا الرصيد في النتائج الخطيرة التي تترتب على تخلصه حتى في أنظمة سياسية عالية التنظيم كبعض الإمبراطوريات القديمة.

إن السبب الرئيسي في وضع النقود والأسواق، بعد البيروقراطية، في السلسلة الحالية من قضایا التطور الكلية، هو أن ظروف تطورها الواسع المدى غير مستقرة، وهذا صعب بشكل خاص في الحالات المهمة جداً؛ حيث لم يتأسس نظام عام من الأعراف العالمية. إن عمليات السوق والوسسيط النقدي نفسه معتمدان حتماً إلى درجة كبيرة على «الحماية»، السياسية. وحقيقة أن تعبئة القوة السياسية وتطبيقاتها من خلال مؤسسة بيروقراطية هما غاية في الفعالية، تولدان فوائد في مقابل التضحيّة بمفائد ممينة على المدى القريب، لصالحة المرونة المعزّزة، التي يمكن لأنظمة السوق أن توفرها، وقد كان هذا تاريخياً ميداناً رئيسياً للصراع، وهو ينكر اليوم في المجتمعات المختلفة. وبعكس ميل المجتمعات النامية القوي إلى تبني النموذج «الاشتراكي»، تفضيلها لعملية الإنتاج المتزايد من خلال وسائل بيروقراطية مسيطر عليها حكومياً أكثر من وسائل لا مركزية متوجهة للسوق، ولكن بشكل عام فإن النقود ونظام السوق قد قاماً، من دون شك، بمساهمة جوهرية لتنمية القدرة التكيفية في المجتمعات التي تطور فيها، وإنه من المرجح أن يعاني هؤلاء الذين يقيدونها بصورة قاسية مساوئ تكيفية على المدى الطويل.

## أعراف عالمية معاصرة

هناك معلم مشترك بين السلطة البيروقراطية ونظام السوق، وهو أنهما يتحدون ومن ثم يعتمدان على أعراف عالمية.

على الرغم من أنه من الصعب جدا تصميم ما هي العناصر الحاسمة بدقة، كيف تتدخل وكيف تتطور، إلا أن المرء يستطيع تحديد تطور نظام قانوني عام كمظهر حاسم للتطور الاجتماعي، إن النظام القانوني العام هو نظام مندمج من أعراف عالمية، قابل للتطبيق على المجتمع ككل، أكثر منه على قطاعات وظيفية أو قطاعية عالية القيم، من حيث المبادئ والمعايير نجده عاما جدا، ومستقلًا نسبيا عن كل من الوكالات الدينية التي تجعل النظام المعرفي للمجتمع، ومجموعات المصلحة في القطاع الفعال بشكل خاص في الحكومة، شرعاً.

يجب الا يكون أحد من الحد الذي تستطيع ان تتطور اليه كل من المؤسسة البيروقراطية ونظم السوق من دون نظام عرفي عالي التعميم.

وتشهد بذلك إمبراطوريات عظيمة مثل أisia الصفرى، والصين القديمة، وربما اكثرا الأمثلة دلالة الإمبراطورية الرومانية، بما في ذلك امتدادها البيزنطي، لكن هذه المجتمعات عانت إما من جمود جعلها تقفل في التطور بعد الوصول إلى نقاط معينة، وإما من عدم الاستقرار الذي قاد في كثير من الحالات إلى الانحطاط والتقهقر. وعلى الرغم من أن الكثير من عناصر النظام المعرفي العام، كهذا، قد ظهر في شكل عالي التطور تماما في مجتمعات أقدم، فإن تبلورها، من وجهة نظرى، في نظام متربط منطقيا، يمثل خطوة جديدة متميزة تبشر بالعهد الحديث للتطور الاجتماعي أكثر من الثورة الاقتصادية نفسها.

إن التمايز الواضح بين الحكومة العلمانية والمؤسسة الدينية كان عملية طويلة معقّدة، وتتطور نتائجها بشكل متفاوت، وربما ذهبت إلى أبعد ما يمكن في الفصل الحاد بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعبت البيروقراطية بالطبع دوراً مهماً في هذه العملية. وترافق ذلك علمنة الحكومة مع علمنة القانون وتعلق كلتاها بمستوى عمومية النظام القانوني.

تعيل نظم القانون التي أقرت دينياً مباشرة، إلى التعامل مع الإذعان، والطاعة وكأنهما واجب ديني، وتعيل إلى أن تكون شرعية، بمعنى التأكيد على الأعراف المتقدمة والمحرمات المفصلة، مع ربط كل منها بزواجر مقدمة.

معينة، والقانون العربي لأسفار العهد القديم، والتطورات المتأخرة في تعاليم التلمود، والشريعة الإسلامية المركزة على القرآن وتفسيراته هي أمثلة بارزة. ويجب، إذن، أن ترتكز القرارات القانونية وصياغة الأحكام لتفطية الأوضاع الجديدة بشكل مباشر قدر الإمكان على نص سلطوي مقدس.

لا ينزع قانون ديني كهذا إلى منع التعميم للمبدأ الشرعي فقط، ولكنه أيضاً ينزع إلى تفضيل ما دعاه «ثيبر» بالجوهرى على المقلانية الشكلية. ويميل مستوى مقاييس الدقة والسلامة القانونية إلى أن يكون التطبيق لمقاييس دينية، وليس أن يكون الأمر مجرد ملامة إجرائية واتساقاً مع مبدأ عام. لقد بزغت الأنظمة الأقدم والتي ما زال الكثير منها قائماً، لتعامل مع العدالة، كتطبيق مباشر لتعاليم سلوك ديني وأخلاقي ضمن معنى ما سماه «ثيبر» (Wertradiomalitia) «مأسسة» من دون نظام مستقل للأعراف الاجتماعية، متکيف مع وظيفة الضبط الاجتماعي عند مستوى اجتماعي ما، والاندماج في مصطلحاته. إن أهم بؤر لمثل هذا النظام المستقل هي، أولاً: نوع من تقنيات الأعراف تحت مبادئ ليست أخلاقية أو دينية بشكل مباشر، على الرغم من أنها استمرت عموماً بأن تكون موضوعة على أساس في الدين، وثانياً: صياغة القوانين الإجرائية، بشكل تحدد معه الأوضاع التي ستصنف فيها الأحكام على أساس اجتماعي. إن تأسيس المحاكم من أجل أغراض غير السماح للقادة السياسيين والدينيين بأن يصدروا الأحكام والأمثلة، هو أمر مهم بشكل خاص جداً... أتن القانون العام ليؤكد حماية الحقوق الفردية، ومؤسسة الملكية في أيدي الخاصة. وكل من حرية العقد وحماية المصالح التعاقدية بشكل أقوى بكثير مما فعل القانون الأوروبي.

أكمل القانون العام أيضاً على تطور المؤسسات، بما يتضمن نظام الخصومة، حيث الأطراف مستقلة للغاية عن المحكمة ولها حمايات إجرائية. وبشكل ملحوظ، كانت هذه التطورات للقانون العام أجزاءً متممة للمؤسسات البريطانية الأكثر تطوراً مترافقاً مع الحركة البيوريانية متضمنة التأسيس الأخير لاستقلال البرلمان ولتطور العلوم الفيزيائية.

هذا التطور للقانون العام الإنكليزي مع تبنيه وتطويره المتزايد في عالم ما وراء البحار الناطق بالإإنكليزية، لم يشكل أكثر الحالات تقدماً للتنظيم المعرفي العالمي فقط، ولكنه ربما كان حدثاً حاسماً من أجل العالم الحديث

أيضاً، هذا النمط العام للنظام القانوني هو في رأيي الصفة المميزة المفردة الأكثر أهمية في المجتمع الحديث، إلى حد كبير لم تكن مصادفة أن حدثت الثورة الصناعية أولاً في بريطانيا بحيث إنني أعتقد أنه لامر شرعي اعتبار النموذج الإنجليزي للنظام القانوني مطلباً أساسياً مؤسساً للوجود الأول للثورة الصناعية.

### الاتحاد الديموقراطي

ان الاتحاد الديموقراطي بقيادة منتخبة وعضوية لها حق الاقتراع بالكامل هو تنظيم قانوني عالي التعميم، نوعاً ما هو في جميع الاحتمالات أساساً وضروري لتطوير المركب البنوي الأخير لينافش كقضية عالمية للتطور الاجتماعي...»

هناك أربعة مكونات مهمة بصورة حاسمة للاتحاد الديموقراطي، أولاً مأسسة وظيفة القيادة في صيغة شغل المناصب العامة بالانتخاب، سواء أكان من يشغلها أفراد، أو هيئات تنفيذية، أو كوليبيوم<sup>(٢)</sup> مثل الهيئات التشريعية. الثاني هو حق الانتخاب، المشاركة المؤسساتية للأعضاء في الصنع الجماعي للقرار من خلال انتخاب الموظفين، غالباً من خلال التصويت على قضايا سياسية معينة. ثالثاً مأسسة القواعد الإجرائية لعملية الانتخاب وتحديد معطياتها ومن أجل عملية «النقاش» أو عقد الحملات الانتخابية للتصويت من قبل المرشحين أو مؤيدي السياسات. رابعاً مأسسة المبدأ الطوعي إلى أقرب تقرير ممكن فيما يتعلق بوضع العضوية. إن هذا أساساً في الاتحاد الخاص ولا يمكن لحالة تكون العضوية فيها جزئية أو إلزامية، أن تدعى اتحاداً ديموقراطياً «خاصاً»، ولكن عناصر الإكراه والالتزام في الحكومة وكذا تكوين المجتمعات المحلية على أساس الميلاد يعيدان تشكيل هذا المبدأ، وهكذا تميل قضية تعميم حق الانتخاب إلى إحلال مبدأ العضوية الطوعية.

قد يعتبر أمر صياغة قواعد إجرائية قاطعة تحكم التصويت وعد الأصوات وتقييمها، حالة من العقلانية الشكلية في مفهوم «فيبر». بما أنها تقلل نتائج العمل من سيطرة الفاعل الخاص، إنها تحدد سيطرته بطرح ورقة اقتراعه، مختاراً من بين البديلتين التي قدمت إليه رسمياً. قد يساهم تحسينه

(٢) الكوليبيوم هو مجلس يتمتع أعضاؤه بحقوق متساوية [الترجم]

بشكل غير مباشر في نتيجة لم يرغباها. مثلاً من خلال تقسم المعارضة إلى مرشح غير مرغوب فيه، وبذلك مساعدته فعلياً، لكنه لا يستطيع السيطرة على ذلك إلا في عملية التصويت نفسها. إلى جانب صياغة كهذه، عرض «روكان» في دراسته التاريخية المقارنة للنظم الانتخابية الغربية، أنه يوجد هناك بصورة تسترعي النظر ميل عام لتطوير ثلاثة ملامع أخرى لحق الانتخاب. أولها هو العمومية، وتقليل، إن يكن ممكناً، إزالة التقارب بين العضوية والحرمان من حق التصويت والانتخاب، وهكذا، فإن مؤهلاً كالثروة، وأخيراً جداً، مؤهلاً كالنوع (الجنس) أزيدلاً بحيث إن الدول المنظمة الديمقراطية الغربية الأساسية الآن، مع قليل من الاستثناءات، تملك حق اقتراع الراشدين، العام، الثاني هو المساواة، إزالة نظام الطبقات كالنظام البروسي في الإمبراطورية الألمانية. مؤيداً لمبدأ صوت واحد للمواطن الواحد. وأخيراً تعزل سرية ورقة الاقتراع فرار التصويت عن الضفوط الناشئة عن مكانة الأشخاص الأعلى مقاماً أو الأنداد الذين قد يتدخلون في تغيير الناخب عن خياره الشخصي.

يمكن صياغة خصائص معينة للمكتب المنتخب مكملة بشكل مباشر لحق الاقتراع. وبعيداً عن طرق إنجاز المكتب وأحكام تولي المناصب فيه، فإنه مشابه تماماً لنموذج المكتب البيروقراطي، وأول المشابهات أنه يجب أن تظم الإدارة في المكتب قانونياً بواسطة قواعد عامة. وثانيها أنه تماثلاً مع عمومية حق الاقتراع، يوجد مبدأ وضع المصالح الخاصة أو القطاعية في المرتبة الثانية بعد المصلحة الجماعية ضمن جو من الكفاءة في المكتب. وثالثها أنه، تماثلاً مع المساواة في حق الاقتراع، يوجد مبدأ المحاسبة أو المسؤولية عن القرارات أمام محفل الناخبيين. وأخيراً تماثلاً مع سرية بطاقة الاقتراع، مبدأ تقييد سلطة المنصب وحصرها في حدود معينة بما يتافق تماماً وانتشار كل من السلطة التقليدية والكارزمية.

قد يعتبر تبني نمط معين نسبياً، مثل المساواة في حق الاقتراع، ميلاً عالمياً، لسبب أساسي وهو أنه وفق المبدأ القائل بأن العضوية تخたار كلًا من التوجهات الواسعة للسيamات الجماعية والعناصر التي تملك مسؤوليات وصلاحيات قيادية بشكل صحيح. لا يوجد هناك، ضمن من يملكون الحد الأدنى من الكفاءة، أساس عام من أجل التمييز بين فئات الأعضاء. وكثيرون

## **قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩١٢)**

على بنية السلطة ذات التسلسل الهرمي ضمن الجماعات (الشعوب). بدءاً، المساواة في حق الاقتراع الشرط المحدد أو المقيد للاتحاد الديمقراطي. تمثلاً مع المساواة في الفرصة على التخوم البيروقراطية للدولة.

من الصعب، وليس هذا خافياً، أن يحول الاتحاد الديمقراطي المستقر إلى المؤسساتية، خاصة إن لم يكن في دول إقليمية وطنية على وجه الحصر. وفوق كل شيء، يبدو أن محاولة تغيير أولئك المسكين مباشرة بالسلطة الفعالة، بهدف التخلص من فرصهم طواعية. هي مهمة صعبة، رغم خطورة تعرض المصلحة للضياع، والتنازل عن السيطرة على الألة الحكومية بعد الهزيمة الانتخابية كونها أكثر المشاكل لفتاً للأنظار. إن النظام منفتح أيضاً على صعوبات خطيرة أخرى، بشكل خاص الفساد والاستهتار الشعبي بالإضافة إلى دكتاتورية الأمر الواقع. فضلاً عن ذلك فإن مثل هذه الصعوبات غائبة تماماً في الاتحادات الخاصة كما تشهد ندرة النظم الانتخابية الفعالة في الاتحادات التجارية الضخمة.

الجدل الأساسي من أجل اعتبار الاتحاد الديمقراطي قضية كلية، رغم مثل هذه المشاكل، هو أنه كلما أصبح المجتمع أكبر وأكثر تعقيداً، ازدادت المنظمة السياسية الفعالة أهمية، ليس فقط في قدرتها الإدارية، ولكن أيضاً وعلى المستوى نفسه، في دعمها للنظام القانوني العام. تتضمن الفعالية السياسية كلًا من المعايير والمرونة الفعالة للمنظمة التي تملك السلطة.

تعتمد السلطة في كل الأحوال وبذلة، وكوسيلة اجتماعية عام، على العنصر الاجتماعي بشكل ساحق، مثال ذلك هو التحول المنظم إلى المؤسساتية، ومارسة التفويض، كرابط لنظام السلطة بالإجماع الاجتماعي ذي التنظيم العالي. لا يمكن لأي صيغة مؤسساتية مختلفة أساساً عن الاتحاد الديمقراطي، وليس بالتحديد السلطة التشريعية والسلطة في معناها الأعم، إلا أن تتوسط إجماع الآراء في ممارساتها من قبل أشخاص وجماعات معينة، وصياغة قرارات سياسية معينة ملزمة. عند مستويات عالية من التمايز البنيوي في المجتمع ذاته، وفي نظامه الحكومي، لا يستطيع التشريع العام أن يملأ هذه الفجوة بشكل كاف. الدور الحاسم للنظام الاتحادي من وجهة النظر هذه هو المشاركة المنظمة في فرصة أن يتم سماع الفرد وممارسته للتنفيذ وامتلاكه خياراً حقيقياً من بين بدائل عدة.

## من الحداثة إلى العولمة

أدرك أنه للحصول على هذا الموقع على أن أؤكد أنه من المحتمل لا تتلاهم المنظمة الشيوعية الاستبدادية مع «الديمقراطية» في القدرة السياسية المتكاملة على المدى الطويل. إنني أتبين فعلاً أنها ستبرهن على كونها غير مستقرة. وعلى أنها إما ستقوم بعمل تعديلات في الاتجاه العام للديمقراطية الانتخابية ونظام الحزب الجماعي، وإما أنه سيكون هناك «نكوص» (ارتداد) إلى أشكال من المؤسسات أقل تقدماً وأقل فعالية من الناحية السياسية عموماً، فأشلة في سرعة التقدم وإلى مدى يعكس ما قد يكون متوقعاً.

## خاتمة

ذكرت أربعة معالم للمجتمعات الإنسانية عند مستوى الثقافة والتنظيم الاجتماعي، بكونها تملك قضية كلية وأهمية رئيسية كمتطلبات أساسية من أجل النمو الثقافي الاجتماعي: تكنولوجيا، مؤسسة قررى ترتكز على تحرير الزوج من الأقارب، تواصل يرتكز على اللغة والدين... .

نسبياً إن تحويل هذه المركبات الأربع مع علاقتها المتداخلة إلى المؤسسات هو أمر متفاوت. على كل، وضمن أوسع إطار للمرجعية، قد تفكرون بهم كمشكلين بعضهم مع بعض للمخطط الرئيسي للأسس البنوية للمجتمع الحديث. وبوضوح، يمكن مثل هذا التضاد المترافق نسبة إلى مقتضيات وحدات اجتماعية معينة، لأناسه ميزة التكيف أكثر بكثير من القدرة البنوية الممكنة لمجتمعات تفتقر إليها.

بالتأكيد فإن صلة تلك الفرضية بمشاكل «التحديث» السريع في المجتمعات «المتخلفة الحالية»، هي صلة مهمة للغاية.



## 5

# مراحل النمو الاقتصادي

النمو: إعلان غير شوبي

و. و. روستو

عمل عالم الاقتصاد والت. و.

روستو (١٩١٦) في إدارات كل من كينيدي وجونسون، حيث كان لأفكاره فضل كبير من المخططين. يرتكز هذا العمل على سلسلة محاضرات ألقاها في عام ١٩٥٨ على حضور من غير المحترفين، كانت نظريته أن كل الأمم تمر بالمراحل الخمس نفسها للنمو الاقتصادي: التهيؤ للإقلاع، الإقلاع، الدفع إلى النضج، مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي، وما بعد الاستهلاك. كانت وجهات نظر روستو جذابة للمخططين وللبلاد التي رغبت في أن تزيد الإنتاجية وتحرز نموا اقتصاديا متواصلا مدعوما، بالنسبة إلى روستو كانت التقنية (التكنولوجيا)، المدخلات، روح المجازفة الاستثمارية، والنظم السياسية

لا تستقر النكرة مجرد أن التقدم الاقتصادي معن، لكن لأن التقدم هو شرط ضروري من أجل عرض ما آخر، اعتبر جدا، قد يكون كرامة وطنية أو منضمة خاصة، أو النفع العام، أو حياة أفضل للأطفال.

روستو

الصحيحة، كلها محركات رئيسية لدفع تلك البلدان على امتداد هذا الطريق. جدل مهم آخر أثاره، هو أن البلدان التي بدأت يأحرز نمو اقتصادي مدعم فيما بعد (يعني البلاد الفقيرة) قد تتحرك عبر المراحل من مرحلة إلى مرحلة بسرعة أكبر. تعرض عمل روستو أيضاً، على رغم كونه ذات تأثير كبير للنقد بحدة لجعله كل الدول الفقيرة يبدو بعضها مثل بعضها الآخر، والقائمه اللوم بالنسبة إلى عوزها للنمو على الظروف الداخلية فقط.

### الفتوحات الخمس للنمو - ملخص

بالإمكان تحديد هوية كل المجتمعات في أبعادها الاقتصادية لكونها تكمن ضمن واحدة من خمس فئات: المجتمع التقليدي، التهيز (الشروط المسماة) للبلاغ، الإفلاغ، الدفع إلى النضج، ومرحلة الاستهلاك الجماعي العالمي.

### المجتمع التقليدي

أولاً، المجتمع التقليدي هو الذي تتطور بيته ضمن وظائف إنتاج محدودة، ترتكز على ما قبل العلوم النيوتونية، والتكنولوجيا وعلى المواقف قبل النيوتونية تجاه العالم المادي، ويستخدم نيونت هنا رمزاً لذلك الحدث الفصل في التاريخ عندما وصل الإنسان إلى الاعتقاد أن العالم الخارجي يخضع للقليل من القوانين المعروفة، وأنه [أي الإنسان] قادر، بسلوك منهجي، على استخدام البراعة اليدوية والأالية بصورة منتجة.

ولكن فهم المجتمع التقليدي ليس جامداً بأي حال ولا يستبعد زيادة في المردود، ويمكنه توسيع مساحة الأرض، وإدخال بعض التجديدات التقنية المددة لهذا الفرض خاصة. غالباً يمكن تقديم التجديدات العالية الإنتاجية في التجارة، والصناعة والزراعة. ويمكن للإنتاجية أن ترتفع، مثلاً، مع تحسين أعمال الري واكتشاف وانتشار محصول جديد. لكن الحقيقة الجوهرية بشأن المجتمع التقليدي أن هناك سقفاً لمستوى المردود بالنسبة إلى كل فرد. نتاج هذا السقف من حقيقة أن الإمكانيات الكامنة التي تتدفق عن العلم الحديث والتكنولوجيات إما غير متاحة وإما غير مطبقة بانتظام ومنهجية.

كانت قصة المجتمعات التقليدية في كل من الماضي البعيد وعصور قريبه العصر، قصة التغيير اللانهائي. تأرجحت منطقة وحجم التجارة ضمن عدة عوامل بينها. مثلاً، مع درجة الاضطراب السياسي والاجتماعي، كفاءة الحكم المركزي، وصياغة الطرقات، نقص وزيادة السكان، تناقض مستوى الحياة أيضاً (ضمن حدود معينة) ليس فقط مع نتيجة المحاصيل ولكن مع وقوع الحرب والوباء، واختلاف درجات التطور في التصنيع. ولكن، كما في الزراعة، فإن مستوى الإنتاجية كان محدوداً بـ عدم القدرة على امتلاك العلوم الحديثة، وتطبيقاتها وإطارها العقلي.

وبوجه عام، كان على تلك المجتمعات، بسببقيود المفروضة على العملية الإنتاجية، أن تكرس نسبة عالية جداً من مصادرها للزراعة، وكان هناك بنية اجتماعية هرمية تتسلل متعددة من النظام الزراعي - ذات نطاق ضيق نسبياً ولكنه نطاق ما - من أجل حركة عمودية. وقد لعبت روابط العائلة والعشيرة دوراً كبيراً في تنظيم المجتمع. ووجه نظام القيم لهذه المجتمعات عموماً إلى ما يمكن أن يسمى الجبرية الطويلة الأمد. يعني هذا الافتراض أن مدى المكبات المفتوح لأحفاد المرء سيكون في حدود ما كان لأجداده. لكن هذه الجبرية الطويلة الأمد اقتضت تماماً الخيار القصير الأمد، بأنه كان من الممكن على مدى جيل كامل، كما كان شرعاً للفرد، أن يسع جاهداً ليحسن فقره خلال زمن حياته. في القرى الصينية، على سبيل المثال، كان هناك صراع لا نهاية له للحصول على أرض أو لتجنب فقدانها، ما سبب وضعاً ينذر فيه أن تبقى الأرض ضمن العائلة نفسها لمدة قرن، وعلى رغم أن الحكم السياسي المركزي، بصيغة أو بأخرى، وجد غالباً في المجتمعات التقليدية متجاوزاً للأقاليم ذات الاكتفاء الذاتي نسبياً، فإن مركز الجاذبية للقوة السياسية عموماً في الأقاليم، يكن في أيدي أولئك الذين يمتلكون أو يسيطرون على الأرض. حافظ مالك الأرض على تأثيره متـ جـعـ لـكـهـ عـمـيقـ، في القوة السياسية المركبة حال وجودها مدعاومة من قبل الموظفين الرسميين، والجنود المشربين بـ مـوـاـقـفـ وـ سـلـوكـيـاتـ مـعـيـنـةـ وـ تـسيـطـرـ عـلـيـهـمـ مـصـالـحـ تـجـاـوـزـ الأـقـالـيمـ.

إذن من ناحية التاريخ، فإننا بعبارة «مجتمع تقليدي» نصنف عالم ما قبل نيوتون كـهـ: السلالات الحاكمة في الصين، حضارة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، عالم أوروبا في القرون الوسطى، ونضيف إليها عالم ما بعد نيوتون، الذي بـقـيـ لـبعـضـ الـوقـتـ لمـ يـمـسـ ولمـ يـحرـكـ بـواـسـطـةـ قـدـرـةـ الـإـنـسـانـ الجديدة، من أجل استغلال بيته بـانتـظامـ لنـفـعـتـهـ الـاقـتصـاديـةـ.

إن وضع هذه المجتمعات المتغيرة اللامحدودة التوسع هي فئة واحدة، على أساس أنها جمِيعاً تتقاسم حداً أعلى من كمية إنتاج تقنياتها الاقتصادية معناه أن نقول القليل جداً. ولكننا نوضع الطريق لا أكثر ولا أقل، لكي نصل إلى موضوع هذا الكتاب، يعني مجتمعات ما بعد التقليدية، التي تغيرت فيها كل ميزة من الميزات الرئيسية للمجتمع التقليدي بطرق تسمح بنمو منظم: سياساتها، بنيتها الاجتماعية، و(إلى حد ما) قيمها، بالإضافة إلى اقتصادها.

#### المطلبات الأساسية للإقلاع

تشمل المرحلة الثانية للنمو المجتمعات في عملية الانتقال، أي الفترة التي تطورت فيها الشروط المسبقة للإقلاع، لأن الأمر يحتاج إلى وقت ليتحول مجتمع تقليدي تحوالاً كاملاً بالطرق الضرورية لكي يتمكن من أن يستقل ثمار العلم الحديث لتجنب تقلص الأرباح، وبذلك يستمتع بالنعم وبالخيارات التي فتحتها مسيرة المنفعة المركبة المشتركة.

تطور الشروط الأساسية للإقلاع في البداية، بطريقة واضحة ملحوظة في أوروبا الغربية حوالي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، إذ إن المعرف العميق للعلم الحديث بدأ تترجم إلى وظائف إنتاج جديدة في كل من الزراعة والصناعة، في بيئه أعطيت نشاطاً فعالاً بواسطة توسيع لاحق لأسواق العالم ومنافسة عالمية لها. ولكن كل ما يمكن وراء انتهاء العصور الوسطى يتعلق باكتثار الشروط المسبقة للإقلاع في أوروبا الغربية. ومن بين دول أوروبا الغربية، كانت بريطانيا المؤيدة بالجغرافيا، بالمصادر الطبيعية، وبالإمكانات التجارية، بالبنية السياسية والاجتماعية، هي الأولى في تطوير الشروط المسبقة بشكل كامل.

والحالة الأكثر عمومية في التاريخ الحديث شهدت تكون الشروط المسبقة ليس من الأهالي الأصليين، ولكن من المجتمعات غازية أكثر تقدماً. صدم هذا الفزو - واقعاً أو مجازاً - المجتمع التقليدي وبذل أو سرع انحلاله، ولكنه أيضاً أطلق عواطف وأفكاراً استهللت العملية التي أنشأن بواسطتها بديل حديث للمجتمع التقليدي خرج من الثقافة القديمة.

لاتنتشر الفكرة لمجرد أن التقدم الاقتصادي ممكن، لكن لأن التقدم هو ... ، ضروري من أجل غرض ما آخر، اعتبر جيداً. قد يكون كرامة وطنية أو منعه خاصه، أو النفع العام، أو حياة أفضل للأطفال. تتسع الثقافة وتتغير للبعض على الأقل لتناسب حاجيات النشاط الاقتصادي الحديث. بتقديم نمط جديد من الرحال الجريئين المغامرين في الاقتصاد الخاص، في الحكومة أو في كليهما، الراغبين في تجديد المدخرات وفي المغامرة سعيًا وراء الربح أو الحداة. ظهر البنوك والمؤسسات الأخرى لتنظيم وتجديد رأس المال. يزداد الاستثمار في النقل بشكل ملحوظ، في الاتصالات وفي المواد الخام التي قد تكون للدول الأخرى مصلحة اقتصادية فيها. يتسع مجال التجارة الداخلية والخارجية. وظهور مشاريع التصنيع هنا وهناك، مستخدمة الطرق الجديدة. لكن كل هذا النشاط يسير بخطى محدودة ضمن اقتصاد ومجتمع يتصفان، بشكل أساسي، بطرق تقليدية لإنتاجية ضعيفة بواسطة بني وقيم اجتماعية قديمة، ومؤسسات سياسية إقليمية الارتكاز، تطورت باشتراكها معاً.

في كثير من الحالات الأخيرة، على سبيل المثال، استمر المجتمع التقليدي وتابع، جنباً إلى جنب، نشاطات اقتصادية حديثة، لأغراض اقتصادية محدودة، بواسطة قوة استعمارية أو شبه استعمارية.

وعلى رغم أن فترة الانتقال بين المجتمع التقليدي وفترة الإقلاع شهدت تغيرات أساسية في كل من الاقتصاد نفسه وفي توازن القيم الاجتماعية، فإن المعلم الحتمي كان غالباً سياسياً. إن البناء الفعال للدولة القومية المركزية، من ناحية سياسية، على أساس انتلاف يتعلق بقومية حديثة في مواجهة مع المصالح الإقليمية التقليدية. أو القوة الاستعمارية أو كليهما، كان مظهراً حاسماً لمرحلة التهيئة، وكان عالياً وشرطياً للإقلاع تقريباً.

وهناك الكثير مما هو بحاجة إلى أن يقال حول فترة التهيئة (الشروط المسبقة)، لكننا سوف نتركها حتى الفصل الثالث حيث يدرس التركيب البنائي للانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

## الإقلاع

نأتي الآن إلىحدث العظيم الفصل في حياة المجتمعات الحديثة: المرحلة الثالثة في هذا السياق، الإقلاع، وهو الفترة التي تعقب التغلب على المعاوائق القديمة وعلى مقاومة النمو الثابت. وتوسيع القوى الصناعية من أجل التقدم

الاقتصادي الذي يحدث انفجارات، وجيوبا للنشاط الحديث، بلغت حد اليمونة على المجتمع، وأصبح النمو شرطها العادي، وأصبحت الفائدة المركبة مفروسة في صلب عاداتها وبنيتها المؤسساتية.

في بريطانيا وفي الأجزاء المحظوظة من العالم، المأهولة بأعداد كبيرة (من بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، إلخ...) كان الباعث المباشر للإفلاع بشكل أساسي (ولكن ليس بشكل كامل) تكنولوجيا في الحالة الأكثر عمومية، الإفلاع المنتظر ليس فقط زيادة رأس المال، والنفقات العامة الاجتماعية، وليس مدا من التطور التكنولوجي في الصناعة والزراعة، ولكنه أيضا انتشار القوة السياسية لجماعة مستمدة للأهتمام بتحديث الاقتصاد كعمل سياسي جاد على التنظيم.

خلال الإفلاع قد يرتفع معدل الاستثمار الفعال والمالي المدخر، لنقل من ٥ في المائة من الدخل الوطني إلى ١٠ في المائة أو أكثر، على الرغم من أنه حيث كان استثمار رأس مال النفقات العامة الاجتماعية مطلوبا لخلق التهيئة (الشروط المسبقة) التكنولوجية للإفلاع، استطاع معدل الاستثمار في فترة التهيئة أن يكون أعلى من ٥ في المائة، كما كان على سبيل المثال في كندا قبل ١٩١٤ والأرجنتين قبل ١٩١٤.

في حالات كهذه شكل استيراد رأس المال نسبة عالية من الاستثمار الكلي في فترة التهيئة، وبعض الأحيان حتى خلال فترة الإفلاع نفسها، كما في روسيا وكندا خلال الازدهار السريع للعسلة الحديد في ما قبل ١٩١٤.

توسيع سرعة الصناعات الجديدة خلال مرحلة الإفلاع، معطية أرباحا بنسبة ضخمة، يعاد استثمارها في مصنع جديد، وتحث تلك الصناعات الجديدة بدورها، من خلال الطلب السريع المتسع على عمال المصانع على توفير الخدمات، والسلع المصنعة الأخرى، والمزيد من التوسيع في المناطق الحضرية وفي التجهيزات الصناعية الحديثة الأخرى. تحدث عملية التوسيع كلها في القطاع الحديث زيادة في الدخل الذي بين يدي المدخرين بمعدلات عالية، وهو يضعون مدخراتهم أيضا تحت تصرف أولئك المنخرطين في نشاطات القطاع الحديث. توسيع طبقة المتعدين (منظمي الأعمال) الجديدة وتوجه التدفق المنظم للاستثمار في القطاع الخاص، ويستغل الاقتصاد بذلك المصادر الطبيعية وطرق الإنتاج غير المستخدمة.

انتشرت التقنيات الحديثة في الزراعة بالإضافة إلى الصناعه، اد ١٠٠ الزراعة على أساس تجاري، وتعد أعداد متزايدة من المزارع لقبول العارم، الجديدة والتقنيات العميقه التي تحدثها في أساليب الحياة، إن التقنيات، الثوريه في زيادة الإنتاج الزراعي هي الشرط الأساسي لإفلاغ ناجح، لأن تحدث المجتمع يزيد من قيمة هاتورة المنتجات الزراعية بشكل جوهري، خلال عقد او عقدين من الزمن تحول كل من البنية الرئيسية للأقتصاد والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع بطريقة يمكن بعدها أن يتعرز معدل ثابت من النمو بانتظام، وكما أشير إليه في فصل سابق، فإنه يمكن للمرء أن يحدد زمن انطلاق بريطانيا في العقود بعد ١٧٨٢، وفرنسا والولايات المتحدة بعقد عدة سبقت ١٨٦٠، وألمانيا، بالربع الثالث من القرن التاسع عشر، والمانيا، بالربع الرابع من القرن التاسع عشر، وروسيا وكندا بربع القرن أو نحو ذلك السابق لـ ١٩١٤، بينما دشنت الهند والصين خلال الخمسينيات إقلاعهما بطرق مختلفة تماماً.

### الدافع إلى النمو

بعد الانطلاق أو الإقلاع يأتي فاصل زمني طويل لفترة من التقدم المطرد تشوّه تقلبات، في حين يدفع الاقتصاد النامي التقنية الحديثة الآن لتمتد على كامل جبهة نشاطه الاقتصادي بانتظام، ويستمر من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من الدخل الوطني تقريباً بشكل ثابت، متىحا الفرصة للمردود المنتظم أن يتفوق على الزيادة في السكان.

يتبدل تكوين التقنيات الاقتصادية باستمرار ومن دون توقف، ما دامت التقنية تتحسن والصناعات الحديثة تتسارع، والصناعات الأقدم تتوقف عند حد، ويجد الاقتصاد مكانه في الاقتصاد العالمي: السلع التي استوردت سابقاً تتبع في الوطن، وتتطور متطلبات استيراد جديدة وسلع تصدير جديدة لتلائمها، يصنع المجتمع مثل تلك العلاقات المتبادلة كما يفعل ذلك مع متطلبات الإنتاج الحديث الملائم، موازناً القيم والمؤسسات الجديدة مقابل الأقدم، أو منقحاً القديمة بطرق تجعلها تصبح مؤهلة لندعم - بدلاً من أن تعيق - عملية النمو.

بعد أن بدأ الإقلاع بحوالي ستين سنة (أو لنقل أربعين سنة بعد نهاية الإقلاع) حصل بشكل عام على ما يمكن أن يدعى نضجاً، وسع مركز الاقتصاد أثناء الإقلاع الذي ركز على تركيب ضيق نسبياً في الحساـء.

والเทคโนโลยجيا، مجاله إلى عمليات أكثر صقلًا وغالباً أكثر تعقيداً تكنولوجيا، مثلاً قد تكون هناك نقلة في التركيز من الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة لفترة السكك الحديد إلى المعدات الآلية، والصناعات الكيماوية والمعدات الكهربائية. هذه على سبيل المثال كانت النقلة التي مرت من خلالها ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة في حوالي نهاية القرن التاسع عشر أو بعد ذلك بوقت قصير، لكن هناك انماطاً قطاعية تبعتها على الترتيب من الإقلاع إلى النضج ستدرس في فصل تال.

اسمياً، يمكننا تعريف النضج على أنه المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد القدرة على التحرك في ما وراء الصناعات الأصلية التي قوته انتلاقته، وأن يمتص ويطبق بكفاءة على مدى واسع جداً وبعيد عن مصادرها - إن لم يكن المدى كله - أكثر التumar تقدماً (في ذلك الحين) للتقنية الحديثة. هذه هي المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد أن له المهارات التكنولوجية والمهارات التطبيقة ليس من أجل إنتاج كل شيء، ولكن من أجل إنتاج أي شيء يمكن أن يختار إنتاجه. قد يعزوه (مثل السويد المعاصرة وسويسرا، مثلاً) المواد الخام أو شروط تزويد أخرى مطلوبة للإنتاج نموذج ما له مردود اقتصادي، لكن تبعيتها هي موضوع خيار اقتصادي أو أولوية سياسية أكثر منها ضرورة تكنولوجية أو مؤسساتية.

تاريخياً، سوف يظهر أن فترة مثل الستين عاماً كانت مطلوبة لتحريك مجتمع من بداية الإقلاع إلى النضج. تحليلياً قد يمكن توضيح فترة زمنية ما كهذه في العملية الحسابية القوية للفائدة المركبة تضاف إلى كتلة رأس المال مع النتائج الأوسع لقدرة المجتمع على أن يتشرب التكنولوجيا الحديثة لثلاثة أجيال متتابعة تعيش في ظل نظام حيث النمو هو الشرط الطبيعي. ولكن بوضوح ليس هناك أي وجهة نظر دوجماتيكية مبررة حول الطول الدقيق للفترة الفاصلة من الإقلاع إلى النضج.

### مرحلة الاستهلاك العالمي واسع النطاق

نأتي الآن إلى مرحلة الاستهلاك العالمي الواسع النطاق، حيث تغير القطاعات الرئيسية اتجاهها في الوقت المحدد نحو خدمات وسلع استهلاكية معمرة: طور يبدأ الأميركيون في الدخول فيه، وتبدأ أوروبا الغربية واليابان بسبر مصادر مواجهة التي لا لبس فيها والذي ينشغل المجتمع السوفييتي به بخطى سريعة غير مستقرة.

## مراحل النمو الاقتصادي في

عندما حققت المجتمعات النضج في القرن العشرين حدث شبيه ارتفاع الدخل الحقيقي لكل شخص إلى نقطة كسب فيها عدد كبير من الأشخاص السيطرة على الاستهلاك الذي تجاوز الفداء الأساسي والمسكن واللبس. وتغيرت بنية القوة العاملة بطرق لم تزد فيها فقط نسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان، ولكن نسبة السكان العاملين في المكتب أو المهن - في المصانع التي تتطلب مهارة - الواعدين والمتأهلين للحصول على ثمار الاستهلاك لاقتصاد ناضج أيضا.

بالإضافة إلى تلك التغيرات الاقتصادية توقف المجتمع عن قبول المزيد من مد التكنولوجيا الحديثة كهدف مهيمن طاغ. إنه في مرحلة ما بعد النضج هذه على سبيل المثال، اختارت المجتمعات الغربية، من خلال العملية السياسية، ان تخصص المصادر المتزايدة للثروة من أجل الرفاهية الاجتماعية والأمن.

إن نشأة دولة الرفاهية هي مظهر لمجتمع ينتقل إلى ما بعد النضج التقني، وتكون أيضا عند هذه المرحلة التي تميل فيها المصادر إلى أن تكون موجهة نحو إنتاج الصناعات الاستهلاكية المعمرة أيضا وبشكل متزايد، ونحو انتشار الخدمات على أساس الجملة إن سيطرت السيادة الاستهلاكية. انتشرت آلة الخياطة، فالدراجة، ثم الأدوات المنزلية الكهربائية بالتدريب. ولكن، تاريخيا، كان العنصر الحاسم هو صناعة السيارات بالجملة مع تأثيراتها الثورية - الاجتماعية بالإضافة إلى الاقتصادية - في حياة وأعمال المجتمع.

ربما كانت نقطة التحول بالنسبة إلى الولايات المتعددة هي خط التجميع المتحرك لهنري فورد لعامي ١٩١٢ و ١٩١٤، ولكنه كان في العشرينات من القرن العشرين، ومرة أخرى في عقد ما بعد الحرب ١٩٤٦ - ١٩٥٦، حيث دفع بها فعليا بقوة إلى خاتمتها المنطقية. في الخمسينيات من القرن العشرين يظهر أن اليابان وأوروبا الغربية دخلنا تماما هذا الطور، مسبباً - بشكل هائل - قوة في اقتصادياتهما غير متوقعة أبداً في سنوات ما بعد الحرب مباشرة. إن الاتحاد السوفييتي مستعد تقنياً لهذه المرحلة، ومواطنه متقطعون لها بكل الدلائل، لكن القيادة الشيوعيين سيواجهون مشاكل تأقلم اجتماعية وسياسية صعبة إذا ما اطلقت لهذه المرحلة.

## ما بعد الاستهلاك

من المستهيل التبيؤ، ربما ما عدا ملاحظة أن الأميركيين قد تصرفوا في العقد الماضي، على الأقل، كما لو أن تناقص هامش المنفعة النسبية يبدأ، بعد مرحلة، في التناقص للبضائع الاستهلاكية المعمرة. وانهم اختاروا على الهاامش تكون العائلات الكبيرة، سلوكا على نمط ديناميكيه (Buddenbrooks). تصرف الأميركيون وكأنهم، ولدوا في نظام يوفر امنا اقتصاديا واستهلاكا عاليا واسع المجال ووضعوا قيمة أقل لعملية اكتساب زيادة إضافية للدخل الحقيقي بالصيغة التقليدية مقابل الحرص على مزايا وقيم العائلة الكبيرة. ولكن حتى في مغامرة التعميم هذه سرعان ما خلق - على أساس حالة واحدة - ظل مرحلة جديدة من النمو. مركزة على الأطفال، تتلو مرحلة السلع الاستهلاكية المعمرة، وكما قد يقول الاقتصاديون إن مرونة الدخل لطلبيات سلع الأطفال قد تتراوح إلى حد كبير من مجتمع إلى مجتمع. ولكنه أمر صعب أن مضمون الإزدهار الاقتصادي (الطفل) إلى جانب المجز الذي لم يكن غير مرتبط تماما برأس المال الاجتماعي العام، من المحتمل أن تهيمن على الاقتصاد الأميركي على مدار العقد التالي أكثر من هيمنة من انتشار البضائع الاستهلاكية المعمرة.

هنا إذن، بطريقة انتباعية أكثر منها تحليلية، مراحل النمو التي يمكن تمييزها حالما يبدأ المجتمع التقليدي حداثته: الفترة الانتقالية التي تخلق عندها الشروط المسبقة للإفلاء بالاستجابة عادة لتدخل قوة أجنبية. ملتبسة مع قوى محلية معينة تعمل من أجل التحديث. إن الإفلاء نفسه، الانسياق مع النضج يشغل حياة حوالي جيلين آخرين. ثم، أخيرا، إذا ما انسجم ارتفاع الدخل مع انتشار البراعة التكنولوجية الفائقة (وكما سنرى، ليس من الضروري أن يتم هذا فورا)، تحول الاقتصاد الكامل النضج إلى تأمين السلع الاستهلاكية (المعمرة) والخدمات (بالإضافة إلى دولة الرفاهية) لسكان مدنه المتزايدين ومن ثم لسكان ضواحيها. يقع سؤال وراء ذلك، هل سينشأ ركود روحي علماني أم لا، وإن حدث هذا، فكيف يمكن للإنسان أن يصدّه: إنها قضية أخذت بعين الاعتبار في الفصل التالي.

في الفصول الأربع التالية سوف نتناول وجة نظر أصعب، وأكثر تشديدا وصرامة بالنسبة إلى الشروط المسبقة، الإفلاء، الدافع إلى النضج، والعملية التي قادت إلى عصر الاستهلاك العالي الواسع النطاق، ولكن حتى في هذا الفصل الذي يعد مقدمة، فإنه يجب توضيح ميزة واحدة لهذا النظام.

## نظريّة الإنتاج الديناميكيّة

هذه المراحل ليست مجرد مراحل وصفية، إنها ليست مجرد طرفة لتعيم ملاحظات فعلية معينة عن تعاقب تطور المجتمعات الحديثة... إن لها استمرارية ومنطقاً داخلياً، ولها بنية هيكلية تحليلية من قلب نظرية ديناميكيّة للإنتاج.

تصاغ النظريّة الكلاسيكيّة للإنتاج تحت فرضيات جامدة جوهرياً تتجمد أو تسمح فقط مرة واحدة بالتغيير في المتغيرات الأكثر صلة بعملية النمو الاقتصادي. وكما أن هناك اقتصاديين حديثين سعوا إلى ضم نظرية إنتاج تقليديّة إلى تحليل الدخل «الكينزي»، فإنّهم قدموا المتغيرات الديناميكيّة: السكان، التكنولوجيا، روح الموارنة الاستثماريّة... إلخ، ولكنهم اتجهوا إلى القيام بهذا في صيغٍ عامةٍ فاسيةٍ جداً بحيث لا تستطيع نماذجهم أن تضم مظاهر النمو الأساسية كلها. كما تبدو للمؤرخ الاقتصادي، نحن نحتاج إلى نظرية إنتاج ديناميكيّة لا تفصل توزيع الدخل بين الاستهلاك، التوفير، الاستثمار (توازن الإنتاج بين السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية) فقط ولكنها أيضاً تركز مباشرةً، وببعض التفاصيل، على تكوين الاستثمار وعلى التطوير ضمن قطاعات معينة من الاقتصاد.

إن الدعاوى التي ستبلي، سترتكز على نظرية مرنّة مجتمعة للإنتاج. عندما توسع القيود التقليديّة على نظرية الإنتاج من الممكن تحديد موقع توازن نظرية ليس فقط بالنسبة إلى المردود، الاستثمار والاستهلاك ككل، ولكن بالنسبة إلى كل قطاع من الاقتصاد أيضاً.

ضمن مجموعة إطار عمل القوى التي تحدد المستوى الكلي للمردود، تتعدد الأوضاع المثلث القطاعية بجانب الطلب، عن طريق مستويات الدخل وعدد السكان وعن طريق طبيعة الأذواق: إلى جانب العرض، بواسطة حالة التكنولوجيا، وخصائص روح المجازفة الاستثمارية وتقوم الأخيرة بتحديد نسبة التجديد المتوافر تكنولوجياً وذى إمكانية الربح الكامنة المندمج فعلياً برصيد رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، لابد للمرء من تقديم فرضيات تجريبية مهمة للغاية خصوصاً أن ذاك الإبطاء هو الطريق الطبيعي الأمثل لقطاع ما، نتيجة لتنوع العوامل التي تعمل فيه، من جانب كل من العرض والطلب.

إن التوازنات التي تنشأ من تطبيق هذه المعايير هي مجموعة من الطرق القطاعية التي تتدفق منها سلسلة أنماط الاستثمار المثل كمشتقات أولى.

إن الأنماط التاريخية للاستثمار لم تتبع تماماً أنماط الدرجة المثل طبعاً، لقد شوهدتها في عملية الاستثمار الخاصة، سياسة الحكومات، وتأثير الحروب. تبدل الحروب الاتجاهات المريحة للاستثمار من آن لآخر (بشكل مؤقت) بأشانها مطالب اجتماعية جائرة وبنفسها شروط (أو ظروف) العرض.

لقد دمرت رأس المال، وسرعت تطور التكنولوجيا الحديثة المناسبة لاقتصاد السلام من آن لآخر، وتحولت إطار العمل السياسي والاجتماعي بطرق تؤدي إلى نمو فترة زمنية من السلام. يُنتَج التعاقب التاريخي لدوره العمل وفترات الخروج عن خطه تلك الانحرافات لأنماط الفعلية عن الأنماط الأمثل، وتعطي مثل هذه التقلبات بالإضافة إلى تأثير الحروب، طرفاً تاريخية للنمو تختلف عن تلك التي ستمتها المستويات المثل التي أجريت حساباتها قبل الحديث. ومع ذلك يُسهم التاريخ الاقتصادي للمجتمعات النامية في شكله البدائي في جهود المجتمعات لتقارب بين المسارات القطاعية.

سوف يتضاعف معدل النمو في القطاعات المختلفة إلى حد كبير في أي فترة من الزمن ومن الممكن عملياً عزل قطاعات رئيسية معينة، في مراحل مبكرة من تطورها، يلعب معدل توسعها السريع دوراً أساسياً مباشرة أو غير مباشر في الإبقاء على الرخم الكلي للاقتصاد. ومن المفيد، في سبيل بعض الأغراض، تمييز أي اقتصاد بلفة قطاعاته الرئيسية. ويمكن جزء من الأساس التكنولوجي لمراحل النمو في التعاقب المغير للقطاعات الرئيسية. في جوهر الأمر، إن حقيقة اتجاه القطاعات إلى إحراز طور من النمو السريع في وقت مبكر من حياتها تجعل اعتبر التاريخ الاقتصادي تعاقباً للمراحل لا مجرد استمرارية لها أمراً مضيناً ومحظى. لا تستطيع الطبيعة أن تصنع قفزة ضمنه. من ناحية ثانية، تتطلب مراحل النمو أن تؤخذ مرونة الطلب في الحسبان وإن يوسع هذا المفهوم المتعارف عليه. لأن أطوار هذا النمو السريع في القطاعات لا تنشأ من مجرد انقطاع وظائف الإنتاج فقط، بل مع السعر العالي - الدخل - أو مرونة الطلب أيضاً. لا يجري إقرار القطاعات الرئيسية

بمجرد التدفق المتغير للتكنولوجيا والرغبة المتغيرة لتنظيم الأعمال في هذا، الابتكارات المتاحة فقط؛ بل إنها تحدد أيضاً بنماذج الطلب تلك التي تعمّر، مرنة عالية فيما يتعلق بالسعر، وبالدخل أو بكليهما معاً.

ومن ناحية أخرى لم ينبع الطلب على المصادر من مجرد الطلبات المقدمة من قبل الذوق والاختيار الخاص، بل من القرارات الاجتماعية ومن سياسات الحكومات أيضاً، سواء أكانت الاستجابة ديمقراطية أم لم تكن. لذلك من الضروري فهم الاختيارات التي تقوم بها المجتمعات في ترتيب مصادرها بمعانٍ تتجاوز معنى عمليات السوق التقليدية. من الضروريأخذ أدوار الوفاهية، بأوسم معنى، متضمنة العمليات اللاقتصادية التي تحددها.

بمثل تقدم معدلات الولادات على سبيل المثال إحدى صيغ خيارات الرفاهية التي صنعتها المجتمعات. بما أن الدخل يتغير، وتعكس المنحنيات البيانية للسكان (بالإضافة إلى تغيير معدلات الوفاة) كيفية إجراء الحسابات حول حجم الأسرة في المراحل المتعددة : بدءاً من المبوط الاعتيادي (ولكن ليس العالمي) في معدلات الولادات، خلال الإقلاع أو سريعاً بعده، في أثناء سيطرة المدنية، وبعد أن أصبح التقدم إمكانية ملموسة مريحة، إلى النهضة الأخيرة التي ظهر فيها الأميركيون (وآخرون في مجتمعات طبعت باسمة الاستهلاك العالمي الواسع النطاق) يسمون وراء قيم العائلة الكبيرة، متاجروين القيم التي قدمها الأمن الاقتصادي ووفرة الإمداد من السلع الاستهلاكية الممقرة والخدمات.

وهناك قرارات أخرى أيضا صنعتها المجتمعات، ما دامت الخيارات المفتوحة لهم قد بُدلت عن طريق العملية المفتوحة للنمو الاقتصادي. وتقاعلت تلك القرارات الجماعية الواسعة التي حددتها كثير من العوامل عميقا في التاريخ والثقافة وفي العملية السياسية الفعالة خارج السوق، مع القوى المحركة لطلب السوق، المخاطرة، التكنولوجيا، روح المجازفة الاستثمارية، لتحديد المحتوى المحدد لمراكز النمو الخاص بكل مجتمع.

كيف، على سبيل المثال، يتصرف المجتمع التقليدي أمام افتتاح قوة أكثر تقدماً: بتماسك وسرعة وعنوان وهمة مثل اليابانيين؟ أو بتحويل العجز إلى فضيلة مثل الأيرلنديين المحبطين في القرن الثامن عشر؟ أو بواسطة تبديل المجتمع التقليدي بيته، وعلى مضض مثل الصينيين؟

عندما يتحقق وجود الأمة الحديثة المستقلة، كيف يجب أن تنظم العلاقات الوطنية: في عدائية خارجية لتصحيح الأخطاء القديمة؟ أو في استغلال الإمكانيات التي خلقت أو ادركت أخيراً من أجل قوة وطنية موسعة؟ أو في إنعام وتتجدد النصر السياسي للحكومة الوطنية الجديدة علىصالح الإقليمية القديمة؟ أو في تحديث الاقتصاد؟

حالما يكون النمو منطلقاً مع مرحلة الإقلاع؛ إلى أي حد يجب تعديل متطلبات نشر التكنولوجيا الحديثة، ورفع معدل النمو بواسطة الرغبة في زيادة الاستهلاك لكل فرد وزيادة الرفاهية؟

عندما يجري الوصول إلى النضج التكنولوجي، وتمتلك الأمة تحت إمرتها آلية صناعية متميزة ومحدثة... إلى أي أهداف يجب أن توظف وبأي نسب: لزيادة الأمن الاجتماعي من خلال دولة الرفاهية؟ أو لتوسيع الاستهلاك؟ أو إلى مدى السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات؟ أو لزيادة شأن وقوة الدولة على مسرح العالم؟ أو لزيادة الرفاهية والراحة؟

ثم السؤال بعد ذلك حيث يقدم لنا التاريخ تنفّعاً فقط: ماذا نفعل عندما تفقد الزيادة في الدخل الحقيقي سحرها؟ أطفال، ضجر، ثلاثة أيام عطلة أسبوعية، القمر، أو خلق تخوم إنسانية داخلية بديلة من إلحاح الموز؟ في تفحصنا الآن للمعالم الواسعة لكل مرحلة من مراحل النمو، لا نختبر البنية القطاعية للاقتصاديات فقط، بما أنها غيرت نفسها من أجل النمو ونمّت، بل نحن نختبر أيضاً تتابعاً من الخيارات الاستراتيجية صنفت من قبل مجتمعات متعددة مهتمة بإعداد مصادرها التي تتضمن، ولكن تتجاوز، الدخل ومرونة سعر الطلب.



## ٦

### دراسة لثقافة الفقر

### خلفية للأفيدا (La vide) (١٩٦٨)<sup>(١)</sup>

«أوسكار لويس»

كان مفهوم «ثقافة الفقر»  
 الموضع هنا بواسطة أوسكار لويس  
 (١٩١٤ - ٢٠٠٧) موضوعاً لكثير من  
 النقاش منذ تقديمها في السبعينيات  
 من القرن العشرين. أنت الفكرة من  
 ملاحظات لويس للمجتمعات الفقيرة  
 في بورتوريكو والمكسيك. إن النقطة  
 الحيوية في الجدل هي أن الناس  
 الذين يعيشون في مجتمع حيث  
 الفقر منتشر في كل مكان،  
 يتقاسمون ثقافة متميزة عن اتجاه  
 الشعور السائد بحيث إن قيمهم،  
 وسلوكياتهم، ووجهات نظرهم في  
 المجتمع تختلف عن غير الفقراء.  
 لا تتميز هذه الثقافة بالحرمان المادي  
 ولكن أيضاً بالجريمة، وإدمان  
 الكحول، وفقدان الأمل في القدرة  
 على التحرك. تساعد هذه السمات

ابن العاء، تفسير أسميل من  
 إلعا، ثقافة الفقر.

أوسكار لويس

<sup>(١)</sup> مصطلح إسباني يعني الحياة. [المترجم]

الفقراء على البقاء على المدى القصير، ولكنها تحبطهم وتجمدهم على المدى الطويل. وبعبارات أخرى، إنها ليست الظروف التي تحدد سلوك الفقراء إلى حد كبير، بما أنه سلوك وقيم الفقراء الذين حكم عليهم القدر بالفقر، ومثل منظري التحديد الآخرين يصرف لويس الانتباه في هذا الفصل بعيداً عن الأسباب البنوية للفقر مثل اللامساواة، باتجاه أسباب ترتكز في الفرد أو العائلة أو المجتمع. وعلى رغم أن لويس يركز على الفرد في تفسيره سبب كون الناس الفقراء فقراء، فإن العمل يحمل المزيد من قضايا النمو الواسعة النطاق (ترى بالعين المجردة) أيضاً. ولأن أفكاره كانت رائجة، وأن هناك نظرية معاصرة ركزت على توضيحات للفقر مشابهة، فقد وسع البعض مفهوم ثقافة الفقر من قبل بعضهم ليشير إلى كل المجتمعات، وليس إلى أنه مجرد ثقافة فرعية، كما قصد لويس. على سبيل المثال، اقترح بعض المنظرين أن بلاد أمريكا اللاتينية لديها مشكلة نمو بسبب قيم تقليدية وسلوكيات غير رأسمالية.

### ثقافة الفقر

بوصفي عالم أنثروبولوجيا حاولت أن أفهم الفقر وسماته المرافقة كثقافة، أو بشكل أكثر دقة، كثقافة فرعية بينيتها الخاصة ومرتكزاتها العقلانية. كطريقة حياة تنتقل من جيل إلى جيل مع مسارات العائلة. توجه هذه النظرة الانتباه إلىحقيقة أن ثقافة الفقر في البلاد الحديثة ليست مسألة حرمان اقتصادي فقط، أو عدم تنظيم أو غياب أي شيء، إنها أيضاً شيء إيجابي، وهي توفر بعض المكافآت التي من دونها بالكاد يستطيع الفقراء أن يستمرموا في الحياة.

في كتابي «خمس عائلات»، دراسات حالة، مكسيكية في ثقافة الفقر. انتهيت إلى أن ثقافة الفقر تتجاوز الاختلافات الإقليمية الريفية - المدنية، والقومية وتظهر أوجه شبه مشتركة بين الدول في بنية العائلة، في العلاقات بين الأشخاص، في التوجه الزمني، في نظم القيمة، وفي انماط الإنفاق. هذه التشابهات هي أمثلة على الابتكار المستقل وعلى التقارب إنها تكيفات عامة لمشاكل عامة.

يمكن لثقافة الفقر أن تظهر إلى حيز الوجود في أنواع من السياقات التاريخية، إلا أنها تميل إلى أن تنمو وتزدهر في مجتمعات مع المجموعات التالية من الشروط:

(١) اقتصاد نكدي، والعمل المأجور، وإنتاج من أجل الربح. (٢) معدل عالٌ ومتزايد من البطالة واستخدام قليل للعمال غير المهرة. (٣) أجور منخفضة. (٤) الفشل في توفير منظمة اجتماعية سياسية واقتصادية، إما على أساس طوعي وإما بواسطة فرض حكومي، من أجل السكان منخفضي الدخل. (٥) وجود نظام قرابة ثانوي متعلق بكل الجنسين أكثر من النظام الأحادي الجانب. أخيراً (٦) وجود مجموعة قيم في الطبقة المسيطرة تؤكد على تراكم الثروة والملكية وإمكان التحرك للأعلى ونمو مكافئ قوي. وترى أن الوضع الاقتصادي المنخفض نتيجة لعدم كفاءة شخصية أو لدونية.

إن طريقة الحياة التي تتطور بين بعض الفقراء تحت هذه الشروط هي ثقافة الفقر، ويمكن دراستها بشكل أفضل في الأحياء الفقيرة الحضرية، أو الريفية، ويمكن وصفها بسبعين سمة متداخلة اجتماعية، واقتصادية ونفسية. إلا أن عدد السمات وال العلاقات بينها قد يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن عائلة إلى عائلة. على سبيل المثال، في مجتمع عالي التعليم، قد تكون الأمية أكثر علامات معيبة لثقافة الفقر مما هي عليه في مجتمع حيث الأمية منتشرة، وحيث قد يكون الثري أمياً، كما في بعض القرى الفلاحية المكسيكية قبل الثورة.

إن ثقافة الفقر هي تكيف ورد فعل الفقراء على مكانهم الهامشي في مجتمع طبقي، رأسمالي، عالي الفردية. إنها تتمثل جهداً للكفاح والتغلب على المشكلات مع شعور بفقدان الأمل واليأس الذي يتطور من إدراك عدم احتمال إنجاز النجاح بقيم وأهداف المجتمع الأكبر. حقاً يمكن للعديد من سمات ثقافة الفقر أن تُرى على أنها محاولات لتقديم حلول محلية من أجل مشاكل لم تقابلها المؤسسات والوكالات القائمة. لأن الناس غير مؤهلين لها، ولا يستطيعون تحملها أو أنهم جاهلون أو مرتابون في أمرها. على سبيل المثال، هم غير قادرين على الحصول على اعتمادات من البنوك، ويلقى بهم فين تكون مواردهم الخاصة، وينظمون وسائل افتراض دون فائدة.

إن ثقافة الفقر، على أي حال ليست فقط تكيفاً مع الظروف الموضوعية للمجتمع الأكبر. بل إنها عندما تأتي إلى حيز الوجود، تميل إلى أن تخذل نفسها من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها في الأطفال. في الوقت الذي يصبح فيه عمر الأطفال في السادسة أو السابعة يكونون قد تشربوا عادةً القيم والسلوكيات الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير مهيئين، ليستفيدواً استفادة كاملةً من الظروف المتغيرة أو الفرص المتزايدة التي قد تحدث في مدى حياتهم.

تطور ثقافة الفقر بتواءٍ كبيرٍ عندما ينهار النظام الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي أو عندما يستبدل به آخر، كما هي الحال في النقلة من الإقطاعية إلى الرأسمالية أو خلال فترات من التغيير التكنولوجي السريع. تنتج ثقافة الفقر غالباً من الإخضاع الاستعماري الذي تسحق فيه البنية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المحلية. ويحتفظ بالمواطينين المحليين في وضع استعماري مستعبد، وإلى أجيال عديدة بعض الأحياء. يمكن أن يحدث هذا أيضاً في عملية التحول عن القبلية مثل ما يحدث الآن في أفريقيا.

إن أكثر المرشحين لثقافة الفقر هم الناس القادمون من طبقة دنيا مجتمع متغير بسرعة وهم منسلخون عنه بشكل جزئي من قبل. وهكذا يمكن أن يتوقع للعمال الريفيين الذين لا يملكون الأرض الذين يهاجرون للمدن أن يطوروا ثقافة فقر بسلوقة وسرعة أكبر بكثير من المهاجرين من قرى فلاجية مستقرة ذات ثقافة تقليدية حسنة التنظيم. يوجد في هذا السياق تناقض لافت للنظر بين أمريكا اللاتينية، حيث قام السكان الريفيون بالنقلة من المجتمع القبلي إلى المجتمع الفلاحي منذ زمن طويل، وبين أفريقيا التي ما زالت قرية من إرثها القبلي. تميل الطبيعة المشتركة للكثير من المجتمعات القبلية الأفريقية عند مقارنتها بالمجتمعات الريفية الأمريكية اللاتينية، واستمرار بناء الروابط القروية، إلى أن تتباطأ أو تزول تشكيل ثقافة الفقر الكاملة التفتح في الكثير من المدن والبلدان الأفريقية. تخلق الظروف الخاصة لسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، حيث يعزل المهاجرون في «موقع» منفصلة ولا يتمتعون بحرية الحركة، مشاكل خاصة.

هنا تميل «مؤسسة» السحق والإخضاع والتمييز العنصري إلى تطوير شعور أعظم بالهوية والوعي الجماعي.

يمكن أن تدرس ثقافة الفقر من وجهات متعددة: العلاقة، الثقافة الفرعية والمجتمع الأكبر وطبيعة المجتمع الفقير المكثف بالسكان، وطبيعة العائلة وبنية الشخصية، والقيم والبنية الشخصية للفرد.

إن غياب مشاركة القراء الفعالة واندماجهم في المؤسسات الأساسية للمجتمع الأكبر، هو واحدة من الميزات الحاسمة لثقافة الفقر. ينشأ هذا الأمر المعدد من عوامل متعددة يمكن أن تتضمن عوز المصادر الاقتصادية، وسياسة العزل النصري والتمييز العنصري، والخوف، والريبة أو البلادة، وتتطور حلول محلية للمشاكل.

على أي حال، فإن المشاركة في بعض مؤسسات المجتمع الأكبر، على سبيل المثال، في السجون، في الجيش، وفي نظام المعاونة العام لا تزيل وحدها سمات ثقافة الفقر. في حالة نظام الإعانة الذي بالكاد يبقى الناس أحياء، يدوم كل من الفقر الأساسي والشعور بفقدان الأمل ويخلد أكثر من أن ينتفي.

نقد الأجور المنخفضة والبطالة المستمرة والاستخدام القليل إلى دخل منخفض، فقدان ملكية الثروة، غياب المدخرات، غياب احتياطي الغذاء في البيت، والنقص الحاد في النقود. تقلص هذه الظروف إمكان المساهمة الفعالة في نظام اقتصادي أكبر. وكاستجابة لهذه الظروف نجد في ثقافة الفقر معدلاً عالياً لرهن السلع الشخصية. والاستدانة من مقرضي مال محليين بمعدلات ربع ربوية، وتنظيم طرق تلقائية وغير رسمية للاقتراض بين الجيران، واستخدام الملابس المستعملة والأثاث المستعمل، وأنماط الشراء المتكرر من آن لآخر لكميات صافية من الطعام عدة مرات في اليوم كلما دعت الحاجة.

ينتزع أناس ثقافة الفقر ثروة قليلة جداً، ويتقلون بالمقابل القليل جداً. إن لديهم مستوى منخفضاً من التعليم والثقافة، ولا ينتهيون إلى اتحادات عمل. وليسوا أعضاء في أحزاب سياسية وعموماً لا يشاركون في وكالات (مؤسسات أو منظمات) الرفاهية الوطنية، ولا يستفيدون من البنوك إلا قليلاً جداً، ولا من المستشفيات أو من المتاجر الضخمة، أو المتاحف أو صالات العرض الفنية. ولديهم موقف انتقادي تجاه بعض المؤسسات الأساسية للطبقات المسيطرة (للسلطنة)، وكراهية للشرطة، وفقدان ثقة بالحكومة، وأولئك الذين في الواقع والماراكز العليا، والشك بوجود الخبر

(سوء الظن) الذي يمتد حتى إلى الكنيسة. تعطي هذه الفناصر ثقافة الفقر إمكانات عالية على الاحتجاج، وعلى أن تستخدم في حركات سياسية موجهة ضد النظام الاجتماعي القائم.

أن أناس ثقافة الفقر يدركون قيم الطبقة الوسطى، وهم يتهدّون عنها. بل يعلّون بعضها وكأنها خاصتهم، ولكنهم في الإجمال لا يعيشون وفقها. وهكذا فإنه من المهم التمييز بين ما يقولونه وما يفعلونه. مثلاً سيخبرك الكثيرون أن الزواج بالقانون أو بالكنيسة، أو بكليهما هو الصيغة المثالية للزواج، لكن قلة منهم من يتزوج. الارتباطات الحرة، والعلاقات التي تتم بالرضا المتبادل من دون تسجيل رسمي تكون مفهومة إلى حد كبير لدى الرجال الذين ليس لديهم عمل ثابت أو أي مصدر آخر للدخل، والذين لا يملكون أملاكاً ولا ثروة ليورثوها لأطفالهم. إن الذين ينفهمون في الوقت الحاضر ويريدون تجنب المصاير والمصعوبات القانونية المرتبطة بالزواج الرسمي والطلاق تشكّل الارتباطات الحرة أو الزيجات بالتراضي حلاً ممقولاً لديهم.

ترفض النساء عادة عروض الزواج. لأنهن يشعرن بأنه يقيدهن مع رجال غير ناضجين ومرهقين مسببين للتعب والمناعب، ولا يعتمد عليهم. تشعر النساء بأن علاقة الاتصال التام بالرضا المتبادل تعطّلهم فرصه أفضل، وأنها تعطّلهم ببعضها من الحرية والمرؤة التي لدى الرجال. وبعدم إعطائهن آباء أولادهن وضمناً شرعاً كأزواج، للنساء حق أقوى في أولادهن، إذا قررن أن يتّركن رجالهن. إنها تعطي النساء حقوقاً حصريّة على البيت أو أي أملاك أخرى يملكونها.

عند وصفنا لثقافة الفقر في مستوى المجتمع المحلي، نجد ظروفها بيئية فقيرة، اكتظاظاً في العيش على شكل قطبي، وفوق كل ذلك حداً أدنى من التنظيم فيما يتجاوز مستوى الأسرة النووية والأسرة الممتدة. وهناك من وقت لآخر تجمعات مؤقتة غير رسمية أو اتحادات طوعية ضمن الأحياء الفقيرة. إن وجود عصابات في الجوار تقطع مستوطنات الأحياء الفقيرة يمثل تقدماً ملحوظاً وراء نقطة الصفر من السلسلة المتواصلة التي في ذاكرتي. فعلاً إن المستوى المنخفض للتنظيم هو الذي أعطى حضارة الفقر ميزتها الهامشية المنطوية على مفارقة كبيرة مع مجتمعنا المنظم والتخصص العالي التعقيد.

لقد حقق معظم الناس البدائيين مستوى من التنظيم الاجتماعي والثبات، أعلى مما حققه قاطنو أحياءنا الحضرية الفقيرة الحديثة.

على الرغم من المستوى المنخفض للتنظيم بشكل عام، قد يكون هناك حس بالمجتمع أو المصداقية وروح الجماعة في الأحياء والمجاورات الفقيرة الحضرية. يمكن لهذا أن يتفاوت في مدينة واحدة أو إقليم أو من بلد إلى بلد. إن العناصر الرئيسية التي تؤثر في ذلك النوع هي حجم الحي الفقير، موقعه وصفاته المادية الملموسة، حجم المسكن، معدل ملكية البيوت، وملكية الأرض (مقابل حقوق احتلال مبان للسكن)، روابط الإيجارات والعرقية والقرابة، وحرية الحركة أو فقدانها. عندما تفصل الأحياء الفقيرة عن المنطقة المحيطة بواسطة جدران مطوفة أو حواجز مادية أخرى، وعندما تكون الإيجارات منخفضة أو ثابتة ويكون ثبات السكان كبيراً (عشرين أو ثلاثين عاماً)، عندما يشكل السكان مجموعة عرقية أو عنصرية أو لغوية أو يرتبطون بروابط قرابة أو عربة، وعندما يكون هناك بعض الروابط الداخلية الطوعية. يقترب الحس بالمجتمع المحلي من الذي لمجتمع القرية. لا يوجد في الكثير من الحالات هذا التضاد بين الظروف المواتية. وعلى كل حال، حتى حيث يكون التنظيم الداخلي وروح الجماعة في الحد الأدنى الظاهر للعيان والناس ينتقلون كثيراً، فإن حساً بالإقليمية يتطور بحيث يظهر بمعايرة الأحياء الفقيرة عن باقي المدينة.

في مدینتي مكسيكو وسان خوان ينشأ شعور الإقليمية هذا من عدم توافر الإسكان المنخفضي الدخل في مناطق الأحياء الفقيرة، بينما الإحساس بالإقليمية في جنوب أفريقيا من العزلة العنصرية التي فرضتها الحكومة التي تحتجز المهاجرين الريفيين في موقع خاص.

على مستوى العائلة، فإن السمات الأساسية لثقافة الفقر هي غياب الطفولة كمرحلة طويلة ومحمية بشكل خاص في دورة الحياة، ودخول مبكر في تجارب الجنس، علاقات جنسية حرية أو زيجات بتراضي الطرفين (من دون تسجيل) وحوادث هجر للزوجات والأولاد عالية نسبياً، واتجاه نحو العائلات الأنوثية أو المتمحورة حول الأم، وبالتالي معرفة أكبر بالأقارب من ناحية الأم ونزعها إلى السلطوية، وال الحاجة إلى الخصوصية. تأكيد على تضامن الأسرة الذي نادر ما يتحقق بسبب منافسة الأقارب، والسباق على السلع المحدودة وعلى عاطفة الأمة.

الميزات الرئيسية على مستوى الفرد هي المشاعر القوية بالتهميش، بالباس، بالتبعية، وبالدونية، وقد وجدت هذا صعيدها بالنسبة إلى فاطمي الأحياء الفقيرة في مدینتي مكسيكو وسان خوان بين عائلات لا تشكل مجموعة عرقية أو عنصرية واضحة، ولا تعانى تمييزاً عنصرياً عرقياً.

في الولايات المتحدة، طبعاً، ثقافة الفقر للزنج لها المساوى الإضافية التي للتمييز العنصري، ولكن كما افترضت سابقاً، تتضمن هذه السينية الإضافية على احتمال قوي لقيام احتجاج ثوري وتنظيم يبدو غالباً في الأحياء الفقيرة لمدينة مكسيكو أو بين الفقراء البيض في الجنوب.

تضمن هذه الثقافة سمات أخرى: حدوثاً عالياً للحرمان الأموي، البدوانية، والبنية الذاتية الضعيفة. اضطراباً في الهوية الجنسية، ضعفاً في ضبط النزوات، توجهاً قوياً إلى اللحظة الحاضرة، مع قدرة ضعيفة نسبياً على التخطيط للمستقبل وعلى تأجيل إرضاء الرغبة بالملتهة، وشعوراً بالخضوع والاستكانة والقدرة وانتشاراً واسعاً للإيمان بتفوق الرجل، وقدرة عالية على احتمال الأمراض النفسية من كل الأنواع.

إن أنس ثقافة الفقر هم محليو التفكير والاهتمامات ومحليو التوجه، وعندهم حس قليل جداً بالتاريخ، يعرفون مشاكلهم الخاصة فقط، ظروفهم المحلية الخاصة بهم، جيرتهم، طريقتهم الخاصة بالحياة، وعادة ليس لديهم المعرفة والإدراك، والأيديولوجية لرؤية أوجه الشبه بين مشاكلهم ومشاكل نظرائهم في أماكن أخرى من العالم، وليس عندهم إدراك طبقي على الرغم من أنهم حساسون جداً فعلاً لفوارق المكانة.

وعند أحد السمات التي بحثت، منذ قليل، بعين الاعتبار، يجب أن توضع الآراء التالية في البال: (١) تقع السمات في عدد من التجمعات وترتبط عملياً ضمن كل تجمع. (٢) الكثير، ولكن ليس الكل، من السمات لتجمعات مختلفة يرتبط بعضها ببعض عملياً أيضاً، على سبيل المثال، يكتسب الرجال ذرو الأجر المنخفضة، الذين يعانون بطالة مزمنة تدريجياً صورة هزلة عن ذواتهم، وشعوراً بالنقص، ويصبحون عديمي الشعور بالمسؤولية، يهجرون زوجاتهم وأولادهم، يعيشون نساء آخريات بشكل متكرر أكثر مما يفعل رجال الدخول العالية والوظائف الثابتة، (٣) ليست هناك سمة من السمات متميزة جوهرياً عن الثقافة الفرعية للفرد. إن اتحادها ووظيفتها، وتمييزها

هو الذي يحدد الثقافة الفرعية. (٤) الثقافة الفرعية للفقر، كما حددت، بواسطة هذه السمات، هي صورة مخططة عام إحصائي، أي أن توافر توزيع السمات إفراديًا، وهي جماعات سوف يكون أعظم مما هو عليه لباقي السكان. في عبارات أخرى، سوف تظهر الكثير من السمات متضاغفة في عائلات ذات ثقافة فرعية للفقر أكثر من وجودها في عائلات من دون ثقافة الفقر. (٥) سوف تختلف صورة المخطط العام للثقافة الفرعية للفقر بطرق منهاجية مع الفرق في سياقات الثقافة الوطنية التي يشكلون جزءاً منها. من المتوقع أن بعض السمات الجديدة سوف تصبح واضحة بعد إجراء أبحاث في دول مختلفة.

لم تتوصل بعد إلى نظام موازنة كل واحدة من السمات، ولكن هذا ممكن الحدوث، ويمكن أن يقام مقياس لكثير من السمات. إن السمات التي تعكس الافتقار إلى المساعدة في مؤسسات المجتمع الكبير، أو رفضاً كاملاً في الممارسة - إن لم يكن في النظرية - ستكون هي السمات الحاسمة، على سبيل المثال، الأممية الريفية، العلاقات الجنسية الحرة، هجر النساء والأولاد، الحاجة إلى العضوية في مؤسسات طوعية وراء امتداد حدود العائلة الواسعة. عندما يصبح الفقراء طبقة واعية أو أعضاء فاعلين في منظمات اتحاد التجارة أو عندما يتبنون رؤية عالمية للكون، لن يعودوا جزءاً من حضارة الفقر رغم أنهم قد يبقون فقراء لأقصى حد. إن أي حركة سواء أكانت دينية مسالمة أم ثورية، تنظم وتعطي أملاً للفقراء، وتعزز نشاط التضامن بفعالية والشعور بالهوية والتمييز مع جماعات أكبر، تدمر الصميم الاجتماعي وال النفسي لثقافة الفقر في علاقة الارتباط هذه. أشك في أن حركة الحقوق المدنية بين الزنوج في الولايات المتحدة قامت بالكثير لتحسين صورتهم الذاتية، واحترامهم لذواتهم أكثر مما قام به تقدمهم الاقتصادي، مع أن الاثنين من دون شك يدعم أحدهما الآخر . لقد وجدت روحًا ثورية ضعيفة جداً أو أيديولوجية جذرية بين البورنوريكيين الفقراء، على تقدير ذلك، معظم العائلات التي درستها كانت محافظة سياسياً، وكان حوالي نصفهم مؤيداً لحزب الدولة الجمهوري.

يبعد لي أن الإمكانيات الثورية الضمنية لأناس ثقافة الفقر سوف تتراوх بشكل ملحوظ وفقاً للسباق الوطني وللظروف التاريخية المعينة. في بلد مثل الجزائر، التي كانت تقاتل من أجل استقلالها، انجرفت الكتلة الكادحة إلى

الصراع، وأصبحت قوة مهمة أساسية، بينما في بلاد مثل بورنوريكو - حيث تلقى حركة الاستقلال دعماً جماهيرياً ضئيلاً - وفي بلاد مثل المكسيك التي حققت استقلالها منذ وقت طويل مضى، وهي الآن في فترة ما بعد الثورة، فإن الكتلة الكادحة ليست مصدر التمرد أو روح الثورة.

نجد في الواقع في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات ذات العقلية الجامدة أن ثقافة الفقر لا تتطور. في المجتمعات الاشتراكية والفاشية والرأسمالية العالية التطور مع دولة الرفاهية. تتجه ثقافة الفقر إلى الانحدار. أشك في أن ثقافة الفقر تزدهر، أو تكون شاملة في مرحلة المشروع الحر المبكرة في الرأسمالية، أو في أنها أيضاً مستوطن للاستعمار.

من المهم أن نفرق بين صور المخططات العامة المختلفة في الثقافة الفرعية للفرد، بالاعتماد على السياق الوطني الذي توجد فيه هذه الثقافات الفرعية. إذا تأملنا ثقافة الفقر قبل كل شيء من حيث الدمج مع المجتمعات الأكبر، والإحسان بالهوية مع التقاليد العظيمة لذلك المجتمع، أو مع تقاليد ثورية جديدة منبثقة، عندئذ لن تكون مندهشين من أن بعض قاطني الأحياء الفقيرة، حيث دخل الفرد متدين قد يبتعدون بعيداً عن صعيم ميزات ثقافة الفقر أكثر من أولئك ذوي الدخل الفردي الأعلى. على سبيل المثال، تملك بورنوريكو دخلاً فردياً أعلى من المكسيك، ومع ذلك فالمكسيكيون يملكون حسا بالهوية الوطنية والشخصية أعمق، في المكسيك، حتى افتر ساكن للحي الفقير عنده حس بالماضي أغنى بكثير، واندماج عاطفي أعمق بالتقاليد المكسيكية العظيمة، مما لدى البورنوريكيين مع تقاليدهم. قدمت لقاطني الأحياء الفقيرة الحضرية في كلا البلدين أسماء الشخصيات الوطنية. في مدينة مكسيكو كانت هناك نسبة عالية تماماً من المحبوبين، ومن هم أولئك ذوو التعليم الرسمي القليل أو الذين من دون تعليم، عرفوا كوتيمولك، وهيدالجو، والأب مورلوس وجواريز ودياز وزاباتا وكاريزو وكارديناس وفي سان خوان أظهر المحبوبون جهلاً مطابقاً بالرموز التاريخية البورنوريكية. لم تتجزأ أسماء مثل رامون بورير وخوزيه دي ديجو وبادوريتو دي كاسترو ورامون بيتانرونوسيو كاناليس ولورين توريس، بالنسبة إلى البورنوريكي منخفض الدخل القاطن في الأحياء الفقيرة، يبدأ التاريخ وينتهي مع مونوز ريفيرا، وابنه مونوز مارين والصيادة فليسا رنكون !

لقد أدرجت القدرة والمستوى المنخفض للطموح سمتين رئيسيتين للشاغف، الفرعية لل الفقر، هنا أيضا على أي حال فإن الإطار القومي يشكل فرقا كبيرا. بالتأكيد، فإن مستوى الطموح حتى لأفقر قطاع من السكان في بلد مثل الولايات المتحدة بأيديولوجية ديموقراطية تقليدية وحركية متصاعدة، أعلى بكثير مما هو عليه في معظم البلاد المتخلفة مثل الإكوادور والبيرو، حيث تكون كل من الأيديولوجية والإمكانات الفعلية للحركة المتصاعدة، محدودة للغاية، وحيث القيم السلطوية، ما زالت تواصل باصرار وجودها في كل من الوسط الحضري والوسط الريفي.

وبسبب التكنولوجيا المتقدمة، ومستوى التعليم العالي وتطور مجمل وسائل الإعلام، ومستوى الطموح العالمي نسبيا لكل قطاعات السكان، خاصة عند المقارنة بالدول المتخلفة، أعتقد أنه ما زال هناك قدر كبير من الفقر في الولايات المتحدة، وتتراوح التقديرات من ٣٠ إلى ٥٠ مليون شخص، هناك القليل نسبيا مما قد ندعوه ثقافة الفقر، سيكون تخميني الأولى أن حوالي ٢٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، أي من ٦ إلى ١٠ ملايين شخص هي الولايات المتحدة لديهم صفات تبرر تصنيف طريقتهم في الحياة كتلك التي لثقافة الفقر، من المحتمل أن القطاع الأكبر داخل هذه المجموعة يتتألف من ذوي الدخل المنخفض من الزوج والمكسيكيين والبورتوريكيين، والهنود الأمريكيين والجنوبيين، إن القلة النسبية لعدد الأشخاص في الولايات المتحدة ذوي ثقافة الفقر هي عامل إيجابي، لأنه أصعب بكثير أن تزيل ثقافة الفقر من أن تزيل الفقر بذاته.

تنزع الطبقة الوسطى من الناس، وهذا بالتأكيد سيشمل معظم علماء الاجتماع، إلى التركيز على الجوانب السلبية لثقافة الفقر، إنهم يميلون إلى ربط التكافؤات السلبية بمثل هذه السمات كالتجهيز الآتي (لحظة الحاضرة) والتوجه المادي المحسوس مقابل التوجه مجرد (النظري). لا أقصد أن أعطي شكلاما أو رومانسيا لثقافة الفقر، وكما قال أحدهم: «من الأسهل أن تمدح الفقر من أن تعيش فيه». ومع ذلك، فإنه يجب لا تتجاهل بعضا من تلك الجوانب الإيجابية التي من الممكن أن تتبع من تلك السمات. يمكن للعيش في الحاضر أن يطور قدرة على التلقائية من أجل التنمية الحسية، من أجل الانفصال في الهوى ومسائرته، والتي غالبا ما كسرت حدتها عند رجل الطبقة

الوسطي المستقبلي التوجه. قد تكون حقيقة هذه اللحظة هي التي يحاول الكتاب الوجو狄ون إلى أقصى حد أن يلقطوها، ولكن خبرات ثقافة الفقر هي التي تبقى الظواهر اليومية. بالتأكيد فإن الاستخدام المنكر للعنف يوفر متفسراً جاهزاً للعدائية والحقد. لذلك فإن الناس في ثقافة الفقر يعانون من الكبح والقمع أكثر مما تعاني الطبقة الوسطى في وجهة النظر التقليدية.

قال الأنثروبولوجيون إن الثقافة هي وجهة النظر التقليدية توفر البشر بنصيم مخطط للمعيش، مع مجموعة جاهزة الصنع من الحلول للمشاكل الإنسانية، لذلك فإنه ليس على الأفراد أن يبدأوا من جديد من نقطة الانطلاق. يعني هذا أن لب الثقافة هو وظيفتها التكيفية الإيجابية. لقد لفت الانتباه إلى بعض الآليات التكيفية في حضارة الفقر، على سبيل المثال: أن المستوى المنخفض للطموح يساعد في تقليل الإحباط، وأن تشريع مذهب المتعة القصير الذي يجعل التلقانية والمتنة ممكنتين، فعلاً يبدو بطريقة ما أن أنس ثقافة الفقر يعانون الانسلاخ وشمور الاغتراب أقل مما يعانيهما أنس الطبقة الوسطى. على أي حال، فإنه يبدو لي إجمالاً أنها ثقافة هزلية وسطحية نسبياً، هناك الكثير من العناصر المثيرة للشفقة، المعاناة والفراغ بين أولئك الذين يعيشون في ثقافة الفقر. إنها لا تقدم الكثير من الدعم أو الرضا، ويميل تشجيعها لسوء الظن إلى تضخيم العجز والعزلة، فعلاً، فقر الثقافة هو واحد من المظاهر الفاسدة لثقافة الفقر.

يوفر مفهوم ثقافة الفقر مستوى عالياً من التعميم بحيث إنه، بشكل مثير للأمل، سوف يوحد ويشرح عدداً من الظواهر التي ينظر إليها على أنها صفات واضحة للجماعات المنصرية الوطنية والإقليمية. على سبيل المثال، المركزة على الأم، حدوث علاقات جنسية بالرضا المتبادل، وارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها النساء التي اعتقاد أنها صفات مميزة لمؤسسة العائلة الكاريبية، أو حياة عائلة الزنوج في الولايات المتحدة. اتضاع أنها سمات حضارة الفقر ووُجدت بين شعوب مختلفة في العديد من أجزاء العالم وبين شعوب لا تملك تاريخ عبودية.

يمكننا مفهوم الثقافة الفرعية ذات التقاطعات الاجتماعية من أن نرى أن كثيراً من المشكلات التي نعتقد أنها تخصنا بشكل واضح، أو على أنها مشاكل زنجية بشكل متميز (أو على أنها تخص أي جماعة عرقية أو

عنصرية) توجد أيضا في بلاد ليس فيها جماعات أقليية عرقية واسعة، يوحي هذا المفهوم أيضاً بأن إزالة الفقر المادي بذاته قد لا تزيل ثقافة الفقر التي هي طريقة حياة.

ما هو مستقبل ثقافة الفقر؟ عندأخذ هذه القضية بعين الاعتبار يجب على المرأة أن يميز بين البلاد التي تمثل هذه القضية فيها قطاعاً من السكان صغيراً نسبياً والبلاد التي تشكل فيها قطاعاً كبيراً جداً، وبشكل واضح سوف تختلف الحلول في هاتين الحالتين.

في الولايات المتحدة الحل الرئيسي المقترن من قبل المخططين والعمال الاجتماعيين في التعامل مع العائلات المتعددة المشاكل، وما يدعى بالنواة الصلبة للقرى كان لمحاولة رفع مستوى المعيشة ببطء ولدمجهم في الطبقة الوسطى. وكان هذا ممكناً حيث كان هناك بعض الاعتماد على علاج الطب النفسي.

من ناحية ثانية، في البلاد المختلفة حيث تعيش مجموعات كبيرة من الناس في ثقافة الفقر لا يجد حل العمل الاجتماعي صالحها، وبسبب ضخامة المشكلة، فإن المعالجين النفسيين بالكاد يستطيعون البدء بالتعامل معها. إن لديهم كل ما يستطيعون عمله للمساعدة، بطبقتهم المتوسطة النامية. قد يشعر الناس من ذوي ثقافة الفقر في هذه البلاد إلى حل أكثر ثورية. بواسطة خلق تغييرات بنوية أساسية في المجتمع، وبواسطة إعادة توزيع الثروة، وبواسطة تنظيم الفقراء وإعطائهم شعوراً بالانتفاء للسلطة والقيادة. تتجمع الثورات من آن لآخر في إلقاء بعض من الصفات الأساسية لثقافة الفقر حتى عندما لا ينجحون في إلغاء الفقر نفسه.

آباء بعض من قرائي لهم نموذج الثقافة الفرعية للقرى، وفشلوا في فهم أهمية التفريق بين الفقر والثقافة الفرعية للقرى، وعند إجرائي لهذا التفريق حاولت توثيق تعميم أوسع، خصوصاً، أن إجمال كل الناس الفقراء معاً هو خطأ فادح، لأن الأسباب والمعنى ونتائج الفقر تختلف إلى حد بعيد في بيئات ثقافية اجتماعية مختلفة. ليس هناك أي شيء في المفهوم يضع عبء الفقر على شخصية الفقر، ولا يقلل المفهوم بأي حال الاستغلال والإهمال اللذين يعانيهما الفقراء. فعلاً إن الثقافة الفرعية للقرى هي جزء من ثقافة أكبر للرأسمالية التي يضع نظامها الاقتصادي والاجتماعي الثروة في أيدي حمانة صفيرة نسبياً، وبذلك يؤدي إلى نمو تمييز طبقي حاد.

سوف أوفق على أن الأسباب الأساسية لبقاء الثقافة الفرعية هي، بلا ريب، الضغوط التي تمارسها المجتمعات الكبيرة على أعضائها، وبنية المجتمع الأكبر ذاتها ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد، إن الثقافة الفرعية تطور آليات تعيل إلى تأييدها، خاصة بسبب ما حدث لرؤيه العالم والطموحات والشخصية الأولاد الذين ترعرعوا فيها، لهذا السبب فإن الفرص الاقتصادية المحسنة، على الرغم من أنها أساسية بشكل مطلق وأنها ذات أولوية أعلى، هي ليست كافية لتبديل أو إلغاء الثقافة الفرعية للقرى، وأكثر من ذلك فإن الإلغاء هو عملية سوف تأخذ أكثر من جيل واحد، حتى تحت أحسن الظروف بما فيها الثورة الاجتماعية.

ظن بعض القراء أنني كنت أقول «إنه أمر فطيع أن تكون فقيراً، لكن أن تكون لديك ثقافة فقر، ليس أمراً سيناً جداً». على النقيض من ذلك، فانا أقول إن إلغاء الفقر أسهل من إلغاء ثقافة الفقر، وإنني افتخر أيضاً أن الفقراء في مجتمع ما قبل الرأسمالية المثلث بنظام الطبقات مثل الهند، لهم بعض المزايا على قاطني الأحياء الفقيرة المدنية، لأن الناس كانوا منظمين في طبقات اجتماعية متفرقة وبانشيات<sup>(٤٠)</sup> (panchayats) ومجموعات، وأعطتهم هذا التنظيم بعض الشعور بالهوية وببعض القوة والقدرة. ربما كان غاندي يضع الأحياء الفقيرة الحضرية في باله عندما كتب أن نظام الطبقات كان واحداً من أعظم اختراعات البشرية. وبشكل مشابه ناقشت أن اليهود الفقراء لشرق أوروبا، مع تقاليدهم التعليمية القوية وتنظيمهم القوي للمجتمع، كانوا في وضع أفضل من الناس ثقافة الفقر، ومن جهة أخرى أود أن أناقش أن الناس في ثقافة الفقر، مع حسهم القوي بالاستسلام للواقع وبالقدرة، أقل اندفاعاً وأقل قلقاً من الطبقة الوسطى الأدنى المكافحة الذين مازالوا يحاولون أن ينحووا في وجه أعظم التناقضات.

(٤٠) البانشيات: مجلس فرقية في الهند وبنغال يتألف عادة من ٥ شيوخ يديرون شؤون القرية وبعثونها باسم حكومة الولاية [المترجم].

# زوال المجتمع التقليدي (١٩٥٨)

دانييل ليبرنر

إن «زوال المجتمع التقليدي» هو دراسة معمقة لكيفية انسلاخ شعوب الشرق الأوسط عن طرقوهم التقليدية، وتبنيهم أشكالاً جديدة للمؤسسة الاجتماعية. ويربط دانييل ليبرنر عملية «التحديث» مع «التقرير»، التي عنى بها تبني شخصية أوروبا الغربية والولايات المتحدة العلمانية العقلانية. وهو يبرهن بالأمثلة كيف قامت حلول وسط شأن التوترات المنتشرة في كل مكان بين التقليدي والحديث. من خلال تطور سمات شخصية جديدة مثل «التقىص الوجданى» و«توسيع الرؤية العالمية». إن المحرضات الرئيسية للحداثة بالنسبة إلى ليبرنر هي وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون التي تأتي بأفكار مختلفة بشكل كبير لا يصدق، قادمة من الزوايا البعيدة للكرة الأرضية إلى كل

هذه المجتمعات المنعزلة.  
لا تملك صبرا طويلاً!  
لبيرنر

طبقات المجتمع. نافذ ليرنر أيضاً أنه لكي تتفاوض مع القيم الجديدة والسلوكيات المكيفة خلال فترة التحديث، يحتاج الأفراد إلى أن يكونوا أكثر مرونة، وأن يكونوا قادرين على التواصل مع توبيعات واسعة من الناس. يتعلم الأفراد هذه المشاركة الفعالة من خلال المشاركة في الصيغ الاجتماعية الحديثة، مثل المصانع والمدن والمدارس والمناورات والنقاشات السياسية ووسائل الإعلام. ومثل العديد من منظري الحداثة، يرى ليرنر أن عدم التوازن هي النهاية المختلفة للتغيير هو توثر رئيسي في عملية التحديث.

إن مصدر وحدة الشرق الأوسط هو مشكلة شائكة أمام الدراسات العلمية التي تعقدت أخيراً بسبب الجهد الأخيرة للأيديولوجيات لفرض تعریف يستخدم سياسياً أكثر من أن يكون صالحًا تاريخياً. بدا الدارسون أنهم متلقون على أن الأيديولوجيات المعاصرة تميل إلى أن تحجب بعض القضايا الحقيقة وتتجنبها، وتبقى الفموض المحيط بها. شعوب المنطقة اليوم موحدة لا بسبب حلولهم المشتركة ولكن بسبب مشاكلهم المشتركة: كيف يجري تحديث طرق الحياة التقليدية التي لم تعد تفي في مسألة رضاهم الذاتي عن أنفسهم. البعض يسعى للخلاص من الماضي - بالالجوء إلى التضامن الإسلامي، موفراً في هذا المعنى توازياً مع العروض الصليبية، باسم الأرثوذكسية، عجلت بزوال القرون الوسطى ومجيء الحداثة في الفرب. ولكن بالاستناد إلى الأيديولوجيات، يعم الشرق الأوسط إحساس بأن الطرق القديمة يجب أن تولي وتذهب لأنها لم تعد ترضي المتطلبات الجديدة.

التحديث، إذن هو المبدأ الأساسي الموحد في هذه الدراسة للشرق الأوسط المتبع. فرفضت العبارة من خلال التاريخ القريب، فلقد تحدث أحد هم قد يدما «بالأوربة، ليدل على العناصر المشتركة التي دعمت التأثير الفرنسي في سوريا ولبنان، والتأثير البريطاني في مصر والأردن. وفي عهد قريب جداً عقب قرن من النشاط الثقافي والت بشيري، صارت الأمبراطورية فرنسية، وأصبحت الحواجز العامة لحضارة الأطلسي تدعى التفريب (نسبة إلى الفرب). منذ الحرب العالمية الثانية تضاعفت البحث المستمر عن أساليب جديدة مع رفض الحماية الفرنسية. وأصبحت التجربة السوفيتية وتجارب التحديث الأخرى، كما اتضحت من قبل في الهند وتركيا، ظاهرة في المنطقة.

## زوال المجتمع التقليدي (١٩٠٨)

ان أي إعلان اليوم يحصر العملية محلياً، سيعكم عليه ان يكون ضيقاً، او بالنسبة إلى الشرق أو سطيفين فهم يريدون عملية التحديث أكثر من أي وقت مضى، ولكنهم يرفضون الملصق «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية» او «صنع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، نحن نتحدث هذه الأيام عن التحديث.

[...]

على أي حال فإن تقسيم العملية إلى اطوار وأشكال، قد تغير في العقد الماضي. وبينما اخترقت الأوربة ذات مرة الطبقة العليا فقط لمجتمع الشرق الأوسط، مؤثرة أساساً في أساليب حياة الطبقة المترفة، تنتشر الحداثة اليوم بين طبقة أوسع من السكان، وتمس المؤسسات العامة، بالإضافة إلى الطموحات الخاصة بـ«روحها الوضعية» المثيرة للقلق. إن الأمر المركزي لهذا التغيير هو التحول في أشكال نقل أفكار واتجاهات الحداثة، ونشر صور حية عن طرائقها الجديدة الخاصة بين جمهور عريض. لم تعد وسائل الإعلام الطبقية من كتب وأسفار، بل وسائل الإعلام الجماهيرية من صحف مصفرة وإذاعة وسينما، هي الآن الصيغ السائدة..

ولكي نرى لماذا الأمر هو كذلك - لفهم التجربة التي تتعرض لها شعوب الشرق الأوسط تحت عنوان الحداثة - نذكر أنفسنا بما حدث تاريخياً في الغرب، لأن تتبع الأحداث الجارية في الشرق الأوسط يمكن أن نفهمه كأنحراف، وفي معيار ما تشويها متعمداً للنموذج الغربي.

لا تتعني وجهة النظر المبنية على المشاهدة هذه ضمناً أي اعتقاد بتمييز عرقى، وكما سيظهر، يعرض النموذج الغربي للتحديث مكونات معينة بسلسلة متغيرة، صلتها الوثيقة بالموضوع عالمية. في كل مكان، مثلاً، أدت الحضارة المتزايدة إلى رفع مستوى التعليم، وأدى رفع التعليم إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام، وزيادة التعرض للإعلام ترافق مع مشاركة اقتصادية أوسع (دخل لكل فرد) والمساهمة السياسية (التصويت)... إن النموذج الذي نشأ في الغرب هو حقيقة تاريخية. سوف يعرض هذا الفصل قضية أن النموذج نفسه ظهر عملياً في كل المجتمعات الحديثة في كل قارات العالم، بغض النظر عن الاختلافات في العرق واللون والعقيدة.

إن النقطة المهمة في الموضوع هي أن العملية العلمانية للتغيير الاجتماعي التي جلبت التحديث إلى العالم الغربي لها أكثر من مجرد علاقة قديمة المهد بمشاكل عملية انتقال الشرق الأوسط اليوم. الفكرة هي أن العاملين على تحديد الشرق الأوسط سوف يعلمون جاهدين ليدرسوا التسلسل التاريخي للنمو الغربي.

إضافة إلى ذلك، فإن أحد النموذج الغربي للتغيير، كخط أساس، مفروض علينا عن طريق افتراضات ضمنية وأهداف معلنة تسود بين متحدثي الشرق الأوسط الرسميين. وكون بعض هؤلاء القادة، عندما يكون الأمر مناسباً للمناورات السياسية، يدينون الغرب، هو أمر مهم سياسياً يوضح لماذا اخترنا أن نتحدث عن «التحديث» (Modernization) بدلاً من «التغريب» (westernization)، وبالآخر والأهم من ذلك، أن المجتمع الغربي ما زال يوفر أكثر النماذج نظوراً للعبيزات الاجتماعية (قوة، ثروة، مهارة، عقلانية) التي يستمر متحدثو الشرق الأوسط الرسميون في تأييدها والقول بها، على أنها هدفهم الخاص، حيث نطرح سياساتهم المعلنة وبرامجهم معاييرنا في التحديث.

أنت الحوافز من الغرب لتفوض المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط تدريجياً، ولتعيد بناء مجتمع حديث سيعمل بكفاءة في عالم اليوم، وما زال الغرب نموذجاً مفيداً. بهذا المفهوم، يسعى الشرق الأوسط إلى أن يكون على ما هو عليه الغرب اليوم.

لكن هذه المجتمعات المستعجلة لا تملك صبراً طويلاً، عكس الواقع التاريخي للتطور الغربي، وما حدث في الغرب عبر قرون يسعى بعض الشرق أوسطيين إلى أن يبلفوه في سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يريدون عمل ذلك «بطريقتهم الخاصة». إن التعقيد أو الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط هو استثروا قه في ذاته. المعبر عنه سياسياً بقومية مفرطة، ونفسياً برهاب الآجانب الانفعالي.

حصدت الكراهية التي زرعها العداء للاستعمار رفض كل مظهر من مظاهر النفوذ الأجنبي. المطلوب هو مؤسسات حديثة. لا أيديولوجيات حديثة. وسلطنة حديثة لاغياثات حديثة. وثروة حديثة لا حكمة حديثة. وسلح استهلاكية حديثة لا أساليب منحرفة حديثة. ولكن ليس من الواضح كيف

## **زوال المجتمع التقليدي (١٩٠٨)**

يمكن الفصل بين الطرق والكلمات الحديثة بمثيل هذه السهولة وعلى ١٥ النحو الكلي، وبالاستاد إلى الصيغ الأيديولوجية المتوعنة التي اتخدتها التحدث في أوروبا وأمريكا وروسيا، كان هناك اضطرارات سلوكية ومؤسساتية عامة بينهم جميعاً. يسعى بعض قادة الشرق الأوسط الآن إلى تحاشي تلك المواجهات التاريخية. ويحاولون بدلاً من ذلك شق مسارات جديدة وطرق جانبية محفوفة بالمخاطر. نحن نأخذ حذرتنا من جدة هذه الجهدود بتلخيص بعض العناصر الأساسية في عملية تحدث الغرب.

### **١- الشخصية الفرعية: التفاصيل الوجهانية**

الناس في الحضارة الغربية معتادون على حس التغيير، ويتواءمون مع إيقاعاته المتوعنة. فلمدة أجيال خلت، وجد الرجال العاديون أنفسهم غير مقيدين بأرضهم الأم، وأحراراً نسبياً ليتحركوا، وحالما انتقلوا بأعداد كبيرة من المزارع إلى الشقق السكنية ومن الحقول إلى المصانع فعلياً، أصبحوا على علاقة وثيقة بفكرة التغيير نتيجة للخبرة المباشرة.

حمل هذا شيئاً بسيطاً بالجماعات المهاجرة أو الصليبية في الماضي، مدفوعين بسبب الحرب أو المجاعة. تلك كانت حركة قام بها الأفراد، اتخذ كل منهم خياره الشخصي ليصعد في مكان آخر وراء ترجمته الخاصة لحياة أفضل.

جرت الحركة المادية التي مورست بشكل طبيعي الحركية الاجتماعية، ونمّت هناك بالتدرج مؤسسات مناسبة للعملية. وسرعان ما أراد أولئك الذين كسبوا بشكل ضخم عن طريق تغيير عناوينهم (المigration) بنكاً مناسباً في الجوار ليحتموا كثوزهم، وقاموا بقوة شرطة ليحرسوا الجوار ضد الفوضى وانخفاض قيمة العملة؛ ووصوتوا لوصف معايير السلوك للأخرين، وهكذا قام «نظام» للقيم البورجوازية يحتضن التغيير الاجتماعي باعتباره أمراً طبيعياً. وكان يجب وضع قوانين للعبة للبت في الصراعات التي تنشأ حول اتجاه التغيير ومدّلاته.

من يكسب، وكيف، وكم؟ وبما أنه أصبح من الواضح للجميع أن الأرباح تكتسب من الحركة، أصبح الصراع على حق استخدام قنوات الفرص أكثر حدة. ويمكن تتبع العملية من خلال تطور الثروة الغربية وقوانين الضرائب.

التي تكون نزعتها الأساسية هي حماية «الموسىين» من دون أن تحرم «الفقراء» حقوقهم الشرعية. إنه عن طريق حماية فرصة كل إنسان في الربح تحول الغرب الحديث بشكل حاسم في اتجاه الحركة الاجتماعية.

إن المؤسسات الاجتماعية التي أقيمت على المساعدة الطوعية للأفراد الحركيين، تطلبت نسقاً جديداً من المهارات واختباراً جديداً للجدارة والأهليّة. كان كل شخص، وفق النظرية الديموقراطية الجديدة مخولاً بشكل متزايد لاكتساب المهارات المطلوبة لتشكيل «مستقبله» الخاص في المجتمع العظيم. وهكذا، فإن الفكرة المنتشرة هي أن الحركة الشخصية هي في ذاتها قيمة من المرتبة الأولى. وازداد الحس بأن الأخلاق الاجتماعية هي أساساً أخلاقي التغيير الاجتماعي. إن الإنسان هو ما يمكن أن يصبح والمجتمع هو احتمالاته الكامنة. لقد انتقلت هذه الآراء من مجال النقاش إلى القانون والأعراف الفريبية.

على المجتمع الحركي أن يشجع المقلانية، لأن حسابات الاختيار تشكل سلوك الفرد والشروط التي تحكم ما يحصل عليه من جراء. لقد أصبح الناس يرون المستقبل الاجتماعي رهناً ببراعتهم لا قدرًا مقدورًا، ويرون فرص نجاحهم الشخصي في الإنجاز لا في الإرث. إن المقلانية هادفة، إن طرق التفكير والعمل هي (لا بنود المقيدة) الأدوات التي تتحقق بها المقصود وينجح الرجال أو يفشلون باختبار ما ينجزونه (لا ما يعيذون). وهكذا، بينما ما الـ الرجل التقليدي لرفض التجديد بقوله: «لم يكن الأمر على هذا النحو فقط» فالأخير أن يسأل الغربي المعاصر «هل ينجح هذه»، ويحاول الطريقة الجديدة من دون مزيد من الضجة.

إن الفجوة النفسية بين هذين الموقفين واسعة جداً، واستغرق الأمر وقتاً لكي يحدث الكثير من التضاضير بين طرق العمل وطرق التفكير قبل أن يستبط الرجال أسلوب العيش اليومي مع تغيير بدا متاغماً ومتناسكاً. إن خبرة الحركة عبر الأجيال المتباينة أثبتت بالتدريج أساليب حياة مشتركة تبدو عادية اليوم، وفي الحقيقة بينما أثبتت القرون السابقة الممارسة العامة للمجتمع الحركي، فقد كان عمل القرن العشرين الذي نشر حساسية حركية على مثل هذا القدر من التكيف مع التغيير حيث إن إعادة ترتيب النظام الذاتي هو شكلها المميز.

## زوال المجتمع التقليدي (١٩٣٨)

يمكن أن توصف الشخصية الحركية بشكل نقفي وموضوعي، وبما أن هذا ما يدور حوله الكتاب إلى حد كبير، فسنحدد هنا معلمها الأساس. واقتراح الخط الأساسي لتطورها العلماني. يتميز الشخص الحركي بقدرة عالية على التعرف على الجوانب الجديدة لبيئته، وهو يأتي مجهزاً بالآليات المطلوبة لاستوعب مطالبات جديدة نشأت، خارج خبرته المعهودة. وتعلم آليات توسيع هوية الإنسان هذه بطرقتين: تسهل عملية الإسقاط المطابقة (بين الذات والأخرين) بإضفاء سمات معينة مفضلة ومعيبة للذات على الموضوع، وهكذا يندمج الآخرون في لأنهم يشبهونني لأنهم مثلي. (التباعد أو المطابقة السلبية، بالمفهوم الفرويدي، ينبع عندما يسقط أحدهم على الآخرين صفات للذات مكرورة).

إن التفلل اللاواعي للموضوع في الذات، يوسع الهوية بأن ينسب إلى الذات صفات مميزة ومرغوبة في الموضوع، إن الآخرين «مندمجون» معى لأنني مثلكم أو أريد أن أصبح مثلهم. وسوف نستخدم كلمة «التقمص الوج다كي» اختزالاً لكلا هاتين الآليتين.

إننا مهتمون بالتقمص الوجداكي كآلية داخلية، تعكم الأشخاص الحركيين حديثاً من العمل بكفاءة في عالم متغير. ولكي نبسط الأمر، فإن التقمص الوجداكي هو القدرة على رؤية الذات في وضع الشخص الآخر، هذه مهارة لا غنى عنها للأشخاص المتحركين خارج المحيط التقليدي.

إن القدرة على التقمص الوجداكي قد تشكل كل الفرق، على سبيل المثال، عندما يكون الأشخاص المتحركون قرويين نشأوا وهم يعرفون كل الأفراد الموجودين حولهم في الوقت ذاته، والأدوار والعلاقات في محیطهم. على كل واحد منهم خارج قريته أو قبيلته أن تتقى بأفراد جدد، ويتعرف على أدوار جديدة، ويتعلم علاقات جديدة يقمع نفسه فيها. وبناء على ذلك، نحن مهتمون بالشخصية الحركية، بشكل أساسي، كظاهرة اجتماعية ذات تاريخ، وهذا متصل بالحركة التاريخية الكبيرة، التي ترى الآن في الشرق الأوسط، وقدرتها الضخمة على التقمص الوجداكي النفسي المميز. إن اهتمامنا هو في توضيح العملية التي يعيش بموجبها الشخص العالى التقمص إلى أن يصبح أيضاً الزيون الذي يدفع فوراً، والمستمع إلى الراديو والمدللي بصوته.

إنها فرضية رئيسية لهذه الدراسة أن المقدرة المالية على التقمص هي طراز شخصي سائد في المجتمع الحديث فقط، الذي هو مجتمع صناعي بشكل متميز، مدنى، ومشارك، بينما المجتمع التقليدى، مجتمع غير مشارك يحدد موقع الناس بواسطة القرابة في مجتمعات معزولة بعضها عن بعض وعن المركز، من دون تقسيم العمل إلى مدنى - ريفي، ويتطور حاجات قليلة تتطلب الاعتماد المتبادل، ويفترض إلى روابط الاعتماد المتبادل، وأفاق الناس محدودة نتيجة للموقع، وقراراتهم لا تشمل إلا أناسا آخرين معروفين هي أوضاع معروفة فقط. ومن ثم فليس هناك حاجة إلى عقيدة عامة تتجاوز الأشخاص مصوحة من رموز ثانوية مشتركة - أيديولوجية قومية تمكن اشخاصاً، لا يعرف بعضهم ببعضاً، من أن يدخلوا في خلاف سياسي أو ينجزوا إجماع رأى بمقارنة ومناقشة آرائهم. إن المجتمع الحديث مجتمع مشارك إذ أنه يؤدي وظيفته بواسطة «إجماع الرأى»، يجب على الأفراد الذين يصنفون قرارات شخصية بشأن قضايا عامة أن يتعاونوا بشكل كاف مع أفراد آخرين لا يعرفونهم كي يضعوا حكما عاما ثابتا.

من بين علامات هذا الانجاز التاريخي في المؤسسة الاجتماعية التي سنسنبها المجتمع المشارك، هي ان معظم الناس يذهبون إلى المدارس ويقرأون صحفاً ويتلقون أجوراً نقدية عن أعمالهم أحرار في تقييرها، ويشترون سلماً نقداً في سوق مفتوحة، ويصوتون في انتخابات تحسم فلياً بين مرشحين متسافقين، ويعبرون عن آراءهم في كثير من الشؤون التي ليست من شأنهم الشخصي.

إن الشيء، الضروري جداً بالنسبة إلى الطراز المشارك، هو النسبة المئالية من الأشخاص الذين يتوقع أن يكون لهم آراء في شؤون عامة، والتوقع الطبيعي لهؤلاء الأشخاص أن آرائهم ستكون مهمة. إنها تلك البنية المعقّدة الدقيقة من الأمل المتبادل الذي يقوى التقمص الوجوداني الواسع. ما زال موضوع هل يجب على الناس أن يكون لهم آراء، يناقش فيطبقات الدنيا فقط من سلم التسلسل الهرمي الاجتماعي الأميركي، لأنه في أي مجتمع، يصبح نمط السلوك المقبول أسلوباً شخصياً مسيطرًا عندما يقتضى به من قبل جماعات كبيرة من السكان ويتميز نمط السلوك

## **زوال المجتمع التقليدي (١٩٥٨)**

الذي طوره المجتمع الحديث بالتقىص، بمقدرة عالية على إعادة ترسّب ، النظام الذاتي بناء على ملاحظة قصيرة، بينما ادت المجتمعات التقليدية المعزلة وظيفتها بشكل جيد على أساس الشخصية المتقلصة المحسورة إلى حد عال. تتطلب قطاعات الاعتماد المتبادل للمجتمع الحديث مشاركة واسعة الانتشار، وهذا يتطلب بدوره نظاما ذاتيا متكيما منفتحا، جاهزا ليتبني قوانين جديدة، وليرحدد فيما وراءه شخصية في القضايا العامة. هذا هو السبب في أن التحدي ضمن أي مجتمع، قد شمل التحول المنطقي الكبير للشخصية، الذي يدعوه الحركة النفسية. إن التوكيد الإحصائي الكامن هنا هو التالي: يظهر الأفراد في المجتمع الحديث قدرة على التعاطف أعلى من أي مجتمع سابق.

## **آراء مدافعين للحركة: وسائل الإعلام**

تبدأ الزيادة التاريخية للحركة النفسية (المقلية) بتوسيع الرحلات الطبيعية (الحركة في المكان). وقد حدد علماء التاريخ، اصطلاحا، تاريخ العهد الحديث منذ بداية عصر الاستكشاف... تحسنت بالتدرج الوسائل التقنية لنقل الأحياء، وأصبح الانزياح والإحلال تجربة عاشها الملايين من البسطاء الذين كانوا في عهد أسيق مقيدين إلى بعض الأرجاء الموروثة عن الأسلاف. أصبحت الحركة الجغرافية في هذا الطور، هي الناقل الطبيعي للحركة الاجتماعية، واستمرت، إلى وقت متاخر بعد ذلك، في بعث الحياة، بحيث إن كل جسم متحرك من الفترة السابقة سكن نفسها. واستمرت في إعادة بناء التاريخ عبر الأطلسي بمعاهد ومعانٍ حركية النفسية. إنه المؤرخ المعاصر الذي يدرك الآن بوضوح أن المجرة الجماعية إلى أمريكا هي عملية جارحة لصدام نفسي غير متوقع مع الجديد والغريب.

نحن نؤكد عصرية البعد النفسي لأن الوصبة الأخلاقية «بالنظر بيهجة إلى طراز جديد من أسلوب البناء» هي شيء جديد في العالم. إن التوسيع في الحركة النفسية يعني أن الكثير من الناس الآن يعطون بمهارة أعظم في تخيل أنفسهم كأشخاص غرباء في أوضاع غريبة. ففي زماننا يتتسارع بالفعل انتشار التقىص الوجданى حول العالم، إن الريادة

السابقة في الخبرة المادية عبر الانتقال تضاعفت بانتشار الخبرة الوسيطة من خلال الاتصالات على نطاق واسع. أبعـر جيل قبل كولومبوس إلى العالم الجديد، أعد غوتبرغ آلة الطباعة. يوحـي التاريخ التقني للفنون العامة بالتعاقب. إن الشكل الأدبي النموذجي للعمـد الحديث، الرواية، هو وسيلة نقل التـقـصـنـ الـوـجـدـانـيـ المـضـبـطـ، وحيـثـ تـخـصـصـ الشـاعـرـ فيما مـضـىـ فـيـ التـعـبـيرـ عـنـ الـذـاتـ، يـنـقـلـ الـرـوـاـيـهـ الـحـدـيـثـ ماـ اـخـتـزـنـ فـيـ ذـاـكـرـتـهـ عـنـ حـيـاةـ الـآـخـرـينـ. تـقـلـ الـخـبـرـ إـلـىـ مـدـىـ أـبـدـ فـيـ دـرـاـمـاـ السـيـنـمـاـ وـالـإـذـاعـةـ وـالـتـلـفـزـيـونـ، وـتـلـكـ مـلـأـتـ الـعـالـمـ الـيـوـمـيـ لـشـاهـدـيـهاـ وـمـسـتـعـمـيـهاـ بـخـبـرـةـ مـخـزـونـةـ، بـلـ وـحـيمـةـ عـنـ حـيـاةـ الـآـخـرـينـ.

أوصلـتـ الـإـذـاعـةـ وـالـسـيـنـمـاـ وـالـتـلـفـزـيـونـ التـطـوـرـ الـذـيـ انـطـلـقـ بـوـاسـطـةـ غـوـتـبـرـغـ إـلـىـ الـقـمـةـ، وـفـتـحـتـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ لـجـمـاهـيرـ هـاثـلـةـ مـنـ الـبـشـرـ الـكـوـنـ الـبـدـيلـ الـلـامـحـدـودـ، وـتـأـثـرـ الـمـزـيدـ مـنـ مـلـاـيـنـ الـنـاسـ فـيـ الـعـالـمـ مـبـاـشـرـةـ، رـبـماـ بـشـكـلـ اـكـثـرـ عـمـقـاـ بـالـاتـصـالـ مـعـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ مـنـ بـوـكـالـاتـ الـنـقـلـ. وـبـتـفـادـيـ الـاـنـزـيـاحـ وـالـإـحـلـالـ الـمـادـيـ لـلـسـفـرـ، أـكـدـتـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ الـإـحـلـالـ وـالـاـنـزـيـاحـ لـلـتـجـرـيـةـ الـبـدـيـلـةـ، لـأـنـ الـكـوـنـ الـخـيـالـيـ لـاـ يـنـطـلـقـ مـرـيـداـ مـنـ الـأـشـخـاصـ فـقـطـ، بـلـ يـقـعـمـهمـ فـيـ تـرـتـيبـ مـخـتـلـفـ لـلـتـجـرـيـةـ. هـنـاكـ عـالـمـ مـنـ الـاـخـتـلـافـ، كـمـ نـعـرـفـ، بـيـنـ «ـالـسـفـرـ الـنـظـريـ»ـ، وـأـنـ تـكـونـ فـعـلـيـاـ هـنـاكـ «ـمـاـ الفـرقـ؟ـ»ـ.

تـتـحـدـىـ التـجـرـيـةـ الـمـادـيـ لـلـبـيـئـةـ الـجـديـدـةـ الـإـحـسـاسـ بـاـدـرـاـكـاتـ جـديـدـةـ فـيـ مـحـيـطـهـ «ـالـطـبـيـعـيـ»ـ الـمـرـكـبـ. يـعـنـ الـمـسـافـرـ وـيـدـرـكـ فـيـ الـأـرـضـ الـفـرـيـبةـ أـمـورـاـ عـدـدـةـ فـيـ آـنـ مـعـاـ: الـطـقـسـ وـالـمـلـابـسـ، هـيـئـةـ الـأـجـسـامـ وـأـنـسـجـةـ الـجـلدـ، طـرـيقـةـ الـمـشـيـ وـالـكـلـامـ، التـفـذـيـةـ وـعـلـمـ الـصـحـةـ، الـعـمـلـ وـالـلـعـبـ...ـ بـاـخـتـصارـ، مـجـمـوعـةـ مـوـحـدـةـ مـنـ الـسـلـوكـ وـالـاخـلـاقـ تـصـنـعـ «ـطـرـيقـةـ حـيـاةـ»ـ. إـنـ النـتـيـجةـ الـعـادـيـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ مـسـافـرـ ماـ هـيـ آـنـ «ـنـمـوذـجـ الـحـضـارـةـ»ـ. بـيـنـ الـفـرـيـاءـ يـصـبـحـ مـشـوـشـاـ وـيـنـحـرـفـ مـبـتـعـداـ عـنـ الـصـورـةـ الـمـقـلـيـةـ الـتـيـ يـحـمـلـهـ عـنـهـ، وـعـنـ نـمـوذـجـ الـوـاقـعـيـ الـمـضـلـلـ.

تـحدـثـ التـجـرـيـةـ الـبـدـيـلـةـ فـيـ ظـرـوفـ مـخـتـلـفـةـ تـمامـاـ، وـعـوـضاـ عـنـ التـعـقـيدـاتـ الـتـيـ تـشـهـدـ بـيـئـةـ طـبـيـعـيـةـ، فـإـنـ الـخـبـرـةـ الـوـسـيـطـةـ تـعـرـضـ بـسـاطـةـ الـمـوـاـقـعـ الـصـنـعـيـةـ الـمـسـتـبـطـةـ مـنـ قـبـلـ وـسـيـطـ مـبـدـعـ وـهـكـذاـ. وـبـيـنـماـ يـكـونـ الـمـسـافـرـ عـرـضـةـ لـأـنـ يـصـبـحـ مـشـوـشـاـ مـنـ غـزـارـةـ الـمـشـاهـدـ وـالـأـصـوـاتـ الـفـرـيـبةـ، فـمـنـ الـمـتـوقـعـ أـنـ يـكـونـ

متلقي الاتصالات مستميتا برواية مؤلفة ومنسقة عن الحقيقة الجديدة، إن لديه فائدة الإدراك الأكثر سهولة للتجربة الجديدة «كل، مع الميزة الملارمة (التي هي وهمية في بعض الأحيان) لفهم السهل، وقد بسطت محضرات الإدراك التي تشكل الفهم.

مع ذلك تنجز عملية تبسيط المحضر بشمن معين، إن الميزة العملية العظيمة للمسافر المقتطع من مكانه هي أنه يجب أن يقوم بفعل سريع الاستجابة نحو المحضر القادم من البيئة الجديدة - مهما يكن هذا مؤلمًا - لنأخذ حالة بسيطة مثلاً عندما يصل طريقه، ويكون عليه أن يسأل عن الاتجاهات بلغة غير متمكن منها، فإن التصرف الصريح يساعد على تضريح شحنة توتر المسافر الداخلية، لكن المستمع السلبي للاتصالات غير المباشرة ليس له قناعة التفريغ هذه.

وهكذا، كانت وسائل الإعلام بواسطة تبسيط الإدراك (ما الذي نراه) بينما هي تعقد الاستجابة إلى حد كبير (ما الذي «نفعل»)، معلماً عظيمًا للمعالجات الداخلية.

لقد نظمت وسائل الإعلام الرجل الغربي في تلك المهارات القائمة على التقمص التي تطبق بالحداد، وصورت له القوانين التي من الممكن أن يواجهها، ومثلت له الآراء التي قد يحتاجها لتتصفح له، ويقوم انتشارها المستمر في قرننا بدور مشابه على الصعيد العالمي.

يظهر الشرق الأوسمط مسبقاً علامات هذه المواجهة التاريخية. وكما أبدى موظف حكومي شاب رأيه في إيران «أن الأفلام بالنسبة إلينا مثل المعلم الذي يقول لنا ما نفعل وما لا نفعل». جندت الشبكة العالمية لوسائل الإعلام ما يكفي من المساهمين الجدد في كل زاوية من زوايا الأرض لجعل «آراء البشرية»، عملاً حقيقياً واقعياً، عوضاً عن أن تكون عبارة رائعة في ميدان السياسات العالمية. وهناك «رأي عام عالمي» أصيل يتسارع مداءه بخطى غير عادية. لقد حدث هذا لأن ملايين الناس الذين لم يتذكروا ارضهم الأم مطلقاً من قبل يتعلمون الآن أن يتخيلوا كيف تتنظم الحياة في أرجاء أراض مختلفة، وتحت رموز تختلف عن رموزهم. ولأن هذا يعبر عن زيادة صافية في القدرة البشرية على التخييل (مفهومه بهذا الشكل) فهو المسألة التي نضعها موضع البحث.

## ٢- نظام العدالة

تستمد مسألة ثانية لهذا الترتيب التاريخي الضخم من ملاحظة أن نظم وسائل الإعلام ازدهرت في المجتمعات الحديثة بمعايير أخرى. يعني هذا أن الإعلام ينشر الحركة النفسية بفعالية أكبر بين الشعوب التي أنجزت، وفق معيارها، الشروط السابقة للحركة الاجتماعية والجغرافية، والعكس صحيح. ليس هناك مجتمع حديث يؤدي وظيفته بكفاءة من دون نظام متقدم لوسائل الإعلام، وتشير غزواتنا التاريخية إلى أن الشروط التي تحدد الحداثة تشكل «نظاماً، متشابكاً، وتزداد بنمو موحد في الوضع الطبيعي، أو أنها تعاقب عن النمو بشكل منفصل، كلا على حدة».

يبعد واضحاً أن الناس الذين يعيشون مع بعضهم في دولة واحدة سوف يطورون طرقاً مرسومة لتوزيع المعلومات إلى جانب توزيع السلع الأخرى. والشيء الأقل وضوحاً هو أن تدفق تلك المعلومات سوف يتداخل مع توزيع القوة والثروة والمكانة عند الكثير جداً من النقاط لتتشكل نظاماً متشابكاً، بحيث إن التواعيد المؤسساتية في أحد القطاعات ستكون مصحوبة بتغيرات منتظمة ومقدرة في القطاعات الأخرى. وفوق ذلك، فإن هذه الدرجة من التشابك بين الاتصال ونظم المجتمع هي ما يوحى به استكشافنا التاريخي تماماً. وفي نظم الإعلام، تتجزأ عملية التدفق الرئيسي للمعلومات العامة من قبل هيئة مهنية اتصالات، مختارين وفق معايير الماهرة، وظيفتهم نقل رسائل وصفية بشكل أساسي (أخبار). من خلال إعلام غير شخصي (طباعة، راديو، أفلام) إلى جمهور مستمعين غير متمايزين.

في النظم الشفوية، تتطلق المعلومات العامة من مصادر مخولة بسلطة الكلام بحكم موقعها في التسلسل الهرمي الاجتماعي، ويعني هذا بحكم المكانة أكثر منه بحكم معايير الماهرة. ومضامينها عادة أكثر منها وصفية، إن الأخبار أقل تحفيراً من القواعد التي تحدد الطول الصحيح تجاه أحداث وشيكية تشمل القطاع الأكبر من السكان، مثل جبائية الضرائب والجنديين للعمل. (تحتفل أيضاً النظم الشفوية والإعلامية بحدة في المضمون الترفيري، كما سنرى، لكننا هنا سنركز على المحتوى المعلوماتي). بل إن هذه الرسائل التوجيهية تتغلب وجهاً لوجه، عبر قنوات شفوية أو من نقطة إلى أخرى بصورة

ردية مثل الخطابات، إلى جماعات أولية مثل الجماعات التي تربطها السراءه أو العبادة، والعمل أو اللعب، ومن الطبيعي أن قلة ضئيلة من المجتمعات يمكن أن تتطابق تطابقاً تماماً بصورة نموذجية مع أحد طرفي هذه المقارنات الثانية، فأمريكا مثلاً تقترب جداً من نموذج نظام الإعلام، لكن الناس يتحدثون أيضاً في قضياباً عامة، والتأثير الشخصي «لقائد الرأي» قوي جداً، وبشكل معاكس، تمثل الملكة العربية السعودية النظام الشفهي، لكنها تدير أجهزة إرسال إذاعتها في جهة، وعندما نظرت حول العالم، عارضين نماذجنا المثالية هذه على البيانات الإمبريالية، تبدأ عناصر متعددة من النماذج في تغيير الاتجاه. فمعظم البلد هي في مرحلة أو أخرى من الانتقال من نظام إلى آخر، ولكن، تظهر ملاحظتان تطبسان على جميع البلاد، بغض النظر عن القارة أو الثقافة أو المقيدة، فأولاً، اتجاه التغيير هو دائماً من النظام الشفهي إلى نظام الإعلام (ليس هناك حالة معروفة تعرض تغيراً في عكس الاتجاه) وثانياً، تظهر درجة التغيير نحو نظام الإعلام متلازمة بشكل مهم مع تغييرات في قطاعات رئيسية أخرى للنظام الاجتماعي. وإذا كانت هاتان الملاحظتان صحيحتين، فإننا نتعامل إذن مع «اتجاه علماني» للتغيير الاجتماعي هو عالمي في نطاقه، يعمل ما ندعوه النمط الفريقي للحداثة على نطاق عالمي، أيضاً، وأذا يعني هذا أن تغييرات مهمة أخرى يجب أن تصاحب بانتظام تطور نظام الإعلام، فهناك وجه للحديث عن «ثورة اتصالات عالمية»، ونحن هنا نبحث الفرضية الأكثر اعتدالاً بأن نظام الاتصال هو في وقت واحد مؤشر على النظام الاجتماعي الكلي وعامل في تغييره، وبذلك نتجنب مشكلة السببية التاريخية التي لا يمكن أن يصل بشأنها إلا إلى مجرد تخمينات، لتركيز على الفروض المرتبطة القابلة لاختبار، وبناء على تلك النظرة، فإن الدجاجة والبيضة في الواقع «تسحب» إحداهما الأخرى حالما تتطرق عملية التحديث.

نضع التصنيع تحت مؤشرنا للحضرنة، وهي متغير رئيسي في «نظامنا» لأن عملية التحديث بدأت تاريخياً بالحضارنة في المجتمعات الغربية. سوف تكون مهمتنا التالية، بعد أن أظهرنا أن التعليم والمشاركة الإعلامية مترباطان إلى حد كبير، هي تقرير الاعتماد المتباين بينهما وبين الحضرنة، لأن الأدب التاريخي في هذه النقطة، على الرغم من أنه ينسب تأثيراً عظيماً لنمو المدى، هو غير واضح في عدة قضياباً مهمة. إذا كانت الحضرنة شرطاً ضرورياً

للحداثة (أعني أن تغيرات معينة يمكن أن تحدث في المدينة فقط)، إذن ما هي هذه التغيرات الأخرى التي حدثت بانتظام في أي مجتمع عندما حدثت الحضرينة، وإذا كانت الحضرينة ضرورية لبقاء الحداثة، فما القدر الضروري منها (ما هو الحد الأدنى للحاجة)؟ وهل هناك نقطة تستطيع عندها الحداثة، حالما انطلقت، المحافظة على استمرارها من دون مزيد من الحضرينة (هل هناك «حد أعلى حرجًا للحضرينة»؟ لقد صنفنا هذه الأسئلة للاختبار في ثلاثة فروض محددة:

(١) أن الحدود الحرجية، الدنيا والعليا، تتقرر في الحدود التي يزداد فيها التعلم مباشرة، مع نمو السكان الحضر.

(٢) أن البلاد التي لم تصل إلى الحد الأدنى من الحضرينة تسودها الأمية.

(٣) أن البلاد التي تجاوزت الحد الأعلى من الحضرينة يسودها التعليم.

ولكي نختبر تلك الفروض صنفنا <sup>٧٣</sup> بلداً وفق المعلومات التي وفرتها اليونسكو عن التعليم، ثم أوجدنا متوسط الحضرينة لكل تلك البلاد في كل مجموعة تعليم، وفي <sup>٢٢</sup> بلداً كانت نسبة التعليم فيها أقل من <sup>٢٠</sup>٪ ، كانت النسبة المتوسطة للسكان الذين يعيشون في مدن فوق <sup>٥٠</sup> ألف نسمة هي فقط <sup>٤٧٪</sup> . والحد الأدنى للحاجة للحضرينة يظهر ما بين <sup>٧٪</sup> و <sup>١٧٪</sup> من إجمالي السكان، وللتعمير يستطيع المرء أن يقول <sup>١٠٪</sup> . وفقط بعد أن يصل بلد ما إلى <sup>١٠٪</sup> من الحضرينة يبدأ مستوى التعليم فيه بالارتفاع بشكل واضح، بعد ذلك تزداد الحضرينة والتعليم معاً في علاقة طردية مباشرة، حتى يصل إلى نسبة <sup>٢٥٪</sup> التي يبدو أنها «الحد الأعلى للحاجة» للحضرينة. ويستمر التعليم بعد ذلك في الارتفاع بشكل مستقل عن نمو المدن، إن فائضاً نسبته <sup>٢٪</sup> من الحضرينة هو... إما غير ذي دلالة في أربعة بلاد فقط، أو أنه يعزز هذا التحليل، وبين هذين الحدين <sup>١٠٪</sup> و <sup>٢٥٪</sup> ، تشير نتائج بحثنا إلى أن نمو الحضرينة والتعليم يعتمد أحدهما على الآخر إلى حد بعيد. يبدو أن التطور المدني، لمجتمع مشارك يمر بسلسلة منتظمة من ثلاث مراحل تأتي الحضرينة أولاً، لأن المدن وحدها هي التي طورت مركب المهارات والموارد الذي يعطي الاقتصاد الصناعي الحديث شخصيته. يتطور ضمن هذا القالب المدني كل من المسمتين اللتين تميزان الطورين التاليين: نمو التعليم والإعلام. توجد علاقة متبادلة دقيقة بين هذين، لأن التعليم يطور الإعلام الذي بدوره ينشر

التعليم. ولكن تاريخيا، يمثل التعليم الوظيفة الرئيسية في الطور الثاني. إن القدرة على القراءة، المكتسبة في البداية من قبل قلة من الناس نسبيا، تدarem ليؤدوا المهام المتعددة في المجتمع الحديث. ولا يبدا المجتمع إلا في المرحلة الثالثة، عندما تكون التكنولوجيا المتقدمة للتطور الصناعي متقدمة بشكل جيد تماما، في إنتاج الصحف، وشبكات الإذاعة والصور المتحركة على نطاق واسع. وهذا بدوره يسرع انتشار التعليم. ونتيجة هذا التفاعل تتطور مؤسسات المشاركة (مثلا، التصويت) التي نجدها في كل المجتمعات الحديثة المتقدمة. تُظهر هذه الارتباطات العالية بالنسبة إلى البلاد التي هي مرحلة الانتقال اليوم، أن التعليم والمشاركة الإعلامية قد يتخذان صورة علامة عرض وطلب تبادلية في سوق للاتصال، لا يمكن أن يكون مكانه إلا مدننا على الأقل في بدايتها التاريخية.

سوف نختبر فيما بعد فكرة أن آلية نفسية مشتركة تشكل الأساس لتلك الأطوار، وهي أن أكثر الأفراد تقمصا هم الذين يستجيبون في المقام الأول، إلى إغواء المدن، والمدارس، ووسائل الإعلام. ثم تدرس الإقامة في المدينة والتعليم والتعرض لوسائل الإعلام، وتتعزز الاستعداد التفصي الذي كان موجودا مسبقا. ومن هذا المنظار يمكن «لأسلوب الحياة» الحديث أن يكتسب كل بواسطة أفراد يعيشون في مجتمعات حديثة. هذا التفسير مقبول تماما، ولكنه لا يوضح ما حدث للأفراد المتق魅ين المستعدين والقادرين على التحول للحداثة بسرعة وكمال أكبر مما يسمح به مجتمعهم. إن طبقة ضخمة ومهمة من الشرق أوسطيين هي في الموقف نفسه الآن. إن المعطيات التي بين أيدينا عن ٧٣ بلدا، موزعة على جميع القارات في الأرض، تشير إلى أن عدة ملايين من الأفراد في كل مكان هم في الموقف نفسه. هذا ما يوحى أكثر بأن نمط التحديث يتبع منطقا تاريخيا تلقائيا، بعيث إن كل طور يميل إلى توليد الطور التالي بآلية ما تعمل بشكل مستقل عن التغيرات الحضارية والمذهبية. ولكن نفهم وضع تلك الملايين التي قد تكون عالقة في فترة تاريخية فاصلة اليوم، تنظر عن كثب أكثر إلى أطوارنا الثلاثة.

الطور الأول إذن، الحضرنة، إنه انتقال السكان من مناطق نائية مبعثرة إلى مراكز مدنية تحرض الحاجات، وتوفير الشروط المطلوبة للبقاء. نحو مشاركة واسعة الانتشار. إن المدن فقط هي التي تتطلب سكاناً متسلمين إلى

حد عالٍ ليؤدوا وظائفهم بشكل ملائم. لأن تنظيم الحياة المدنية يفترض تعليماً كافياً لقراءة المنسقات واللافتات، وتوفيق الشيكات، وركوب وسائل النقل في الأنفاق، إن الوظيفة الاجتماعية الأولية للتعليم، كما لكل المهارات، هي تقليل إضاعة جهد الإنسان. وظيفته الأعلى هي في تدريب قوة العمل الماهرة التي تطور بها المدن المركب الصناعي الذي ينتج السلع لمستهلكي الدفع النقدي، مما يشمل الصحف والإذاعة والسينما لمستهلكي الإعلام تنبع المدن الأدوات الآلية للتحديث. وفقاً لهذا تميل الزيادة في الحضرة في كل مجتمع إلى مضاعفة الزيادات الوطنية في التعليم والمشاركة الإعلامية، وبسحب الناس من مجتمعاتهم الريفية، تخلق المدن الطلب على الاتصال الموضوعي اللاشخصي وتتوفر المدن هذا الطلب بواسطة الارتفاع بالتعليم والإعلام. وحالما تبدأ المؤسسة الصناعية الأساسية في العمل، ينتقل تطور المجتمع المشارك إلى طور لاحق. وعندما تتجاوز الحضرة الطوعية ٢٥٪، وبذلك تؤكد شروط الإنتاج الحديث، لا يعود المزيد منها يضمن آلها زيادة معادلة في الاستهلاك آلياً. وعندما تنتقل الحاجة إلى تحديد الشروط التي تحكم الاستهلاك.

التعليم في هذا الطور الثاني هو مؤشر على التحديث وحافز له في وقت واحد. التعليم هو أداة فعالة لنشر استهلاك المنتجات المدنية خارج حدود المدينة. الرمز الكبير لهذا الطور هو كتالوج سيرز - روبيك (Sears). تحل مؤسسة الطلبات البريدية التجارية محل البائع المتجول، فقط عندما يستطيع عدد كافٍ من الناس قراءة الكاتالوجات وكتابة الرسائل. وفي هذا السياق، فإن التعليم هو أيضاً المهارة الأساسية المطلوبة للعمل لنظام الإعلام، وال المتعلمون وحدهم يتوجهون مسامين الإعلام التي هي أساساً استهلاك المتعلمين. ولذا، حالما تصبح المجتمعات متحضرنة بنسبة ٢٥٪ فإن على ارتباط لاستهلاك الإعلام مع التعليم. في الوقت الذي يشق فيه الطور الثاني هذا مجرى بشكل جيد، يعمل نظام اجتماعي مختلف عن ذلك الذي يحكم السلوك في مجتمع تحت نسبة حضرنة ١٠٪ وتحت نسبة تعليم ٤٠٪ (تقريباً أقل من النصف)، لأنه عندما يصبح معظم الناس في المجتمع المتعلمين، فإنهم يميلون إلى توليد كل أنواع الرغبات الجديدة وإلى تطوير وسائل إرضائهما.

إن هذا التفاعل بين الرغبات الجديدة وارضائها هو الذي يرسم شحنة ٤ الطور الثالث للحداثة، الذي هو تحديداً المشاركة الإعلامية. وحالما يكون الناس مجهزين للتعامل مع الخبرات الجديدة التي تنتجهما الحركة (عن طريق انتقالهم للمدينة)، وللتعامل مع الخبرات الجديدة المنقولة بواسطة الإعلام (عبر تعليمهم) فإنهم يسعون الآن وراء الإرضاء الذي ينكمال مع هذه المهارات. اكتشفوا كما فعل «البقاء» في Balga، وخز التساؤل «ماذا سيحدث بعد ذلك، الشعور الذي يفرج ناقوس نفي المجتمع التقليدي، وطرق الحياة الروتينية التي يعرف فيها كل واحد ماذا سيحدث بعد ذلك». لأن عليه أن يتبع ما أتى قبلًا. إن إرضاء هذه الرغبة الجديدة يتطلب المهارة الشخصية للتقى التعمق الوجوداني التي تجعل مساهمة الإعلام في التأسيس الاجتماعي ممكناً عندما تنتشر بين عدد كبير من الأشخاص. كانت هذه هي الحقبة التي طور فيها الغرب الصحافة الرخيصة الثمن، رمزاً مبكراً لتصاعد عرض المنتج الإعلامي والطلب عليه الذي يستمر اليوم مع جهاز راديو الجيب والتلفزيون الفضائي. وإنها لخصوصية لهذه المرحلة أن يجد الاقتصاديون في إنتاج أجهزة الراديو مؤشراً مفيداً للنمو في الإنتاج الصناعي الإجمالي، في الوقت الذي تطورت فيه العلاقة المتبادلة لإنتاج المشاركة الإعلامية واستهلاكها.

إن ارتفاع المشاركة الإعلامية يعمل على رفع المشاركة في كل قطاعات النظام الاجتماعي، فتسريعاً لانتشار التعمق الوجوداني ينشر أيضاً المطالب الحديثة الأخرى التي تستجيب لها مؤسسات المشاركة: في اقتصاد المستهلك عبر الدفع النقدي (والانتمان). وفي المناقشة العامة عبر الرأي، وفي الحكومة التمثيلية غير التصويت ... تظهر المشاركة الإعلامية في كل بلد درسناه، اتجاهها جاذباً نحو المركز. فيميل أولئك الذين يقرأون الصحف بعيون أيضاً لأن يكونوا الأكثر استهلاكاً للأفلام، والبرامج الإذاعية وكل الإنتاج الإعلامي الآخر، يقول الأميون الذين سُئلوا عبر الشرق الأوسط عن أبناء بلددهم المتعلمين: «إنهم يعيشون عالماً آخر». وهكذا يصبح التعليم محوراً في تفعيل الحركة النفسية. المهارة المشتركة التي تربط جولة الإنسان اليومية المتعددة بأسلوب حياة قائم على المشاركة المتناغمة المتماسكة.

وهنا نصل إلى المشاركة السياسية. تأتي الحكومة الديموقراطية في وقت متاخر، تاريخياً، وتظهر بصورة نموذجية كمؤسسة تتوج مجتمع المشاركة. ويدل مُعامل التصويت العالى على أن هذه الـ ٥١ بلداً حققت نمواً ثابتاً على

مستوى عالٍ من الحداثة. وفي هذه البلدان يعيش المتعلّم المدني في تلك البلاد إلى أن يكون قارئً صحف، زبونة يدفع ثمنها، ويصوت. يعمل «النظام» الحديث للنمو المستدام ذاتياً عبر أراضي تلك الدول، ما دامت مدنهم تنبت الضواحي ونواحיהם الحضرية تنمو إلى «مناطق حضرية». وما دامت زيادة تعليمهم ومشاركتهم تحافظان على سرعة المسير. إن هذه القدرة على استيعاب التغيير الاجتماعي المستمر ضمن إطار عمل المؤسسات القائمة أصبحت معلماً بنبيوباً واضحاً للمجتمعات الحديثة المنظورة. وفي قرن أرجع الثورة لتكون منهجاً للتغير الاجتماعي نجحوا في تطوير نموهم المتّسّار لإجراءات تخلي عن العنف بشكل أساسي.

#### ٤- موائق التحديث

عندما نختبر الأراضي المختلفة من العالم بواسطة نموذجنا عن الحداثة، تبرز المواقف التي تقوم في طريق الحداثة بشكل أكثر وضوحاً. إن ما أجزأه الغرب بالتدرج على مدى ثلاثة قرون ماضية ليس سهلاً على الشرق أن يتحقق بسرعة في القرن الحالي..

وفي حين حققت الدول الحديثة علاقات مثلث بين الحضارة والتعليم والمشاركة الإعلامية، تعرض المجتمعات التقليدية أنماط «نمو» متعددة للغاية (في انحراف عن خطوط الارتداد) فبعضها أكثر حضرة منها تعليماً، وبعضها الآخر فيه مشاركة إعلامية أكثر من الحضرة.

في الشرق الأوسط نزعتان قريبتا العهد مسؤولتان عن الكثير من اختلال التوازن هذا، واحدة منها كانت هي الحركة المسرّعة فيما بعد الحرب إلى المدن والمواصلات في كل بلد. وهذه تُعد «عملية حضرة»، ولكنها تشوّه المعنى التاريخي للمصطلح على نحو خطير.

في القاهرة مثلاً، هناك عدد ضخم من السكان المهاجرين لا مأوى لهم سوى شوارع المدينة، لا ينتسبون إلى مدارس، ولا يحصلون بأي عمل، ولا يملكون أي نقد، ولا يشتترون أي بضائع. سيكون تسجيل سكان المدن غير الطوعيين هؤلاء كـ«الاجئين»، ريفيين داخليين أكثر دقة. ولكن إلى أن يحدث هذا التغيير التدقيقى فسيظل الإحصاء الرسمي المصرى للسكان يظهر فائضاً ضخماً متساماً من السكان المدنيين أكثر من المتعلمين.

والنزعه الثانية فيما بعد الحرب هي الانتشار السريع لأجهزة اسقبال الراديو الخصيصة أو (المجانية) بين سكان الشرق الأوسط الريفيين. وهذه مرة أخرى تغيير للنموذج الغربي، الذي تعكس فيه المشاركة الإعلامية البة سوق أجهزة الراديو المنتجة خصيصاً، والتي جرى شراؤها بشكل فردي من أجل المتعة. تسهل أجهزة الراديو الموزعة مجاناً من الحكومة «عملية الضبط الاجتماعي»، بدلاً من المشاركة الفردية، إنها أيضاً توضع لماذا تظهر معظم الدول العربية زيادة في عدد مستمعي الراديو على عدد المتعلمين المدنيين.

تدخل مثل هذه الأحداث عاملاً قائماً على المصادفة جديداً في النموذج التاريخي للحداثة، عاملاً لا يدخل في حساب النموذج، مثلاً هذا العامل هو جهود الحكومات الجديدة حول العالم لاستهاب بعض رموز التحديث، بواسطة القرارات السياسية، في تتابع يتجاهل الترتيب الأساسي لطرق الحياة التي استبانت منها تلك المؤسسات الحديثة ببطء وروبة، والتي أصبح يرمز إليها الآن بهذه السرعة الكبيرة. إن عاملاً قائماً على المصادفة قد يشكل تجديداً حقيقياً يعيد صناعة النموذج، أو أنه يأغفال النموذج مستكون هناك مخاطرة. ويشير الدليل المتوافر الآن إلى أننا في الشرق الأوسط، نتعامل مع البديل الأخير (وهو إغفال النموذج). ومن الأمثلة على ذلك، الموضة العالمية الجديدة لإقامة آلية للتصويت رمزاً إلى الرغبات الحديثة، وليس كوسيلة وظيفية لإقامة حكم حديث. أصبحت الديموقراطية تقليمة عالمية تنتشر عبر الحدود الوطنية بانتشاراً رمزاً، وليس نمواً مؤسستانياً نابعاً من احتياجات داخلية لمجتمع تزداد فيه المشاركة بشكل مطرد. ونتيجة لهذا، تظهر بعض البلاد المتحولة للحداثة معدلات تصويت عالية فوق الحد الطبيعي، إنه معدل تصويت (لا تاريخي).

وفي الحقيقة، فإنه في حين يرتبط التصويت إلى حد كبير بالمتغيرات الأخرى في البلاد الحديثة تحدث انحرافات حادة في آسيا والشرق الأوسط عن هذا الارتباط، وهكذا فإن مصر أمرت عام ١٩٥٦ جماهيرها الريفية الفقيرة ليصوتوا في استفتاء عام وحيد الخيار، أعطى «ناصر» نسبة مصادفة ٩٧٪، وهو أمر شائع في مثل هذا النوع من الأداء. إن هذه «المناطق غير المتقدمة» الكبيرة لديها بعامة فقر تاريخي هي مواردها بالنسبة إلى آفاق

طموحاتها المحلقة الراهنة، إنهم متخصصون، ومتخولون للتصنيع ومتعلمون ولكن بشكل غير كاف بالنسبة للاحاجم في إقامة رموز مجتمع المشاركة الحديث بشكل سريع... فكيف يمكن لهذه المجتمعات المتجلة أن تأمل في تحقيق الاستقرار بينما هي تتسبّب بالحركة؟

هنا تواجهنا مشكلة رئيسية في تحديد البلاد غير المقدمة، إلى أي مدى نجحت هذه البلاد في نشر قدرة الحراك النفسي إلى جانب القدرات الأخرى التي جهزت الناس تاريخياً للعمل بفعالية في مجتمع المشاركة؟

## ٦- دعوه للانتقال

يوفر نموذجنا التاريخي مصطلحات مناسبة لوصف درجة التحديث في مجتمع معين في زمن محدد. استطاعت مؤشرات الحضارة والتعليم والمشاركة الإعلامية والمشاركة السياسية أن تعزز الوضع النسبي في عام ١٩٥٠ للكثير من البلدان في كل قارات العالم.

ولكن النموذج كان جامداً (استاتيكياً) عند هذه النقطة، وكان المطلوب هو مكوناً ديناميكياً ليظهر كيف ينتقل بلد من طور إلى الطور التالي، ولماذا يصبح الشخص الحضري متلماً ومستمعاً راديو ومصوتاً. إن مكوناً ديناميكياً كهذا يجب أن يربط التغييرات المؤسساتية مع التبدلات في الأسلوب الشخصي السائد.

وكنا قد حدّدنا التحول في منطق الشخصية الذي يرافق التحديث كحرaka نفسياً قائم على آلية التقمص الوجوداني. والأسئلة الآن هي: كيف يمكن اختبار التقمص الوجوداني؟ كيف يمكن لنتائج مثل هذا الاختبار أن ترتبط مع مؤشرات سلوك المشاركة؟ ما نحتاج إلى أن نعرفه هو هل الشخص الذي يظهر تقمضاً وجودانياً عالياً يتحلى أيضاً بالسمات الأخرى، والعكس بالعكس؟ بما أن التقمص الوجوداني هو متغير ذاتي للشخصية، فإنه لا يمكن أن يظهر في أي بيانات إحصائية. بل ينبغي من خلال اختبار نفسي للأفراد، عند هذه النقطة وفربت دراسة الشرق الأوسط الرابطة المفقودة. احتوت المقابلات مجموعة من تسعه أسئلة إسقاطية استخدمناها لاختبار مقدرة التقمص الوجوداني لكل مستجيب. وما تشتّرك فيه هذه الأسئلة هو أنها تتطلب من المستجيب أن يتخيّل نفسه في وضع غير وضعه الحقيقي. إنها أسئلة «لعبة تمثيل الأدوار» التي تتطلب، من أجل التجاوب، بعض المقدرة على التقمص -

لتخييل ما يجب أن يكون عليه رئيس الحكومة - أو محرر الجريدة. أو ما...  
محطة الإذاعة أو حتى «الناس الذين هم مثلك». إن عنف مثل هذه المطالبات  
على أشخاص ساذجين في مهارات التقمص كان بارزاً لدى كثير من  
المستعجبين، في كل بلد، حتى أنهم فكروا في الانتحار على أن يتخلوا أنفسهم  
في تلك المراكز التي اعتقادوا أنها بالغة الرقة. «يا إلهي! ... كيف يمكن أن  
تقول شيئاً كهذا؟، شهق الراعي، عندما طرح عليه «تونس» مثل هذه الأسئلة.  
كانت مهمتنا أن نبتعد منهجاً لتحديد درجة الارتباط بين التقمص  
الوجданى، كما تختبره تلك الأسئلة، وبين أساليب الحياة التي تميز بها  
الحداثة. ويوفر حل هذه المشكلة لنظريتنا في التحديث، المكون الديناميكى  
المطلوب لتحليل التغيرات الجارية في الشرق الأوسط اليوم. وكان حلنا هو أن  
نظهر تجريبياً (إمبريقياً)، أن الأشخاص المدنيين المتعلمين المشاركون  
المقصصين وجداً نيا يختلفون عن الأشخاص المحروم من السمات، ويختلفون  
بسمة شخصية مهمة مميزة للأسلوب الحديث، هذه السمة هي «امتلاك آراء  
حول الشؤون العامة». فقد اعتاد الإنسان التقليدي، إن يرى أن الشؤون  
العامة أمور لا تخصه، وعلى النقيض من هذا، فإن مثل هذه الشؤون، بالنسبة  
إلى الإنسان الحديث في مجتمع هي مشاركة مليئة بالمصلحة والأهمية.  
ويمكن أن بعد تكون آراء حول عدد كبير من المعايير العامة علامة مميزة  
على الحداثة الشكل المهم للمشاركة في أي شبكة اتصالات إنسانية، هو  
المشاركة في الاهتمام المشترك بالرسائل التي تبئها، أي بامتلاك آراء حول  
الشؤون التي تهم المشاركون الآخرين (ويشكل معاكس، يتشكل عدم المشاركة  
من أن الفرد لا يعرف شيئاً عن الرسائل المبثوثة من خلال الشبكة المحددة  
ولا يكتثر بها). إن المشاركة الكاملة في شبكة عامة ضخمة، مثل التي لأمة  
هي أمر مستحيل، وربما كانت أمراً غير مرغوب فيه، إذ سيكون من الصعب  
إدارة وتطويع شبكة يهتم فيها كل المواطنين بكل الرسائل ويعبرون عن آرائهم  
في كل الأسئلة العامة.

هناك حدود علينا ودنيا تقرر درجة المشاركة الملائمة في مختلف  
الشبكات، ويميل اتجاه التحديث للشبكات التي تستطيع أن تستوعب أقصى  
درجات المشاركة، وهي الوقت نفسه نحو تطوير المشاركين المطلوبين لتشغيل  
تلك الشبكات.

يصبح الإنسان مشاركاً بتعلمه أن «يكون آراء»، بل إنه كلما تعددت وتتنوع الشؤون التي يكون آراء عنها، ازداد كونه مشاركاً. ومن أجل اعتبار كل متحاوب مشاركاً في ساحة الرأي الشرقي أوسطية حسبنا عدد وتنوع البنود في الاستبيان التي أبدى رأياً ما فيها (يعني لم يقل لا أعرف أو ليس لدى فكرة).

وكان على قمة أصحاب الرأي، كما هو المتوقع، المتعلمون والحضريون والمشاركون في الإعلام، والمقصوصون بدرجة عالية، وبين غير المتعلمين كان الذين يعيشون في المدن لديهم آراء أكثر من الريفيين، وبين الريفيين غير المتعلمين سجل الذين يتعرضون للدعاية الإعلامية بدرجة كثيفة، نقاطاً أعلى من أولئك الذين من دون هذا التعرض. وكان هذا يترك مجموعة يحب، من حيث التعليم، ومكان الإقامة والتعرض للدعاية الإعلامية، أن تكون متجانسة في مدى اتساع مجال الرأي، ولكنها كانت غير متجانسة في الحقيقة. فبعض من هؤلاء الأفراد كانوا يملكون آراء أكثر من الآخرين بشكل ملحوظ، وكانت الطريقة الوحيدة المرضية لتحليل هذا التباين هي إدخال المتغير المتعلق بالشخصية الذي طرحته - التقمص الوجداني - وكان ما يميز هؤلاء الأفراد غير المتعلمين الريفيين غير المشاركين عن أقرانهم من الفئة نفسها هو اهتماماً أشد حماساً بالشؤون غير الشخصية ورغبة أعمق في أن يصبحوا مشاركين في ساحة الرأي. لقد تميزوا أكثر برغباتهم الخفية أكثر منهم بسلوكهم الظاهر. حلماً اتضاع هذا، أصبحت معلوماتنا مفهومة بشكل جيد، لأن الشخص المؤهل للانقالحقيقة محدد بشكل ديناميكي بما يريد أن يصبح عليه، وما يميزه عن أقرانه «التقليديين» هو بنية كامنة مختلفة من الاستعدادات والاتجاهات. الاستعداد هو التقمص الوجداني، إنه يرى أشياء لا يراها الآخرون، ويعيش في عالم مسكون بتخيلات غريبة عن العالم الضيق المخنوق للآخرين، والاتجاه هو الرغبة، إنه يرغب في أن يرى حقيقة الأشياء التي رأها حتى الآن لم يرها حتى الآن إلا بعين عقله، يريد حقاً أن يعيش في العالم الذي عاش فيه نيابة عن الآخرين، هذه هي المصادر التي تتبع منها طرائقه. عندما يظهر الكثير من الأفراد مثل هذا التوجه يكون التحول في طريقه إلى مجتمعهم.

هنا نشدد على أن التحول إلى مجتمع المشاركة معلم على اندماج الرغبة بين الأفراد في أن يشاركونا، وينسوا كلما ودع المزيد والمربي، الأفراد العالم التقليدي الضيق «المحافظ»، ودفعوا بقوتهم الروحية باتجاه الأرض الجديدة المنفتحة لأشواق قلوبهم وعقولهم، يتجاوز الشخص الفجوة الكبيرة عندما يبدأ بامتلاك آراء شؤون هي وفقاً لرأي جيرانه «لا تعنيه».

لا تعطى مهارة التقمص الوجданى التي تجعل هذا ممكناً، قيمة عالية في المجتمع التقليدي، فهناك يتعلّم الناس أن يتعاملوا مع الآخرين بأقل قدر من الوعي ببدائل الممارسات السائدة - وبالمعنى التقنى - على نحو إلزامي، فالعنكوف على الذات هو الأسلوب الشخصي المقبول، أما تشكيل الذات وإعادة الترتيب المستمرة للنظام الذاتي لاستيعاب الخبرة الجديدة، فكلها تعتبر أموراً لا تليق باي شخص ذي «شخصية جيدة».

والحالة الكلاسيكية هي حالة بقال «بال غيت» The grocer of Bal gate الذي أنكرته كل الأطراف، لأنّه سعى إلى استيعاب المزايا الشخصية في خبرته، خاف البلجاليون من آرائه ودعوه بالملحد، واستهجن طوسون لعبته في تمثيل الأدوار، وكتب عنه: «على الرغم من أنه على نفس مستوى القرويين الآخرين، إلا أنه كان يرغب بشكل واضح جداً في أن يشعر بأنه أقرب إلى منه إليهم، يشق الانتحاليون طريقهم في المراحل المختلفة من التحديث نحو مستقبل غير واضح عبر طريق مليء بالهزات الصعبة والمنعطفات غير المتوقعة». تستتبع رحلتهم امتزاجاً متواصلاً لتحسينات مبهجة مع هموم وقلق طويل الأمد، نشوة حسية مع شعور متكرر بالحزى، بالذنب والارتباك والحيرة، ومن تغييرهم لوقع مسيرتهم وتقلّهم بين الاتجاهات تتعلم كيفية إدراكهم تضاريس أرضهم وما زفها ووعودها.

المشكلة العميقية للقيم أنها مفروضة في تاريخ حياة أولئك الرجال الذين هم في حالة حركة، وتزول القضايا الأخلاقية للحداثة عادة إلى السؤال التالي: هل عليهم أن يريدوا ما يريدونه حقاً؟ بما أنّهم يريدون ما لدينا نحن الغربيين، فإن الإجابات الغربية عن هذا السؤال لا تعكس عادة إلا مصلحتهم فيما نحن نعن ف فقط، والأمر الأكثر أهمية وتعلقاً بالموضوع هو حكم الشرق أو سطّيين على ما لديهم وعلى ما يريدون.

وإذا ما قاومنا إغراء الحكم على التفضيلات المتصارعة بين الآخرين، على الأقل لفترة كافية لكي نرى كيف يحكمون هم أنفسهم على هذه الخيارات. فسنملك أساساً أعمق من قيمنا التقليدية لكي نصدر حكمنا الأخلاقي.

على سبيل المثال: من النتائج القوية جداً لدراسة أن الشرق أوسطيين الذين يتحولون للتحديث يعتبرون أنفسهم أسمد من أولئك الذين ظلوا ضمن طرق الحياة التقليدية. وهوما يتراقص مع الانطباعات التي ينقلها بعض الملاحظين الذين هم أنفسهم عادة من بيئات حديثة متطرفة للغاية، الذين يشعرون بأن إضعاف الطرق التقليدية بسبب الرغبات الجديدة لا بد أن يكون خسارة صافية. ولدى هؤلاء الملاحظين فإن ذهاب الصور الحميمية لفللاح السلبي المستكين والبدو الرحل والنبلاء، والبدوي الشجاع، كلها أمور تستثير الأسى، لكن هؤلاء الفلاحين والقبائل الرحل والبدو الآخذين في الحداثة لا يشعرون هم أنفسهم بهذا الأسى أو يشعرون به بدرجة أقل مما يشعر به الحداثيون الذين درسوا وأحبوا الطريقة الأليةة التي اعتادوا أن يكونوا عليها. وهكذا يعبر طوسمون الشاب العصري المتألق من أنقرة، عن عطفه على الراعي البائس المقهور، ولكنه يعرب عن حنقه على «البقاء» الطموح الجريء، في كلامه.

في دراما الحداثة يقدم أولئك الذين استوعبوا بالفعل اتجاهات العصر (الحداثيون)، وأولئك الذين لم ينثروا بها بعد «التقليديون» حالة ثانية (استانتيكية) نسبياً، ولكن معنى الأحداث يوضعه بشكل أفضل أولئك الذين نراهم في لحظة التشابك، اللحظة التي تحدث عندما تدرك الذات المنفتحة، التي تجهزت حديثاً بتنفس قابل، العلاقة بين معيضاتها الخاصة والقضايا العامة.

هذا وعي سياسي بالمعنى الواسع، واكتسابه يميز أولئك الذين اخترفهم الحاضر فتجاوبياً بتشكيل المستقبل. إن الانتقاليين هم مفتاح فهمنا لـ «الشرق الأوسط المتغير»، وما هم عليه الآن هو عبور مما كانوا عليه إلى ما سيصبعون عليه، وواضح جداً أن نجاحهم في العبور هو، إلى حد بعيد، حكم بالفناء على المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط.



## جعل الناس حداثيين

أبلب ونتلرو لطير الفرة

في ستة بلاد نامية (١٩٩١)

البيكس إنجلز

أخذ البيكس إنجلز (١٩٢٠)  
 فرضيات نوعية عامة بشأن ما يجعل  
 الناس والمجتمعات حداثين،  
 وأخبرها تجريبياً في مشروع جريه  
 أدارته جامعة هارفارد. درس إنجلز  
 وفريق من الباحثين (ستة آلاف رجل  
 في ستة من أفق البلدان حول  
 العالم) لاختبار فرضيات حول ما  
 يجعل الناس حداثين، ولمعرفة إن  
 كان تعريفهم للحداثة يمكن أن  
 يمضي من دون معوقات في بيئات  
 ثقافية مختلفة. فوجدوا أن التعرض  
 «لقوى محدثة»، مثل التعليم المركّز  
 على المدارس الرسمية والمعلم في  
 المصانع، قد قاد إلى تغييرات في قيم  
 الأفراد وسلوكيهم. على سبيل المثال،  
 وجدوا أن الناس الذين حصلوا تلك

ما بحدد الإنسان كإنسان  
 حداثي في أحد البلدان  
 يحدده أيضاً كإنسان حداثي  
 في بلد آخر.  
 البيكس إنجلز

الخبرات كانوا أكثر انتفاخا على الخبرات الأخرى الجديدة. وكانوا أكثر قابلية للانشغال بالشؤون المدنية. وأكثر رغبة في التصرف بشكل مستقل عن السلطة الأبوية. كأستاذ فخرى في جامعة ستانفورد وزميل في مؤسسة هوفر. يستمر إنجلز في دراسة كيف تميز السمات الشخصية، على المستوى الفردي، الثقافات المختلفة.

منذ عام ١٩٦٢، كنت أنا ومجموعة من زملائي في جامعة هارفارد، نعمل لكي نفهم تأثير مشاركة الفرد في عملية التحديث عليه. وأنشأنا متابعتنا لتحقيق هذا الهدف استبطننا استبيانا معقدا وشاملا حول توبعات واسعة من الأوضاع الحياتية. وقدمنا أن نقيس قطاعا جوهريا من سلسلة من الاتجاهات والقيم والسلوك التي تتصور أنها ذات علاقة، بشكل خاص، بفهم مشاركة الفرد في الأدوار المعهودة للمجتمع الصناعي الحديث.

قدمنا هذا الاستبيان إلى نحو ستة الاف شاب في ست دول نامية: الأرجنتين، تشيلي، الهند، إسرائيل، نيجيريا، وباكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا). وقد مثلت كل القارات الثلاث التي تضم الغالبية الساحقة من الأمم النامية. تقطي بلدان العينة مدى من الأمم الجديدة التي نالت استقلالها أخيرا إلى تلك التي لها تاريخ طويل من حكم نفسها. من المتبقية الآن فقط من الحياة القبلية إلى ذات الثقافات القديمة العالية. من تلك التي أبعدت إلى أقصى مدى عن الترتيب الصناعي والثقافي الأوروبي، إلى تلك المرتبطة به بأقصى درجات الحميمية. اختبر الرجال الذين أحربت معهم المقابلة ليتمثلوا نقاطا على خط متصل مفترض من التعرض لتأثيرات تحديثية. وكانت المجموعات الرئيسية هي فئات زارع الأرض الذي ما زال مغروسا في مجتمعه الريفي التقليدي، والمهاجر من الريف الذي وصل لنوه إلى المدينة، لكنه لم يندمج في الحياة الصناعية المدنية، والعامل الحضري غير الصناعي الذي ما زال يسعى وراء منهنة تقليدية كحلاق أو نجار، ولكتهم يقumenون بهذا الآن في البيئة الحضرية حتى لو كان ذلك خارج سياق المؤسسة الحديثة الكبيرة، والعامل الصناعي ذي الخبرة المرتبط بالإنتاج الذي يستخدم القوى غير الحية والآلات ضمن سياق مشروع إنتاج عصري تقريبا. نضيف إلى هؤلاء مجموعات من طلاب المدرسة الثانوية والجامعة الذين يستمتعون بالمنافع المفترضة للتعليم المتقدم. ضمن مجموعات تلك العينة، مارينا ضوابط عديدة في اختيار المواضيع. وفي تحليل معلوماتنا

لفهم التأثير، ولمنع الآثار غير الخاضعة لسيطرة العوامل الاجتماعية للنهاية،<sup>١</sup> والاجتماعية الإحيائية مثل العمر، الجنس، التعليم، الأصول الاجتماعية، الانتساب العرقي، خبرة الحياة الماضية، وما شابه.

تضمنت مقابلتنا تقريباً ثلاثة مدخل منها ١٦٠ مدخلاً تستكشف الاتجاهات من جوانب القيم والأراء والتقارير عن سلوك الآخرين وسلوك من تجرى معه المقابلة، وت eens تقريباً كل جانب أساسى من جوانب الحياة اليومية. وتضمن الاستبيان اختبارات متعددة للقدرات النظرية، والتعليم، والمعلومات السياسية، والذكاء، والنأقلم النفسي، وهي بعض الحالات تطلب الأمر أربع ساعات لكي تكتمل المقابلة، وهو أمر اقتضته خبرة من يجري المقابلة ومن تجرى معه.

أنهينا عملياً الميداني حوالي نهاية ١٩٦٤، ومنذ ذلك الوقت انشغلنا بمعالجة البيانات الضخمة جداً التي جمعناها ثم تحليلها. والآن نقدم تحليلنا جداً بقدر كافٍ، بحيث يمكن أن نتبين الخطوط الأساسية للاستنتاجات التي يجب أن تستخلصها. ولتقديم هذه الاستنتاجات ضمن الحدود الصارمة للوقت والمساحة المخصصين حالياً للاتصالات الخاصة بالدراسة ، ويقتضي الأمر أسلوباً برقياً وتجاوز تقديم أدلة مفصلة لتدعيم دعوای. سوف يتوجه كل من استنتاجاتي إلى واحدة من القضايا الرئيسية التي وجه إليها بحثنا، وتقدم كل قضية على شكل سؤال سوف أُجرب له جواباً، كما يجب ألا تفهم القضايا الأربع التي نتعامل معها هنا على أنها الوحيدة التي توجه إليها الأسئلة، ويجب الا نفترض أن بياناتنا توفر أجوبة لهذه الأسئلة فقط:

(١) إلى أي مدى هناك إنسان حداثي يمكن تحديد هويته بشكل تجريبى (أمريقي)<sup>٢</sup> وما سماته البارزة؟

هناك مفهوم عن الإنسان الحداثي لدى الكثير من علماء الاجتماع، لكن القلة منهم أخذت هذا المفهوم إلى اختبار تجريبى من أجل التتحقق مما إذا كان هذا النموذج موجوداً فعلياً في الواقع الطبيعي، ومن أجل تحديد عدد المرات التي يظهر فيها على المسرح. قد توجد استثناءات مهمة في عمل كال (Kahl) (1968) وداوسن (Dawson) (١٩٦٧) ودووب (Dubow) (١٩٦٧) ونحن أيضاً لنا نموذجنا عن الإنسان الحداثي. وهو نموذج مركب يتضمن ثلاثة مكونات نشير إليها كمتاجز تحليلية موضوعية (متعلقة بالموضوع) وسلوكية، وجميعها (نفترض ذلك) قد تستقي بعدها واحداً عاماً أساسياً ومشتركاً لحداثة الفرد على الأرجح.

نعتقد أن دليانا (برهاننا المقدم ببعض التفصيل في سميث وإنجلز عام ١٩٦٦) يظهر، بشكل لا يمكن أن نخطئه، أن هناك مجموعة من السمات الشخصية تدرج في سياق واحد بصورة موثقة كمجموعة متلازمة تحدد نموذج الشخص الذي يصلح أن يوصف بأنه يتفق مع المفهوم النظري المنطقي للإنسان الحديث. والمركيز من تلك المجموعة المتلازمة هو:

(١) الافتتاح على تجارب جديدة، مع كل من الناس والطرق الجديدة للقيام بالأشياء مثل محاولة ضبط الإنجاب.

(٢) التأكيد على الاستقلال المتزايد عن سلطة الرموز التقليدية كالوالدين ورجال الدين وانتقال الولاء إلى قادة الحكومة، والشؤون العامة، والنقابات، والشركات التعاونية وما شابه.

(٣) الإيمان بفعالية العلم والطب، والهجر العام للسلبية والقدرة في وجه مصاعب الحياة.

(٤) الطموح للذات وللأولاد لتحقيق أهداف مهنية وثقافية عالية.

(٥) ان الأشخاص الذين يعلون هذه الصفات يحبون أن يكون الناس دقيقين المواجه، وأن يظهروا اهتماما بالخطيب مقدما وبالعنابة بشؤونهم.

(٦) إبداء الاهتمام القوي واتخاذ دور فعال في الشؤون المدنية والمجتمعية والسياسات المحلية، هو أيضا جزء من هذه المجموعة المتلازمة.

(٧) السعي جاهدا وبهمة لمنابعة آخر الأخبار، ومن ضمن هذا الجهد، تفضيل الأخبار ذات الأهمية الوطنية والعالمية على أنباء تتعامل مع الرياضة والدين أو الشؤون المحلية البحتة.

تنساق هذه المجموعة المتلازمة للعدادة بصورة تجريبية لتلبى المعايير المقبولة عموما، من أجل بناء معيار بامكانات ثقة واعتماد تتراوح بين ٧٤٥ و ٨٧٢ . في البلاد المعتنة. وعند النظر إلى مدى ونطاق البنود التي تدخل المعيار يستطيع المرء أن يرى أن لها شرعية ظاهرة ملزمة. بالإضافة إلى أن الحصيلة التجريبية تتفق جيدا مع نموذجنا النظري الأصلي، وحقيقة مع أولئك الدارسين الآخرين العديدين للمشكلة. وبشكل واضح، فإن الإنسان الحديث ليس مجرد تركيب في ذهن منظري علم الاجتماع. إنه موجود ويمكن تحديد هويته بثقة جيدة ضمن أي مجموعة سكان يمكن أن تقدم لاختبارنا .

أن نكتشف أن هناك أناسا في العالم يطابقون نموذجنا عن الآباء، الحديث بالفعل، هو أمر مريح، لكن ربما ليس مذهلاً. على الرغم من ذلك، ربما كان بإمكاننا أن نجد في مكان ما مثلاً على الأغلب لأي نوع من الناس قد يهتم المرء برسم الخطوط الكبرى له. ومن المهم لذلك أن تؤكد أن الناس الذين تتبدى فيهم المجموعة المتلازمة من المواقف والقيم وطرق التصرف والذين سميوا بهم (حداثيين) لم يمسوا أمراً عجيباً، وهم غير نادرين. على القبض من ذلك، هناك عدد ضخم منهم في الدول الست التي درسناها.

علاوة على ذلك، نعتبر أن الميزات التي تساعد تجربتنا في تعريف الرجل الحداثي ذات أهمية قصوى، ولا تختلف كثيراً من مهنة إلى أخرى أو بصورة أكثر دقة من ثقافة إلى ثقافة. ولدى إنساننا لمقاييس معيارنا للحداثة، استخدمنا مجموعة مشتركة من ١١٩ بند اتجاه، ثم أعيد ترتيب كل من هذه البنود في كل بلد وفقاً لمعامل ارتباط البند بالنسبة إلى المقاييس، واختبرت المجموعة البديلة من البنود لحيازتها أعلى درجات الارتباط، كمحددة للإنسان الحداثي هي ذلك البلد. وباستخدام هذا النهج المتماسك لإنشاء معايير الحداثة الوطنية، قد نجد مجموعة بنود مختلفة بالكامل تحدد مجموعة الأعراض المتلازمة للحداثة في كل من عيناتنا الوطنية الست.

وفي الحقيقة، إذا استخدمنا العشرين بندًا الأولى فقط في معامل ارتباط البند بالقياس لكل بلد، فسوف نستطيع نظرياً أن نخرج بست مجموعات أعراض متلازمة مختلفة واحدة لكل بلد إجمالاً، ولا تتدخل أحدها مع الآخريات بأي حال. والحقيقة الفعلية للتحليل كانت إجمالاً مختلفة، إن احتمال أن يتكرر واحد من هذه البنود في الخمسين بندًا الأولى في الدول الست هو تقريباً خمسة في الألف، مما كان لدينا فعلياً عشرة عشرة بنود في الخمسين الأولى، في الدول الست، وستة عشر أخرى في خمسة بلدان، وثلاثة عشر من هذه الأخيرة في أربعة من البلدان الستة. إن احتمال مصادفة أن تتكرر البنود التسعة والثلاثون نفسها في الخمسين بندًا الأولى في أربع من الدول الست هو احتمال متاهي الصفر إلى حد يجعل نتائجنا جديرة باللاحظة فعلاً.

هذا يعني أن ما يحدد الإنسان كإنسان حداثي هي أحد البلدان يحدده أيضاً كإنسان حداثي في بلد آخر، إنها تتفاوت الوحدة النفسية الفعلية للجنس البشري، بالمعنى البنائي، والوحدة النفسية الكامنة للبشرية بالمعنى الواقعي.

وفي الحديث عن وحدة الجنس البشري من حيث البنية النفسية، فإنني أعني بذلك أن طبيعة الشخصية الإنسانية (قواعدها التنظيمية الداخلية) مشابهة أساساً وبشكل واضح في كل مكان.

يعني هذا، أن ترابط العناصر أو الأجزاء المركبة للشخصية لا يختلف - وأعتقد أنه إلى حد كبير لا يمكن أن يختلف عشوائياً ولا حتى بعرية نسبية - فمن الواضح أن هناك نظام قيود داخلية. يمكن أن توصف بأنها بنية في منظومة الشخصية الإنسانية يزيد احتمال أن يكتسب أولئك الأفراد الذين يملكون سمات شخصية معينة - مما كانت ثقافتهم - سمات أخرى «تنماش» مع نظام الشخصية الأساسية المحدد.

وفيما يتعلق بالمستقبل، أعتقد أن هذه الوحدة البنوية توفر القاعدة الأساسية لوحدة نفسية حقيقة أعظم للجنس البشري، مثل هذه الوحدة الحقيقة التي لا تقتصر على البنية بل تعمد إلى المضمون أيضاً، يمكن اكتسابها بقدر ما تنتشر القوى التي تزعزع إلى تشكيل الناس في متلازمات، كتلك التي تحدد الإنسان الحداثي، بشكل أكثر اتساعاً ونطاقاً عبر العالم. تتطلب هذه النقطة منا أن نضع القضية الثانية التي توجه إليها بعثنا في اعتبارنا.

(٢) ما التأثيرات التي تجعل الإنسان حداثياً؟ وهل بالإمكان إحداث أي تغييرات مهمة في الناس الذين تجاوزوا سنوات التكوين المبكرة، ووصلوا إلى مرحلة الرشد كرجال تقليديين نسبياً؟ ربما عرف التعليم بكونه من أكثر المؤثرات أهمية في الخروج بالناس من التقليدية نحو الحداثة في البلاد النامية. ولم يقم دلياناً بتحدي هذه النتيجة المثبتة بشكل جيد، فسواء في ترتيب معاملات الارتباط بدءاً من الصفر أو في التحليلات الإحصائية الأكثر تعقيداً للقيمة الوسطية للحداثة في علاقتها بالعديد من المتغيرات يظهر سقدر التعليم النظامي الذي تلقاه الإنسان باعتباره المتغير الواحد الأقوى وتقرير درجته على مقياسنا. وسطياً يكسب الإنسان عن كل سنة إضافية يقضيها في المدرسة ما بين نقطتين إلى ثلاث نقاط إضافية على مقياس الحداثة المدرج من الصفر حتى المائة.

إن اختبارنا للحداثة ليس، أساساً، اختباراً من نوع ما درجنا عليه في المدرسة مثل اختبارات الجغرافيا أو علم الحساب، لكنه، بالأحرى، اختبار للاتجاهات والقيم التي تلمس الجوانب الأساسية للتوجه الإنسان إلى الطبيعة،

انتقينا العمل في المصانع كبؤرة تركيز خاصة لانتباها في السعي وراء تقدير تأثيرات التجربة المهنية في إعادة تشكيل الأفراد وفق نموذج الإنسان الحداثي. وتعاماً مثلما نظرنا إلى المدرسة على أنها دروس في الاتصال تتجاوز القراءة والحساب، كذلك نعتقد أن المصنع يضطلع بتدريب الرجال على ما هو أكثر من مجرد الدروس الضئيلة في التكنولوجيا والمهارات الضرورية للإنتاج الصناعي. رأينا أن المصنع منظمة تخدم كمدرسة عامة للاتجاهات والقيم وطرق السلوك الأكثر تكيفاً مع الحياة في المجتمع الحديث. واستنتجنا أن العمل في مصنع يجب أن يزيد إحساس المرء بالفعالية، ويجعله أقل خوفاً من التجديد، ويطبع عليه قيمة كمزهل عام للتنافس والتقدم. بالإضافة إلى ذلك، افترضنا أنه من خلال طرق ذكية قد يعمق العمل في المصنع حتى يقان الإنسان لعلم الحساب ويتوسيع معرفته بالجغرافيا من دون الحاجة إلى الدروس الرسمية التي تقدم عادة في الصف. وبالفعل، أصبح شعار مشروعنا، «يمكن للمصنع أن يكون مدرسة». مدرسة للتحديث».

على الرغم من أن معظم أعمالنا المتفاوتة عن التأثيرات التعليمية للمصنع لم تثبت بالكامل، فإن طبيعة تجربة الإنسان المهنية ظهرت فعلاً كواحدة من أقوى النماذج الجديدة للتغيرات التي اختبرناها ، وهي منافس محترم تماماً للتعليم في شرح حداة الشخص. إن معامل الارتباط بين الوقت المقصى في المصنع والنقاط المسجلة لحداثة الفرد هو عموماً حوالي .٢٠٪.

وبثبات التعليم، يسجل عمال المصنع عموماً من ثمان إلى عشر نقاط أعلى على مقياس الحداثة مما يسجله الزبائن. هناك سبب بسيط لتفسير هذا الاختلاف على أنه ناتج من تأثيرات الانتقاء، بما أن القياسات الضابطة المفصلة أظهرت أن العمال الجدد ليسوا منتقين ذاتياً أو مسبقاً من القرية على أساس كونهم «حداثيين» في الشخصية أو الاتجاه.

ومع ذلك، بإمكاننا تطبيق اختبار صارم حقاً بالقيام بمقارناتنا ضمن القوة العاملة الصناعية حصرياً، مختبرين الأشخاص ذوي سنوات الخبرة الصناعية القليلة مقابل ذوي سنوات الخبرة الكثيرة، خمس سنوات أو أكثر على سبيل المثال. عندما يجري ذلك، تستقر خبرة المصنع بعرض تأثير هائل على تحديد الفرد، لكون المكسب عموماً حوالي نقطة واحدة لكل سنة بالقياس العام للحداثة (OM).

من الملاحظ أنه حتى عندما نحصر أنفسنا في اختبارات المطلاقة اللغوية ولاختبارات المعلومات الجغرافية والسياسية، يظهر العمال الأكثر خبرة تميزاً قابلاً للمقارنة على أولئك الأقل خبرة. لنفتر واحداً فقط من العديد من الأمثلة المتوافرة، في تشيلي من بين الأشخاص ذوي الأصل الريفي والتعليم المنخفض (من سنة إلى خمس سنوات)، وهم بذلك يعانون سلبية مضاعفة في الخلفية - كانت النسبة التي استطاعت أن تعرف أن موسكو هي عاصمة الاتحاد السوفييتي هي ١٪، ثم ارتفعت بين العمال الصناعيين المشتغلين حديثاً منهم إلى ٣٩٪ بين ذوي الخبرة المتوسطة، و٥٢٪ بين الأشخاص الذين لديهم ثمانى سنوات أو أكثر في المصنع. وحتى بين أصحاب الميزة المضاعفة للتعليم الأعلى (ست إلى سبع سنوات) والأصول الحضرية، ارتفعت النسبة التي تحدد موسكو بشكل صحيح متزامنة مع زيادة الخبرة الصناعية، وكانت النسبة ٦٨٪، ٨١٪، ٩٢٪ للمستويات الثلاثة من الخبرة الصناعية، على التوالي ...

وأن نعرض تأثيرات التحديث هذه التي للمصنوع. لا يكون بأن سلسلة..  
الأثر المطلق الأعظم للمدرسة. وباستخدامنا التصنيف المهني الإجمالي  
الذي يختبر المزارعين مقابل العمال الصناعيين، وجدنا أن غرفة الصنف ما  
زالت تتتفوق على ورشة العمل كمدرسة للتحديث بمعدل ٢:٢، وباستخدامنا  
الاختبار الأصيق الذي يتعلق بعمال المصانع فقط، مصنفين الفئات حسب  
طول الخبرة الصناعية، يظهر أن كل سنة إضافية في المدرسة تُنتج نمواً  
أكبر بثلاث مرات في تسجيل نقاط حداة المرء مما تفعله سنة في المصنوع.  
إن هذا يعني أن المعدل يصل إلى ٣:١. وتبدو بوضوح أن المدرسة هي  
الأرضية الأكثر فعالية للتدريب من أجل تحديث الفرد. ومع ذلك علينا أن  
نبقي في ذهمنا أن المدرسة تملك وقت التلميذ كله، ولا تتعجب إن تاجها ثانويًا  
إلى جانب إنتاجها عبر تلاميذها. وبالمقارنة، فإن العمل الرئيسي للمصنوع  
هو تصنيع السلع، وأن التغييرات التي يحدثها في الأشخاص ليست غير  
جوهرية كما رأينا - تتعجب عملياً بتكلفة هامشية تعادل الصفر. هذه  
التغييرات الشخصية في الأشخاص هي نوع من الكسب غير المرتقب  
لمجتمع يجري عملية التحديث. بالفعل، على هذه القاعدة قد تقلب بشكل  
له ما يبرره تماماً، الفكرة الأساسية للجدل، ولم يعد هناك تساؤل لماذا  
تعمل المدرسة بشكل أفضل بكثير من المصنوع، ولكن بالأحرى هناك طلب  
لمعرفة لماذا لا تتجز المدرسة مع سيطرتها على كامل وقت التعليم الرسمي  
للتلاميذ بشكل أفضل مما تفعله قياساً على المصنوع.

تمكناً خبرتنا بالمصنوع من أن نجيب عن السؤال الثانوي المطروح في  
هذا القسم، بما أن الناس يدخلون المصنوع راشدين ناضجين تقريباً، فإن  
تأثيرات التي يشاهد أنها تتلو العمل فيه، هي بوضوح تأثيرات التأقلم  
الاجتماعي المتأخرة. وتشير نتائجنا إلى أنه يمكن القيام بتغييرات هائلة  
في شخصية الإنسان أو أخلاقياته، على الأقل في مفهوم الاتجاهات  
والقيم والتوجهات الأساسية، بعدما يعتبر عادة بسنوات التكوين الأكثر  
أهمية بزمن طويل. وليس تجربة المصنوع طبعاً هي الصيغة الوحيدة التي  
تحدث فيها عملية التحول الاجتماعي المتأخرة هذه. قد تأتي على شكل  
سفر أو هجرة، أو بالتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري، أو من خلال  
الحياة اللاحقة في المدينة بالنسبة إلى الرجال الذين نشأوا في الريف.

لذلك، جمعنا متغيراتنا الإيضاخية في مجموعتين أساسيتين، واحدة تمثل تجربة التأقلم الاجتماعي المبكر - كما في التعليم الرسمي - والآخرى عاكسة تجارب التأقلم الاجتماعي المتأخرة - كما في مهنة الراسد - اوضحت مجموعة متغيرات التأقلم الاجتماعي المتأخرة في خمسة بلدان قيمة لمربع التقسيم المعياري، لنقطاط التحول إلى العدالة تساوي أو تزيد على قيمته في مجموعة متغيرات التأقلم الاجتماعي الأولى، وتوضح كل مجموعة بها بين الربع والثلث من هذه القيمة.

في الهند، كانت متغيرات التأقلم الاجتماعي المبكرة أكثر قوة بشكل حاسم، تصل إلى ٥٢٪ مقابل ٣١٪ في متغيرات التأقلم الاجتماعي اللاحقة. ولكن، الخبرات المتأخرة مأخوذة بقيم مطلقة ما زالت تقي بالفرض بشكل جيد جداً، تأخذ هذا ليكون دليلاً مؤثراً على إمكان إحداث تغييرات واسعة وكبيرة في شخصية سن ما بعد المراهقة، كنتيجة للتأقلم الاجتماعي في أدوار الراشدين.

(٢) هل هناك أي نتائج سلوكية ناشئة عن تحديات اتجاهات الفرد؟ هل يتصرف الإنسان الحديث بشكل مختلف عن الإنسان التقليدي؟ الكثيرون من سمعوا ببحثنا في تحديات الفرد، ردوا عليه بالاعتراف بأننا قد نكون قد اكتشفنا ما يقوله الإنسان الحديث. لكنهم مهتمون أكثر بما يفعله. تفضل وجهة النظر هذه عن حقيقة أن التحدث عن قضية القيم هو أيضاً فعل، وفعل مهم جداً غالباً بالنسبة إلى المحب. كذلك ينزع تعليق تقادنا بشكل ضمني إلى التقليل من أهمية الجو الذي تخلقه الآراء المعتبر عنها في أفعال الآخرين. وربما يفترض التقاض أيضاً بشكل بالغ التعسف أن الناس يستخدمون الحديث في معظم الأحيان ليضللوا الآخرين لا ليعبروا عن نوایاهم الحقيقة. ومع ذلك، فإن السؤال سؤال مشروع وقد وجهاه إلى جانبنا من بعثتنا. على الرغم من أن هذا الجزء من تحليلنا هو الأقل تقدماً، فبإمكاننا تقديم استخلاصات غير نهائية على أساس تحليل أولي.

عندنا الانطباع المحدد بأن الأشخاص الذين صورناهم كحداثيين لا يتكلمون بشكل مختلف فقط، بل يتصرفون بشكل مختلف أيضاً. ولكي نستكشف هذه العلاقة أنشأنا معياراً للعدالة مرتكزاً حسراً

على أسئلة تتعلق بالاتجاهات، مستبعدين بشدة تلك التي تتناول الله «ا». لا المعتقد أو الشعور، ثم ربطنا معيار الحداثة المبدئي هذا بمعايير سلوك «هـ» في دراستنا، ووجدنا في كل من الدول المست أن العمل مرتبط بالسلوك ارتباطاً وثيقاً، وعند أي مستوى تعليمي محدد، كان الرجل الذي يضعه اختبار الاتجاهات في موضع الرجل الحداثي هو الأكثر احتمالاً لأن ينضم أيضاً إلى منظمات طوعية، وأن يتلقى الأخبار من الصحف كل يوم، ليتكلم أو يكتب لموظف عن بعض القضايا العامة، وأن يناقش السياسة مع زوجته، وفي كثير من الحالات، فإن النسبة التي أعلن أنها تبنت تلك الأفعال كانت أكبر بمرتين أو ثلاث مرات بين أولئك الذين في القمة بالمقارنة مع أولئك الذين في أسفلها.

إن صور السلوك الخاص التي ذكرناها آنفاً هي جميعاً «تقارير ذاتية»، والسؤال المثار لا محالة هو: هل كانا نختبر فقط التماسك في الاتجاهات أو التماسك في الإيجابة لا أكثر ولا أقل وليس أي مطابقة دقيقة بين حداثة الموقف والتوجه وحداثة السلوك؟ يعطي الجواب بشكل جزئي عندأخذ العلاقة بين حداثة الاتجاه واختباراتنا المتعددة للمعلومات. لا تتعامل هذه الأسئلة مع «مجرد» الموقف، لكنها تجبر المجيب على أن يثبت بشكل موضوعي أنه حقاً يعرف شيئاً. وبشكل معايير حداة، فإن الأشخاص الذين كانوا أكثر حداة بمعايير الموقف والتوجه، أثبتوا مكانتهم كرجال حداثيين. بتعريفهم الصحيح للكاميرا السينمائية، وتسميتهم للمنصب الذي يشغله «نهرو»، وتحديدهم موقع مدينة موسكو.

يؤدي الأشخاص ذوو درجة التعليم نفسها، ولكن بنقاط حداة غير متقدمة، دورهم بشكل مختلف جداً في هذه الاختبارات، وأولئك الأكثر حداة في التوجه يسجلون درجات أعلى في اختبارات المعلومات بمرة أو مرتين من الذين يصنفون غالباً بكونهم تقليديين في التوجه والموقف.

قمنا ب المزيد من الفحص الأكثر دقة للمدى الذي يكون فيه السلوك الذي قدم عنه تقرير ذاتي حقيقة أكثر من كونه خيالاً، عن طريق مقارنة ما ادعى الرجال القيام به باختبارات موضوعية لأدائهم الفعلي. على سبيل المثال، سألنا كل واحد منهم عما لو كان أولاً يستطيع القراءة. قد يكون الأفراد قد حاولوا المبالغة في مؤهلاتهم بالتأكيد، ولكن فيما بعد أدرناهم

المقابلة اختبار أمية بسيطاً. سألنا المجيبين أن يقرأوا بضعة أسطر من أخبار صحافية محلية متدرجة حسب الصعوبة. وفي معظم البيشات ، فضل أقل من واحد في المائة من الرجال الذين ادعوا أنهم يستطيعون القراءة في امتحان معرفة القراءة. وقد اثبتوا بشكل موضوعي أنهم كانوا يقدمون تقريراً بدقة وصدق عن قدرتهم على القراءة. وبشكل مشابه، كان الرجال الذين ادعوا استخدامهم لوسائل الإعلام بانتظام، كما يفترض فيهم، قادرين بشكل أفضل على تحديد هوية الأفراد، والأماكن التي تبرز بشكل جلي ومشهور في أخبار العالم بشكل صحيح. في نيجيريا على سبيل المثال، ومن بين عمال متخصصين ذوي تعلم منخفض كانت النسبة التي استطاعت أن تتمترس بشكل صحيح على ديفول كرتيس للجمهوورية الفرنسية ٥٧٪، من بين الذين ادعوا أنهم يعيرون انتباهاً متوسطاً إلى وسائل الإعلام. و٨٢٪ من بين الذين أكدوا أنهم يستمعون أو يقرأون عادة في المائة من بين الذين ادعوا أنهم يقرأون صحيفة أو يستمعون إلى الراديو كل يوم على الأغلب... وبشكل واضح، إن الأشخاص الذين يدعون امتلاك الصفة المميزة التي سجلناها (للحداثة) يعطون تقديرات أفضل لأنفسهم من اختبارات الأداء الموضوعية. ونستطيع أن نخلص من هذا إلى أن الحداثي ليس فقط من يفعل كما يفعل الحداثي، ولكنه أيضاً من يتتحدث كما يتتحدث العصري.

(٤) هل نتيجة تحول الفرد إلى الحداثة هي حتى التشویش الشخصي والتوتر النفسي؟، أم يستطيع الأشخاص أن يختاروا عملية التغيير الاجتماعية الثقافية السريعة هذه من دون نتائج مؤذية؟

كانت هناك بضعة أفكار أكثر شيوعاً بين فلاسفـة علم الاجتماع في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترى أن التصنيع هو نوع من البلاء، يفسد المنظمة الاجتماعية ويدمر التماسك الثقافي، وينتج بشكل منتظم ضعف الأخلاق الشخصية وحتى النفسـخ والانحلال. وعبر عن فكرة مشابهة جداً الكثير من الأنثربولوجيين (علماء الإنسان) الذين يخشون - وعادة قد شهدوا - دمار الثقافـات المحلية الأصلية تحت التأثير الهائل لاتصالـهم بالكيان الضخم للإمبراطوريات الاستعمـارية ذات القاعدة الأوروبيـة. ولكن لا تأسـيس الصناعـة الأوروبيـة في القرن التاسع عشر ولا الأزمة الثقافية

للشعوب الصغيرة ذات الثقافات الشفاهية غير المكتوبة التي اكتسحها ،  
التوسيع الاستعماري، يمكن أن تكون نماذج كافية، لفهم التأثيرات  
الشخصية للتصنيع والحضارة في البلدان النامية.

ولكي نختبر تأثير الاحتياك بالتأثيرات المسببة للتحديث على التأثير  
الشخصي في بلادنا الستة النامية، أقمنا اختبارا للأعراض النفس -  
جسمية كجزء من استبياناً نظامي، هذا الاختبار معترف به على نطاق  
واسع ليكون أفضل وسيلة متاحة من أجل تقييم التوتر النفسي، نتيجة  
التعرض لتأثيرات ثقافية متباينة. وباستخدامنا لمجموعات متشابهة في كل  
المتغيرات الأخرى ما عدا المتغير محل الاختبار، اختبرنا بنجاح تأثير  
التعليم، والهجرة من الريف إلى المدينة، والوظيفة في المصانع، والإقامة  
الحضرية، والاحتياك بوسائل الإعلام، بما أن هذه الخبرات المسببة  
للحادثة قد تؤثر في تسجيل النقاط في اختبار الأعراض النفس -  
جسمية. فلم يظهر إحصائيا دليلا على أن أيها من تلك الخبرات التي كان  
يفترض قبل الاختبار أنها ضارة بالتوازن النفسي لها تأثير ذو شأن على  
مستوى التوتر النفسي، وسجل العدد نفسه من النقاط في الاختبار مع  
أولئك الذين استمروا في القرية. ومن لهم سنوات الخبرة الطويلة في  
المصنع مع من أمضوا سنوات قليلة فيه، وأولئك الذين يعانون كثيرا  
بوسائل الإعلام مع ذوي التعرض القليل للراديو والصحف والسينما.

في كل من البلاد الستة، اختبرنا أربع عشرة مجموعة من مجموعات  
المقارنة، مقارن بين الذين هاجروا مع من لم يهاجروا، وأصحاب الخبرة  
الطويلة في المصنع بأصحاب الخبرة الأقل ... إلخ. ولأن بعضها من هذه  
المقارنات لم تتطابق في بلدان معينة يقي معنا أربعة وسبعين اختبارا  
مستقلا تقريبا لفرضية أن كثرة التعرض للخبرات المرتبطة بعملية  
التحديث تنتج مزيدا من الأعراض الجسم - نفسية. ويتناول حجم  
الاختلاف وأخذ معامل الارتباط فقط بين التعرض للتحديث والأعراض  
الجسم - نفسية ك (+) أو (-) بعين الاعتبار، يتضح أنه في أربعة وثلاثين  
مثالا تكون النتائج متوافقة مع نظرية أن الحادثة مسببة للإزعاج نفسيا.  
ولكن هي أربعين مثالا آخر تكون مقارنة النتائج معاكسة للنظرية. بالإضافة  
إلى أن القليل جدا من الاختلافات في كلا الاتجاهين كان مهما إحصائيا.

والواقع أن تكرار مثل هذه الارتباطات المهمة إحصائيًا كان في حدود ما يمكن أن تأتي به المصادفة، بالإضافة إلى أن اثنين فقط من تلك الاختلافات المهمة يدعمان الفرضية بينما ينافضها اثنان. هذا ما يقترح مرة أخرى أن المصادفة فقط هي التي تعمل هنا. يجب أن نستنتج بذلك أن النظرية التي تُعرف الاحتكاك مع المؤسسات المحدثة والحركة الاجتماعية والجغرافية كشيء مؤكد للتأقلم النفسي بالتأكيد ليست مدروسة بالدليل. وهي بالفعل محل شك جدي. ومهما يكن الذي يُفتح الأعراض والاختبار يشمر في كل مكان مدى واسعاً من النطاق، فإن المسؤول هنا هو شيء غير الاحتكاك التفاضلي مع مصادر التحديث.

إن الحياة تفتسب ضربيتها. إن أولئك الذين أقاموا فترة طويلة في المدينة وفي الصناعة ولتهم فشلوا في أن يترقوا في المهارة والكسب هم - نوعاً ما - أكثر إحباطاً، لكن من الظلم أن نتهم التأثيرات المؤذنة للاحتكاك مع العالم الحديث بهذه النتيجة، ربما لو درسنا العاطلين عن العمل، الذين أتوا إلى المدينة بأعمال عريضة، ولكنهم فشلوا في العثور على عمل، لديهم مجموعة أعراض جسم - نفسية أكثر. ولكن إذا ما ووجهنا بهذه المعطيات فإنه سوف يبقى من غير المؤكد أن نعزز الوضع المشاهد إلى آثار التحديث. يبدو أن الخطأ يمكن وبالدرجة نفسها في عدم قدرة الزراعة التقليدية على تزويد الرجال بالسند الاقتصادي الكافي لبعضهم في الأرض. نستنتج إذن أن مؤسسات التحديث هي حد ذاتها لا تقود إلى شدة نفسية أكبر. ترك السؤال مفتوحاً فيما لو كانت عملية الحداثة الاجتماعية عموماً تزيد من خلل وتشوّش المنظمة الاجتماعية. ومن ثم تزيد التوتر النفسي لأولئك الذين يعانون مثل هذا الغل، ولكننا مستعدون تماماً لنؤكد أن الاحتكاك الواسع النطاق، مع المؤسسات التي قدمتها الحداثة مثل المدرسة، والمدينة، والمصنع، ووسائل الإعلام. ليس بعد ذاته باعثاً على شدة نفسية أكبر.

يغير الأشخاص مجتمعاتهم، لكن البنى الاجتماعية الجديدة التي يبتكرونها قد تصوغ بدورها الأشخاص الذين يعيشون ضمن الترتيب الاجتماعي الجديد. إن فكرة أن البنى الاجتماعية تؤثر في الميزات الشخصية لأولئك الذين يساهمون فيها هي طبعاً قديمة قدم علم الاجتماع وقد توجد في كتابات فلاسفة علم الاجتماع الأوائل. لقد كانت أكثر

التعابير المتعلقة بنا إثارة هي في عمل «ماركس»، الذي يعلن مبدأ أن وعي الناس هو مجرد انعكاس لعلاقتهم بنظام ملكية وسائل الإنتاج. إن تصلب قطعية ماركس والنزعـة القطعـية المضـادة لـلـكثير من الناس للـحـفـاظ على صـورـة استـقلـالـيـة الإنسـان الروـحـيـة. والـنـزـاهـة والـاستـقلـال الذـاتـي الشـخـصـي لـلـفـرد. ولـدـتـا مقـاومـة عـمـيقـة لـهـذـه الأـفـكارـ. إن فـكـرةـ تـمـلـكـ أوـعـدـ تـمـلـكـ وـسـائـلـ الإـنـتـاجـ هوـ الـذـي يـقـرـرـ الـوعـيـ ليـسـتـ مـسـيـطـرـةـ جـداـ الـيـوـمـ. لكنـ التـرـكـيزـ عـلـىـ التـمـلـكـ هوـ أـثـرـ قـويـ هيـكلـيـةـ ضـخـمـةـ فيـ صـيـاغـةـ موـاـقـعـ الرـجـالـ وـقـيـمـهـمـ عـلـىـ حـسـابـ درـاسـةـ أـهـمـيـةـ الـعـوـامـلـ الـبـنـيـوـيـةـ الصـغـيرـةـ. بـيـدـ أـنـهـ مـنـ الـمـحـتمـلـ أـنـ هـذـهـ الـمـلـامـعـ الـبـنـيـوـيـةـ الصـغـيرـةـ، مـثـلـ تـلـكـ المـفـرـوـسـةـ فـيـ مـعـيـطـ وـطـبـيـعـةـ الـعـمـلـ، هـيـ مـصـادـرـ رـئـيـسـيـةـ لـلـمـؤـثـرـاتـ فـيـ تـوـجـهـاتـ الرـجـالـ وـسـلـوكـهـمـ.

ولـدـىـ مـرـاجـعـ نـتـائـجـ بـحـثـاـ فـيـ الـحـدـاثـةـ، لـاـبـدـ أـنـ نـصـدمـ بـالـثـبـاتـ الـاسـتـشـائـيـ الـذـيـ تـعـاـفـظـ فـيـهـ الـمـنـفـيـرـاتـ، مـثـلـ الـتـعـلـيمـ وـخـبـرـةـ الـمـصـنـعـ وـعـمـلـيـةـ التـمـدـنـ، عـلـىـ الـقـوـةـ الـمـطلـقـةـ وـالـنـسـبـيـةـ لـتـأـثـيرـهـاـ فـيـ حـدـاثـةـ الـفـردـ، رـغـمـ التـوـعـ الـكـبـيرـ فـيـ ثـقـافـةـ النـاسـ الـذـينـ يـخـضـعـونـ لـلـتـجـربـةـ، وـفـيـ مـسـتـوـيـاتـ التـطـوـرـ الـتـيـ تـسـمـ الـبـلـادـ الـتـيـ يـعـيـشـونـ فـيـهاـ. هـذـاـ لـيـسـ مـنـ أـجـلـ إـنـكـارـ قـدـرـةـ العـنـاصـرـ الـبـنـيـوـيـةـ الـضـخـمـةـ الـتـيـ لـتـرـتـيبـ الـاجـتمـاعـيـ عـلـىـ مـارـاسـةـ تـأـثـيرـ مـقـرـرـ فـيـ وـضـعـ حـيـاةـ النـاسـ وـاسـتـجـابـتـهـمـ لـهـ. لـكـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـقـوـيـ الـبـنـيـوـيـةـ الـكـبـيرـةـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـعـلـلـ جـزـءـاـ وـاحـدـاـ فـقـطـ مـنـ التـوـعـ فـيـ السـلـوكـ الـاجـتمـاعـيـ لـلـفـردـ، جـزـءـاـ لـمـ نـسـتـطـعـ بـعـدـ أـنـ نـقـيـسـ وـزنـهـ النـسـبـيـ بالـدـقـةـ الـمـطـلـوـبـةـ. عـنـدـمـاـ نـعـاـفـظـ عـلـىـ تـلـكـ الدـقـةـ قـدـ نـجـدـ بـعـضـ التـثـبـيـتـ لـلـنـظـريـاتـ الـرـائـجـةـ، وـلـكـنـاـ مـتـاكـدـوـنـ أـيـضاـ مـنـ اـكـتـشـافـاـنـاـ أـنـ بـعـضـهـاـ مـتـاقـضـ مـعـ الـبـيـانـاتـ. تـمـاماـ كـمـاـ لـدـيـنـاـ فـيـ درـاسـتـاـ عـنـ الـعـوـامـلـ الـبـنـيـوـيـةـ الـكـبـيرـةـ. إـنـ حلـ التـنـافـسـ بـيـنـ وـجـهـتـيـ النـظـرـ النـظـريـتـيـنـ هـاتـيـنـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـعـقـقـ بـالـبـلـاغـةـ الـكـلامـيـةـ. إـنـهـ يـتـطـلـبـ مـقـيـاسـاـ مـنـهـجـيـاـ وـمـواجهـةـ لـلـعـقـائـقـ مـهـماـ كـانـتـ بـعـدـ تـرـتـيبـهـاـ فـيـ خـدـمـةـ الـأـفـكارـ.

إـنـ الـعـقـائـقـ الـتـيـ جـعـلـنـاـ لـاـ تـدـعـ لـنـاـ أـيـ شـكـ فـيـ أـنـ الـقـوـيـ الـبـنـيـوـيـةـ الـكـبـيرـةـ تـمـلـكـ قـوـةـ كـبـيرـةـ لـتـصـوـغـ الـمـوـاـقـعـ وـالـقـيـمـ وـالـسـلـوكـ بـطـرـقـ نـظـامـيـةـ أوـ مـعـدـلاتـ ثـابـتـةـ ضـمـنـ تـوـعـ وـاسـعـ مـنـ الـبـيـانـاتـ الـبـنـيـوـيـةـ الـكـبـيرـةـ.

## **من الحداثة إلى العولمة**

### **ملخصة**

في نظام تحديد الهوية هذا تسعه وسبعون بندًا اختارتها لجنة من المحكمين الخبراء على أساس أنها (أ) تتعلق بالمواقف والتوجهات وليس بالمعلومات، أو التوجه السياسي، أو العمل، وإنها (ب) مناسبة بشكل واضح لاختبار المفهوم النظري الأصلي للحداثة كما حددته «رسميا» هيئة موظفي المشروع.



## ٩

# التغيير إلى التغيير

**العدالة والتنمية والسياسة (١٩٧١)**

**والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (١٩٦٦)**

**«سامونيل هننتجتون»**

يؤكد العالم السياسي في هارفارد «سامونيل هننتجتون»، الطبيعة المشوّشة للحداثة. في النص المختار الأول، «التغيير إلى التغيير»، يلخص هننتجتون ما يصفه هو وأخرون بـ«العملية الكبرى للحداثة». إنها عملية تحدث بأبعاد كثيرة، إنها خبرة فردية تغير المجتمعات، لا تحدث في العديد من اليادين المختلفة (اجتماعياً، وتعليمياً، واقتصادياً، وسياسياً)، إنها عملية ذات علاقة متبادلة، مع أنها ثورية في نطاقها. فهي أيضاً عملية بطئية جداً تحدث في مراحل مختلفة. والنص المختار الثاني لهننتجتون من كتابه ١٩٦٨

تنصي الحركة الاجتماعية، تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات. وتقتضي التسمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتنطلب العدالة كلّيّهما. هننتجتون

«النظام السياسي» في تغيير المجتمعات، يقترح أن النظم السياسية الحديث لا يتطلب درجة عالية من المشاركة السياسية فقط، ولكن أيضاً مستوى عالياً من «المأسسة» السياسية وتنظيم السياسة. يدرك هننتجتون هذا كحصيلة لعملية التحديث السياسي التي تتجاوز الأحزاب والانتخابات والقادة بدرجة عالية. الثبات السياسي في نظام سياسي أخذ بالتحديث هو فقط النتيجة النهائية لعملية تغيير متعددة الوجوه تتضمن الحضرنة والتعليم وطبقة وسطى متمامية، وتنمية اقتصادية. إن التناقض في العدالة السياسية كما عرفه هننتجتون يمكن في أنه على رغم كون النتيجة نظاماً سياسياً ثابتاً يسمح بالمشاركة العامة، فإن الوصول إلى هذه النقطة يعني أن على المجتمع أن يمر في العملية من خلال أطوار عنفية ومضطربة للغاية. إنه يرى في الأنظمة السياسية التي تبقى في البلدان النامية مجموعة أعراض متلازمة للأضطراب الذي تسببه التنمية السريعة.

## التغيير إلى التغيير: العدالة والتنمية والسياسة

### ١- العلم السياسي والتغيير السياسي

التغيير هو مشكلة بالنسبة إلى علم الاجتماع. يتحسر علماء الاجتماع دائماً، على سبيل المثال، على النقص في معارفهم المتعلقة بالتغيير الاجتماعي... بيد أنه، بعكس علماء السياسة، لدى علماء الاجتماع ما يكفي نسبياً. وبالمقارنة مع الإهمال الماضي لنظرية التغيير السياسي في علم السياسة فإن علم الاجتماع غني بالأعمال حول نظرية التغيير الاجتماعي. هذه المعالجات الأكثر تعديلاً نكملها الأدبيات الواسعة النطاق حول حركيات الجماعات، والتغيير المخطط، والتغيير الإداري، وطبعاً التجديد. وبالمقارنة لم تحاول النظرية السياسية الجديدة حتى وقت متأخر جداً، أن تتناول مشاكل التغيير بشكل مباشر على مدى السبع والخمسين سنة الماضية. كتب ديفيد إيستون في عام ١٩٥٢ «لقد قيل البحث السياسي نفسه إلى حد كبير لدراسة الظروف المعنية، مهملاً التغيير السياسي».

## ٢- سياق التحديث

### النظريّة العامة للحداثة

تطلب التطورات الجديدة في السياسة المقارنة في الخمسينيات توسيعًا في المنظور الجغرافي للأهتمام من أوروبا الغربية والمناطق المرتبطة بها إلى الدول «النامية» غير الغربية. لم يعد صحيحاً أن علماء السياسة أهملوا التغيير حقاً، لقد بدأوا تقريراً مأخوذين بضخامة التغييرات التي تحدث في المجتمعات النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت نظرية الحداثة متباينة من قبل علماء السياسة. وظهر اهتمام بالسياسة المقارنة في محيط الحداثة. لقد بدا أن مفاهيم الحداثة والتقاليد تميل إلى أن تحل محل الرموز الأخرى التي كانت عزيزة على قلوب المحللين السياسيين: الديموقراطية، الأوليغاركية والدكتاتورية، والليبرالية والمحافظة، والشمولية والدستورية، والاشتراكية، والشيوعية والرأسمالية، والقومية العالمية. كانت تلك التصنيفات لا تزال تستخدم بشكل واضح. ولكن في نهاية السبعينيات، ومقابل كل نقاش بين علماء السياسة، استخدم فيه التصنيفان «دستوري» و«شمولي». كان هناك عشرة نقاشات أخرى استخدمت فيها التصنيفات «حديث» و«تقليدي».

يكمن الفرق الأساسي بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، الذي يؤكد عليه معظم منظري الحداثة، في السيطرة الكبيرة التي للإنسان الحديث على بيئته الطبيعية والاجتماعية. وترتکز هذه السيطرة بدورها على توسيع المعرفة العلمية والتكنولوجية. عملياً، بالنسبة إلى كل المنظرين، تعكس هذه الفروق في مدى سيطرة الإنسان على بيئته فروقاً في توجهاته الأساسية نحو بيئته وتوقعاته منها. إن التباين بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي هو مصدر التباين بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي. إن الإنسان التقليدي سلبي وميال للإذعان، يتوقع الاستمرارية في الطبيعة والمجتمع ولا يؤمن بمقدرة الإنسان على التغيير أو السيطرة. وعلى النقيض من ذلك يؤمن الإنسان الحديث بكل من إمكان التغيير والرغبة فيه، وعنه ثقة في مقدرة الإنسان على ضبط التغيير لكي يحقق أغراضه.

وعند المستوى الفكري، يتميز المجتمع الحديث بترابع هائل للمعرفة حول بيئته الإنسان وبانتشار معرفته خلال المجتمع بواسطة التعليم، ووسائل الاتصالات والثقافة. وبشكل متباين مع المجتمع التقليدي: يقتضي المجتمع الحديث أيضاً صحة أفضل، توقع حياة أطول، ومعدلات أعلى من الحرکية الجغرافية والمهنية.

إن على الأغلب حضري أكثر منه ريفياً. واجتماعياً للعائلة والجماعات الأولية الأخرى، أدوار منتشرة متصلة أو مكملة في المجتمع الحديث بواسطة جمعيات ثانوية منظمة بشكل واع، لها وظائف أكثر تحديداً اقتصادياً، يوجد توزيع في النشاط ما دامت بعض مهن بسيطة تفسح في المجال للعديد من المهن المعقدة، إن مستوى المهارة المهنية ومعدل رأس المال بالنسبة إلى العمل مما أعلى بكثير مما عليه في المجتمع التقليدي. تحدّر الزراعة في الأهمية مقارنة بالنشاطات التجارية والصناعية والنشاطات الأخرى غير الزراعية، وتحل الزراعة التجارية (الموجهة للسوق) محل زراعة الكفاف، والمجال الجغرافي للنشاط الاقتصادي أكبر بكثير في المجتمع الحديث منه في المجتمع التقليدي، وهناك مركزاً مثل هذا النشاط على المستوى الوطني، مع انتشار لسوق الوطني ولصادر وطنية لرأس المال، ومؤسسات اقتصادية وطنية أخرى.

إن «عملية التحديث الكبرى» هي الجسر عبر الانشعاب بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية. إن الخطوط العامة العريضة والمميزة لتلك العملية متفق عليها أيضاً من قبل الدارسين. ويحدد معظم الكتاب في مجال الحداثة ضمناً أو صراحة تسعة مميزات لعملية الحداثة.

١- الحداثة عملية ثورية، هذا يتبع مباشرة التباينات بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، ويختلف الواحد جذرياً عن الآخر، ويتطلب التغيير من التقليدية إلى الحداثة وبالتالي تغييراً كلياً وجذرياً في أنماط الحياة البشرية. إن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، كما يقول «ميريل بلاك»، مشابه للتغيرات في الوجود ما قبل البشري إلى الوجود البشري، ومن المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتحضررة. كانت التغيرات في القرن الثامن عشر، كما يردّد «رينارد بيندكس»، مشابهة في الصخامة لعملية الانتقال من شعوب البدو الرحيل إلى شعوب زراعية مستقرة من حوالي عشرة آلاف عام خلت.

## التغيير إلى التحديث

٢- الحداثة عملية معقدة، لا يمكن تقليلها ببساطة إلى عامل منفرد أو إلى بُعد منفرد، وتتطلب تغييرات عملية في كل مناطق فكر وسلوك الإنسان. على أقل تقدير تتضمن مكوناتها: التصنيع، والحضارة، والحركة الاجتماعية، والتمايز، والعلمانية، وتوسيع سانشط الإعلام، وزيادة التعليم والثقافة والتوعي في المشاركة السياسية.

٣- الحداثة عملية متوجهة، إن التغييرات هي عامل واحد مرتبطة بالتغييرات في عناصر أخرى، وتوثر فيها. الحداثة، كما عبر عنها «Daniél Lévinas»، هي عبارة يُشهد بها مرارا، أنها «عملية من نوعية مميزة توضح لماذا تفهم على أنها كل متماسك بين الناس الذين يعيشون وفق أحكامها». ترافقت العناصر المتوعدة للحداثة معا بشكل كبير، لأنها في معنى تاريخي ما، عليهما أن تترافق معاً.

٤- الحداثة عملية عولية، نشأت الحداثة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في أوروبا ولكنها أصبحت الآن ظاهرة على مستوى العالم.

يحدث هذا بشكل رئيسي من خلال انتشار الأفكار والتقنيات الحديثة من المركز الأوروبي، ولكن جزئيا أيضا من خلال النمو الطبيعي الباطني للمجتمعات غير الأوروبية. على أي حال، إن كل المجتمعات كانت في وقت ما تقليدية. كل المجتمعات الآن إما حديثة أو هي طريقها إلى أن تصبح حديثة.

٥- الحداثة عملية مطلولة. إن إيج�性 التغييرات التي تطلبها الحداثة يمكن أن تتحقق من خلال الوقت فقط. وبالتالي، بينما الحداثة هي ثورية في مدى التغييرات فإنها تحدث في مجتمع تقليدي، إنها تطورية تتموّه في كمية الوقت المطلوب لإحداث هذه التغييرات. لقد احتجت المجتمعات الغربية إلى عدة قرون لتصبح حديثة. إن المجتمعات المعاصرة التي تتحول للحداثة سوف تحقق ذلك في وقت أقل. إن معدلات الحداثة في هذا المعنى، متتسارعة لكن الوقت المطلوب للانتقال من التقليدية إلى الحداثة سوف يظل يقاس بالأجيال.

٦- الحداثة عملية متدرجة في مراحل: إنه من الممكن التمييز بين المستويات المختلفة أو بين أنظوار الحداثة التي سوف تنتقل معظم المجتمعات من خلالها. بدأت المجتمعات بشكل واضح بالمرحلة التقليدية وستنهي بالمرحلة الحديثة. يمكن أن يحلل الطور الانتقالي المتداخل إلى أنظوار فرعية. وبالتالي يمكن مقارنة المجتمعات وتصنيفها بمعنى المدى الذي انتقلت إليه في طريقها

## **من الحداثة إلى العولمة**

من التقليدية إلى الحداثة. وبينما ستختلف القيادة في العمليّة وأنماط الحداثة المفصلة أكثر من مجتمع إلى آخر، سوف تنتقل كل المجتمعات بشكل أساسي من خلال المراحل نفسها.

٧- الحداثة عملية تجانس: توجد نماذج مختلفة عديدة للمجتمعات التقليدية. وفي الواقع، يرى البعض أن المجتمعات التقليدية لها أمور قليلة مشتركة فيما بينها ما عدا حاجتها إلى الحداثة، وتشترك المجتمعات الحديثة من جهة أخرى في أمور متشابهة أساسية. تتوجّح الحداثة توجّهاً إلى خلق نقطة التقاء بين المجتمعات.

تستلزم الحداثة الحركة نحو الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المنظمة سياسياً ونحو أقصى درجات الاندماج بين المجتمعات. «قد تقود» الضرورات الكلية للأفكار والمؤسسات الحديثة إلى مرحلة تكون فيها المجتمعات المتعددة متجانسة لكي تكون قادرة على تشكيل دولة عالمية.

٨- الحداثة عملية مبرمة لا يمكن عكسها: بينما قد يكون هناك توقف مؤقت وتقطع من آن لآخر في عناصر عملية التحديث، فإن الحداثة ككل هي نزعة علمانية بشكل أساسي. إن مجتمعماً قد بلغ مستويات معينة من الحضارة والتعليم والتخصيب في عقد واحد لن ينحدر، فعلياً إلى مستويات أدنى في العقد الذي يليه. سوف تتبع معدلات التغيير بشكل مهم من مجتمع إلى آخر ولكن اتجاه التغيير لن يتوقف.

٩- الحداثة عملية تقدمية: إن الجراح التي تسبّبها الحداثة كثيرة وعميقة ولكن التحديث في نهاية المطاف ليس أمراً لا مناص منه فحسب، بل إنه أيضاً أمر مرغوب فيه. إن تكاليف وألام فترة الانتقال، خصوصاً في المراحل المبكرة كبيرة، ولكن إنجاز النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحديث جدير بهذا. إن الحداثة تعزّز على المدى البعيد سعادة الإنسان حضارياً ومعنوياً ومادياً.

### **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**

#### **١- النظام السياسي والتفسخ السياسي**

#### **الفجوة السياسية**

أكثر الفوارق السياسية أهمية بين البلدان لا يتعلّق بشكل حكوماتها. بل بدرجة حكومتها. إن الفروق بين الديموقراطية والدكتاتورية هي أقل من الفروق بين تلك البلدان التي تجسّد سياساتها الانقسام العام، والمجتمع،

## التفصير إلى التفاصير

والشرعية والتنظيم، والفعالية، والاستقرار، وبين تلك البلدان التي تفتقر سياساتها إلى هذه الميزات. توضع عادة كل الحكومات سواء الشيوعية الشمولية والغربية الليبرالية بشكل عام في تصنيف النظم السياسية الفعالة، لا النظم السياسية الضعيفة. للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وللاتحاد السوفييتي أشكال مختلفة من الحكومات، ولكن في الأنظمة الثلاثة كلها الحكومة هي التي تحكم. وكل بلد منها هو مجتمع سياسي فيه اتفاق عام بين الشعب على شرعية النظام السياسي. وفي كل بلد يشترك المواطنون وقادتهم في الرؤية حول المصلحة العامة للمجتمع، وفي التقاليد والمبادئ التي يرتكز عليها المجتمع السياسي. للدول الثلاث كلها مؤسسات سياسية قوية مرنة متماسكة: ببروفراطيات (مكاتب حكومية) فعالة، أحزاب سياسية جيدة التنظيم، درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، انتظام نافذة للمدنيين تسيطر على الأنظمة العسكرية، نشاط واسع المجال من قبل الحكومة في الاقتصاد، وإجراءات منطقية فعالة لتنظيم الخلافة في توقيع المناصب وضبط الصراع السياسي. تسيطر تلك الحكومات على ولاء مواطنيها وبذلك تملك القدرة على جباية الضرائب عن الموارد، وعلى تجنيد القوة البشرية، وعلى ابتكار سياسة أو ممارستها. إذا أصدر المكتب السياسي أو المجلس الاستشاري أو الرئيس قرارا، فإن احتمال تفزيذه من خلال آلة الحكومة سيكون عاليا.

ضمن كل هذه الميزات تختلف النظم السياسية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي بشكل ملحوظ عن الحكومات التي توجد في العديد إن لم يكن في الغالبية من الدول الآخدة بالتعديل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. تحتاج هذه البلاد إلى الكثير من الأمور. فهي تعاني عجزاً حقيقياً في الغذاء والتعليم والثقافة، في الثروة والدخل والصحة والإنتاجية، لكن معظم هذه المشكلات تم الاعتراف بها، وبذلك جهود لعمل شيء بشأنها. ولكن وراء حالات العجز هذه هناك عجز أكبر، عجز المجتمع السياسي وعجز الحكومة الشرعية الفعالة المسيطرة.

ومع بضعة استثناءات جديرة بالذكر، تميز التطور السياسي لهذه البلاد بعد الحرب العالمية الثانية بصراع طبقي وعرقي متزايد، وعنف غوغائي وشغب متكرر، وانقلابات عسكرية من آن إلى آخر، وهيمنة شخصية لقادة

غير مستقررين اتبعوا سياسات اقتصادية واجتماعية كارثية، وفساد فاضح واسع الانتشار بين وزراء خزانة الدولة والموظفين المدنيين، وانتهاءً جائز لحقوق وحرمات المواطنين، وتردى في مستويات الكفاءة والأداء المكتبي (البيروقراطي)، والعزلة الناتمة للجماعات السياسية المدنية، وضياع السلطة بواسطة مشرعي القانون والمحاكم، والتمزق، وهي بعض الأوقات تفكك كامل لأحزاب سياسية واسعة القاعدة.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدادت حوادث العنف السياسي عددياً، وازدادت الفوضى بشكل مأساوي في معظم بلاد العالم. شهدت سنة ١٩٥٨ بناء على أحد الإحصاءات حوالي ٢٨ تمرداً وحرب عصابات جديدة، وأربع انفجارات عسكرية وحرابين تقليديتين، وبعد سبع سنوات، في عام ١٩٦٥ كان هناك اثنان وأربعون تمرداً مديداً مستمرةً قديماً، حدثت عشر ثورات عسكرية، وخيمست خمسة صراعات تقليدية، ازداد أيضاً عدم الاستقرار السياسي بشكل ملحوظ خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. كان العنف وحوادث أخرى مزعزعة للاستقرار، أكثر تواتراً بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٢ مما كان بين ١٩٤٨ و ١٩٥٤ وكانت ٦٤ بلداً من أصل ٨٤ أقل استقراراً في الفترة التي تلت مما كانت عليه في فترة سابقة.

كان هناك انهيار في النظام السياسي عبر آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وضعف في سلطة وفعالية وشرعية الحكومة، وكان هناك أيضاً نقص في الروح المعنوية المدنية والروح العامة للمؤسسات السياسية، القادرة على إعطاء معنى وتوجيه إلى المصلحة العامة، وليس التطور السياسي، لكن التفسخ السياسي هو الذي هيمن على المشهد.

ما المسؤول عن ذلك العنف وعدم الاستقرار؟ الفرضية الرئيسية لهذا الكتاب هي أنه كان هي جزء كبير منه نتاج التغيير الاجتماعي السريع والحركة السريعة للجماعات الجديدة إلى داخل السياسة، مفترضاً بالنمو البطيء للمؤسسات السياسية. لقد لاحظ دي توكتيل<sup>(\*)</sup> أنه من بين القوانين التي تحكم المجتمعات الإنسانية واحد يبدو أكثر دقة ووضوحاً من الأخرى: إن كان للناس أن يبقوا متحضرین أو يصبحوا كذلك، فإن فن المشاركة بما يجب أن

(\*) دي توكتيل (١٨٥٥ - ١٨٥٩) سهاسي وادب هرنسي، كان وزيراً للخارجية وعضوًا بالأكاديمية. له كتاب عن الديموقراطية الأمريكية بعد مرجعاً في بابه، وحجة في التحليل السياسي والسياسي للمجتمع الأمريكي [المترجم].

## التغيير إلى التغيير

ينمو ويتحسن بالمعدل نفسه الذي تنمو به المساواة في الظروف. «يأتي عدم الاستقرار السياسي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالضبط من الفشل في تحقيق هذا الشرط. وتنمو المساواة في المشاركة السياسية بسرعة أكبر من «فن التوحد معاً». إن التغيير الاجتماعي والاقتصادي - الحضري، وزيادة التعليم والثقافة والتصنيع، توسع وسائل الإعلام وتتوسي نطاق الوعي السياسي، وتضاعف الطالب السياسية، وتتوسي مساحة المشاركة السياسية. إن هذه التغييرات توهن المصادر التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية، إنها تعقد بشكل هائل مشاكل خلق أسس جديدة للمشاركة السياسية والمؤسسات السياسية الجديدة التي تضم الشرعية والفعالية. إن معدلات الحركة الاجتماعية، وتتوسي المشاركة السياسية عالية، بينما معدلات المنظمة السياسية المؤسساتية منخفضة. والنتيجة هي فوضى وعدم استقرار سياسي. إن المشكلة الرئيسية للسياسة هي التباطؤ في تنمية المؤسسات السياسية خلف التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

ولدة عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، فشلت السياسة الخارجية الأمريكية في معالجة هذه المشكلة. لقد كانت الفجوة الاقتصادية بالمقارنة مع الفجوة السياسية، هدفاً لاهتمام متواصل وتحليل وعمل برامج المساعدة وبرامج القروض. لقد شارك البنك العالمي والبنوك الإقليمية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحادات المالية والتجارية للشركات والمخططون والسياسيون جميعاً، في جهد ضخم لعمل شيء ما بشأن مشكلة التنمية الاقتصادية. ولكن من كان مهتماً بالفجوة السياسية؟ يعترف الرسميون الأمريكيون بأن الولايات المتحدة مصلحة رئيسية في خلق نظم سياسية قابلة للبقاء في بلاد آخذة» التحديث. لكن قليلاً، من جميع نشاطات الحكومة الأمريكية التي تؤثر في تلك البلاد - إن كان منها شيء على الإطلاق - موجهاً لتقوية ودعم الاستقرار السياسي، وتقليل الفجوة السياسية. كيف يمكن أن تفسر هذه الثغرة المدهشة؟

سوف يظهر التفسير متعدراً في جانبين متميزين من جوانب الخبرة التاريخية الأمريكية. في مواجهة البلاد الآخذة في التحديث، كانت الولايات المتحدة مكلة بتاريخها السعيد، وكانت، في تطورها، تعم بأكثر من حصتها العادلة من الوفرة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي.

هذا الوضع السار من النعم قاد الأميركيين إلى الإيمان بوحدة الخير، لافتراض أن كل الأشياء الجيدة تسير معاً، وأن إنجاز هدف إجتماعي واحد مرغوب فيه يساعد على إنجاز الأهداف الأخرى في السياسة الأمريكية تجاه البلاد الأخذة في التحديث. ولقد انعكس هذه التجربة في الإيمان بأن الاستقرار السياسي سيكون نتيجة طبيعية وحتمية لإنجاز النمو الاقتصادي أو لا ثم الإصلاح الاجتماعي. وخلال الخمسينيات من القرن العشرين كان، الافتراض السائد للسياسة الأمريكية أن النمو الاقتصادي والاستقرار الفقر والمرض والجهل، كان ضرورياً من أجل التطور السياسي والاستقرار السياسي، وكانت السلسلة السببية في التفكير الأمريكي هي أن المساعدة الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي، والنما الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي. كان يحتفظ بهذه العقيدة غير القابلة للنقاش كشيء مقدس في التشريع، وربما الأكثر أهمية، أنها كانت راسخة في تفكير الرسميين في (وكالة المساعدة الاقتصادية AID) والوكالات الأخرى المهتمة ببرامج المساعدات الأجنبية.

وإذا كان الفساد السياسي وعدم الاستقرار السياسي متضافراً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٥ أكثر منه قبل خمسة عشر عاماً، فإن ذلك كان في جزء منه، لأن السياسة الأمريكية عكست هذه العقيدة الخاطئة. لأن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي هما، في الحقيقة، هدفان مستقلان، والتقدم نحو أحدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر. في بعض الأمثلة، قد تعزز برامج التنمية الاقتصادية الاستقرار السياسي، وفي أمثلة أخرى قد تضعف مثل هذا الاستقرار السياسي إلى حد خطير. وهكذا أيضاً قد تشجع بعض أشكال الاستقرار السياسي النمو الاقتصادي، وقد تتباهي أشكال أخرى. لقد كانت الهند واحدة من أفقى البلدان في العالم في الخمسينيات من القرن العشرين، وكان لها معدل متواضع للنمو الاقتصادي، ولكنها من خلال «حزب المؤتمر» حققت درجة عالية من الاستقرار السياسي. وربما كان معدل دخل الفرد في الأرجنتين وفنزويلا أكثر عشر مرات مما كان في الهند، وكان لفنزويلا معدل خارق للنمو الاقتصادي، ومع ذلك ظل الاستقرار هدفاً مراوغًا بالنسبة إلى كلا البلدين. ومع التحالف من أجل التقدم في عام ١٩٦١، انضم الإصلاح الاجتماعي - يعني التوزيع الأكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية -

## التغيير إلى التغيير

إلى التنمية الاقتصادية كهدف واضح وصريح للسياسة الأمريكية تجاه البلاد الأخذة بالتحديث.

كان هذا النمو، في جزء منه، ردة فعل على الثورة الكوبية. وعكس الافتراض بين صناع السياسة أن الإصلاح الرذاعي والضربي، ومشاريع الإسكان وبرامج الخدمات الاجتماعية سوف تقلل التوترات الاجتماعية. وتعطل فاعلية فتيل الفيدبليمة (نسبة إلى فيديل كاسترو). مرة أخرى، كان الاستقرار السياسي هو النتاج الجانبي لتحقيق هدف آخر مرغوب فيه اجتماعياً. وفي الحقيقة تشبه العلاقة بين الإصلاح الاجتماعي والاستقرار السياسي، تلك التي بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. هي بعض الظروف قد تقلل الإصلاحات التوترات، وتشجع التغيير السلمي أكثر من أن تشجع التغيير العنيف، ومع ذلك في ظروف أخرى، قد يفاقم الإصلاح من التوترات إلى حد كبير، ويُفرج بالعنف ويكون حافزاً على الثورة لا بديلاً لها.

سبب ثان للامبالاة الأمريكية بالتطور السياسي، كان هو غياب الحاجة إلى تأسيس نظام سياسي في التجربة التاريخية الأمريكية. قال دي توكتيل إن الأمريكيين ولدوا متساوين، لذلك لم يكن عليهم أبداً أن يقلقاً بشأن إيجاد المساواة، لقد استمتعوا بثمار الثورة الديموقراطية من دون أن يعانون واحدة منها. لذلك أيضاً ولدت أمريكا بحكومة، وبمؤسسات سياسية وماركات مستوردة من إنجلترا القرن السابع عشر. لذلك لم يكن على أمريكا أن تقلق بشأن خلق حكومة. هذه الفجوة في التجربة التاريخية جعلتهم بشكل خاص عمياناً عن مشاكل خلق سلطة فعالة في بلدان آخنة بالتحديث. وعندما يفكر أمريكي بشأن مشكلة بناء الحكومة، فإنه يوجه نفسه ليس إلى خلق السلطة وتجميع القوة، بل بالأحرى إلى الحد من السلطة وتقسيم القوة. وعندما يطلب منه تصميم حكومة، يخرج بمؤسسة مكتوبة وقائمة بالحقوق وفصل في القوى وتدقيقات وتوازنات، فيدراليات (الاتحادات)، انتخابات منتظمة، أحزاب متافسة، كل الوسائل المتاحة من أجل تحديد وحصر الحكومة. إن الأمريكي اللوكياني<sup>(\*)</sup> (The Lockean) هو أساساً مضاد للحكومة، بحيث إنه يحدد الحكومة بقيود على الحكومة. وعند مواجهته بالحاجة إلى تصميم نظام

<sup>(\*)</sup> نسبة إلى الميلسوف الإنجليزي جون لوك (1622 - 1701) الذي عرف بدعوته إلى النساج ورفضه لنظرية الحق الإلهي، ونظرته في أن الاختبار أساس المعرفة [المترجم].

سياسي يعمل على رفع القوة والسلطة إلى أقصى حد لن يكون لديه أي جواب جاهز. صيغته العامة هي أنه على الحكومة أن ترتكز على انتخابات حرة وعادلة.

في الكثير من المجتمعات الأخذة في التحديث، هذه الصيغة ليس لها علاقة. تفترض الانتخابات ضمناً، لكي تكون ذات معنى، ومستوى معيناً من التنظيم السياسي. المشكلة ليست في إقامة انتخابات بل في خلق مؤسسات. في العديد، إن لم يكن في معظم البلدان الأخذة في التحديث تخدم الانتخابات فقط في رفع قدرة القوى الاجتماعية التمزيقية وغالباً الرجعية، وفي هدم بنية السلطة العامة. «عند تشكيل حكومة ستدار من قبل رجال على رجال» حذر «ماديسون»<sup>(\*)</sup> في المقال الواحد والخمسين «الاتحادي» قائلاً: «تكمن الصعوبة الكبيرة في هذا: عليك أولاً تمكين الحكومة من أن تسيطر على المحكومين، وفي المقام الثاني تجبرها على السيطرة على نفسها». في العديد من الدول الأخذة في التحديث، ما زالت الحكومات عاجزة عن أداء الوظيفة الأولى وأكثر عجزاً عن أداء الثانية. المشكلة الأساسية ليست في الحرية بل في خلق نظام عام شرعي. طبعاً قد يكون للناس نظام من دون حرية، ولكنهم لا يستطيعون الحصول على الحرية من دون نظام. على السلطة أن توجد قبل أن يكون بالإمكان تقييدها. إن السلطة هي الشيء النادر الوجود في تلك البلدان الأخذة في التحديث، حيث إن الحكومة تكون تحت رحمة مثقفين منعزلين، وضباط شديدي المراس، وطلبة مشاغبين.

إنه بالضبط ذلك النقص الذي تكون الشيوعية وحركات من الطراز الشيوعي قادر على التغلب عليه. يظهر التاريخ أن الحكومات الشيوعية ليست أفضل من الحكومات الحرة في تخفيف المجاعات وتحسين الصحة. وتوسيع الإنتاج القومي وإيجاد الصناعة وتعظيم الخدمة الاجتماعية. ولكن الشيء الوحيد الذي تستطيع الحكومات الشيوعية أن تفعله هو أن تحكم. وتتوفر منظمة حزبها الآلية المؤسساتية من أجل تعبئة الدعم وتتنفيذ السياسة. إن التحدى الحقيقي الذي يخلفه الشيوعيون للبلدان الأخذة في التحديث، ليس في أنهم ماهرون في الإطاحة بالحكومات (وهو أمر سهل).

(\*) جيمس ماديسون: الرئيس الأمريكي الرابع (١٧٥١ - ١٨٢٦) الذي تولى الرئاسة في الفترة (١٨١٢ - ١٨١٧). وتقوم فلسنته على التوازن بين السلطات، وأن يحد بعضها من سلطة بعض [المترجم].

## التغيير إلى التغيير

ولكن في أنهم ماهرون في صناعة الحكومات (وهي مهمة أصعب بكثير). قد لا يوفرون حرية، ولكنهم فعلاً يوفرون سلطة، وأنهم فعلاً يخلقون حكومات تستطيع أن تحكم.

### المشاركة السياسية، التحديث والتفسخ السياسي

#### العدالة والوعي السياسي

يمكن لمظاهر الحداثة الأوثق صلة بالسياسة أن تصنف على نطاق عريض في فئتين اثنتين: أولاً الحركة الاجتماعية، وهي في صياغة كارل دوبتش العملية التي بواسطتها تتناكل أو تحطم المجموعات الرئيسية القديمة من التمهيدات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويصبح الناس عرضة لأنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والسلوك. إنها تعني تغييراً في مواقف وقيم وأعمال الناس من تلك المرتبطة بالعالم التقليدي إلى تلك المتعارف عليها في العالم الحديث. إنها نتيجة تالية للتعليم والثقافة والاتصالات المتزايدة، والتعرض لوسائل الإعلام والحضارة. ثانياً تشير التنمية الاقتصادية إلى النشاط الاقتصادي الكلي، وإلى ناتج المجتمع. وقد تقاد بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الكلي، ومستوى التصنيع ومستوى رفاهية الفرد بمؤشرات مثل توقع العمر، كمية الطعام والشراب السعرية، المتاح من المستشفيات والأطباء.

تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كلّيهما.. لهذا، فإن أكثر جوانب الحداثة السياسية حسماً يمكن أن تصنف بشكل تقريري تحت ثلاثة عناوين رئيسية عريضة:

أولاً تقضي الحداثة السياسية عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من السلطات التقليدية والدينية والمالية والعرقية السياسية بسلطة سياسية وطنية علمانية مفردة. ويعني هذا التغيير أن الحكومة هي من إنتاج الإنسان وليس من إنتاج الطبيعة أو غيرها. وأن المجتمع الجيد التنظيم يجب أن يكون له مصدر بشري محدد للسلطة النهائية. طاعة لمن قانونه الوضعي يأخذ الأسبقية على الالتزامات الأخرى. تقضي الحداثة السياسية إصراراً على السيادة العليا

الظاهرية للدولة الوطنية مقابل القوى الإقليمية والمحلية، إنها تعني انسجاماً وطنياً، ومركزاً أو تجمع القوة في مؤسسات التشريع الوطنية المعترف بها.

ثانياً، يقتضي التحديث السياسي تميزاً في وظائف سياسية جديدة، وتتطور بنى متخصصة لإنجاز هذه الوظائف. وتصبح مجالات الكفاءة الخاصة - قانونية، أو عسكرية، أو إدارية، أو علمية - مفصلة عن عالم السياسة، وتهضم أجهزة مستقلة بذاتها ومتخصصة، وإن كانت تابعة، لتضطلع بهذه المهام. ويصبح التسلسل الإداري الهرمي أكثر إحكاماً، وتعقيداً وانضباطاً، والإدارة والقوة موزعتان حسب الإنجاز أكثر منهما بحسب الانتساب.

ثالثاً، يقتضي التحديث السياسي مشاركة متزايدة في السياسة من قبل فرق اجتماعية في كل مكان من المجتمع. قد تزيد المشاركة الموسعة من السيطرة على الشعب من قبل الحكومة كما في بعض الدول الدكتاتورية، أو يمكن أن تزيد السيطرة على الحكومة من قبل الشعب، كما في الحكومات الديموقراطية. ولكن يصبح المواطنون في كل الدول الحديثة منخرطين ومتاثرين بالشؤون الحكومية. وهكذا تفرق السلطة المعقّلة والبنية المتميزة والمشاركة الجماعية بين الحكومات الحديثة والحكومات السابقة.

ولكن، من الخطأ أن نستنتج أن الحداثة تعني في الممارسة عقلنة السلطة، وتمايز البنية، وتوسيع المشاركة السياسية. هناك فرق أساسي يجري تجاهله أحياناً بين الحداثة السياسية المعرفة بالتحرّك من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة، والحداثة السياسية المعرفة بالظاهر السياسي، والتغيرات السياسية للحداثة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تضع الأولى الاتجاه الذي يجب أن يتحرك نحوه التغيير السياسي نظرياً، وتصف الأخيرة التغيرات السياسية التي تحدث فعلياً في بلاد آخذه في الحداثة. الفجوة بين الاثنين عادةً واسعة. تقتضي الحداثة في الممارسة دائماً تغييراً، وعادةً تنسخاً في النظام السياسي التقليدي، ولكنها لا تقتضي بالضرورة حركة ذات أهمية في اتجاه نظام سياسي حديث. ومع ذلك، كان الميل إلى افتراض أن ما هو صحيح للعملية الاجتماعية الأوسع للتغيير هو أيضاً صحيح للتغيرات السياسية. إن التحديث الاجتماعي لدرجة ما، هو حقيقة في آسيا، وأفريقيا

## التغيير إلى التغيير

وأمريكا اللاتينية: الحضরنة سريعة، والتعلم يزداد ببطء، ويدفع بالتصنيع دفعاً، ويترجح نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الإجمالي بدرجات صفيرة إلى الأعلى، ويتسع تداول وسائل الإعلام. كل هذه حقائق، وبالمقارنة، فإن التقدم باتجاه الكثير من الأهداف الأخرى التي حدد الكتاب هويتها بالحداثة السياسية - الديموقراطية، والاستقرار، والتمايز البنمي وأنماط الإنجاز، الاندماج الوطني، هي غالباً أمور غامضة مشكوك فيها في أحسن الأحوال. لكن الميل هو إلى الاعتقاد بأنه بسبب حدوث التحديث الاجتماعي، فإن التحديث السياسي يجب أن يحدث أيضاً.

في واقع الأمر، بعض من الاتجاهات المشمولة في مفهوم «التحديث السياسي» هي فقط التي ميزت المجالات «الأخذة في التحديث». وبدلاً من التوجه إلى التنافسية والديموقراطية، كان هناك «نأكل للديموقراطية»، وتزوج إلى نظم عسكرية استبدادية، وإلى نظم الحزب الواحد. وبدلاً من الاستقرار، كان هناك انقلابات وثورات متكررة. وبدلاً من الوطنية الموحدة والبناء الوطني، كان هناك صراعات عرقية، وحروب أهلية متكررة، وعواضاً عن العقلانية المؤسساتية والتمايز كان هناك تحلل للمؤسسات الإدارية الموروثة من العهد الاستعماري، وأضعاف وتمزيق للمؤسسات السياسية التي تطورت أثناء النضال من أجل الاستقلال. ظهر المفهوم السياسي للتغيير كتبعة ومشاركة فقط ليكون بشكل عام قابلاً للتطبيق بالنسبة إلى العالم «النامي». وعلى النقيض من ذلك، بدأ العقلانية والاندماج والتمايز ذات علاقة معنمة بالكامل مع الواقع.

تميز الدولة الحديثة من الدولة التقليدية، أكثر من أي شيء آخر، بالمدى الأوسع الذي يشارك فيه الناس في السياسة، وينثرن بالسياسة في وحدات سياسية كبيرة. تأخذ التأثيرات الممزقة للحداثة الاجتماعية والاقتصادية على السياسة والمؤسسات السياسية الكثير من الأشكال. تعرق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بالضرورة الجماعات السياسية والاجتماعية، وتتشوش الولاء للسلطات التقليدية... وتتمثل الحداثة بذلك إلى أن تسبب الانسلاخ والاغتراب والتفسخ والفووض، وانعدام المعيارية المتولد عن الصراع بين القيم الجديدة والقديمة، وتقويض القيم الجديدة الأمس القديمة للاتحاد، والسلطة قبل أن يكون بالإمكان استحضار المهارات الجديدة والمحفزات والموارد إلى حيز الوجود لخلق تجمعات جديدة.

إن انهيار المؤسسات التقليدية قد يؤدي إلى التفسخ النفسي والفوضى، ولكن هذه الظروف بعینها تخلق أيضا الحاجة إلى تحديد جديد للهوية والولاء. قد يأخذ الأخير (الولاء) شكل إعادة تحديد تعريف الهوية بجماعة وجدت في شكل كامن أو فعل من مجتمع تقليدي، أو أنها قد تؤدي إلى تعريف بمجموعة من الرموز أو جماعة جديدة نتورة هي نفسها في عملية التحديث. رأى ماركس أن التصنيع يحدث الوعي الطبقي أولاً عند البرجوازيين، ومن ثم عند الطبقة العاملة. ركز ماركس على ظهر ثانوي واحد فقط لظاهرة أكثر عمومية بكثير، التصنيع هو ظهر واحد للعدادة، والعدادة تستحدث ليس مجرد الوعي الطبقي، ولكن الوعي الجماعي من كل الأنواع أيضاً، في القبيلة، والإقليم والعشيرة والدين والطائفة، بالإضافة إلى الطبقة التقليدية والمهنة والترابط. تعني العدادة، أن كل الجماعات القديمة بالإضافة إلى الحديثة، التقليدية بالإضافة إلى الحديثة، تصبيع واعية لذاتها كجماعات بشكل متزايد، وكذلك لمصالحها ومطالبها بالعلاقة مع جماعات أخرى.

واحدة من أكثر ظواهر العدادة المدهشة بالفعل هي الوعي المتزايد، والاتساق، والتنظيم، والفعالية التي تحدثها في الكثير من القوى الاجتماعية التي وجدت على أقل مستوى من التطابق والتنظيم في المجتمع التقليدي.

على أي حال، يمكن للوعي الجماعي نفسه أن يكون أيضاً عقبة رئيسية أمام خلق مؤسسات سياسية فعالة تشمل مجالاً أعرض من القوى الاجتماعية. ومع الوعي الجماعي «ينمو أيضاً الظلم الجماعي». يتطور عندما يكون هناك احتكاك مكثف بين الجماعات المختلفة، مثل تلك التي ترافقت مع العركة في اتجاه مؤسسات اجتماعية وسياسية أكثر مركزية. «ومع الظلم الجماعي يأتي أيضاً الصراع الجماعي».

إن الجماعات العرقية والدينية التي عاشت سلام، جنباً إلى جنب في مجتمع تقليدي، تصبح مدفوعة إلى صراع عنيف نتيجة للتفاعل والتوترات، واللامساواة المتولدة عن العدادة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا تزيد العدادة الصراع بين الجماعات التقليدية، وبين الجماعات التقليدية والجماعات العصرية، وبين الجماعات العصرية. تدخل النخبة الجديدة التي

## **التغيير إلى التغيير**

تستد إلى ثقافة غريبة أو حديثة في صراع مع النخبة التقليدية التي تستند سلطتها إلى مكانة موروثة أو مكانة نسب. وتشمل العادات ضمن النخبة الحداثية بين السياسيين والبيروقراطيين، بين المثقفين والجنود، وبين قادة المعامل ورجال الأعمال. الكثير، إن لم يكن معظم هذه الصراعات، تحدث بعنة من وقت إلى آخر.

### **العداوة والعنف**

#### **فرضية الفجوة**

[...]

ترزع الحركة الاجتماعية الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي. إن الفجوة بين هذين الشكلين من التغيير تنسح مجالاً لتأثير الحداثة على الاستقرار السياسي، إن الحضارة والتسلیم والثقافة، ووسائل الإعلام، كلها تعرض الإنسان التقليدي إلى أشكال جديدة من الحياة، ومعايير جديدة للملائمة، وإمكانات جديدة للإشباع.

تكسر هذه الخبرات الحدود المعرفية والمبادئية للثقافة التقليدية، وتشجع مستويات جديدة من الطموحات والاحتياجات. على أي حال، تزداد قدرة المجتمع الانتقالي على إرضاء هذه الطموحات الجديدة بشكل أشد بطنًا من الطموحات نفسها. وبالتالي تنمو فجوة بين الطموح والتوقع، بين تشكل الحاجة وإشباعها، أو وظيفة الطموحات ووظيفة مستوى المعيشة. تولد هذه الفجوة إحباطاً اجتماعياً واستياءً عملياً، ويوفر امتداد الفجوة مؤشراً منطقياً إلى عدم الاستقرار السياسي، هو نوعاً ما أكثر تعقيداً مما قد يبدو على السطح. تعود العلاقة إلى حد كبير إلى غياب متغيرين ضئيلين متداخلين: الفرص من أجل حركة اجتماعية واقتصادية، والمؤسسات السياسية المتكتفة. وبالتالي، يعتمد المدى الذي يسبب عنده الإحباط الاجتماعي المشاركة السياسية، إلى حد كبير، على طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التقليدي.

من المحتل أن يكون بالإمكان إبعاد هذا الإحباط من خلال الحركة الاجتماعية والاقتصادية، إن كان المجتمع التقليدي «منفتحاً» بشكل كافٍ لنقدم فرصاً مثل هذه الحركة. إن هذا بالضبط ما يحدث في المناطق

الريفية إلى حد ما، حيث تساهم فرص خارجية من أجل الحركة الأفقية (الحضرنة) بالاستقرار النسبي للريف في معظم البلدان الأخرى في التحديث، وتساهم الفرص القليلة بدورها من أجل الحركة العمودية (المهنية في الدخل) داخل المدن بعدم الاستقرار الكبير. على أي حال، وبصرف النظر عن الحضرنة، فإن معظم البلاد التي تسير في طريق التحديث لديها مستويات منخفضة من الحرجة الاجتماعية - الاقتصادية، هي مجتمعات قليلة نسبياً من المحتمل أن تقوم البنى التقليدية بتشجيع النشاط الاقتصادي أكثر من النشاط السياسي. تكون الأرض أو أي نوع آخر للثروة الاقتصادية في المجتمع التقليدي تحت القبضة المحكمة لحكم أقلية صغيرة أو مسيطر عليها من قبل شركات ومستثمرين أجانب. إن قيم المجتمع التقليدي معادية عادة للأدوار الجريئة التي تمثلها المشروعات الحديثة. وقد تكون مثل هذه الأدوار، وبالتالي، محكمة من قبل أقلية عرقية (اليونانيون والأرمن في الإمبراطورية العثمانية، والصينيون في جنوب شرق آسيا، والبنانيون في أفريقيا)، بالإضافة إلى ذلك غالباً ما تؤكد القيم الحديثة والأفكار التي تقدم إلى النظام على أولوية الحكومة (الاشراكية، الاقتصاد المخطط)، وبالتالي قد تقود الأفراد المتحركين إلى تجنب الأدوار الطموحة لتنظيم المشروعات.

في مثل هذه الحالات، تصبح المشاركة السياسية هي الطريق من أجل تقدم الفرد المتحرك اجتماعياً، يقود الإحباط الاجتماعي إلى مطالب من الحكومة ، وإلى توسيع المشاركة السياسية لتفيد تلك المطالب.

بالإضافة إلى ذلك يجعل التخلف السياسي للبلد، من ناحية التحول السياسي إلى المؤسساتية، أمر التعبير عن تلك المطالب من الحكومة صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. من خلال قنوات شرعية مقبولة، وكذلك أمر أن تكون معدلة ومجمعة ضمن نظام سياسي. من هنا، تكون الزيادة الحادة في المشاركة السياسية باعثاً على عدم الاستقرار السياسي.

إن عدم الاستقرار السياسي في البلاد التي تسير في طريق التحديث هو، إلى حد كبير، وظيفة هذه الفجوة بين الطموحات والتوقعات الناتجة عن تصاعد الطموحات التي تحدث بشكل خاص في

## التغيير إلى التغيير

الأطوار الأولى من التحديث، تؤثر الحداثة في اللامساواة الاقتصادية، وكذلك في عدم الاستقرار السياسي بطرفيتين، فاولاً، الشروء والدخل هما عادة موزعان بشكل غير متساوٍ في البلاد الفقيرة أكثر من البلاد المتقدمة اقتصادياً.

هذه اللامساواة مقبولة في مجتمع تقليدي كجزء من النمط الطبيعي للحياة. على أي حال، فإن الحركة الاجتماعية تزيد من الوعي باللامساواة، وبالتالي النعمة عليها. إن تدفق الأفكار الجديدة يضع شرعية التوزيع القديم موضوع تساؤل. ويرى أن توزيعاً للدخل أكثر عدالة هو أمر ممكن ومرغوب. إن الطريقة الواضحة لتحقيق تغيير سريع في توزيع الدخل هو عبر الحكومة. على أي حال، فإن الذين يهيمون على الدخل عادة يهيمون على الحكومة أيضاً، ومن ثم تحول الحركة الاجتماعية اللامساواة الاقتصادية التقليدية إلى محرض على التمرد.

وثانياً، يسبب النمو الاقتصادي، على المدى البعيد، توزيعاً للإيراد أكثر عدلاً مما هو موجود عليه في المجتمع التقليدي. ولكن، من ناحية ثانية وعلى المدى القريب، يكون الأثر المباشر للنمو الاقتصادي غالباً هو تفاقم اللامساواة في الداخل.

إن مكاسب نمو اقتصادي سريع مرکزة غالباً في جماعات قليلة، بينما الخسائر منتشرة بين الكثرين. ونتيجة لذلك، قد يتزايد عدد الناس الذين سيصبحون أكثر فقراً في المجتمع فعلياً. يقتضي النمو السريع غالباً تضخماً مالياً، وترتفع الأسعار في التضخم نموذجياً أسرع وأكثر من الأجور مع ميل تاليه باتجاه توزيع غير متساوٍ للثروة، ويشجع تأثير النظم القانونية الفربية في المجتمعات غير الفربية، غالباً، على استبدال الأشكال الجماعية (المشتركة) من ملكية الأراضي بملكية خاصة. وبذلك تميل إلى التسبب في لا مساواة أعظم في ملكية الأرض، مما هو موجود أصلاً في المجتمع التقليدي. بالإضافة إلى ذلك في المجتمعات الأقل نمواً، فإن توزيع الدخل في القطاع الأكثر حداً (غير الزراعي) هو عادة أبعد من المساواة مما هو عليه في القطاع الزراعي. في عام ١٩٥٠ في الهند الريفية، على سبيل المثال، تلقى ٥٪ من عدد العائلات ٢٨٪ من الدخل، بينما في الهند الحضرية، فإن ٥٪ من الأسر تلتقت ٦١٪ من

## من العدالة إلى العولمة

الدخل. وبما أن التوزيع الإجمالي للدخل أكثر تساويا في الأمم الزراعية الأقل نموا، فإن توزيع الدخل ضمن القطاع غير الزراعي في البلد مختلف هو أبعد من المساواة بكثير مما هو عليه في القطاع نفسه في بلد متقدم.

إن النمو الاقتصادي يزيد من اللامساواة الاقتصادية في الوقت نفسه الذي تقلل فيه التباينة الاجتماعية من شرعية تلك اللامساواة. وينحدر كلا جانبي العدالة ليسببا للاستقرار السياسي.



**الجزء الثالث**

**هل نلقى اللوم على الصحايا؟**  
**التبغية وطرح نظريات الأنظمة العالمية**



## ١٠

# نفيّة التخلف (١٩٧٩)

أندريه جوندر فرانك

ولد أندريه جوندر فرانك في برلين عام ١٩٢٩، وتلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٢ درس في جامعات البرازيل ومكسيكو وتشيلي، وفي حين أنه كان مسبوقاً بعلماء مركز الأمم المتحدة في تشيلي ECLA أمثال «راوول بيريز» و«بول باران» و«فرناند» و«هنريك» و«كارلوسو». كان جوندر فرانك أول باحث متخصص في التبعية يكتب باللغة الإنجليزية. عاد جوندر فرانك إلى بلده ومعه مجموعة من الأفكار البليغة والمثيرة للجدل والتي كانت هزيمة ساحرة لنظرة التحدث السائدة آنذاك، وأكثر من ذلك، فإن رواج نظرية «جوندر فرانك» عن التبعية جعل الباحثين الغربيين، لأول مرة، يقبلون التفسير القائل بأن

إنهم لن يتمكوا من تحقيق هذه الأهداف باستهراط الفوالي الكلامية المفهومة من المركز والتي لا تتوافق مع مفهوم اقتصادهم النابع، ولا تستجيب لاحتياجاتهم الاستقلالية السياسية.

أندريه جوندر فرانك

سبب فقر الأمم الفقيرة يأتي فعلياً من تلك الأمم الفقيرة. وقد وصف جوندر فاقفة الأمم الأقل نمواً واعتمادها على الأمم الأغنى بأنهما أمر لا مفر منه، هذا التعديل الجنري في نظرية التبعية أدعى أن علاقات الإمبريالية وهيمنتها حصرت الدول الفقيرة في قاع الاقتصاد العالمي. وحسب رأي جوندر فرانك، فإنه في الوقت ذاته الذي تقدم فيه الرأسمالية الثروة وتدفع بنمو الدول المحورية فإنها تخلق العوز والتخلف في دول الأطراف. هذا التخلف لن ينتهي هكذا ببساطة بمرور الوقت أو بالتغيير الاجتماعي. بل إن ملاد هذه الدول الوحيد هو أن تحمي أسواقها من الدول الفنية بقوة.

(١)

لا نستطيع أن نأمل بتشكيل نظرية تجارية تجيء بالحاجة، أو سياسة لغالبية سكان العالم الذين يعانون التخلف قبل أن ندرس أولاً كيف ساهم اقتصادهم الماضي وتاريخهم الاجتماعي في إبراز تخلفهم الحالي. مع ذلك فإن معظم المؤرخين يدرسون الدول الرئيسية المنظورة فقط ويولون اهتماماً ضئيلاً للأراضي المستعمرة والمتخلفة. ولهذا السبب فإن معظم تصنيفاتنا النظرية ومؤشراتنا لسياسة التنمية قد استخلصت بالكامل من الخبرة التاريخية للدول الأوروبية والأمريكية الشمالية الرأسمالية المتقدمة.

بما أن الخبرة التاريخية للدول المستعمرة والمختلفة مختلفة بشكل واضح، لذلك تفشل أي نظرية متوافرة في أن تعكس ماضي الجزء المتخلف من العالم كلياً وتعكس ماضي العالم ككل بشكل جزئي فقط. الأهم من ذلك هو أن جهنا ب بتاريخ الدول المتخلفة يقودنا إلى افتراض أن ماضيها، وبالطبع حاضرها، يشابه مراحل سابقة للدول المتقدمة حالياً. هذا الجهل وهذا الافتراض يقوداننا إلى مفاهيم خطيرة خاطئة عن التخلف والتقدم والتنمية المعاصرة. علاوة على ذلك فإن أغلب الدراسات عن التنمية والتخلف تتحقق في أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد والعلاقات الأخرى بين الدولة المركز ومستعمراتها الاقتصادية من خلال انتشار النظام التجاري والرأسمالي في العالم. وبالتالي فمعظم نظرياتنا تفشل في تفسير بنية وتطور نمو النظام الرأسمالي ككل، وكذلك في تقليل تزامن ظهور التخلف في بعض أجزاءه والنمو الاقتصادي في أخرى.

## تنمية الخلف (١٩٦٩)

إن الاعتقاد السائد هو أن النمو الاقتصادي يحدث في سلسلة متباينة من المراحل الرأسمالية وأن الدول المتختلفة اليوم ما تزال في مرحلة توصف أحياناً كمرحلة أصيلة من التاريخ اجتازتها الدول المتقدمة حالياً منذ زمن بعيد. ولكن حتى بعض المعرفة المتواضعة للتاريخ تبين أن التخلف ليس شيئاً أصلياً أو تقليدياً، وأن كلاً من ماضي الدول المتختلفة وحاضرها لا يشابه ماضي الدول المتقدمة اليوم في أي ناحية ذات أهمية. إن الدول المتقدمة اليوم لم تكن أبداً متخلفة حتى وإن كانت غير متطرفة وغير نامية. ويسود الاعتقاد أيضاً بأنه يمكن فهم التخلف المعاصر لبلد ما ك مجرد نتاج أو انكاس لصفاته أو بنائه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة به. علاوة على ذلك فإن الأبعاد التاريخية تثبت أن جزءاً كبيراً من التخلف المعاصر هو نتاج تاريخي لماضي وحاضر العلاقة الاقتصادية، وكذلك علاقات أخرى قائمة بين الدول المتختلفة التابعة والدول المحورية المتطورة في الوقت الحاضر.

والى ذلك، فإن تلك العلاقات تشكل جزءاً أساسياً من تركيبة وتطور النظام الرأسمالي في الميزان العالمي عموماً. هناك وجهة نظر خاطئة تقول إن تسمية هذه الدول المتختلفة، ومن ضمنها أكثر المناطق المحلية تخلفاً، يجب أن تُشَطَّط عن طريق نشر رأس المال والمؤسسات والقيم... إلخ. من قبل المعااصم الرأسمالية الوطنية والعالمية. وتقترح النظرة التاريخية المبنية على الخبرة السابقة للدول المتختلفة أنه، على العكس من ذلك، بإمكان التنمية الاقتصادية أن تتم داخل الدول المتختلفة دون الاعتماد على علاقات الانتشار هذه.

إن عدم المساواة الواضحة في الدخل، وكذلك الفروق الثقافية قادت الكثير من المراقبين إلى رؤية مجتمعات واقتصاديات ثانوية في الدول المتختلفة. ويفترض أن يكون لكل جزء منها تاريخه الخاص به، وكذلك تركيبه وحيوية معاصرة مستقلة بشكل كبير عن الجزء الآخر. ويفترض أن جزءاً واحداً فقط من الاقتصاد والمجتمع قد تأثر بشكل ملموس بالعلاقات الاقتصادية الوثيقة مع العالم الرأسمالي الخارجي، وذلك الجزء المقصود هو الذي أصبح عصرياً ورأسمالياً ومتطولاً نامياً نسبياً بشكل خاص بسبب اتصالاته تلك. ويعتبر الجزء الآخر معزولاً ومحتمداً على العمل لكسب الرزق وإقطاعياً أو «قبل - رأسمالي»، وهو لذلك أكثر تخلفاً.

اعتقد، على العكس، أن فرضية «المجتمع الثاني» باطلة، وأن توصيات النهج الذي تقود إليه إذا تم العمل بموجبها، تؤدي فقط إلى تعزيز وتكريس أوضاع التخلف نفسها التي من المفترض أن تكون قد صممت لعلاجها. كم كبير من الدلائل يفتقر، وأنا واثق من أن الأبحاث التاريخية في المستقبل ستؤكّد ذلك، أن انتشار النظام الرأسمالي في القرون السابقة قد اخترق - بشكل مؤثر وشامل - حتى أكثر قطاعات العالم المتخلّف عزلة. ولذلك، فإن المؤسسات وال العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي نراها هناك الآن هي نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي. وبشكل لا يقل عن ذلك أيضاً الخصائص الرأسمالية التي تبدو أكثر تطوراً في المعايير الوطنية لهذه الدول المتخلّفة.

وبشكل مماثل للعلاقات بين التنمية والتخلّف على المستوى العالمي، فإن المؤسسات الحالية المتخلّفة لما يدعى بالمناطق المتخلّفة أو الإقطاعية بلد متخلّف لا تقل في كونها نتاجاً لعملية تاريخية واحدة لتطور رأسمالي عن تلك المؤسسات الرأسمالية للمناطق التي يفترض أنها أكثر تقدماً.. في هذه الوثيقة أود أن استعرض أنواع الأدلة التي تدعم هذه الفرضية وفي الوقت ذاته أبين الخطوط التي يمكن لدراسة قادمة أو بحث آن يتبعها.

## (٢)

كتب السكرتير العام لمركز أمريكا اللاتينية لأبحاث العلوم الاجتماعية في جريدة المركز ما يلي:

«لقد نشأ هذا المركز المتميز للمدينة في الفترة الاستعمارية. لقد أنس من قبل الفاتح (المستعمر) لكي يخدم الغابات نفسها التي ما زال يخدمهااليوم، وهي أن يدمج السكان المحليين في الاقتصاد الذي جلبه وطوره ذلك الفاتح. وسلامته. لقد كانت المدينة الأقلية أدأة فتح وما زالت حتى اليوم أدأة سيطرة». ويؤكد المعهد الهندي الوطني في مكسيكو هذه الملاحظة عندما يشير إلى «أن السكان المسجلين (من أب أوروبي وأم هندية) في الواقع يعيشون دائماً في مدينة هي مركز مقاطعة ذات ثقافة مختلفة، تعمل كعاصمة لمنطقة سكانها محليون، وتحافظ على علاقة وطيدة مع المجتمعات المتخلّفة تربط المركز مع المجتمعات التابعة له». وتتابع المؤسسة مشيرة إلى أنه

## تنمية التخلف (١٩٦٩)

يوجد في الواقع بين السكان المهاجرين الذين يعيشون في المدينة المركز في المنطقة والهنود الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية اعتماد متبدل من كل على الآخر اقتصاديا واجتماعيا أكثر مما يبدو لأول وهلة، وإن العواصم الإقليمية بكونها مراكز تعامل مشتركة هي أيضا مراكز استثمار.

وهكذا فإن هذه العلاقات بين العاصمة وتوابعها ليست مقتصرة على المستوى العالمي والدولي، بل إنها تتجاوز ذلك وتبني الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمستعمرات وبلدان أمريكا اللاتينية، تماما كما تصبح العاصمة الوطنية وقطاعها التصديرية تابعة للعاصمة الإسبانية (عواصم غيرها فيما بعد) للنظام الاقتصادي العالمي، ويصبح هذا التابع مباشرة عاصمة كولونيالية، ومن ثم وطنية، فيما يخص القطاعات الإنتاجية والسكان في الداخل، وعلاوة على ذلك فإن العواصم الإقليمية، التي هي نفسها تابعة للحاضرة الوطنية - ومن خلال الأخيرة تابعة أيضا للعاصمة العالمية - هي بدورها مراكز إقليمية تدور حولها توابعها المحلية الخاصة بها. وهكذا فإن سلسلة كاملة لمجموعات العواصم والتتابع تصل بين أجزاء النظام كل، بدءاً من مركزه الرئيسي في أوروبا أو الولايات المتحدة إلى أبعد نقطة حدودية في ريف أمريكا اللاتينية. عندما نتفحص هذه البنية العاصمية - التابعية، نجد أن كلاماً من التابع ومن ضمنها إسبانيا والبرتغال (المتخلفة الآن) تهضب بدور ادأة لامتصاص رأس المال أو فائض الاقتصاد من توابعها وتحويل جزء من هذا الفائض إلى العاصمة العالمية التي هي كلها تابعة لها. وأكثر من ذلك فإن كل عاصمة وطنية ومحليّة تقوم بفرض وصون البنية الاحتكارية والعلاقة الاستقلالية لهذا النظام (كما تسمى المؤسسة الهندية الوطنية في مكسيكو) مادام ذلك يخدم مصالح العاصمة التي تستغل هذه التركيبة العالمية والوطنية والمحليّة لدعم تطورها وثراء طبقاتها الحاكمة.

هذه هي الخصائص الرئيسية البنوية التي ما زالت قائمة والتي زرعها الفتح الاستعماري في أمريكا اللاتينية. وإلى ما بعد تفحص تأسيس هذه التركيبة الاستعمارية ببعض منتها التاريخي فإن الخطوة المقترنة التالية تستدعي دراسة تطور - وتخلُّف - هذه العواصم والتتابع لأمريكا اللاتينية خلال العملية التاريخية التالية المستمرة. وبهذه الطريقة يمكننا فهم سبب استمرار وجود توجهات في البنية الرأسمالية لعواصم أمريكا اللاتينية والعالم

تبعد و كانها تؤدي إلى تطور العاصمة وتختلف التوابع ولذا - بشكل خاص - تجدد العواصم الوطنية والإقليمية التي جعلت تابعة في أمريكا اللاتينية ان نموها الاقتصادي في أحسن حالاته هو نمو محدود او مختلف.

(٣)

إن التخلف الحالي لأمريكا اللاتينية هو نتيجة مساهمتها الطويلة لقرون في عملية التنمية الرأسمالية العالمية، وأعتقد اني قد اظهرت لتأييد دعواني دراسات للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في تشيلي والبرازيل، إن دراستي للتاريخ التشيلي تبين أن الفتح لم يدمج هذا البلد كلياً في توسيع وتنمية النظام الرأسمالي الصناعي والتجاري للعالم فحسب، بل إنه قدم أيضاً التركيبة العاصمية التابعة الاحتكارية، وكذلك تطور الرأسمالية في الاقتصاد المحلي التشيلي والمجتمع ذاته. هذه التركيبة اخترقت بعد ذلك تشيلي كلها وتفلت فيها بسرعة كبيرة، منذ ذلك الوقت وخلال المسار التاريخي للعالم أصبحت تشيلي إبان عهد الاستعمار والتجارة الحرة والإمبريالية وفي الوقت الراهن أيضاً، وبشكل متزايد مصبوغة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتخلف التابع. إن تنمية التخلف هذه مستمرة اليوم في تابعية تشيلي المتزايدة للعواصم العالمية، وكذلك الاستقطاب الأكثر حدة للأقتصاد التشيلي المحلي.

ربما يكون تاريخ البرازيل أوضح حالة لكل من التنمية الوطنية والإقليمية للتخلص. إن توسيع اقتصاد العالم منذ بداية القرن السادس عشر حوكَ بنجاح الشمال الشرقي (داخل مينام غيرايس) والشمال ووسط الجنوب (ريو دي جانيرو - ساو باولو - بارانا) إلى اقتصاديات تصديرية ودمجها في بنية وتطور النظام الرأسمالي العالمي.

لقد مارس كل من هذه الأقاليم ما بدا أنه تنمية اقتصادية خلال فترة عصرها الذهبي الخاص، ولكنها كانت تنمية تابعة لم تكن ذاتية النشوء ولا ذاتية الاستمرار. وعندما انحدر السوق أو الإنتاجية في المناطق الثلاث الأولى ضعف الاهتمام الأجنبي والمحلي بها فتُركَت تقوم بتنمية التخلف الذي تعشه اليوم. في المنطقة الرابعة من اقتصاد البن بتجريره مماثلة وإن لم تكن بالخطورة نفسها على رغم أن تطوير بديل صناعي للبن يبشر بتصديق ضربة قاتلة له في المستقبل

غير البعيد جداً)، كل هذه الدلائل التاريخية تناقض الفرضية المقبولة عموماً بأن أمريكا اللاتينية تعاني من مجتمع مزدوج أو من بقاء المؤسسات الإقطاعية وأن ذلك يشكل عائقاً مهماً في طريق تسيبها الاقتصادية.

(٤)

خلال الحرب العالمية الأولى، وبشكل أكبر خلال الكساد الاقتصادي الكبير، وأيضاً خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت ساوباولو في بناء مؤسسة صناعية هي أكبر مؤسسة في أمريكا اللاتينية اليوم. والسؤال المطروح هو إن كانت هذه التنمية الصناعية قد استطاعت أو بإمكانها أن تكسر الطوق حول البرازيل في موضوع التنمية التابعة والتخلف الذين اتصفوا بما مناطقها الأخرى وتاريخها الوطني ضمن النظام الرأسمالي حتى الآن. أعتقد أن الجواب هو لا.. على الصعيد المحلي فإن الدليل على ذلك واضح تماماً حتى الآن. إن تنمية الصناعة في ساوباولو لم تجلب الكثير من الثراء إلى مناطق البرازيل الأخرى، بل إنها عوضاً عن ذلك حولتها إلى تابع استعمارية داخلية وقللت من رأس الماليتها أكثر وعززت، بل إنها حتى عمقت تخلفها. هناك القليل من الدلائل لاعتبار أن هذا العمل يمكن عكسه في المستقبل المنظور بامتناع، العد الذي يهاجر فيه فقراء المناطق الأخرى ويصبحون فقراء المدن المركزية الكبرى وخارجياً، فالدليل هو أنه على الرغم من أن التنمية الأولى لصناعة ساوباولو كانت مستقلة ذاتياً فإنها تتتحول بشكل متزايد إلى تابع للعواصم الرأسمالية في العالم واحتلالات تطورها المستقبلي تُحدّد بشكل متزايد. وقد أدت بي دراساتي للاعتقاد أن هذه التنمية محتملة لها أيضاً أن تكون تنمية محدودة أو تنمية متخلفة ما دامت تحدث في الإطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحالي.

يجب علينا أن نستنتج باختصار أن التخلف لا يعود إلى بقاء المؤسسات القديمة ووجود نقص في رأس المال في المناطق التي بقيت معزولة عن مسيرة تاريخ العالم. بل على العكس فالخلف كان وما زال ناشئاً عن العملية التاريخية نفسها التي أنتجت التنمية الاقتصادية. تنمية الرأسمالية نفسها. ويسعدني القول إن هذه النظرة، تكتسب مناصرين بين طلاب أمريكا اللاتينية ويثبت صحتها أنها تستحق تسلط ضوء جديد على مشاكل المنطقة وتحمل في طياتها مفهوماً أفضل من أجل تشكيل النظرية والسياسة.

(٥)

إن المنحى التاريخي والبنيوي نفسه يمكن أن يقود إلى نظرية تعمية ومنهج أفضل بوضع سلسلة من الافتراضات عن التنمية والتخلف كذلك التي اختبرتها في بعثي الحالي.

هذه الافتراضات مشتقة من الملاحظة التجريبية والافتراض النظري أنه ضمن هذا العالم الذي يعترض تركيبة العاصمة - التابع فإن العاصمة تميل إلى التنمية والتتابع بعيل إلى التخلف. لقد ذكرت الفرضية الأولى آنفاً أنه بالتعارض مع تعمية عواسم العالم التي ليستتابعة لأحد، فإن تعمية العواسم الوطنية والثانوية محدودة بحالتها التابعية. وربما كان اختيار هذه الفرضية أكثر صعوبة من الفرضيات التالية، لأن جزءاً منها يعتمد على اختبار الفرضيات الأخرى. مع ذلك فإن هذه الفرضية تبدو وكأنه جرى إثباتها بواسطة الاقتصاد غير المستقل وغير الرضي، خاصة التطور الصناعي لعواصم أمريكا اللاتينية الوطنية، كما وثق في الدراسات التي أجريت حتى الآن. إن الأمثلة الأكثر أهمية والأكثر إثباتاً هي مناطق العاصمة في بيونس آيرس وساوباولو والتي بدأ نموها في القرن التاسع عشر فقط، ولذلك فهي لم تقييد بشكل كبير بأي إرث استعماري، ولكنها كانت ولا تزال تطوراً تابعاً يعتمد بشكل كبير على العواسم الخارجية تلك التي في بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة.

فرضية ثانية هي أن الدول التابعة تشهد أكبر تعمية اقتصادية، خاصة التنمية الصناعية الرأسمالية الكلاسيكية، حين تكون روابطها مع عاصمتها في أضعف حالاتها. هذه الفرضية عاكست تماماً الفرضية المقبولة عموماً والقائلة بأن التنمية في الدول المتخلفة تتبع من أقصى درجات الاتصال بالدول العاقمية العالمية المتقدمة. وبالانتشار منها يبدو أنه قد أثبتت هذه الفرضية بنوعين من الانعزال النسبي اختبرتهما أمريكا اللاتينية خلال مسيرة تاريخها. أحدهما هو الانعزال المؤقت الذي سببه الحرب أو الكساد في عواسم العالم. وفيما عدا الأزمات الصغيرة، فهناك خمس فترات من الأزمات الكبيرة يبدو أنها توكل هذه الفرضية. وهي الركود الاقتصادي الأوروبي (خاصة الإسباني) في القرن السابع عشر، وحروب نابليون، وال الحرب العالمية الأولى، وكساد الثلاثينيات من القرن العشرين وال الحرب العالمية الثانية. ومن الثابت والملاحظ أن التنمية الصناعية الأخيرة الأكثر أهمية وخاصة

للأرجنتين والبرازيل والمكسيك، ولكن أيضاً لدول أخرى مثل تشيلي قد حدثت تحديداً خلال فترة العربين العالميين والركود العالمي. ويعد الفضل في ذلك إلى تحمل الروابط التجارية والاستثمارية في أثناء هذه الفترات، فقد بدأت الدول التابعة عمليات تصنيع مستقلة ونمموا وأضحا. يوضع الباحث التاريخي أن الأمر نفسه حصل في أمريكا اللاتينية خلال الركود الاقتصادي الأوروبي في القرن السابع عشر. فقد نما التصنيع في بلدان أمريكا اللاتينية، وأصبح بعضها مثل تشيلي دولاً مصدرة لبضائع مصنعة. وقد أدت الحروب النابليونية إلى ظهور حركات استقلالية في أمريكا اللاتينية، وربما يجب أن تفسر هذه أيضاً تأكيداً لفرضية التنمية جزئياً.

النوع الآخر من المعلنة الذي يميل إلى تأكيد الفرضية الثانية هو المعلنة الجغرافية والاقتصادية لمناطق كانت فيما مضى مرتبطة بشكل ضعيف نسبياً ومندمجة بشكل ضئيل في النظام التجاري والرأسمالي. إن بعضى الأولى يقترح أنه في أمريكا اللاتينية كانت هذه المناطق هي التي بدأت وجريدة التنمية الاقتصادية الذاتية والواحدة من الطراز الرأسمالي الصناعي الكلاسيكي. والحالات الإقليمية الأكثر أهمية ربما كانت تكومان وأسونسيون وكذلك مدن أخرى مثل ميندوزا وروزاريتو هي داخل الأرجنتين وباراغواي أثناء نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وتعتبر ساو باولو القرن السابع عشر، قبل زراعة البن هناك بوقت طويل، مثالاً آخر. وربما تكون أنتيوكوا في كولومبيا وبوبلا وكويوريتارو في المكسيك أمثلة أخرى أيضاً. وبطريقتها الخاصة كانت تشيلي مثالاً آخر أيضاً إذ إنه قبل فتح الطريق البري حول القرن (١٨٥٠)، كان هذا البلد معزولاً نسبياً في نهاية الرحلة الطويلة من أوروبا عن طريق باتاما. أصبحت كل هذه المناطق مراكز صناعية بل مصدراً للمنسوجات عادة. خلال الفترات التي سبقت دمجها الفعال كتوابع في النظام الكولونيالي والوطني والرأسمالي العالمي.

(٦)

ونتيجة طبيعية لفرضية الثانية هي أنه عندما تتعافى العاصمة من أزمتها وتعيد بناء الروابط التجارية والاستثمارية التي تعيد دمج التوابع داخل النظام كلياً، أو عندما تتسع العاصمة لكي تدمج المناطق المعزلة سابقاً في النظام

ال العالمي فإن التنمية السابقة وتصنيع هذه الأقاليم يكتب أو يوجه إلى اتجاهات ليس لها استدامة ذاتية ولا هي واعدة. وقد حصل هذا بعد كل من الأزمات الخمس المذكورة سابقاً. إن التوسيع المجدد للتجارة وانتشار الليبرالية الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كتب وغير اتجاه التنمية الصناعية التي مارستها أمريكا اللاتينية خلال القرن السابع عشر، وفي بعض الأماكن في بداية القرن التاسع عشر. لقد عانت الصناعة الوطنية الجديدة في البرازيل بعد الحرب العالمية الأولى من نتائج خطيرة من جراء الفزو الاقتصادي الأمريكي. لقد تم عكس الزيادة في نسبة النمو في إجمالي الناتج الوطني، خاصة التصنيع عبر أمريكا اللاتينية مرة أخرى.

وأصبحت الصناعة تابعة بشكل متزايد بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد التعافي من الحرب الكورية وتوسيع المركز الرئيسي. وبعيداً عن أنها قد أصبحت أكثر نمواً منذ ذلك الحين فالقطاعات الصناعية للبرازيل، وبشكل أكثر وضوحاً في الأرجنتين قد أصبحت أقل نمواً من الناحية التركيبية أكثر فأكثر وأقل قدرة على إنشاء صناعة مستمرة و/أو الحفاظ على تنمية الاقتصاد. إن هذه العملية التي تعاني منها الهند أيضاً قد انعكست في سلسلة كاملة من ميزان المدفوعات والتضخم صعوبات اقتصادية وسياسية أخرى ووعد بعدم الإذعان لحلول ينبعها تغييرات بنوية صعبة المنال.

تقترن فرضيتنا أن العملية نفسها حدثت بشكل أساسي وحتى بشكل أكثر درامية في الاندماج داخل نظام المناطق غير التابعة سابقاً. إن توسيع بيونس آيرس كتابع لبريطانيا العظمى ودخول التجارة الحرة في صالح المجموعات الحكومية لكلتا العاصمتين دمرت الصناعة وكثيراً من بقایا القاعدة الاقتصادية للداخل الذي كان سابقاً مزدهراً بشكل نسبياً بغير تقريباً. دُمرت الصناعة عن طريق المنافسة الأجنبية. لقد جرى الاستيلاء على الأراضي وتركيزها في مزارع كبيرة من قبل الاقتصاد التصديرى النامي بجشع كبير. أصبح توزيع الدخل الإقليمي الداخلي غير متساوٍ بشكل أكبر وأصبحت المناطق النامية سابقاً تابع بسيطة لبيونس آيرس ومن خلالها للندن. لم تذعن المراكز الإقليمية للتتابعة من دون نضال، وقد كان هذا الصراع المركزي - التابع أيرس للصراع السياسي والمسلح الطويل بين الداعين إلى الوحدة في بيونس آيرس والداعين إلى الاستقلالية والفيدراليين في المقاطعات. ويمكن أن يقال

## تنمية التخلف (١٩٦٩)

إن ذلك ربما كان السبب الوحيد المهم لحرب الحلف الثلاثي التي دمرت فيها بيونس آيرس ومونتيفيديو وريودي جانيرو بتشجيع ومساعدة من لندن، ليس فقط الاقتصاد الذاتي النامي لباراغواي، بل قتلت أيضا كل السكان تقريبا الذين كانوا غير راغبين في الاستسلام. على رغم أن هذا من دون شك أكثر مثال بارز يميل إلى تأكيد الفرضية، أعتقد أن البحث التاريخي للتبعية فيما يخص الزراعة الفردية الصغيرة والمناطق الصناعية البدائية مثل جزر الكاريبي سيؤكّد ذلك أكثر. لم تكن لدى هذه المناطق فرصة مقابل قوى الرأسمالية المنتشرة والمتطورة، وكان يجب التضحية بتعميتها الخاصة من أجل الآخرين. إن الاقتصاد والصناعة لكل من الأرجنتين والبرازيل وبلدان أخرى والتي جربت تأثير التعافي المركزي منذ الحرب العالمية الثانية يعانيان اليوم من المصير نفسه، ولو أنه لحسن الحظ ما زال في درجة أقل.

(٧)

وهناك فرضية رئيسية ثالثة اشتُقَت من التركيبة المركزية التابعة هي أن المناطق الأكثر تخلفا والتي تبدو إقطاعية اليوم هي تلك التي كان لها في الماضي أمن الروابط مع العاصمة. إنها المناطق التي كانت أكبر مصدر للمنتجات الأولية وأكبر مصادر رأس المال للعواصم العالمية والتي تخلت عنها العاصمة عندما انهوى العمل فيها بسبب أو لأنّه. هذه الفرضية تناقض أيضا الفرضية المعتمدة بشكل عام من أن مصدر تخلف هذه المنطقة هو انعزالتها ومؤسساتها القبل رأسمالية.

إن هذه الفرضية تبدو مؤكدة بشكل كبير بواسطة التنمية الكبرى السابقة والتخلف الكبير الحالى لما كان سابقا مصدرا للسكر مثل الهند الفربية وشمال شرق البرازيل ومناطق المناجم السابقة في ميناس غيرايس في البرازيل وأعلى أليپري وبوليفيانا والولايات المكسيكية المركزية غواناجواتو، زاغاتيكاس ومناطق أخرى اشتهرت أسماؤها عالميا لقرون مضت بسبب فضتها. بالتأكيد لا توجد مناطق رئيسية في أمريكا اللاتينية التي هي اليوم ملعونة ببلاء التخلف والفقر، ولكن كل هذه المناطق - مثل البنغال في الهند - قدمت في يوم ما دم الحياة للتطور الرأسمالي التجارى والصناعي للمركز. إن مساهمة هذه المناطق في تطوير وتنمية النظام الرأسمالى العالمي أعطتها في

عصرها الذهبي، التركيبة النموذجية لتخلف اقتصاد التصدير الرأسمالي. وعندما اختفى سوق السكر أو ثروة المناجم لديها وهجرتها العاصمة وتركتها وحدها، منع النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الموجود لدى هذه المناطق التوليد الذاتي لتنمية اقتصادية، ولم يترك لها بديلاً إلا الانفلات على أنفسها والانحلال في التخلف الكبير الذي نجده هناك اليوم.

(٨)

هذه الاعتبارات تقترح فرضيتين آخرتين تتعلقان بالموضوع، إحداهما أن المزارع الكبيرة بغض النظر إنما كانت تبدو كمستوطنة أو مزرعة اليوم، قد بدأت كمشروع تجاري خلق لنفسه المؤسسات التي سمحت بالاستجابة للطلب المتزايد للعالم أو للسوق الوطني بزيادة مساحة أراضيها ورأسمالها وقوتها العاملة وبزيادة إمداداتها من منتجاتها. والفرضية الخامسة هي أن تلك المزارع التي تبدو معزولة وتعتمد اليوم هي دواماً على مواردها الخاصة وشبكة الإقطاعية رأت أن الطلب على منتجاتها أو طاقتها الإنتاجية ينخفض، وأنها ستوجد بشكل رئيسي فيما سُمِّي سابقاً المناطق المنجمية والزراعية المصدرة سابقاً والتي انخفض نشاطها الاقتصادي بشكل عام. هاتان الفرضيتان تتدخلاً في مفهوم معظم الناس، وحتى في آراء بعض المؤرخين والدارسين الآخرين لهذا الموضوع، والذين يعتبرون أن الجذور التاريخية والأسباب الاقتصادية الاجتماعية لمزارع أمريكا اللاتينية الكبرى والمؤسسات الزراعية يجب البحث عنها في تحول المؤسسات الإقطاعية من أوروبا وأو في الركود الاقتصادي.

إن الدليل لاختبار هذه الفرضيات ليس مفتوحاً للفحص العام السهل ويطلب تحليلاً مفصلاً لحالات كثيرة. ومع ذلك فبعض الأدلة المؤكدة المهمة متوافرة. إن نمو نظام المزارع الكبرى في الأرجنتين وكوبا القرن التاسع عشر حالة واضحة لدعم الفرضية الرابعة، ولا يمكن بأي حال أن ينسب إلى تحويل المؤسسات الإقطاعية خلال الأوقات الكولونيالية. والحال نفسها لأنبعث المزارع فيما بعد الثورة والمعاصرة، خاصة في شمال المكسيك التي تبتعد عن أجل السوق الأمريكية ولزارع مشابهة على شواطئ البيرو ومناطق البن الجديدة في البرازيل. إن عملية تحول المزارع الفردية الصغيرة في

جزر الكاريبي مثل باربادوس إلى اقتصاديات تصدير للسكر في أوقات مختلفة بين القرنين السابع عشر والعشرين والظهور الناتج عن ذلك للمزارع الكبرى في تشيلي وإبعاد مؤسسات العبودية التي دعيت فيما بعد إقطاعية، كل هذا حصل في القرن الثامن عشر، وقد ظهر بشكل حصري ليكون نتيجة واستجابة لفتح السوق للقمع التشيلي في ليماء. و حتى نمو واندماج المزارع في مكسيك القرن السابع عشر والذي عزاه أكثر الدارسين خبرة إلى ركود الاقتصاد الناجم عن انخفاض الت Cedidin وتقصي العمالة الهندية وإلى الانفلاط الذاتي الناتج عن ذلك وكذلك تعريف الاقتصاد (جعله ريفيا). حصل في الوقت الذي كان فيه عدد السكان الحضريين والطلب يتزايدان. وأصبح نقص الطعام شديداً، وارتقت أسعاره بشكل هائل، وكذلك انخفضت كثيراً النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتدجين والتجارة الخارجية. كل ذلك وعوامل أخرى جعلت الزراعة أكثر ريعاً، وهكذا حتى هذه الحالة تبدو داعمة لفرضية أن نمو المزارع الكبيرة وظروفها الإقطاعية العبودية في أمريكا اللاتينية كانت وما زالت الاستجابة التجارية لزيادة الطلب، وأنها لا تمثل تحول أو بقاء المؤسسات الغربية التي يقيس بعيداً عن متداول يد التنمية الرأسمالية. إن انتشار المزارع الكبرى، والتي هي اليوم منعزلة (وإن لم يكن كلها) بشكل أو باخر، يمكن أن يعزى إلى الأسباب التي سبق أن وردت في الفرضية الخامسة - أي انخفاض المشاريع الزراعية المربحة سابقاً، والتي حُولَ رأس المالها ويحول إنتاجها إلى آخر بواسطة المالكين والتجار الذين هم باستمرار الأشخاص أو العائلات أنفسهم. إن اختبار هذه الفرضية ما زال يحتاج إلى تحليل تفصيلي أكثر انجذب بعضه في دراسة للزراعة البرازيلية.

(٩)

تفترج كل هذه الفرضيات والدراسات أن التوسيع العالمي ووحدة النظام الرأسمالي وتركيبته الاحتكارية والتعمية غير المتساوية عبر تاريخه والمثابرة الرأسمالية التجارية الأكثر منها صناعية في العالم المتخلّف (ومن ضمنها أكثر دوله تقدماً صناعياً)، يستحق اهتماماً أكبر بكثير في دراسة نموزه الاقتصادي والتغير الثقافي فيه مما حصل حتى الآن. ومع أن العلم والحقيقة

## من العدالة إلى العولمة

لا يعرفان حدوداً وطنية فمن المحتمل أن الأجيال الجديدة من العلماء في الدول المختلفة أنفسهم هم في أحسن الحاجة، ويستطيعون بشكل أفضل، أن يكرسوا الاهتمام اللازم لهذه المشاكل وأن يوضحوا عملية التخلف والتنمية. إن شعوبهم هي التي هي التحليل الأخير تواجه مهمة تغيير هذه العملية التي لم تعد مقبولة بعد الآن وإنها هذه الحقيقة المزريّة. إنهم لن يتمكنا من تحقيق هذه الأهداف باستيراد القوالب الكلامية المقيمة من المركز، والتي لا تتوافق مع حقيقة اقتصادهم التابع، ولا تستجيب لاحتياجاتهم الاستقلالية السياسية. ولتغيير واقعهم يجب عليهم فهمه، ولهذا السبب أمل في أن تأكيداً أفضل لهذه الفرضيات، ومتابعة أكثر للمنهج التاريخي والكلي والتركيبي قد يساعدان شعوب الدول المختلفة في أن تفهم الأسباب، وأن تزيل واقع تنمية تخلفها وتخلّف تعميتها.



# الاتجاه والتنمية في أمريكا اللاتينية ١٩٧٢

فرناندو هينريخ كاردوسو

بعد الانقلاب العسكري في البرازيل في عام ١٩٦٤، نفي عالم الاجتماع فرناندو هينريخ كاردوسو إلى تشيلي، وقد عاد إلى البرازيل في الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن شغل وظيفة محافظ وعضو في مجلس الشيوخ، أصبح وزيراً للاقتصاد وانتخب رئيساً في عام ١٩٩٥. في أثناء وجوده منقباً في تشيلي عمل مع بعض أصحاب نظريات التنمية الآخرين، ومن ضمنهم أولئك الذين كانوا أعضاء في مجموعة «ايكلاء» التابعة للأمم المتحدة، وقد أخذ عنهم أفكارهم الاقتصادية ووجهها في اتجاهات اجتماعية وسياسية جديدة، مع إضفاء منعى تاريخي أكثر عليها. أعطى كاردوسو اهتماماً خاصاً

▲  
 كانت أمريكا اللاتينية منذ البداية بشكل ما معنونة في اتصالها بالعملية الإمبريالية.  
 فرناندو هينريخ كاردوسو

لكيفية قيام النخبة في الدول الفقيرة بربط نفسها تاريخياً مع مصالح أجنبية لنفعتها ولجلب الأذى للجماهير الفقيرة في بلادها. ويظهر تحليله التاريخي أيضاً كيف قامت الدول الفنية وكذلك الفنانات الفنية في الدول الفقيرة باستخدام الأساليب الإمبريالية لتحافظ على استمرارية الدول الفقيرة في إنتاج الأشياء الرخيصة مثل المعادن والطعام، لكي تكون هذه الأشياء متوفرة من أجل التطور الاقتصادي والتحول الصناعي في الدول الفنية . ولأن كاردوسو يهم بالفارق الضئيل في اقتصاد ومجتمعات الدول الفقيرة فقد اختلف عن غيره من علماء نظريات التبعية في كونه قادراً على إظهار كيفية حصول أشكال محدودة من التنمية، على رغم استمرار الدول الفنية في إبقاء تبعية تلك الدول الفقيرة. إن الاعتقاد أن الدول الفقيرة يجب أن تتجه نحو ما تستطيع النهوض به من تنمية ضمن الاقتصاد العالمي يجعل من كاردوسو قائداً فكرياً وسياسياً مهماً لجموعة علماء النظريات التبعية البنوية الأكثر اعتدالاً.

حظيت نظرية الرأسمالية الإمبريالية، كما هو معروف، بأكثر المعالجات البارزة في أعماللينين. ولم يحدث ذلك فقط لأن لينين حاول أن يفسر التحولات الاقتصادية الرأسمالية التي حدثت خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، بل بسبب التضمينات السياسية والتاريخية التي تضمنتها تفسيراته. وفي الواقع، فإن المناقشة الوصفية في نظرية لينين حول الإمبريالية كانت مقتبسة من تحليل هوبسون. وقدم كتاب آخرون أدلة عن التوسيع العالمي للأقتصاد والدول الرأسمالية. على رغم ذلك، فإن لينين - متأثراً بآراء ماركس - كان قادرًا على تجميع الأدلة على أن التوسيع الاقتصادي سيكون عديم المعنى إذا لم نأخذ بعين الاعتبار المظاهر السياسية والتاريخية التي ترتبط بها العوامل الاقتصادية بشكل وثيق.

من وجهة نظر لينين، الإمبريالية هي شكل جديد لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، هذا الشكل الجديد لا يمكن اعتباره مختلفاً عن المؤسسة الاقتصادية. لأن تراكم رأس المال المعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وكذلك استغلال القوى العاملة بعيان الخصيصتين الرئيسيتين للنظام، ولكن أهميته تكمن في أنه مرحلة جديدة للرأسمالية. لقد كان الزخم التاريخي

## التبصيم والتنمية في أمريكا اللاتينية ١٩٧٢

جديداً مع كل النتائج السياسية لهذا النوع من التحول، حاولت قطاعات جديدة ضمن الطبقات الرأسمالية المسيطرة، فرض مصالحها وأيديولوجيتها. وقد أعيد تعريف الدولة والجيش، وكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية من أجل تأكيد توسعها للخارج. وفي الوقت نفسه ظهرت نماذج جديدة من التحرر والصراعات الاجتماعية على المسرح التاريخي، وحركات التحرر الاستعماري، والصراع ضد مبدأ «النقابية»، الذي كان صراعاً ضد الشكل الأولي من التسوية بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية الذي أصبح ممكناً عن طريق استغلال عالم المستعمرات.

انطلاقاً من تلك الصورة الواسعة لمرحلة تاريخية جديدة للتطور الرأسمالي استنتج لينين مهام سياسية وتقنيات واستراتيجيات جديدة للثورة الاشتراكية.

### وصف لينين للإمبريالية

يمكن تلخيص النقاط الرئيسية في تصوير لينين للإمبريالية والضرورية للمناقشة الحالية كما يلي:

أ - يتضمن الاقتصاد الرأسمالي في «مراحله المتقدمة» تركيزاً لرأس المال والإنتاج (نقطة تكلم عنها ماركس بشكل جيد في كتابه رأس المال) بطريقة جرى من خلالها استبدال سوق احتكاري بالسوق التنافي في فروعه الأساسية.

ب - أنجز هذا الاتجاه تاريخياً من خلال التمايز الداخلي للوظائف الرأسمالية، مؤدياً ليس فقط إلى تشكيل هئة مالية بين منظمي المشروعات، بل إلى بروز واضح للنظام المصرفي في الشكل<sup>١</sup> أسمالي للإنتاج. وأكثر من ذلك، فإن اندماج رأس المال الصناعي مع رأس المال المالي تحت سيطرة الأخير أصبح الملمح الحاسم للعلاقات السياسية والاقتصادية ضمن الفئات الرأسمالية. مع كل النتائج العملية التي تنتج عن مثل نظام العلاقات هذا على مستوى التنظيم والسياسة الأيديولوجية.

ج - وهكذا وصلت الرأسمالية أعلى مراحل تطورها داخلياً وخارجياً فعلى الصعيد الداخلي حوّلت سيطرة المولين على النظام الإنتاجي القوى الإنتاجية وعمليات تراكم رأس المال باتجاه البحث عن إمكانات جديدة

للاستثمار، وأصبحت مشكلة «تحقيق رأس المال» بهذه الطريقة ضرورة حتمية للسماح باستمرار التوسيع الرأسمالي. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حدود داخلية أعادت استثمار إعادة استثمار رأس المال جديد (اقفار الجماهير، نمو رأس المال بمعدل أسرع من معدل نمو السوق الداخلي، وهكذا)، ووجب إيجاد قنوات تصريف إضافية لتأكيد استمرارية التقدم والترابط الرأسمالي.

د - إن زيادة وسرعة ازدياد نمو القوى الإنتاجية تحت السيطرة الاحتكارية دفعتنا أيضا الدول الرأسمالية المقدمة باتجاه السيطرة السياسية على البلدان الأجنبية. إن البحث عن السيطرة على المواد الخام، هو أيضا سبب آخر لجعل الرأسمالية توسيعية في مرحلتها الاحتكارية.

باختصار، فإن تفسيرلينين لسبب دفع الاقتصاديات الرأسمالية المقدمة باتجاه السيطرة على البلدان المختلفة كان مبنيا على عاملين رئيسين. أكد أحدهما على حركات رأس المال، وأبرز الثاني العملية الإنتاجية. ولم يكن كلاهما مرتبطا بالأخر فحسب، ولكنهما كانا أيضا متصلين بالتحول العالمي للنظام الرأسمالي الذي أدى إلى سيطرة رجال المال على النظام الإنتاجي. ليس صعبا رؤية أن تعديلات كهذه أثرت بعمق في تنظيم ووظائف الدولة وأيضا في العلاقات بين الدول، باعتبار أن الحركات الرئيسية للتطور الرأسمالي في مرحلة الإمبريالية كانت باتجاه التقسيم المناطيقي للعالم بين الدول الرأسمالية الكبرى. لقد ضمنت هذه العملية تدفق رأس المال من الاقتصاديات الفوق رأسمالية إلى الدول المختلفة. وضمنت أيضا مقابل ذلك التزود بمواد الخام.

### الإمبريالية والاقتصاديات التابعة

من وجهة النظر تلك فإن نتائج الإمبريالية فيما يخص الاقتصاديات والدول التابعة (أو المستعمرات) كان دمج الأخيرة في السوق العالمي. عدم المساواة بين الدول والاقتصاديات نجم عن تطور الإمبريالية لدرجة أن استيراد المواد الخام وتصدير البضائع المصنعة كانوا أساس العلاقات بين الإمبريالية والمستعمرات. لقد تطورت عملية إعادة الإنتاج، وتضخم عدم المساواة بين الاقتصاديات المقدمة والاقتصاديات التابعة كنتائج جانبية لعملية النمو الرأسمالي بالذات.

وبالتاكيد، كان لينين واعياً للنماذج الخاصة من العلاقات المتداخلة، كما هي الارجنتين واقتصاديات أخرى معتمدة على بريطانيا العظمى، حيث سيطرت البروجوازية المحلية على قطاعات من النظام الإنتاجي، وأوجدت بذلك أنماطاً من الاستقلال أكثر تعقيداً. وقد كان الشيء ذاته صحيحاً فيما يخص الجوانب السياسية للتبعية في تلك الدول، حيث حاولت الدولة الدفاع عن البروجوازية الوطنية ضد الضغوط الإمبريالية.

وعلى الرغم من ذلك، يجب على الإمبريالية من وجهة النظر النظرية، كأسلوب للاستقلال أن تتجه إلى حصر النمو الاقتصادي للدول المختلفة في قطاعات التعدين والزراعة، لكي تومن المواد الخام للدول الرأسمالية المتقدمة في توجهها إلى تصنيع أكبر. وللأسباب نفسها يمكن إبقاء مستويات الأجور والرواتب لليد العاملة المحلية منخفضة.

وبهذه الطريقة أمكن تزويد الاقتصاديات المركزية المسيطرة بمواد خام رخيصة الأسعار. ونتيجة لذلك، لم يكن للأسواق الداخلية في الدول المستعمرة أو التابعة أي أهمية استراتيجية.

وبالطبع، وعلى مستوى «تحقيق رأس المال»، فقد كان لبيع المنتجات للخارج أهمية. ولكن لو كان الأمر كذلك، فالرابط الإمبريالي الرئيسي فيما يخص الاستثمار الرأسمالي المباشر كان موجهاً إلى منع القروض للدولة التابعة أو لتنظيم المشروعات المحليين الخواصين. وفي كلتا الحالتين، كانت الضمانات السياسية والمالية مكفولة من قبل الدولة، أو الإدارة الحكومية في البلد المتلقى للقرض.

باختصار، كان الربح الإمبريالي مبنياً على تجارة غير متكافئة واستقلال مالي، ويمكن قياس الأخير بالديونية المتزايدة للاقتصادات الواقعة تحت الاستقلال لصالحة الاقتصاديات المركزية. أما التجارة غير المتكافئة، فكان شاهدها الطرق المختلفة لتبادل المنتجات، أي مواد خام مقابل بضائع مصنعة. لقد أكدت عملية استقلال اليد العاملة المحلية عدم تساوي نموذجي الاقتصاديات عليهما. علاوة على ذلك، فقد أعطى التقدم التكنولوجي في القطاعات الصناعية لدى الاقتصاديات المركزية مستوى عالياً من الاستقلال، وزاد قيمة الفائض النسبي المستخرج من خلال تكنولوجيا إنتاج متقدمة باستمرار (تقود بدورها إلى عدم تساو في نسبة التكوين العضوي لرأس المال)، بينما في الاقتصاديات المسيطر عليها ينتشر الاستقلال الزائد والمباشر للعملة في النظام الإنتاجي.

سياسيا. يدعم هذا النوع من التوسع الاقتصادي الروابط الاستثمارية. من خلال الغرب والقمع وإخضاع الشعوب التي لم تكن فقط هوامش للسوق العالمي فحسب، بل كانت أيضاً مستقلة تعايشاً، ولم تكن لها روابط بنوية مع العالم العربي. هكذا كانت المناطق الأفريقية والآسيوية حيث بقيت الشعوب، على الرغم من التوسع التجاري الرأسمالي السابق، لم تمس فيما يخص انظمتها الانتاجية.

كانت أمريكا اللاتينية منذ البداية بشكل ما مختلفة في اتصالاتها بالعملية الإمبريالية. صحيح أن هذه العملية من الاختراق الاستعماري قد تحققت مع بعض الدول (خصوصاً مع دول البحر الكاريبي). ولكن عبر معظم أمريكا اللاتينية حدثت الهجمة الإمبريالية السريعة خلال عملية أكثر تعقيداً، من خلالها حفظت هذه الدول استقلالها السياسي، ولكنها تحولت ببطء من التبعية لنفوذ البريطاني السابق إلى السيطرة الأمريكية.

كان موطن الخلاف الرئيسي هو ملكية النظام الإنتاجي، كانت اقتصاديات أمريكا اللاتينية حتى بعد السيطرة الإمبريالية، قادرة على التكيف مع الوضع الجديد ببقاء ملكية الاقتصاد التصديرى المحلي بيد البرجوازية الوطنية. وهكذا هي بعض البلدان (مثل الأرجنتين والبرازيل وأورغواي وكولومبيا وتشيلي)، بقي قطاع التصدير إلى حد ما على الأقل تحت سيطرة البرجوازية المحلية. وكانت روابط التبعية مرتكزة أكثر على التجارة والعلاقات المالية أكثر من ارتكازها المباشر على قطاعات الإنتاج. وفي بعض البلدان، كان النظام المالي الداخلي نفسه تحت سيطرة المصارف الداخلية بشكل رئيسي، وكانت التبعية المالية مرتكزة على القروض الدولية المتعاقدة عليها، كما ذكر سابقاً، من قبل الدولة أو بموجب كفالة الدولة.

على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية العديدة، بقيت الصورة الأساسية للريندين سارية المفعول. فقد نما السوق الداخلي لدى أمريكا اللاتينية بشكل محدود خلال فترة التوسع الإمبريالي الأول، لم يكن القطاع الصناعي قد توسع بشكل ملحوظ. وقد نمت التبعية المالية الخارجية بشكل كبير، وقد شكلت المواد الخام، ومن ضمنها المواد الغذائية، أساس اقتصاديات التصدير.

وفي الوقت نفسه لم تكن أغلبية دول أمريكا اللاتينية غير قادرة على إبقاء السيطرة على اقتصاد التصدير فحسب، بل إن بعض الدول التي كانت تحتفظ بسيطرة سابقة على المواد الخام، أو الإنتاج الغذائي فقدت الآن تلك القدرة (كما حدث لاقتصاد التعدين التشيلي).

### انهال جديدة من تراكم رأس المال

على الرغم من دقة بصيرة لينين في قياسه على الأحداث التاريخية للنصف الأول من القرن في كثير من بقاع العالم، فقد أثرت بعض التغييرات الأخيرة المهمة بعمق في نمط العلاقة بين الإمبريالية والدول التابعة. هذه التغييرات تتطلب إعادة تقييم للبنية المتباينة واتجاهاتها الرئيسية. وهذه التغييرات، وإن لم تكن بعمق التحول نفسه الذي مكن لينين من تشخيص مرحلة جديدة من الرأسمالية خلال فترة التوسيع الإمبريالي، فإنها واضحة إلى حد كاف لتبرير تعديل رئيسي للتحليل الموجود للرأسمالية والإمبريالية، ومع ذلك فالتوسيع الرأسمالي العالمي المعاصر والسيطرة على العلاقات الاقتصادية يثبتان، من دون شك، أن هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية بين الدول يبقى إمبريالياً. ولكن النقاط الرئيسية لتشخيص لينين للإمبريالية والرأسمالية لم تعد كافية تماماً لوصف وتفسير الأشكال الحالية لترابع رأس المال والتلوّع الخارجي. وفيما يخص التغييرات التي حدثت ضمن اقتصادات الرأسمالية الأكثر تقدماً (بشكل رئيسي وإحكام قبضة رأس المال الاحتقاري والمشاريع المشتركة)، هناك بعض التحليلات المتعددة. ويتadar إلى الذهن هنا أعمال باران وسويري، وكذلك ماغدوف وماندل واوكونر، فهم يقدمون كلاً شاملاً لمادة وصفية تفسيرية تظهر الاختلافات بين الرأسمالية الحالية، وتلك التي كانت أشأء حياة لينين.

على الرغم من بعض الانتقادات الأخيرة فقد ناقش باران وسويري بشكل مقنع (مقالة سويري حول «أنبعاث السيطرة المالية: حقيقة أم وهم؟»، تساعد في تأكيد ذلك الافتراض) أن الشركات تعمل كوحدات شبه مكتفية ذاتياً في القرار والعمل في مواجهة تراكم رأس المال. وهنا تحتاج المفاهيم السابقة عن السيطرة المصرفية على الصناعة إلى إعادة نظر. وبشكل مشابه فإن المشكك التقليدي للشركات الكبرى العالمية (مجموعات الشركات) والنطاق المتعدد الجنسيات للإنتاج والتسويق يضفي جدة ملحوظة على الشكل الرأسمالي للإنتاج.

لقد أدت هذه التحولات (ونحن نقترح فقط بعض الرئيسي منها الذي يؤثر في كل عمليات التحول الرأسمالي) إلى نتائج مهمة حلها المؤلفان المذكورون وأخرون، وقد أكدوا على سبيل المثال - النمو العالمي المتزايد لمعدل الربح بموجب أسعار مدبرة في نظام احتكاري. وبالطبع وهذه نقطة مركبة في النظرية الماركسية، وتحليلات لينين. ومع ذلك، فالتعديلات المهمة الحالية مثل التي ذكرت، تغير نوعية رد الفعل السياسي الذي يستطيع النظام الرأسمالي تقديمها لكي يتغلب على الأوضاع المحددة التي أوجدها توسعه.

من الضروري بالدرجة نفسها معالجة مشكلة تحقيق الفائض من منظور جديد، وفي هذا المجال اعتبر بعض المؤلفين أن الروابط المدعمة بين التوسيع العسكري وإعادة دعم السيطرة العسكرية على المجتمع، من خلال اقتصاد حرب، الوسيلة الرئيسية لتحقيق رأس المال. وكفرضية ثانوية، ولكنها ما زالت عالماً، فقد تم التأكيد على نفقات الدولة في مجال الإنعاش الاجتماعي كصرف بديل لترابط رأس المال.

وعلى الرغم من أن كفاية هذا التحليل يمكن أن تكون موضوع شك، فقد خرج المؤلفون الماركسيون بإعادة تفسير اقتصادي شامل، نوعاً ما، لطريقة عمل الرأسمالية الاحتكارية. على أي حال، فإن الشيء نفسه غير صحيح، عندما يتمثل المرء في الجوانب السياسية للمشكلة، خاصة النتائج السياسية - الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية في الاقتصاديات النابعة. ولنبدأ بهذا الجانب الأخير من المسألة.

### أشكال جديدة للتبعية الاقتصادية

يتحرك الاستثمار الأجنبي في البلدان الجديدة وأمريكا اللاتينية بسرعة بعيداً عن البترول والمواد الخام والزراعة باتجاه القطاعات الصناعية. وحتى حيث تستمر الكتلة الأساسية من الأصول قائمة في القطاعات التقليدية للاستثمارات الإمبريالية، فإن معدل توسيع القطاع الصناعي يصبح سريعاً. وهذا الأمر صحيح ليس فقط بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، بل أيضاً بالنسبة إلى أفريقيا وأسيا.

ليس الأمر فقط أن الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر في القطاعات الصناعية للاقتصادات المسيطر عليها. بدلاً من القطاعات الزراعية والمعدنية التقليدية، بل إنه فوق هذا عندما يتعلق الأمر بالقطاعات التقليدية

للاقتصاديات التابعة تعمل بأساليب تقنية وتنظيمية متقدمة وتقبل أحيانا مساهمة محلية في مشاريعها. وبالطبع، فإن هذه التحولات لا تعني أن الأنماط السابقة للاستثمار الإمبريالي، أي في البترول أو المعادن، تختفي حتى بالنسبة إلى أكثر الاقتصاديات التابعة تحولا صناعيا كالارجنتين والبرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية. على أي حال، فإن العمارات المسيطرة للإمبريالية في تلك الدول مع استمرار التحول الصناعي، لا يمكن وصفها وتفسيرها بشكل كاف في إطار المرجعية التي تفترض تبادل المواد الخام مقابل البضائع المصنعة على أنها صفة رئيسية للتجارة، وافتراض الملكية الخارجية المطلقة لوسائل إنتاج الاقتصاديات التابعة.

حتى قطاعات المعادن (مثل المنفيز في البرازيل والنحاس في تشيلي أشهى حكومة فري FRI أو البتروكيماويات في بلدان مختلفة)، فإنها تخضع الآن لطرق جديدة من الملكية الاقتصادية. إن الخاصية المميزة لهذه الأشكال الجديدة هي المؤسسات المشتركة التي تشمل رأس مال الدولة المحلي ورأس المال الوطني الخاص والاستثمار العالمي الاحترازي (تحت السيطرة الأجنبية في التحليل الأخير).

ونتيجة لذلك، ففي بعض الاقتصاديات التابعة - ومن ضمنها ما يدعى بالدول النامية في أمريكا اللاتينية - لا تستمر الاستثمارات الأجنبية في كونها لعبة استغلال كما كانت في الإمبريالية الكلاسيكية. وبوضوح - إذا أخذنا بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية البعثة - ليس من الصعب إظهار أن التنمية «الاحتراز الاحترازي» في القطاعات الصناعية للاقتصاديات التابعة ليسا متعارضين. إن فكرة أن هناك نوعا من تتميم التخلف، بعيدا عن اللعب الكلمات، ليست فكرة مجدية. وفي الواقع فإن الكلمات «تبعد»، و«رأسمالية احتكارية»، و«تنمية»، لم تعد مصطلحات متناقضة، بل يحدث نوع من التميمية الرأسمالية التابعة في قطاعات العالم الثالث مندمجة في الأشكال الجديدة للتوسيع الاحترازي.

ونتيجة لذلك، نجد في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والهند وبلدان أخرى، تفتتا بنيويا داخليا يربط الأجزاء الأكثر تطورا من اقتصادها بالنظام الرأسمالي العالمي. ومنفصلة عن هذه القطاعات المتقدمة، وإن كانت خاضعة لها تلعب القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في الدول التابعة دور «المستعمرات الداخلية». وربما ستزداد الفجوة بين الجانبين منتجة شكلاً جديداً من الثنائية، مختلفاً تماماً عن ذلك الخيالي الذي تكلم عنه المؤلفون اللاماركسيون. هذه الثنائية البنوية الجديدة توازي نوعاً من التمايز الداخلي في الوحدة نفسها. وهي تنتج مباشرة، بالطبع من التوسع الرأسمالي، وهي فاعلة بالنسبة إلى ذلك التوسع مادامت تساعد في الحفاظ على الأجور في مستوى متدن، وتقلل من الضغط السياسي داخل القطاع «الحديث»، باعتبار أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأولئك الذين ينتمون إلى الأخير دائماً أفضل نسبياً. لو كان هذا صحيحاً، فإلى أي مدى يمكن إبقاء فكرة «التنمية» مترافقاً مع التبعية؟ لا يمكن للإجابة أن تكون فورية. فقبل كل شيء، اقترح القول إن التوجه الحالي للاستثمار الإمبريالي يسمح ببعض المساهمة المحلية في عملية الإنتاج الاقتصادي. لنعني خاصية مهمة تختلف فيها أشكال الرأسمالية الحالية والماضية. في النموذج الإمبريالي السابق كانت معظم أسواق البضائع المنتجة في الاقتصاديات التابعة من قبل المؤسسات الأجنبية، إن لم تكن كلها، هي في الاقتصاديات المتقدمة. وكانت مواد مثل البترول والنحاس والبن وبوكسبيت الحديد ... الخ، تنتج كي تباع وتستهلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا يفسر السبب في أن أسواق الاقتصاديات التابعة الداخلية لم تكن لها صلة يمتد بها بالاقتصاديات الإمبريالية باستثناء الحجم المتواضع من البضائع المستوردة التي كانت تستهلكها الطبقة العليا في المجتمع الخاضع للسيطرة.

اليوم وبالنسبة إلى شركات مثل جنرال موتورز أو فولكس واجن أو جنرال الكتريك أو سيرز روبلوك تعتبر أسواق أمريكا اللاتينية - إن لم يكن السوق الخاص بكل دولة، حيث تقوم هذه الشركات بالإنتاج في أمريكا اللاتينية - الهدف المباشر فيما يخص الأرباح. لذلك على الأقل وإلى مدى معين، فإن نوعاً معيناً من الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى نوع معين من الازدهار الداخلي. ويوجد الآن وفي المستقبل بعض أجزاء المجتمعات التابعة مرتبطة بنظام الشركات الكبرى، داخلياً وخارجياً من خلال مصالح مشتركة.

من جهة أخرى ورغم التسمية الاقتصادية الداخلية، تبقى الدول المرتبطة بالرأسمالية العالمية بذلك النوع من الارتباط تابعة اقتصادياً، لأن إنتاج أدوات الإنتاج (النكتولوجيا) متمركزة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (خاصة في الولايات المتحدة).

وباستخدام المصطلح الماركسي لمفهوم دورة إعادة الإنتاج، فإن هذا يعني أن القطاع «أ» (أي إنتاج وسائل الإنتاج)، وهو الجزء الاستراتيجي في دورة إعادة الإنتاج، غير موجود فعلياً في اقتصاديات الدول التابعة. وهذا فمن منظور واسع، فإن تحقيق تراكم رأس المال يتطلب مكملاً لإنتاجها غير موجود في البلاد. في تفسير لينين، احتاجت الاقتصاديات الرأسمالية إلى توسيع خارجي لتحقيق تراكم رأس المال. وبشكل معاكس، فإن رأس المال في الاقتصاديات التابعة يعود إلى المركز من أجل إنعام دورة إعادة الإنتاج الرأسمالية، وذلك هو السبب في الأهمية البالغة للنكتولوجيا. إن صفتها المادية أقل تأثيراً من أهميتها كشكل للحفاظ على السيطرة، وكخطوة ضرورية في عملية تراكم رأس المال. من خلال الميزة التكنولوجية، تضمن الشركات دورها الرئيسي في النظام العالمي لتراكم رأس المال. إن درجة ما من الازدهار المحلي ممكنة ما دامت البضائع الاستهلاكية التي تنتجها محلياً الاستثمار الأجنبي يمكن أن تحفز بعض التأثيرات الحركية في الاقتصاديات التابعة.

ولكن في الوقت نفسه، تحدد العملية العالمية للتعمية الرأسمالية علاقة متداخلة بين قطاع إنتاج البضائع الاستهلاكية وقطاع إنتاج البضائع الرأسمالية، معيدة بذلك إنتاج روابط التبعية.

إن أحد العوامل الرئيسية التي شرحت التوسع الامبرالي في نظرية لينين هو البحث عن الاستثمار الرأسمالي. الآن، حيث إن رأس المال الأجنبي يذهب إلى القطاع الصناعي في الاقتصاديات التابعة، بحثاً عن أسواق خارجية، فقد حدثت بعض التغييرات الملحوظة، فولاً بالمقارنة مع الأصول المتزايدة للشركات الأجنبية، فإن الحجم الصافي من رأس المال الأجنبي المستثمر فعلاً في الاقتصاديات التابعة يتراقص لأن المدخلات المحلية، وإعادة استثمار الأرباح المتحققة من الأسواق المحلية تقدم مصادر من أجل نمو الأصول الأجنبية مع تدفق خارجي محدود لرأس المال جديد. وهذا يتصل

اتصالاً وثيقاً بالعملية التي سبقت مناقشتها للتوسيع في الأسواق المحلية، كما يتصل بالزيادة في إقامة المشاريع المشتركة التي تربط بين الرأسماليين المحليين والمشاريع الأجنبية.

وثانياً، وبدرجة لا تقل أهمية، تبين الإحصائيات أن الاقتصاديات التابعة تصدر رأس المال إلى الاقتصاديات المسيطرة خلال فترة التوسيع الإمبريالي الاحتكاري.

وكرد فعل تجاه هذه العملية، حاولت بعض الدول التابعة أن تحد من الأرباح القابلة للتصدير، ومع ذلك، كانت لدى الشركات العالمية البصيرة لتنبئ أن الطريقة المثلث لإرسال العائدات للخارج هي من خلال مدفوعات مقابل التراخيص وبراءات الاختراع، وامتيازات وحقوق الملكية والعناصر ذات الصلة. وهذه الوسائل المؤسساتية مع زيادة مديونية الدول الواقعة تحت الاستغلال للوكالات والبنوك العالمية (التي تسيطر عليها في الواقع الدول الرأسمالية الكبرى) غيرت الأشكال الرئيسية للاستغلال.

ليست غاية هذا العرض دراسة كل نتائج ذلك على الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. على أي حال، فإن بعض ارتدادات النمط الجديد للإمبريالية على الولايات المتحدة والاقتصاديات المركزية الأخرى واضحة. فلو وجدت مشكلة حقيقة لتحقيق رأس المال بموجب الرأسمالية الاحتكارية، فإن شكل التبعية الجديد سيزيد من ضرورة إيجاد حقول جديدة لاستخدام رأس المال المترافق في الاقتصاديات المركزية. ونحن نشهد الدفع تجاه مزيد من «الإهمال التكنولوجي»، المدار من قبل الشركات. إن النفقات العسكرية وسيلة أخرى لإيجاد منافذ جديدة لرأس المال.

على الرغم من ذلك، فإننا لاأخذ كاملاً الصورة بالاعتبار. هي الواقع فإن بعض هذه الاستنتاجات قد تغير إذا تدفق رأس المال، وأخذت العلاقات التجارية المتبدلة بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعين الاعتبار. وهكذا فقد قدمت الملاحظات السابقة لهدف واحد، وهو تأكيد أن الاتجاه الحالي لتصدير رأس المال من الدول المختلفة إلى الدول الإمبريالية يؤدي إلى إعادة تعريف وظيفة التوسيع الاجنبي في تحقيق رأس المال.

إن الفكرة الثالثة بأن نمو الرأسمالية يعتمد على استغلال العالم الثالث في حاجة إلى مزيد من التفصيل. وهي الواقع تُظهر الاتجاهات الرئيسية للعقد الأخير أن مساهمة أمريكا اللاتينية تتفاوت في كل من توسيع التجارة

المالية والاستثمار. إذا قبلنا التفريق بين قطاعين من التجارة العالمية - المركز والمحيط - نجد أن نسبة نمو التجارة كانت ٧،٩ في المائة سنوياً في الاقتصاديات المركزية و٨،٤ في المائة في الاقتصاديات المحيطية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاديات المحيطية التي وصلت إلى الذروة في عام ١٩٤٨ (٢٢ في المائة من التجارة العالمية)، انخفضت إلى ٢٦ في المائة عام ١٩٥٨ (أقل من ٢٨ في المائة التي حققتها قبل فترة الحرب). في حالة أمريكا اللاتينية، انخفضت هذه المساهمة انخفضت من ١٢ في المائة عام ١٩٤٨ إلى ٦ في المائة عام ١٩٦٨. ويحدث الشيء نفسه في ما يخص أهمية دول المحيط بالنسبة إلى استثمارات الولايات المتحدة. فقد استوعبت دول المحيط ٥٥ في المائة من الاستثمارات الأمريكية عام ١٩٥٠ و٤٠ في المائة فقط عام ١٩٦٨. وانخفضت مشاركة أمريكا اللاتينية في هذه العملية في تلك الفترة من ٣٩ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

بالطبع، لا تظهر هذه البيانات زيادة «القروض والمساعدات» التي - كما تأكيد هذه المطالعات - كانت لها أهمية متزايدة في الإمبريالية الاقتصادية، ولكن حقيقة أن العلاقات المتداخلة بين الاقتصاديات الأكثر تقدماً أخذت تنمو باطراد لا يمكن استخدامها دليلاً على «نهاية الإمبريالية». بل على العكس، فإن الاستنتاج الأنسب هو أن العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول التابعة أدت إلى «نهضة» الأخيرة ضمن النظام العالمي للتنمية الاقتصادية (كما بين آنبيال بینتو).

### بعض النتائج اليمانية

لا شك في أن الأشكال الجديدة من التنمية ستنظر تكيفات وردود أفعال سياسية واجتماعية داخل الدول التابعة، وإن كان تحليل صحيحاً فيحمل أن عملية تفتيت المصالح المذكورة سابقاً قد تؤدي إلى مماثلة داخلية يمكن إثارتها بلغة تخطيطية كما يلي: جزء من «البورجوازية الوطنية»، (الأساسية منها بلغة القوة الاقتصادية - الزراعية، أو التجارية، أو الصناعية، أو المالية) هو المستفيد المباشر كشريك أصفر، من المصلحة الأجنبية. لا أشير فقط إلى الزمالات المباشرة، ولكن إلى المجموعات الاقتصادية التي تستفيد من الجو النهائي للثروة الناتجة عن التنمية المستقلة (كما هو ظاهر بسهولة في البرازيل والمكسيك). تمند العملية أكثر، وليس فقط جزء من «الطبقة

الوسط» (المثقفين، البيرورقراطيات الحكومية، الجيش... الخ) هو المستفرق في النظام الجديد، ولكن حتى جزء من الطبقة العاملة مستفرق أيضاً، وينتمي أولئك الذين يستخدمهم القطاع «المعلوم» إلى تلك العملية بنبيوياً.

طبعاً، لا تعني التبعية البنبيوية خياراً سياسياً مشتركاً مباشراً. يعتمد الاندماج السياسي الفعال للمجموعات والأفراد على العمليات السياسية والتحرّكات والأهداف والبدائل التي يواجهونها. ومع ذلك، فـما دامت عملية عولمة البلاد التابعة في تقدم، فإنه يصبح من الصعب إدراك العملية السياسية بمعنى الصراع بين الأمة والمعددين للأمة، بمعنى القوة الأجنبية للإمبريالية. إن المعادي للأمة سيكون في داخل الأمة - إذا جاز التعبير، وبين الناس المحليين في الطبقات الاجتماعية المختلفة، علاوة على ذلك فإذا رأينا أنه في هذه المصطلحات «الأمة» هي أمة محظلة، ليس بالعملية السهلة: هناك قلة قليلة من «آخرين»، بمعنى الثقافي والوطني يمثلون وجود «العدو»، بشكل مادي.

لا أرغب في إعطاء الانطباع بأنني أدرك العملية السياسية بطريقة آلية (ميكانيكية). وبالتالي فليس في نيتِي أن استخرج بعض النتائج السياسية من تحليل اقتصادي بنبيوي. بالأحرى فإن النقطة الأساسية هي أن معظم التفسيرات الاجتماعية للوضع السياسي لأمريكا اللاتينية لا تتطرق في ذلك الاتجاه فقط بل تفرض أيضاً نقطة الانطلاق البنبيوية الخاطئة، وهكذا يمكن تلخيص المزيد من بعض الملاحظات الأكثر عمومية:

١ - إن التحليل الذي يرتكز على الافتراض الساذج بأن الإمبريالية توحد مصالح وردود أفعال الدول المحكومة (المهيمن عليها) هو إفراط واضح في تبسيط ما يحدث حقيقة. وإنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفتّت والتشظي الداخلي لتلك البلدان والجذب الذي تمارسه التنمية في إطار اجتماعية مختلفة، وليس على الطبقات العليا فقط.

٢ - إن عبارة «تنمية التخلف» (في آج فرانك) تلخص غلطة أخرى. في الواقع، إن افتراض أن «هناك افتقاراً بنبيوباً للدينامية»، في الاقتصاديات التابعة بسبب الإمبريالية يسيء تفسير الصيغة الفعلية للإمبريالية الاقتصادية ويقدم فهماً سياسياً غير دقيق للوضع. من الضوري فهم أنه من الممكن في أوضاع معينة توقع التنمية والتبعية (معاً).

سيكون من الخطأ تعميم هذه العمليات على العالم الثالث بкамله. إنها تحدث فقط عندما تعيد الشركات الكبرى تنظيم تقسيم العمل العالمي وتضم أجزاء من اقتصاديات تابعة في خططها للاستثمار المنتج... وهكذا فإن غالبية العالم الثالث ليست بالضرورة منفعة في تلك الحالة البنوية الخاصة. إن افتراض العكس سوف يؤدي إلى أخطاء سياسية مساوية لتلك المستقة من تحليل ديبريه لأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، قبل ديبريه ذات مرة وجة النظر بأن الإمبريالية جعلت كل بلاد أمريكا اللاتينية متاجنة (مع استثناء أو استثنائين) واتخذت إطاراً من المرجعية يؤكد على النموذج القديم من الاستغلال الإمبريالي مع دعمه الحاضر بأشكال من السيطرة تقوم على حكم الأقلية وكبار ملاك الأرضي.

افترض الآن أن هناك أشكالاً مختلفة للتبعة في أمريكا اللاتينية وأنه في بعضها تقدم التبعة تحولاً في السلطة الداخلية. يستبعد مجموعات السلطة الأوليغاركية القديمة، ويدعم النماذج الأكثر حداة للسيطرة السياسية. وبهذا المعنى فالديكتاتوريات الحالية في أمريكا اللاتينية، حتى لو كانت ذات ذات عسكري، لا تعبر بتأثير القيود البنوية البحنة عن الشكل التقليدي من البيمنة المعادي للتبعة (أعن المعادي للراسمالية الحديثة).

لایكاد يكون من الضروري أن نكرر أنه من وجهة نظر اليسار، هناك ما يدعو بقوة إلى الاستمرار في إدانته لكل من الأشكال الجديدة من الإمبريالية أو التبعة، وكذلك من السلطوية السياسية. ولكن بوضوح، هناك حاجة إلى تحليلات سياسية جديدة لتفصير الشكل التكنولوجي - البيروفراطي من الدولة السلطوية التي تخدم مصالح البورجوازية المولدة وخلفائها. وفي هذا المجال، ومن أجل تجنب منحى ميكانيكي، يتطلب التوجه الصحيح للصراع ضد الإمبريالية الرأسمالية اهتماماً خاصاً بالمشكلات الثقافية والأشكال المختلفة للأغتراب.

إذا كان النمط الرأسمالي للتبعة في الدول التابعة الصناعية يدفع باتجاه التفتت وعدم المساواة داخلياً، فيمكن تحويل القيم المتعلقة بالوحدة الوطنية والمشاركة الاجتماعية إلى أدوات للصراع السياسي. إن السماح للدولة والفئات البورجوازية بالسيطرة على راية الوطنية - مفهومة ليس فقط في إطار السيادة بل أيضاً في إطار التماسك والوحدة الاجتماعية التقدمية -

## من الحداثة إلى المولعة

سيكون خطأ كبيراً إذا نتائج عميقية، أنا لا أدعم فكرة أن الجانب الاستراتيجي (أو الثوري) للمجتمعات الصناعية التابعة هو «القطاع المهمش»، ولكن شجب التهميش كنتيجة للنمو الرأسمالي، وتنظيم الجماهير غير المتراقبة في بيان واحد هي مهام لا غنى عنها للتحليل والسياسة العملية.

لهذا السبب من غير الواقعى توقع قيادة البورجوازية الوطنية للمقاومة ضد الاختراق الخارجى، ونتيجة لذلك لا يمكن لشجب مفهوم التبعية أن يعتمد على قيم مرتبطة بالوطنية البورجوازية. إن الوحدة الوطنية كما ذكر سابقاً تعنى في المقام الأول الوحدة الشعبية هي الأمة والحاجة إلى الصراع ضد شكل خاص من التنمية تقدمه الشركات الكبيرة.

بالطريقة نفسها التي يمكن للنقابية بها أن تصبح خطراً على العمال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فإن التنمية قطب ايديولوجي حقيقي لجذب الطبقة الوسطى وقطاعات العمال في بلدان أمريكا اللاتينية. ولا يمكن أن يكون الجواب على هذا التأثير الجاذب رفضاً ايديولوجياً بحثنا للنقد الاقتصادي، عندما يحدث. يجب أن ترتكز الإجابة على قيم وأهداف سياسية تزيد من حجموعي الجماهير فيما يخص عدم المساواة الاجتماعية والتبعية الوطنية.



محررا الكتاب:

تيمونز روبيرقز

وأيمي هايت

ج. تيمونز روبيرقز، أستاذ زميل في علم الاجتماع وفي دراسات أمريكا اللاتينية في جامعة تولين. يدرس بحثه الآثار البيئية والاجتماعية للعولمة. ويدبر بحثاً في أربعة مجالات:

أولاً: يفيد من تقييات النظام العالمي ليدرس العلاقة بين طرائق التنمية والأداء البيئي الوطني.

ثانياً: يدرس كيف تؤثر المعايير والمعايير الدولية البيئية في سلوك وأساليب الشركات. مركزاً على الصناعة الكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والبرازيل.

ثالثاً: يضطلع بإكمال كتاب عن النزاعات البيئية في لويزيانا والولايات المتحدة الأمريكية (عرض متسلسل زمنياً من خطوط جبهة العدالة البيئية. وسيصدر من مطبعة جامعة كامبردج قريباً).



## من العدالة إلى العولمة الجزء الثاني

تأليف: ج. تيمونز روبيرقز  
أيمي هايت

ترجمة: سمر الشيشكلى  
مراجعة: أ. محمود ماجد عمر

أخيراً، يتبع بحثه عن التحضر والعولمة في الأمازون البرازيلي. ظهرت مقالاته في مجالات: التنمية العالمية، مشكلات اجتماعية، التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، الفرض الجغرافي، ومجلة المجتمعات النامية، وفصلية البعث السياسي، التحقيق الاجتماعي، وعلم الاجتماع المعاصر.

أيمي هايت، مرشحة للدكتوراه ومحاضرة زائرة في مركز دراسات أمريكا اللاتينية في

## مـ هـذـا الـلـاـب

لماذا تكون الدول الفقيرة فقيرة؟ لماذا عليها أن تفعل لتنقلب وضعاً؟ لماذا يحدث للدول والأفراد عندما ينتقلون من التخلف إلى الحداثة؟  
ما الذي يعني بكل الأحوال أن تتطور وأن تصير حادثياً؟ ما هي التأثيرات الاجتماعية لعملية التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي الشاملة المسماة بالعولمة.

يستعرض هذا الكتاب معالجات متنوعة الاتجاهات لهذه الأمثلة، عبر مجموعة من المقتطفات الأصلية من الفكرين الكلاسيكي والمعاصر، اختيارياً بدقة وعناية لتشكل في مجموعها مرجحاً متميزاً، في مواضع التغيير الاجتماعي والتنمية في دول العالم الثالث، وعملية الانتقال إلى مجتمعات ما بعد التصنيع أو ما بعد الحداثة كنتيجة لإعادة البناء الاقتصادي والعولمة.